رقم القيد:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de L'enseignement Supérieur et de La Recherche Scientifique

جامعة عين تيموشنت بلحاج بوشعيب

Université Ain T'émouchent-Belhadj Bouchaib

كلية: العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الإقتصادية

مخبر: الأسواق، التشغيل، التشريع والمحاكاة في الدول المغاربية

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل

شهادة دكتوراه الطور الثالث (ل.م.د)

ميدان: علوم إقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

شعبة: العلوم الإقتصادية

تخصص: إقتصاد وتسيير المؤسسات

من إعداد الطالبة: طزوطة فاطمة **تحت إشراف: الدكتور مخضارسليم**

واقع تنافسية قطاع الصناعات التحويلية الجزائرية و سبل تطويرها

ناقشت علنا، بتاريخ ..... /...../..... أمام أعضاء لجنة المناقشة المكون من :

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة	مؤسسة الانتماء
– وراد فؤاد	أستاذ محاضر أ	رئيسا	جامعة عين تيموشنت
– مخضار سليم	أستاذ محاضر أ	مقررا	جامعة عين تيموشنت
– زدون جمال	أستاذ	مقررا مساعدا	جامعة عين تيموشنت
– بلعربي عبد القادر	أستاذ	ممتحنا	جامعة سعيدة
– قادري محمد	أستاذ	ممتحنا	جامعة سيدي بلعباس
– مطهري كمال	أستاذ محاضر أ	ممتحنا	جامعة عين تيموشنت

السنة الجامعية: 2024/ 2025

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

أحمد الله عزوجل الذي من علي بفضله وعلى توفيقه على إتمام هذا البحث، فله الشكر أولا وأخيرا على السماوات والأرض وعلى ما بينهما وعلى ما بعدهما،

راجية منه التوفيق والسداد في أعمالي

أتوجه بجزيل الشكر إلى أستاذي الفاضل الدكتور مخضار سليم الذي لم يبخل علي بتوجيهاته ونصائحه القيمة ووقته الثمين طيلة مشواري العلمي،

وإلى الأستاذ زدون جمال على ما قدمه لي من توجيهات ونصائح

فلكما مني أرقى عبارات الشكر والتقدير.

كما يطيب لي أن أحمل رسالة الشكر والإمتنان إلى أعضاء اللجنة الموقرة على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة ولكل من ساعدني على إنجاز هذا البحث من قريب أو بعيد وأخص بالذكر السيد مدير ثانوية الدكتور بن زرجب نور الدين الغوتي

الذي كان لي الحافز المعنوي لإتمام هذا العمل.

إهداء

إلى أمي الحنونة وللحب الذي لا يضاهى والدعم الدائم الذي قدمته لي، والدعاء المعين الذي أعانتني به حفظها الله ورعاها كما أسأل الله أن يبارك لي في عمرها.

إلى والدي الغالي الذي رحل وترك بصمة لا تنمحي رحمه الله وجعل مثواه الجنة وكان حلمه الوحيد رؤيتي ناجحة سيظل يحفزني طوال حياتي.

إلى زوجي الفاضل الذي شجعني ويتطلع بنجاحي وعلى الدعم الذي طالما قدمه لي

إلى أخي سيد أحمد وأخواتي أمينة ووسيلة، أولادهن وأزواجهن

إلى كل أفراد عائلتي الثانية

إلى كل زملائي في العمل وأصدقائي الأوفياء في الجامعة

إلى كل من أحبهم، إلى كل من ساعدني

إلى كل مناضل في سبيل العلم

أهدي لهم هذا العمل المتواضع

طزوطة فاطمة ....

قائمة المحتويات:

بسملة..... أ

شكر وتقدير..... ب

إهداء ..... ج

قائمة المحتويات..... د

قائمة الجداول ..... ع

قائمة الأشكال..... ق

قائمة الملاحق..... ت

مقدمة عامة..... **1**

الفصل الأول: الأسس النظرية حول التنافسية

تمهيد..... **15**

I .1.عموميات حول التنافسية. **16**

I .1.1.مفهوم التنافسية..... **16**

I .1.2.دوافع الاهتمام بالتنافسية. **22**

I .1.3.أنواع التنافسية **23**

1. التنافسية حسب المجال..... 23

1.1. التنافسية السعرية 23

2.1. التنافسية غير السعرية..... 24

2.التنافسية حسب الزمن 24

1.2. التنافسية المستدامة 24

2.2. التنافسية الظرفية 24

3.التنافسية حسب الموضوع 24

1.3تنافسية المنتج 24

2.3. تنافسية المؤسسة 24

4.تنافسية الجارية والتنافسية الكامنة 25

1.4. التنافسية الجارية..... 25
2.4. التنافسية الكامنة 25
I .4.1.تطورات نماذج التنافسية على مستوى المؤسسة..... 25
1.نموذج التنافسية خلال السبعينات 25
2.نموذج التنافسية خلال الثمانينات..... 26
3.نموذج التنافسية خلال التسعينات 30
4.نموذج التنافسية في القرن الجديد 31
I.2.مؤشرات قياس التنافسية..... 31
I .1.2.مؤشرات قياس تنافسية المؤسسة..... 32
I .2.2.مؤشرات قياس تنافسية قطاع النشاط..... 37
I .3.2.مؤشرات قياس تنافسية الدولة..... 39
1.المؤشرات الجزئية البسيطة لقياس تنافسية الدولة..... 39
2.المؤشرات المركبة الموسعة لقياس تنافسية الدولة..... 44
1.2. مؤشر التنافسية للمنتدى الإقتصادي العالمي..... 44
2.2. مؤشرات المعهد العربي للتخطيط 48
3.2. مؤشرات تنافسية المعهد الدولي للتنمية والإدارة..... 51
I.3.إستراتيجية العمل للتنافس 52
I .1.3.إستراتيجية قيادة التكلفة (منخفضة التكلفة)..... **54**
1.تطبيق إستراتيجية قيادة التكلفة..... 56
I .2.3.استراتيجية التميز 57
1.محددات استراتيجية التميز 58
1.1. التميز حسب الجودة 58
2.1. التميز حسب مدة حياة المنتوج..... 58
3.1. التميز وسيلة لشبكة التوزيع..... 59
4.1. التميز من خلال صورة العلامة..... 59

I .3.3.إستراتيجية التركيز..... 59
1.التركيز مع تقليص التكاليف..... 61
2.التركيز مع التمايز 61
I .4.3.مخاطر الإستراتيجيات التنافسية 63
I.4. سبل تحليل القوى التنافسية والنموذج الصناعي التنافسي..... 64
I .1.4.سبل تحليل القوى التنافسية..... 64
1.أنظمة المسح البيئي..... 65
1.1. تقنيات المسح المنتظمة 65
2.1. تقنية المسح غير المنتظمة 65
3.1. تقنية المسح المستمرة..... 65
2.أنظمة التنبؤ 65
I .2.4.النموذج القطاعي الصناعي للتنافسية 65
1.النموذج الرسمي 65
2.النموذج المفاهيمي للتنافسية 66
I .3.4.التحليل الإستراتيجي للبيئة التنافسية..... 67
1.تعريف التحليل الإستراتيجي للبيئة التنافسية 67
2.تصنيفات البيئة التنافسية للمؤسسة 67
1.2. البيئة التنافسية الداخلية 68
2.2. البيئة التنافسية الخارجية..... 72
1.2.2. تحليل نموذج الموقف التنافسيSwot 72
2.2.2. التحليل الداخلي لنموذج Swot 73
3.2.2. التحليل الخارجي لنموذجSwot 74
4.2.2. الإستراتيجيات المعتمدة في تحليل Swot 76
خاتمة الفصل الأول 78

الفصل الثاني:الإطار العام لقطاع الصناعات التحويلية

تمهيد. **80**

II .1.لمحة حول الصناعة، التصنيع والفرق بينهما **81**

II.1.1. ماهية الصناعة. **81**

1.التطور التاريخي للصناعة. 81

2.مفهوم الصناعة 83

3.العوامل الداعمة للصناعة. 85

II .2.1.مفاهيم متعلقة بالتصنيع **87**

1.تعريف التصنيع. 87

2.إستراتيجيات التصنيع. 89

1.2. إستراتيجيات التصنيع من جانب الصناعة. 89

2.2. إستراتيجيات التصنيع من جانب الفن الإنتاجي. 90

3.2. إستراتيجيات التصنيع من جانب التوجه. 91

4.2. إستراتيجية متعلقة بملكية المشروعات الصناعية. 92

3 .أهمية التصنيع 93

4.تحديات التصنيع في الدول النامية. 94

II .3.1. الفرق بين الصناعة والتصنيع **95**

II .2.أساسيات حول الصناعات التحويلية **96**

II .1.2. ماهية الصناعات التحويلية 96

1.مفهوم الصناعات التحويلية. **96**

2.تقسيم هيكل الصناعات التحويلية 99

1.2. تحليل الهيكل الصناعي 99

3.أنواع الصناعات التحويلية 101

1.3. حسب أهمية المنتوج 101

2.3. حسب التكنولوجيا المستخدمة 101

3.3. حسب دورها في التنمية الاقتصادية 102

4.3. حسب دليل النشاط الإقتصادي 102

5.3. صناعة البتروكيماويات 104

6.3. صناعة الأسمدة 105

7.3. صناعة الحديد والصلب 105

8.3. الصناعة الميكانيكية 105

9.3. الصناعة الكهرومترلية والإلكترونية 105

10.3. الصناعة الصيدلانية 105

11.3. الصناعة الغذائية 105

4.الخصائص الرئيسية للصناعات التحويلية 106

II. 3.2.عموميات حول فروع الصناعات التحويلية 107

1.صناعة الحديد والصلب 107

2.الصناعة النسيجية 113

3.الصناعة الغذائية 118

4.صناعة الأسمدة..... 120
5.صناعة البتروكيماويات..... 122
6.الصناعات التقليدية والحرف..... 124
7.الصناعة الصيدلانية..... 127
8.صناعة الورق..... 129
9.صناعة الخشب 129
10.صناعة الجلود..... 132
II.3. أهمية قياس أداء قطاع الصناعات التحويلية..... 132
II .1.3. قياس أداء قطاع الصناعات التحويلية..... 132
1.مؤشرات الإنتاج..... 132
2.مؤشرات القيمة المضافة 132
1.2. مؤشر القيمة المضافة حسب عدد السكان..... 132
2.2. مؤشر القيمة المضافة حسب اليد العاملة..... 133
3.2. مؤشر القيمة المضافة حسب عدد العمال..... 133
4.2. مؤشر القيمة المضافة حسب ساعات العمل..... 133
5.2. مؤشر القيمة المضافة حسب رأس المال..... 134
6.2. مؤشر القيمة المضافة حسب المخرجات 134
3. مكانة قطاع الصناعات التحويلية في الإقتصاد 134
II .2.3. أهمية وأهداف قطاع الصناعات التحويلية..... 134
1. أهمية قطاع الصناعات التحويلية..... 134

2. أهداف قطاع الصناعات التحويلية 136

II .3.3. الإجراءات والسياسات الصناعية الخاصة بتنمية القطاع الصناعي التحويلي..... 137

II.4. سبل تطوير الصناعات التحويلية في الجزائر 137

II.1.4. تشجيع التجارة الخارجية..... 137

1.الإجراءات القانونية 138

2.الدعم المالي..... 140

II.2.4. إستخدام الصناعة الخضراء..... 141

1.عقلنة استخدام الطاقة وتحقيق العائد الإقتصادي 141

2.ترشيد إستعمال المياه والمواد الخام 141

3.الحفاظ على صحة العمال 141

4.الحفاظ على البيئة..... 141

1.4. المعهد الوطني للتكوينات البيئية..... 142

2.4. المركز الوطني للتقنيات الإنتاج النظيف..... 142

3.4. الوكالة الوطنية للنفايات..... 143

4.4. المركز الوطني للتنمية الموارد البيولوجية..... 144

5.4. المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة 144

II .3.4. التنويع الاقتصادي..... 145

1.تطوير قطاع الصناعات التحويلية والمناجم 146

2.تقديم الدعم والأولوية اللازمين لأنشطة تثمين المواد الطبيعية..... 146

3.عصرنة القطاع الصناعي وتوسيعه 146
4.دعم وترقية الصناعات التقليدية 146
5.تطوير آليات المؤسسة الصغيرة والمتوسطة ودمجها في النشاطات التحويلية 146
6.إنجازات الحكومة لتطوير القطاع الصناعي التحويلي وتحقيق التنويع الإقتصادي..... 147
II .4.4. تشجيع الإستثمار 149
1.أدوات الاستثمار المرافقة والداعمة في الجزائر..... 151
1.1. المعهد الوطني للملكية الصناعية..... 151
2.1. المركز التقني للصناعات الغذائية 151
3.1. المركز التقني للصناعات الميكانيكية والصناعات المحولة للمعادن..... 152
II .5.4. تحفيز القطاع الخاص 152
II .6.4. تحسين البنية التحتية..... 152
II .7.4. تحقيق الإبداع التكنولوجي 153
II .8.4. إستراتيجية إنعاش قطاع الصناعات التحويلية 154
1.جوانب إستراتيجية الإنعاش لقطاع الصناعات التحويلية في الجزائر..... 154
1.1. إنتقاء الفروع 154
2.1.الصناعات التي يتطلب تطويرها وجود صناعات أخرى 155
II .9.4. بعض المجمعات الرائدة في الجزائر لقطاع الصناعات التحويلية..... 155
1.صيدال..... 155
2.الشركة القابضة الجزائرية للتخصصات الكيماوية..... 155
3.الشركة القابضة للكهرباء والإكترونية والكهرومترلية 155

4.المجمع الصناعي للإسمنت..... 156
5.الشركة القابضة للمنسوجات والجلود 156
6.مجمع إيميتال 156
7.مجمع فرويتال..... 156
8.مجمع سوناطراك للصناعة النفطية..... 156
خاتمة الفصل الثاني **158**

الفصل الثالث: تحليل تنافسية وتقييم أداء قطاع الصناعات التحويليـــة في الجزائر خلال الفترة(2010-2022)

تمهيد **160**
III.1.تحليل أداء قطاع الصناعات التحويلية في الإقتصاد الجزائري **161**
III.1.1. مساهمة الصناعات الإستخراجية والصناعات التحويلية في الناتج الصناعي العربي خلال الفترة (2010-2022) **161**
1. حصة إجمالي القطاع الصناعي والصناعات التحويلية في الناتج الداخلي الخام بالجزائر في الفترة (2010-2022)..... **163**
2.تطور إجمالي التشغيل حسب نوع القطاع خلال الفترة (2010-2022) في الجزائر 165
III.2.1.تطور أهم منتجـــات **فروع الصناعات التحويليـــة في الجزائـــر خلال الفترة (2010-2022)**..... **167**
1 .تطور أهم المواد المنتجة لصناعة الحديد والصلب في الجزائر خلال الفترة (2010-2022) 167
2.تطور أهم المواد المنتجة للصناعة الميكانيكية في الجزائر خلال الفترة (2010-2022)..... 170
3.تطور أهم المواد المنتجة لصناعة مواد البناء في الجزائر خلال الفترة (2010-2022) 172
4.تطور أهم المواد المنتجة في الصناعة الكيماوية بالجزائر خلال الفترة (2010-2022) 174

5.تطور أهم المواد المنتجة في الصناعة الغذائيةفي الجزائر خلال الفترة (2010-2022) 176
6.حصة فروع الصناعات التحويلية في إجمالي الصناعات التحويلية في الجزائر خلال الفترة (2010-2022) 178
3.1.III. تقييم أداء التصدير والإستيراد لفروع الصناعة التحويلية في الجزائر خلال الفترة (2010-2022) 182
1.تطور صادرات فروع الصناعة التحويلية بالجزائر في الفترة (2010-2022) 182
2.تطور واردات فروع الصناعة التحويلية بالجزائر في الفترة (2010-2022) 184
2.II.أداء قطاع الصناعات التحويلية في الجزائر خلال الفترة (2010-2022) 187
1.2.III. مؤشرات الإنتاجية 187
1.مؤشر عدد السكان لقطاع الصناعات التحويلية في الجزائر خلال الفترة (2010-2022) 187
2.مؤشر اليد العاملة لقطاع الصناعات التحويلية في الجزائر خلال الفترة (2010-2022) 189
3.مؤشر رأس المال لقطاع الصناعات التحويلية في الجزائر خلال الفترة (2010-2022) 190
4.مؤشر حسب المخرجات لقطاع الصناعات التحويلية في الجزائر خلال الفترة (2010-2022) 191
5. مؤشر الإنتاجية لقطاع الصناعات التحويلية في الجزائر خلال الفترة (2010-2022) 193
6. مؤشر الإنتاجية الكلية لقطاع الصناعات التحويلية في الجزائر خلال الفترة (2010-2022) 194
2.2.III. مؤشرات التغير الهيكلية 196
1. مكانة قطاع الصناعات التحويلية في الجزائر خلال الفترة (2010-2022) 196
2.مؤشر درجة التنوع لقطاع الصناعات التحويلية في الجزائر خلال الفترة (2010-2022) 197
3.مؤشر التجارة من الحصة السوقية لقطاع الصناعات التحويلية في الجزائر خلال الفترة (2010-2022) 198
4.مؤشر تغير الحصة السوقية لقطاع الصناعات التحويلية في الجزائر خلال الفترة (2010-2022) 200

III.3.قياس وتحليل الأداء التنافســـي الصنـــاعي التحويلي للجزائر خـــــلال الفترة (2010-2022) 201

III.3.1. ترتيب الجزائر عربيا وعالميا حسب مؤشرات التنافسية في الفترة (2010-2022)..... 201

III.3.2. ترتيب الجزائر حسب مؤشر التنافسية العالمي تبعا للمؤشرات الرئيسية للفترة (2010-2021) 203

1. ترتيب الجزائر حسب مؤشر التنافسية العالمي تبعا للمؤشرات الرئيسية للفترة (2010-2017) ... 203

2. ترتيب وقيمة الجزائر حســـب مؤشر التنافسيـــة العالمي تبعا للمؤشرات الرئيسيـــة للفترة (2018-2019) 208

1.2. ترتيب وقيمة الجزائر حسب مؤشر تمكين البيئة للفترة (2018-2019) 208

2.2. ترتيب وقيمة الجزائر حسب مؤشر إجمالي الأسواق للفترة (2018-2019)..... 209

3.2. ترتيب وقيمة الجزائر تبعا لمجموعة الإبتكار والأعمال عامي 2018 و2019 210

4.2. ترتيب وقيمة الجزائر تبعا لمجموعة رأس المال البشري عامي 2018 و2019 211

III.3.3. ترتيب الجزائـــر العـــام تبعـــا لمؤشـــر أداء التنافسية الصناعية CIPللفترة (2010-2021) 212

1. مكونات مؤشر أداء الصناعي التنافسي CIP..... 214

1.1. ترتيب الجزائر حسب مؤشري البعد الأول لمؤشر أداء الصناعي التنافسي CIP للفترة (2010-2021)..... 214

2.1. ترتيب الجزائر حسب مؤشرات البعد الثاني لمؤشر أداء الصناعي التنافسي CIP للفترة (2010-2021)..... 216

3.1. ترتيب الجزائر حسب مؤشرات البعد الثالث لمؤشر أداء الصناعي التنافسي CIP للفترة (2010-2021)..... **219**

III.4.تقييم تنافسية منتجات الصناعة التحويلية حسب معدل الميزان التجاري إلى إجمالي التجارة في الفترة (2010–2021)..... 221
1.تنافسية منتجات الدهون والزيوت النباتية والحيوانية..... 221
2.تنافسية الصناعة غير العضوية 223
3.تنافسية صناعة الكيماويات العضوية..... 224
4.تنافسية الصناعة الصيدلانية 225
5.تنافسية صناعة الأسمدة 226
6.تنافسية صناعة البلاستيك 227
7.تنافسية صناعة المطاط..... 228
8.تنافسية صناعة الجلود 229
9.تنافسية صناعة الورق 230
10.تنافسية صناعة المنسوجات..... 231
11.تنافسية صناعة الحديد..... 232
12.تنافسية صناعة الألمنيوم 233
13.تنافسية صناعة الإلكترونيات..... 234
خاتمة الفصل الثالث 236
خاتمة عامة..... 238
قائمة المراجع 244
الملاحق..... 260

قائمة الجداول

الجدول	العنوان	الصفحة
(1.1)	مقارنة إستراتيجيات التنافسية في المؤسسة	61
(2.1)	طبيعة المخاطر حسب إستراتيجيات التنافس	64
(1.2)	مزايا و عيوب إستراتيجية الصناعات كثيفة العمل	90
(2.2)	مزايا و عيوب إستراتيجية الصناعات كثيفة رأس المال	91
(3.2)	مقارنة بين إستراتيجية تشجيع الإستثمارات وإستراتيجية إحلال الواردات	92
(4.2)	فروع الصناعة التحويلية وأرقام تصنيفها الدولية	104
(1.3)	نصيب الصناعات الإستخراجية والصناعات التحويلية في الجزائر من القيمة الإجمالية للقطاع الصناعي عربيا خلال الفترة (2010-2022)	161
(2.3)	مساهمة القطاع الصناعي والصناعات التحويلية في الناتج الداخلي الخام بالجزائر خلال الفترة (2010-2022)	163
(3.3)	تحليل إجمالي العمالة في الجزائر بحسب قطاع العمل خلال الفترة (2010-2022)	165
(4.3)	تطور أهم منتجات صناعة الحديد والصلب في الجزائر خلال الفترة (2010-2022)	168
(5.3)	تطور أبرز منتجات الصناعة الميكانيكية بالجزائر في الفترة (2010-2022)	170
(6.3)	تطور أبرز منتجات صناعة مواد البناء في الجزائر خلالالفترة (2010-2022)	172
(7.3)	تطور أبرز منتجاتالصناعة الكيمياوية في الجزائر خلال الفترة (2010-2022)	175
(8.3)	تطور أبرزمنتجات الصناعة الغذائية في الجزائر خلالالفترة (2010-2022)	177
(9.3)	تطور القيمة المضافة لفروع الصناعة التحويلية ومعدل مساهمتها في القيمة المضافة الكلية للصناعات التحويلية في الجزائر خلال الفترة (2010-2022)	178
(10.3)	تطور صادرات فروع الصناعة التحويلية في الجزائر خلال الفترة (2010-2022)	182
(11.3)	تطور واردات فروع الصناعة التحويلية بالجزائر في الفترة (2010-2022)	184
(12.3)	تغير مؤشر عدد السكان في الجزائر لقطاع الصناعات التحويلية خلال الفترة(2010-2022)	188
(13.3)	تغير مؤشر العمالة في الجزائر لقطاع الصناعات التحويلية خلال الفترة(2010-2022)	189
(14.3)	تغير مؤشر رأس المال في الجزائر لقطاع الصناعات التحويلية خلال الفترة-2010) 2022)	190
(15.3)	تغير مؤشر المخرجات في الجزائر لقطاع الصناعات التحويلية خلال الفترة (2010-2022)	192

(16.3)	تطور مؤشر إنتاجية قطاع الصناعات التحويلية في الجزائر خلال الفترة (2010-2022)	193
(17.3)	تطورالإنتاجية الكلية لقطاع الصناعات التحويلية في الجزائر خلال الفترة (2010-2022)	195
(18.3)	تطور مكانة قطاع الصناعات التحويلية في الجزائر خلال الفترة(2010-2022)	196
(19.3)	مؤشر درجة التنوع لقطاع الصناعات التحويلية في الجزائر خلال الفترة (2010-2022)	197
(20.3)	مؤشر التجارة من الحصة السوقية لقطاع الصناعات التحويلية في الجزائر خلال الفترة (2010-2022)	199
(21.3)	مؤشر تغير الحصة السوقية لقطاع الصناعات التحويلية في الجزائر خلال الفترة-2010 2022)	200
(22.3)	ترتيب الجزائر عربيا وعالميا لمؤشر التنافسية العالمية في الفترة(2010-2022)	202
(23.3)	قيمة وترتيب الجزائر حسب المتطلبات الأساسية للفترة (2010-2017)	206
(24.3)	ترتيب وقيمة الجزائر حسب مؤشر تمكين البيئة خلال عامي2018 و2019	208
(25.3)	ترتيب وقيمة الجزائر حسب إجمالي الأسواق عامي 2018 و2019	210
(26.3)	ترتيب الجزائر تبعا لمجموعة الإبتكار والأعمال عامي 2018 و2019:	211
(27.3)	ترتيب الجزائر تبعا لمجموعة رأس المال البشري عامي 2018 و2019:	211
(28.3)	الترتيب العام للجزائر حسب مؤشر الأداء الصناعي التنافسي CIPللفترة (2010-2021)	213
(29.3)	ترتيب الجزائر حسب مؤشري البعد الأول للفترة (2010-2021)	214
(30.3)	ترتيب الجزائر حسب مؤشري درجة الكثافة التصنيعية لمؤشر الأداء الصناعي التنافسي (CIP) في الفترة (2010-2021)	216
(31.3)	ترتيب الجزائر حسب مؤشري نوعية الصادرات المصنعة التحويلية للبعد الثاني لمؤشر الأداء الصناعي التنافسي (CIP) في الفترة (2010-2021)	218
(32.3)	ترتيب الجزائر حسب مؤشري البعد الثالث لمؤشر الأداء الصناعي التنافسي للفترة (2010-2021)	220
(33.3)	تطور مؤشر معدل الميزان التجاري في الجزائر إلى إجمالي التجارة للزيوت مقارنة ببعض الدول العربية خلال الفترة (2010-2021)	222
(34.3)	تطور مؤشر معدل الميزان التجاري في الجزائر إلى إجمالي التجارة للمنتجات غير العضوية مقارنة ببعض الدول العربية خلال الفترة (2010-2021)	223
(35.3)	تطور مؤشر معدل الميزان التجاري في الجزائر إلى إجمالي التجارة للكيماويات العضوية مقارنة ببعض الدول العربية خلال الفترة (2010-2021)	224
(36.3)	تطور مؤشر معدل الميزان التجاري في الجزائر إلى إجمالي التجارة للمنتجات الصيدلانية مقارنة ببعض الدول العربية خلال الفترة (2010-2021)	225

(37.3)	تطور مؤشر معدل الميزان التجاري في الجزائر إلى إجمالي التجارة لمنتجات الأسمدة مقارنة ببعض الدول العربية خلال الفترة (2010-2021)	226
(38.3)	تطور مؤشر معدل الميزان التجاري في الجزائر إلى إجمالي التجارة للمنتجات البلاستيك مقارنة ببعض الدول العربية خلال الفترة (2010-2021)	227
(39.3)	تطور مؤشر معدل الميزان التجاري في الجزائر إلى إجمالي التجارة لمنتجات المطاط مقارنة ببعض الدول العربية خلال الفترة (2010-2021)	228
(40.3)	تطور مؤشر معدل الميزان التجاري في الجزائر إلى إجمالي التجارة لمنتجات الجلود مقارنة ببعض الدول العربية خلال الفترة (2010-2021)	229
(41.3)	تطور مؤشر معدل الميزان التجاري في الجزائر إلى إجمالي التجارة لمنتجات الورق مقارنة ببعض الدول العربية خلال الفترة (2010-2021)	230
(42.3)	تطور مؤشر معدل الميزان التجاري في الجزائر إلى إجمالي التجارة لمنتجات النسيج مقارنة ببعض الدول العربية خلال الفترة (2010-2021)	231
(43.3)	تطور مؤشر معدل الميزان التجاري في الجزائر إلى إجمالي التجارة لمنتجات الحديد مقارنة ببعض الدول العربية خلال الفترة (2010-2021)	232
(44.3)	تطور مؤشر معدل الميزان التجاري في الجزائر إلى إجمالي التجارة لمنتجات الألمنيوم مقارنة ببعض الدول العربية خلال الفترة (2010-2021)	233
(45.3)	تطور مؤشر معدل الميزان التجاري في الجزائر إلى إجمالي التجارة للمنتجات الإلكترونية مقارنة ببعض الدول العربية خلال الفترة (2010-2021)	234

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
(1.1)	العناصر المؤثرة على تنافسية المؤسسة	20
(2.1)	مصفوفة بوسطن الإستشارية BCG	26
(3.1)	نموذج بورتر لتحليل بيئة الصناعة	30
(4.1)	مؤشرات قياس تنافسية المؤسسة	37
(5.1)	مؤشرات التنافسية للمنتدى الاقتصادي العالمي	48
(6.1)	المكونات الرئيسية لمؤشر التنافسية العربية	49
(7.1)	المكونات الرئيسية لمؤشر تنافسية المعهد الدولي للتنمية والإدارة	52
(8.1)	الإستراتيجيات التنافسية حسب بورتر Porter	54
(9.1)	مسار عمل إستراتيجية قيادة التكلفة	57
(10.1)	وحدة تحليل التنافسية	66
(11.1)	مخطط البيئة التنافسية الداخلية والخارجية	68
(12.1)	نموذج القيمة حسب بورتر	71
(13.1)	تحليل نموذجSWOT	75
(1.2)	دورة صناعة الحديد من الخام و الخردة	108
(2.2)	مراحل صناعة النسيج	117
(3.2)	مخطط فروع الصناعة الغذائية	120
(4.2)	تقسيمات الأسمدة	122
(5.2)	سلسلة القيمة لصناعة البتروكيماويات	124
(1.3)	نصيب الصناعات الإستخراجية والصناعات التحويلية في الجزائر من القيمة الإجمالية للقطاع الصناعي عربيا خلال الفترة (2010-2022)	162
(2.3)	مساهمة القطاع الصناعي والصناعات التحويلية في الناتج الداخلي الخام بالجزائر خلال الفترة (2010-2022)	164
(3.3)	تحليل إجمالي العمالة في الجزائر بحسب قطاع العمل خلال الفترة (2010-2022)	166
(4.3)	تطور أبرز منتجات صناعة الحديد والصلب في الجزائر خلال الفترة (2010-2022)	168
(5.3)	تطور أبرزمنتجاتالصناعة الميكانيكية في الجزائرخلالالفترة (2010-2022)	171

(6.3)	تطور أهم منتجات صناعة مواد البناء في الجزائرخلال الفترة (2010-2022)	173
(7.3)	تطور أبرزمنتجات الصناعة الكيمياوية في الجزائر خلال الفترة (2010-2022)	175
(8.3)	تطور أبرز منتجات الصناعة الغذائية في الجزائر خلال الفترة (2010-2022)	177
(9.3)	تطور القيمة المضافة لفروع الصناعة التحويلية ومعدل مساهمتها في القيمة المضافة الكلية للصناعات التحويلية في الجزائر خلال الفترة (2010-2022)	180
(10.3)	تطور صادرات فروع الصناعة التحويلية في الجزائر خلال الفترة (2010-2022)	183
(11.3)	تطور واردات فروع الصناعة التحويلية بالجزائر في الفترة (2010-2022)	186
(12.3)	تغير مؤشر عدد السكان في الجزائر لقطاع الصناعات التحويلية خلال الفترة-2010 2022)	188
(13.3)	تغير مؤشر العمالة في الجزائر لقطاع الصناعات التحويلية خلال الفترة(2010-2022)	189
(14.3)	تغير مؤشر رأس المال في الجزائر لقطاع الصناعات التحويلية خلال الفترة(2010-2022)	191
(15.3)	تغير مؤشر المخرجات في الجزائر لقطاع الصناعات التحويلية خلال الفترة(2010-2022)	192
(16.3)	تطورمؤشر إنتاجية قطاع الصناعات التحويلية في الجزائر خلال الفترة (2010-2022)	193
(17.3)	تطور الإنتاجية الكلية لقطاع الصناعات التحويلية في الجزائر خلال الفترة(2010-2022)	195
(18.3)	تطور مكانة قطاع الصناعات التحويلية في الجزائر خلال الفترة(2010-2022)	196
(19.3)	مؤشر درجة التنوع لقطاع الصناعات التحويلية في الجزائر خلال الفترة(2010-2022)	198
(20.3)	مؤشر التجارة من الحصة السوقية لقطاع الصناعات التحويلية في الجزائر خلال الفترة (2010-2022)	199
(21.3)	مؤشر التجارة تغير الحصة السوقية لقطاع الصناعات التحويلية في الجزائر خلال الفترة(2010-2022)	201
(22.3)	ترتيب الجزائر عربيا وعالميا لمؤشر التنافسية العالمية في الفترة(2010-2022)	202
(23.3)	ترتيب الجزائر حسب مؤشر التنافسية العالمي تبعا للمؤشرات الرئيسية للفترة (2010-2017)	207
(24.3)	ترتيب وقيمة الجزائر حسب مؤشر تمكين البيئة خلال عامي2018 و2019	209
(25.3)	ترتيب وقيمة الجزائر حسب إجمالي الأسواق عامي 2018 و2019	210
(26.3)	ترتيب الجزائر تبعا لمجموعة الإبتكار والأعمال عامي 2018 و2019	211
(27.3)	ترتيب الجزائر تبعا لمجموعة رأس المال البشري عامي 2018 و2019	212
(28.3)	الترتيب العام للجزائر حسب مؤشر الأداء الصناعي التنافسي CIPللفترة (2010-2021)	213
(29.3)	ترتيب الجزائر حسب مؤشري البعد الأول للفترة (2010-2021)	215

(**30.3**)	ترتيب الجزائر حسب مؤشري درجة الكثافة التصنيعية لمؤشر الأداء الصناعي التنافسي(CIP) في الفترة (2010-2021)	**217**
(**31.3**)	ترتيب الجزائر حسب مؤشري نوعية الصادرات المصنعة التحويلية للبعد الثاني لمؤشر الأداء الصناعي التنافسي (CIP)في الفترة (2010-2021)	**218**
(**32.3**)	ترتيب الجزائر حسب مؤشري البعد الثالث لمؤشر الأداء الصناعي التنافسي للفترة (2010-2021)	**220**

قائمة الملاحق

الرقم	الملحق	الصفحة
01	السكان الناشطون ،الشغل و البطالة	260
02	أهم المنتجات الصناعة التحويلية- الحديد و الصلب خلال الفترة (2007-2020)	260
03	أهم المنتجات الصناعة التحويلية -الصناعات الكيماوية خلال الفترة (2012-2020)	261
04	أهم المنتجات الصناعة التحويلية -الصناعات الميكانيكية و الكهربائية خلال الفترة (2012-2020)	261
05	أهم المنتجات الصناعية التحويلية –الصناعات الغذائية خلال الفترة (2011-2020)	262
06	التطور السنوي للعوامل الرئيسية للقطاع الصناعي تطور إجمالي الإنتاج حسب قطاع النشاط وحسب القطاع القانوني الفترة (2013-2022)	262
07	التطور الفصلي للإنتاج الصناعي للقطاع العام خلال الفصل الرابع 2021	263
08	مؤشر الأداء الصناعي التنافسي 2020	264
09	وضعية عمليات الخزينة العمومية الفترة (2009-2013)	265
10	وضعية عمليات الخزينة العمومية الفترة (2013-2016)	265
11	وضعية عمليات الخزينة العمومية الفترة (2018-2022)	266
12	الصادرات الصناعية العربية ونسبتها إلى إجمالي الصادرات (2000-2015)	267
13	التنافسية في المنتجات الصناعية في الدول العربية (2014-2015)	268
14	التنافسية في المنتجات الصناعية في الدول العربية (2014-2015) تابع	269
15	التنافسية في المنتجات الصناعية في الدول العربية (2014-2015) تابع	270
16	تطور وضعية تنافسية الاقتصاديات العربية في العددين الخامس و السادس من تقرير تنافسية الاقتصاديات العربية	271
17	إجمالي الصادرات في القطاع الخارجي (2019-2022)	271
18	الهيكل التفصيلي لمؤشر التنافسية العربية	272

مقدمة عامة

يشكل رفع القدرات التنافسية أحد التحديات الرئيسية التي تواجه الصناعة في جميع أنحاء العالم إذ تعتبر عنصر حيوي في إقتصاديات الدول النامية والمتقدمة فهي تؤدي دور فعال في تطوير القدرات الإبتكارية والتكنولوجية وعليه يتجلى ذلك في تحقيق التقدم العلمي والتكنولوجي نظير تنوعها الواسع في مجالات الإنتاج، وتعمل الصناعة على تحفيز وتطوير النشاط الإقتصادي، إضافة إلى ذلك فهي تتصف إرتباطها الوثيق بكافة القطاعات الإقتصادية الأخرى ودعمها القوي في توفير التكنولوجيا الحديثة للقطاعات المرتبطة بها مما أهلها لأن تكون بمثابة مقياس لتقييم مدى درجة تقدم البلد، وتشمل الصناعة مجموعة متنوعة من الفروع والعمليات الصناعية التي تعمل على تحويل المواد الخام إلى سلع قابلة للإستخدام أو الإستهلاك،إن هذا التنوع حيث يتيح للصناعة فرص متعددة للإبتكار والإبداع، بالإضافة إلى أنه يعزز نموها الإقتصادي ويعكس قوة الإقتصاد الصناعي للدول.

وتأخذ الصناعة عدة أشكال صناعة ثقيلة تتضمن عمليات تصنيع الآلات و المنتجات ذات الطابع الثقيل كالحفارات ،السيارات والمعدات الصناعية الضخمة وصناعات خفيفة تشتمل عمليات تصنيع المعدات خفيفة الوزن كصناعة الأغذية ،صناعة الأثاث المترلي والصناعة النسيجية ،بالإضافة إلى الصناعة الإستخراجية تعتمد على إستخراج الموارد الطبيعية كالغاز الطبيعي والنفط ،تضم هذه الصناعة عمليات التعدين ،الحفر والتنقيب ،والصناعة التحويلية التي تشمل على تحويل المواد الأولية إلى منتجات تامة الصنع للبيع أو إستهلاك المباشر تعتمد على عمليات التحويل والتصنيع وأيضا على العمليات التقنية والتكنولوجية كتصنيع الإسمنت ،تصنيع الكيماويات ،تصنيع المعادن وغيرها، جميع هذه الأشكال تسعى لغاية واحدة هي تلبية الإحتياجات الضرورية وخلق بيئة مناسبة لتطوير القطاع الصناعي على الصعيدين المحلي والدولي.

وتعتبر الصناعة التحويليةالركيزة الأساسية للإقتصاد في كثير من الدول، إذ أنه من خلالها يتم تحقيق أداء أكثر كفاءة وفعالية في تصويب الإقتصاد نحو قطاعات ذات القيمة المضافة المنخفضة وتنافسية ضعيفة إلى قيمة مضافة مرتفعة بما يعزز التنمية الاقتصادية ويدعم النمو المستدام، مما جعل دائرة المخاوف تتوسع في البلدان النامية بشأن كيفية التصدي للمنافسة العالمية وتأثير التطورات التكنولوجية الحديثة وكيف يمكن لها المنافسة في الأسواق العالمية وتحقيق تنافسية عالية تستطيع بها ركب نهج الدول المتقدمة.

والجزائر تعمل جاهدة من خلال التصنيع على تعزيز قطاع الصناعات التحويلية ،وتحقيق معدلات تنافسية عالية وأيضا إلى بلوغ نمو إقتصادي بما يتوافق مع البلدان الأخرى والتصدي للتحديات المعيقة لنشاطها و يمكن إرجاع ذلك إلى التخلص من التخلف الموروث عن الحقبة الإستعمارية التي أثرت على هيكل الإقتصاد

الجزائري وجعلته يعتمد بشكل كبير على إستخراج الموارد الطبيعية ،إذ كانت أغلب إعتمادات وصادرات من الصناعات الطاقوية والبتروكيماوية والتي سخرت لها أموال طائلة وإمكانيات هائلة مما جعلها أكثر عرضة لتقلبات الأسواق العالمية ،إضافة إلى ذلك يمكن إرجاعها إلى عوامل أخرى كالتبعية الإقتصادية، إرتفاع معدلات النمو السكاني، الإعتماد الكلي على منتج واحد في الصادرات والأزمة البترولية في عام 1986 كل هذه الأسباب أسهمت في تراجع الإقتصاد الجزائري وتعطيل تحقيق التنمية المستدامة ،خصوصا في قطاع الصناعة الذي يعاني من عدم التنوع والتحديات الهيكلية.

نظرا للأهمية التي تحظى بها الصناعات التحويلية في إقتصاديات الدول العربية ،فإن السياسات الإقتصادية تولى إهتمام كبير لهذا القطاع ، يعتبر هذا الإهتمام مبرر للسمات والخصائص التي يتمتع بها في شتى الأصعدة الاجتماعية والثقافية والإقتصادية،والتي تمكن من تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز القدرات الإنتاجية وبالتالي يساهم ذلك في توفير المتطلبات الضرورية والتنويع من مصادر الدخل ما يعزز من الأداء التصديري وإحلال الواردات وبالتالي تحسين الميزان التجاري وتحقيق الإستقرار الإقتصادي، إن هذه الصناعة ترتكز بشكل واسع على كثافة اليد العاملة في الدول العربية جراء مواردها البشرية الغنية ما يجعلها تتمتع بإنجذاب للإستثمار في الصناعات التي تعتمد على العمالة، والتوجهات الإقتصادية المعتمدة أغلبها على العمل اليدوي وأيضا التحديات الهيكلية في سوق العمل كل هذه العوامل تسهم في خلق ميزة تنافسية لقطاع الصناعات التحويلية في الدول العربية.

وفي هذا الإطار شهد الإقتصاد الوطني تغيرات جذرية تتماشى وآليات السوق بهدف خلق فرص للإستثمار الخاص الأجنبي أو المحلي على حد سواء في مختلف القطاعات بالأخص التحولات التي تمس القطاع الصناعي خصوصا الصناعات التحويلية، وتحاول الجزائر من خلال إنتهاج سياسة الإقتصاد الحر تشجيع التحرر الإقتصادي بهدف تحقيق الإستدامة والإندماج الفعال في الإقتصاد العالمي الناتجة عن تطوير الإقتصاد الوطني.

ولفهم وتقييم الوضع الحالي في القطاع الصناعي بشكل عام وقطاع الصناعات التحويلية في سياق تحقيق القدرة التنافسية لهذه الصناعات في الجزائر قمنا بإجراء دراسة تحليلية في الجزائر خلال الفترة (2010-2022)، وهذا ما يدفعنا إلى طرح الإشكالية التالية:

ما هو واقع تنافسية قطاع الصناعات التحويلية في الجزائر وسبل تطويرها؟

ومن أجل إحتواء الموضوع والإجابة على الإشكالية، عمدنا تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث فصول:

الفصل الأول: الأسس النظرية حول التنافسية

تم تقسيمه إلى أربعة مباحث،المبحث الأول تطرق إلى عموميات حول التنافسية، حيث إستعرضنا فيه بتفصيل مفاهيم مختلفة للتنافسية، أنواعها ودوافعها، بالإضافة إلى تطورات نماذج التنافسية، المبحث الثاني تناولنا مختلف المؤشرات لقياس التنافسية على مستوى المؤسسات، الدول، وقطاعات النشاط، أما المبحث الثالث فقد خصصناه للإستراتيجيات العامة للتنافسية وهي: إستراتيجية القيادة بالتكلفة، إستراتيجية التميز، وإستراتيجية التركيز،في المبحث الرابع ناقشنا فيه سبل تحليل القوى التنافسية ونموذج الصناعة لتعزيز التنافسية.

الفصل الثاني: الإطار العام لقطاع الصناعات التحويلية وسبل تطوير في الجزائر

شمل أربعة مباحث، المبحث الأول، تم التطرق فيه إلى إطار مفاهيمي لمصطلحي الصناعة والتصنيع من خلال دراسة بعض الجوانب المتعلقة بهما بما في ذلك الفرق بينهما، بينما المبحث الثاني تناول أساسيات حول قطاع الصناعات التحويلية وشمل كل ما يرتبط بقطاع الصناعات التحويلية في الأنواع، الأهمية وغيرها، في حين المبحث الثالث، تضمن أهمية قياس أداء فطاع الصناعات التحويلية، أما في المبحث الرابع، فقد شمل مجموعة من الآليات المقترحة لتطوير الصناعات التحويلية.

الفصل الثالث: تحليل وتقييم واقع تنافسية قطاع الصناعة التحويلية في الجزائر خلال الفترة (2010-2022)

تضمن أربع مباحث، المبحث الأول تحليل أداء قطاع الصناعات التحويلية في الإقتصاد الجزائري والذي تطرق إلى مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في القيمة الإجمالية العربية وفي الناتج الداخلي الخام وأيضا إجمالي العمالة حسب القطاع في الجزائر خلال الفترة (2010-2022) ، أما المبحث الثاني خصص تطور أهم منتجات فروع الصناعات التحويلية في الجزائر خلال الفترة (2010-2022) ، في حين إستعرض المبحث الثالثقياس وتحليل الأداء التنافسي الصناعي التحويلي للجزائر خلال الفترة (2010-2022) ضمن المؤشرات العالمية ،أما المبحث الرابع تقييم لتنافسية منتجات الصناعة التحويلية حسب معدل الميزان التجاري إلى إجمالي التجارة) للجزائر بالمقارنة مع بعض الدول العربية في الفترة (2010-2021

ويندرج ضمن الإشكالية الرئيسية التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهي التنافسية ومؤشرات قياسها؟
- ما المقصود بقطاع الصناعات التحويلية وفيما تتمثل أنواعه؟
- ماهو واقع تنافسية الأداء الصناعي للصناعات التحويلية في الجزائر؟

– فيما تتمثل السياسات التي يستوجب إتخاذها لتطوير قطاع الصناعات التحويلية في الجزائر وإكتسابها لميزة تنافسية عالميا ومحليا؟

1.فرضيات الدراسة:

كمحاولة مبدئية للإجابة على التساؤل الرئيسي بما فيه الأسئلة الفرعية، يمكن أن ندرج الفرضيتين التاليتين:

– **الفرضية الأولى:** تمتلك الجزائر مزايا تنافسية عالية للصناعات التحويلية تمكنها من التنافس على المستوى الدولي.

– **الفرضية الثانية:** تعد الصناعة التحويلية قاعدة أساسية في تطوير الإقتصاد الوطني والخروج من محدودية الموارد.

2.أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة في الدور الفعال للتنافسية في القطاع الصناعي التحويلي، إذ تؤثر التنافسية بشكل كبير على تطور الصناعات، بما في ذلك الصناعات التحويلية وليس هذا فحسب، بل يرتبط هذا القطاع بشكل وثيق بمختلف القطاعات الإقتصادية الأخرى، مما يمنحه القدرة على تنويع الإقتصاد والتخفيف من الإعتماد الشديد على قطاع المحروقات خاصة في السياق الحالي للجزائر حيث تواجه الصناعات التحويلية تحديات عديدة، منها الإعتماد المستمر على قطاع النفط وتقلبات أسعار النفط العالمية التي تؤثر بشكل كبير على الإقتصاد الوطني، لذا ينبغي وضع سياسات وإستراتيجيات تعزز التنافسية وتعمل على دعم التطوير التكنولوجي والإبتكار في هذا القطاع، بهدف تعزيز التنمية الاقتصادية وتحقيق الإزدهار المستدام في الجزائر.

3.أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف:

– التطرق أكثر إلى موضوعي التنافسية وقطاع الصناعات التحويلية كونهما من المواضيع الحديثة والجديرة بالدراسة.

– التعرف على واقع التنافسية في قطاع الصناعات التحويلية في الجزائر خلال الفترة (2010-2022).

– تحليل واقع قطاع الصناعات التحويلية في الجزائر خلال الفترة (2010-2022) ضمن الأبعاد التنافسية.

– إقتراح مجموعة من السياسات والإستراتيجيات العملية لتحسين التنافسية في قطاع الصناعات التحويلية.

4. أسباب إختيار الموضوع:

تم إختيار هذا الموضوع نظرا لعدة أسباب، من بينها:

– أن تحقيق التنافسية في قطاع الصناعات التحويلية يمثل جزء أساسي من خطط التنمية الوطنية للبلاد، حيث يساهم في تعزيز الإقتصاد المحلي وتحقيق النمو الاقتصادي.

– أن تحسين التنافسية في قطاع الصناعات التحويلية يمكن أن يؤدي إلى زيادة الصادرات وتدعيم المواقف التنافسية في الأسواق العالمية، مما يعزز التجارة الخارجية ويسهم في تحقيق التوازن التجاري الإيجابي.

– أن زيادة التنافسية في قطاع الصناعات التحويلية تسهم في تعزيز التوازن الإقتصادي بين القطاعات المختلفة، من خلال توجيه الاستثمارات والموارد نحو القطاعات ذات القيمة المضافة العالية.

5.منهج الدراسة:

من أجل معالجة الموضوع وتحقيق الأهداف المرجوة، تم الإعتماد على المنهج التحليلي وهذا لتوافقه مع طبيعة الموضوع المدروس بحيث تضمن تحليل للمفاهيم الأساسية المتعلقة بالتنافسية وقطاع الصناعات التحويلية بالإضافة إلى سبل تطوير هذا القطاع في الجزائر وقد تم ذلك بالإعتماد والإستعانة بمجموعة من المعطيات والإحصائيات التي لها علاقة بالموضوع ومن تم التعرف على واقع تنافسية قطاع الصناعات التحويلية في الجزائر خلال الفترة (2010-2022).

6. حدود الدراسة:

– **الحدود المكانية:** تتعلق الدراسة بتحليل واقع تنافسية قطاع الصناعات التحويلية في الجزائر وسبل تطويرها.

– **الحدود الزمنية:** تضمنت إحصائيات وبيانات الفترة (2010-2022).

7.الدراسات السابقة:

لقد جاءت هذه الدراسة بمثابة تكملة للدراسات السابقة المتعلقة بالتنافسية وقطاع الصناعات التحويلية، والتي لها علاقة مباشرة بالموضوع، من بينها:

– دراسة **فادية محمد عبد السلام** بعنوان **محددات القدرة التنافسية لقطاع الصناعة التحويلية المصرية**، مقال منشور في مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، الصادرة عن الكويت، المجلد 03، العدد 01، الكويت، عام 2000، ص 01-37.

هدفت هذه الدراسة إلى التطرق لموضوع تطوير الصادرات المصرية وإعطاء نظرة شاملة حول إستراتيجية التنمية الصناعية ومحتوى الصادرات الصناعية المصرية، بالإضافة إلى تحليل السياسات الإستراتيجية للتصدير في هذا البلد، نظرا للإهتمام المتزايد بها على الساحة الوطنية، كما تناولت البحث أيضا قياس مؤشرات التنافسية للسلع الصناعية المصرية في الأسواق العالمية بإستخدام مفاهيم الميزة النسبية والكثافة المهارية والتغيرات الهيكلية في هذا القطاع، بالإضافة إلى ذلك تضمنت المجموعات الرئيسية للسلع الصناعية التي من الممكن أن تنافس بها مصر في الأسواق العالمية وهذا من خلال تحديد الملامح العامة للإستراتيجية التصديرية المستخلصة من الخبرات الدولية والوطنية، بما في ذلك تعيين الخدمات والسلع التي يمكن تصديرها حاليا ومستقبليا.

– دراسة **شريف بقة** بعنوان:

of Globalization?Attempts to Industrial Reforms in Algeria: Do they fit the Logic

مقال منشور في مجلة مواضيع في إقتصاد الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، جامعة لويولا في شيكاغو، المجلد 16، العدد 01، الولايات المتحدة الأمريكية، 2014، ص96-113.

أظهرت الدراسة أن الجزائر كدولة منتجة للنفط إنتهجت سياسة إقتصادية إشتراكية عقب إستقلالها في عام 1962، حيث تم تأميم معظم القطاعات الاقتصادية إلا أن هذه السياسة أدت إلى إنخفاض في الإنتاجية وتدهور في الأداء المالي للصناعات المختلفة، خصوصا بعد تراجع أسعار النفط والغاز في عام 1986 أين تم تنفيذ إصلاحات إقتصادية في الثمانينيات بهدف تحويل الاقتصاد الجزائري من السيطرة الحكومية إلى توجيه فتح السوق، تم بما في ذلك عمليات الخصخصة إلا أن هذه الأخيرة لم تحقق الهدف المرجو، وبقي أداء القطاع الصناعي ضعيف نسبيا مما يجعل الإقتصاد الجزائري عرضة لتقلبات أسواق النفط العالمية.

– دراسة الباحثان **الربيع الهادي وزهيرة بوعنان** بعنوان: **سبل ترقية القدرة التنافسية للصناعات التحويلية في الجزائر: مدخل قطاعي خارج المحروقات**، الملتقى الوطني الملتقى الوطني: لتأهيل المناطق الصناعية في الجزائر كمدخل لتعزيز تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الصادرات خارج المحروقات الواقع والآفاق والتجارب الناجحة 2015،جامعة 8 ماي 1945- قالمة، الجزائر،2015.

الدراسة التي أجراها الباحثان تسلط الضوء على تنوع الصناعات التحويلية في الجزائر وتأثيرها على التنمية المحلية مقارنة بالبلدان المجاورة مثل المغرب وتونس، وقد أوضحت على قدرة هذه الصناعات للوصول إلى الأسواق العالمية، مع تحليل الإختلافات في مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي لكل دولة بالإضافة إلى ذلك، تناولت الدراسة دور العنصر التكنولوجي وأهميته في تعزيز الصناعة التحويلية وتحسين القدرة التنافسية، كما أشارت إلى

أهمية التكامل بين المؤسسات الصناعية والهيئات الحكومية، وتعزيز القدرة التكنولوجية والمعرفية هام في بلوغ قدرة تنافسية، ليس هذا فحسب بل أكد الباحثان أيضا على ضرورة التحول من الإعتماد البترولي إلى التنويع الاقتصادي من خلال تعزيز الصناعات التحويلية، ورؤيتها كفرصة للتحرر من الإقتصاد المعتمد على النفط، مع التأكيد على أهمية فهم الأسباب الجذرية للتبعية الاقتصادية وتعزيز التكامل بين القطاعات الإقتصادية وتعزيز السياسات الإبداعية.

– دراسة **بودرامة مصطفى** بعنوان: **سبل تحسين القطاع الصناعي في الجزائر**، مقال منشور في مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة سطيف، المجلد 09، العدد 14، الجزائر، 2015، ص233-248.

في إطار هذه الدراسة، تم التعرف على تطورات الإقتصاد العالمي وتأثيراتها على الحلول المتاحة لتحقيق التنمية المستدامة،و أهمية التحول من الاعتماد النفطي إلى تنويع الاقتصاد وتعزيز الصناعات التحويلية، وكذلك دور التكنولوجيا في تحسين القدرة التنافسية ودعم التنمية المستدامة، بالإضافة إلى ذلك استعرضت مجموعة من العوائق التي تواجه تطوير الصناعات التحويلية في إطار المنافسة العالمية وتغيرات الأسواق العالمية وأيضا في إطار عملية التحول الاقتصادي نحو تنويع القوى الإقتصادية ،وأهمية تعزيز التعاون والتكامل بين المؤسسات الصناعية والحكومية إلى جانب تعزيز القدرات التكنولوجية والمعرفية وتحسين الأداء الصناعي وزيادة الإنتاجية و لدعم الصناعات التحويلية وتحسين القدرة التنافسية محليا و عالميا.

– دراسة **سمية سريدي**، أطروحة دكتوراه بعنوان:"**أهمية ترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية لتحقيق التنمية المحلية –دراسة مجمع عمر بن عمر قالمة–**"، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص تجارة دولية وتنمية مستدامة، جامعة 8 ماي 1945-قالمة، الجزائر،2015.

لقد حاولت الباحثة في هذه الدراسة تحديد الدور الفعال للمؤسسات الصناعية في تحقيق التنمية المحلية من خلال إستغلال قدراتها التنافسية خصوصا في قطاع الصناعات التحويلية، والذي يعتبر أحد أهم القطاعات في عملية التنمية المحلية نظرا لإمتلاكه إمكانيات مميزة، وقد تمثلت محاولة الباحثة في تطبيق الدراسة النظرية على إحدى المؤسسات الجزائرية النشطة في قطاع الصناعة الغذائية، مثل مجمع عمار بن عمر في ولاية قالمة، والذي يعد مركز صناعي متميز في الولاية بالإضافة إلى ذلك سعت إلى تحديد العوامل التي تعزز قدرة المجمع على التنافسية والتي من شأنها أن تسهم إقتحام و النجاح في الأسواق الدولية وتوفير العملة الصعبة، وبالتالي تعزيز عملية التنمية المحلية.

– دراسة **عايشي كمال و زعلاني محمد**، بعنوان: **دراسة تقييمية لتنافسية الاقتصاد الجزائري في ظل تحديات الانفتاح الاقتصادي مع التطبيق على بعض الصناعات التحويلية**، مقال منشور في مجلة الإقتصاد الصناعي – خزارتك –، جامعة باتنة، المجلد06، العدد 01، 2016، الجزائر، ص01-24.

قام الباحثان في هذه الدراسة بالتطرق إلى التحولات التي عرفها الاقتصاد عالميا في شتى المجالات، حيث إتجهت أغلبها نحو التحديث والتطوير، مما يشير إلى أن الاقتصاد الجزائري لا يمكنه الإستقرار بمعزل عن هذه التطورات العالمية المتسمة بالتنافسية الشديدة، بناء على ذلك، أصبح من الضروري بالنسبة للجزائر أن تجد مكانا لها في هذه البيئة التنافسية القوية، وذلك من خلال إستخدام مؤشرات قياس تنافسية الصادرات الصناعية، وقدتوصلت الدراسة إلى أن الإقتصاد الجزائري، بما في ذلك الصادرات الصناعية، لا زال يعاني من نقص في قدرته التنافسية أمام المؤسسات الأجنبية والمنتجات، نتيجة لعدم قيام الحكومة بدورها بشكل مناسب في تحقيق القدرة التنافسية الإقتصادية، وهذا ما يتطلب تعزيز دور الحكومة بحيث أن الإقتصار لا يقتصر فقط على الأصول المادية من تجهيزات و مباني و بنى تحتية فقط بل يمتد أيضا للأصول غير المادية مثل رأس المال البشري والمعرفة.

– دراسة **عادل عرقابي**، بعنوان: **تحليل المنافسة لصناعة الدواء في الجزائر**، مقال منشور في مجلة الإقتصاد الصناعي- خزارتك، المجلد 06، العدد 02، العراق،2016، ص 126-139.

هدفت هذه الدراسة إلى إستعراض نموذج القوى المنافسة الخمس لبورتر، مع التركيز على تحليل كل عامل من عوامل هذا النموذج وتطبيقها على صناعة الدواء في الجزائر، بهدف تحديد جاذبية هذه الصناعة والفرص المتاحة فيها، وتحديد الموقع التنافسي لمجمع صيدال فيها، يساهم ذلك في إستغلال الفرص المتاحة وتفادي التهديدات لتحقيق ميزة تنافسية في السوق، وعلى إثر تحليل النموذج تبيّن أن هذه الصناعة تحمل عدة فرص، منها إنخفاض تكلفة الدواء الجنيس مقارنة بالأصلي، زيادة الطلب المحلي على الدواء بالمقابل تواجه أيضا تحديات مثل إرتفاع تكاليف الإستثمار وعدم وضوح السياسات الحكومية المشجعة للإنتاج المحلي، وكذلك التهديدات الناتجة عن المنافسة مع الدواء الأصلي، بناء على هذه النتائج، أشار الباحث أنه ينبغي على مجمع صيدال تحسين إستراتيجياته للإستفادة من الفرص المتاحة وتجنب التهديدات، للتمكن من تحقيق ميزة تنافسية في السوق.

– دراسة **شوالي صالح**، بعنوان: **حول تنافسية الصناعة التحويلية لدول شمال افريقيا كفاءة الأداء الصناعي التنافسي**، مقال منشور في مجلة الإقتصاد الصناعي – خزارتك –، جامعة باتنة، المجلد07 ، العدد 03، 2017، الجزائر، ص528-558.

تناول الباحث في هذه الدراسة أن العولمة تمثل عملية لتحرير وتعميق العلاقات بين الدول والمجتمعات ، حيث ساهمت في تعزيز ظاهرة التنافس وأصبحت محور رئيسي في الحوارات، بما في ذلك التقارير الإقليمية والوطنية والدولية، فقضية العولمة أضحت موضوع إهتمام الرأي العام في جميع الدول المشاركة في الإقتصاد العالمي، حيث يسعى الدول المتقدمة إلى الحفاظ على مركز الصدارة كهدف رئيسي، بينما تسعى الدول النامية إلى التقدم والصعود في سلم الإقتصاد العالمي، من هنا حاول الباحث فهم وتحليل موقف مجموعة دول شمال إفريقيا من خلال تقييم كفاءة الأداء التجاري والتنافسي على مستوى كل دولة.

– دراسة **بشليلي أسماء وبكريتي لخضر ودولي**، بعنوان:**تحليل تنافسية قطاع الصناعة النسيجية في الجزائر(2006–2016)**، مقال منشور في مجلة المالية والأسواق،جامعة إبن باديس مستغانم، المجلد07 ، العدد 01، الجزائر، 2020، ص 267-280.

تمحورت هذه الدراسة حول تحليل تنافسية قطاع الصناعات النسيجية في الجزائر خلال الفترة (2010-2016)، تم ذلك من خلال تحديد المؤشرات المناسبة لتحديد نقاط القوة والضعف في هذا القطاع، بغرض تقييم قدرته على المنافسة في الأسواق العالمية، وقد أظهرت الدراسة وجود ضعف كبير في القدرة التنافسية لقطاع الصناعات النسيجية، حيث لم تنجح محاولات هذا القطاع أيضا في الوصول إلى السوق المحلية بشكل كاف، بناء على ذلك، قدمت الدراسة بعض الإقتراحات والتوصيات التي قد تساعد في تحسين تنافسية هذا القطاع.

– دراسة **قيطون مهدي وبن ديلمي إسماعيل**، بعنوان: **تنافسية القطاع الصناعي ومساهمته في الاقتصاد الوطني (حالة الجزائر)**، مقال منشور في مجلة الإقتصاد الصناعي- خزارتك،جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، المجلد 10، العدد 01، 2020، الجزائر، ص166-185.

تتناول هذه الدراسة تقييم وتحليل قدرة الصناعات الوطنية في الجزائر على المنافسة، وكيفية دعمها للإقتصاد المحلي، وتسلط الضوء على الدور الفعال لقطاعات الصناعة التحويلية والإستخراجية في خلق فرص العمل وتحسين الميزان التجاري، كما تقوم الدراسة بتحليل مستوى التنافسية في القطاع الصناعي وتكشف عن السياسات والإجراءات الرئيسية التي تم إتخاذها في الجزائر لتطوير قاعدة الإنتاج الصناعي ،وقد توصلت أن في نتائجها أن الجزائر تمتلك المقومات الأساسية للنمو، ولكن التحدي يكمن في تحقيق إدارة فعالة تستطيع قيادة القطاع نحو تحقيق التميز والنجاح في الأسواق العالمية.

– دراسة **كورتل نجاة و طوبال ابتسام و بن محمد هدى** ، بعنوان: **دور المقاطعات الصناعية في إنعاش وتعزيز الصناعة التحويلية في الجزائر(دراسة إحصائية لواقع مساهمة الصناعة التحويلية في الأداء الاقتصادي الكلي)**، مقال منشور في مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة ،جامعة المسيلة، المجلد 05، العدد 02، 2020، الجزائر، ص21-38.

في هذه الدراسة، إستعرض الباحثون أحد الآليات والسبل التي تساهم في تعزيز نمو وتطور الصناعات التحويلية، ويرتبط ذلك بنموذج المقاطعات الصناعية كوسيلة مبتكرة توضّح دور القطاع الصناعي في تحقيق النمو الإقتصادي، خاصة للدول النامية في إطار نموذج التنويع الاقتصادي المطلوب، بحيث تسهم هذه النماذج بشكل فعال في خلق القيمة المضافة وخلق مناصب العمل، بالإضافة إلى تعزيز العملة الصعبة من خلال تصدير المنتجات المصنعة،وبالنظر إلى الخبرة الصناعية الطويلة التي تمتلكها الجزائر، يظهر أهمية تكامل المؤسسات الصناعية من خلال الشراكات الإنتاجية، وذلك من خلال إستغلال الامكانيات والموارد بشكل متكامل، والإستفادة من المعرفة الفنية المكتسبة على مدى الخمسين سنة الماضية، يرتبط ذلك بدراسة إحصائية لفرع الصناعات التحويلية في الجزائر، والتي ستسلط الضوء على أهمية نمو هذا القطاع، خاصة فيما يتعلق بالصناعات الغذائية ودورها الفعّال في الأداء الاقتصادي الشامل.

– دراسة **منار نبيل صبري** بعنوان: واقع **القدرة التنافسية لقطاع الصناعات التحويلية في مصر والسعودية**، مقال منشور في المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية،جامعة قناة السويس (فرع الإسماعيلية)، مكتبة كلية التجارة، المجلد 12، العدد 01، مصر،2021، ص 202-224.

تطرقت الباحثة في هذه الدراسة إلى كيفية تحسين قدرة التنافسية في قطاع الصناعة التحويلية في مصر والسعودية خلال الفترة (2007-2016)، وذلك من خلال إستخدام مؤشرات التنافسية الصناعية في كلا البلدين بهدف تحديد التحديات الداخلية والخارجية التي تعيق قطاع الصناعة التحويلية في هذين البلدين وكيفية التغلب عليها، وقد وقد أوضحت الدراسة إلى أن قطاع الصناعات التحويلية يسهم بنسبة معينة في الناتج المحلي الإجمالي في كل من مصر والسعودية، وأظهرت وجود تشابه في بعض الجوانب بين البلدين، مثل أهمية الصناعات الغذائية والإنتاجية العالية في صناعة فحم الكوك ومع ذلك، فإنها أشارت إلى وجود اختلاف في ترتيب كل بلد في دليل التنافسية.

– دراسة **إبتسام رزوق**، أطروحة دكتوراه بعنوان: **"تقييم تنافسية الصناعات الغذائية في الجزائر"**، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص إدارة إستراتيجية، جامعة قاصدي مرباح–ورقلة، الجزائر،2022.

قامت الباحثة بتقييم تنافسية قطاع صناعة الأغذية في الجزائر على الصعيدين الوطني والدولي، وحددت العوامل الرئيسية التي تؤثر في قدرته التنافسية ومساهمته في الإقتصاد الوطني، إستخدمت الدراسة منهج وصفي إستقرائي يشمل الإطار النظري العام للتنافسية والصناعات الغذائية، ومنهج تطبيقي لتشخيص القطاع وقياس وتقييم القدرة على التنافسية لفروع الصناعات الغذائية، وقد خلصت الدراسة إلى أن الجزائر تتمتع بقدرات كبيرة في العديد من الأنشطة الصناعية الغذائية، ما يمكنها من التنافس في الأسواق الدولية في تلك الأنشطة، ومع ذلك فإنها تمتلك قدرة متوسطة في صناعة السكر ومنتجاتها على الصعيد الدولي.

– دراسة **أركان ريسان عباس**، بعنوان: **المؤشرات التحليلية ودورها في تقييم كفاءة أداء الصناعات التحويلية في العراقلعام2018**، مقال منشور في مجلة حمورابي للدراسات، المجلد 11، العدد 41، 2022، العراق، ص304–332.

ركزت هذه الدراسة على تحليل وتقييم الصناعات التحويلية الكبيرة والمتوسطة في العراق خلال عام 2018 وذلك نظرا لأهميتها في تعزيز الصناعة الوطنية وزيادة القيمة المضافة للناتج المحلي، من خلال تقليل الإعتماد على الإستيراد وتعزيز الصادرات،كما أشارت الدراسة إلى قدرة هذه الصناعات على إستيعاب عدد كبير من اليد العاملة، وقدرتها على التقدم التكنولوجي، ومع ذلك فقد أظهرت الدراسة وجود عدة عوائق ومشاكل تعيق نموها وتطورها، كالتقنيات المتخلفة والوسائل الإنتاجية القديمة، والإهمال الحكومي وقلة الدعم المالي، بالإضافة إلى التحديات المتمثلة في المنافسة من السلع الأجنبية، وإستنتجت الدراسة ضرورة وضع إستراتيجية صناعية متقدمة لتعزيز الواقع الصناعي وتحقيق النمو في هذا القطاع.

– دراسة **غطاس عبد الغفار**، بعنوان: **اتجاهات قطاع الصناعات التحويلية في الجزائر وأهميته في التنمية الإقتصادية للفترة (2000–2020)**، مقال منشور في مجلةأبحاث ودراسات التنمية،جامعة برج بوعريريج، المجلد 09، العدد 09، 2022، الجزائر، ص278–294.

تسعى هذه الدراسة إلى فهم وتحليل اتجاهات قطاع الصناعات التحويلية في الجزائر، ودورها الفعال في التنمية الإقتصادية يمكن أن يعتمد عليها في تنفيذ خطط التنويع الإقتصادي وتوفير فرص دخل بديلة، ولذلك تم

الإعتماد على مؤشرات المقارنة الدولية المرتبطة بالقطاع الصناعي، وقد كشفت النتائج أن قطاع الصناعات التحويلية لم يحقق القيمة المضافة المرجوة في الاقتصاد، بسبب عدم إستغلال الموارد المتاحة بشكل فعال، بالإضافة إلى عدم توفر الظروف المناسبة لتحقيق تطور صناعي والوصول إلى مستويات التنمية المطلوبة.

– دراسة **لعجال خالد** بعنوان:

Analysis of the Algerian industrial sector: strengths, eaknessesand measures for improvement (2008-2023).

مقال منشور في مجلة العلوم الإدارية والمالية، جامعة الوادي، المجلد 07، العدد 02، الجزائر، 2024، ص165-183.

توضح هذه الدراسة كيف أن سياسات الصناعة تعتبر إجراءات معقدة، مثل سياسة التجارة، ويتجلى ذلك بشكل واضح في قطاع الصناعة الجزائري، الذي يُعتبر من بين التجارب الأكثر توضيحا لذلك،إذ شهد هذا القطاع انخفاضا متزايدا في السنوات الأخيرة، مما جعله نموذجا يُحتذى به للدول النامية الأخرى،و يعود هذا الإنخفاض إلى التحديات التي يواجهه ونقص الإصلاحات التي يعاني منها،بالإضافة إلى ذلك تناولت الدراسة الوضع الراهن للقطاع الصناعي في الجزائر بما في ذلك الصناعات الرئيسية، التقدم التكنولوجي، ومستويات الإنتاجية، وأيضا التحديات التي يواجهه، كما استكشفت العلاقة بين القطاع الصناعي والإقتصاد الجزائري، بما في ذلك دوره في الناتج المحلي الإجمالي، التوظيف، التجارة، والإستثمار، وقد قامت الدراسة بتحليل نقاط القوة والضعف في القطاع الصناعي الجزائري ووعرضت إستراتيجيات لتحسينه وتطويره.

ما يميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات هو:

– إستعراض شامل لمختلف فروع الصناعات التحويلية وفقا لتصنيفات متعددة، مما يوفر نظرة شاملة حول التنوع والتعقيد في هذه الصناعة.

– تحليل مؤشرات متعددة لقياس التنافسية في قطاع الصناعات التحويلية، مما يوفر رؤية شاملة للوضع الحالي والمستقبلي للصناعة.

– تحليل الوضع الحالي لصناعة التحويلية خلال فترة حديثة، مما يمكن من فهم التطورات والإتجاهات الأخيرة في هذا القطاع.

– تقييم الواقع الحالي لصناعات التحويلية في الجزائر بشكل دقيق وواقعي، مما يسمح بفهم أفضل للتحديات والفرص المتاحة.

– تقديم إستراتيجيات وسياسات تهدف إلى تحسين أداء صناعة التحويلية وزيادة قدرتها على المنافسة على الصعيدين المحلي والعالمي بالإضافة إلى بعض الحلول المحلية المهيئة خصيصا لتعزيز قطاع الصناعات التحويلية في الجزائر وتحقيق التنمية المستدامة.

تركز على القطاع الصناعي التحويلي في الجزائر، مما يتيح تحليل مفصل للمعوقات والميزات الفريدة التي تؤثر على تنافسية هذا القطاع بشكل خاص.

الفصل الأول:

الأسس النظرية حول التنافسية

تمهيد:

لقد تناول هذا الفصل الإطار المفاهيمي لمصطلح التنافسية الذي أصبح أحد المصطلحات المسيطرة على فكر المؤسسات والدول في الآونة الأخيرة، يعود ذلك إلى التطورات السريعة والمتلاحقة وكذلك إلى البيئة التنافسية الشديدة التي فرضت البحث عن سبل لتحقيق التطور والحصول على مركز تنافسي، مما يضمن الإستمرارية، إضافة إلى ذلك هناك المتغيرات الإقتصادية الحاصلة في الساحة العالمية التي غيرت موازين القوى لدى العديد من الدول، لذا أصبحت التنافسية أمرا لا مفر منه لكل من يسعى إلى التميز وضمان البقاء.

وعليه الدول هذه جهود كبيرة لمواكبة العولمة والإندماج في الاقتصاد العالمي من خلال تنفيذ إصلاحات إقتصادية شاملة لكل القطاعات مع التركيز بشكل خاص على تطوير القطاع الصناعي، تهدف هذه الإصلاحات إلى التكيف مع التغيرات العالمية وتعزيز معدلات النمو الاقتصادي مما يعزز من قدرتها التنافسية، يعتبر القطاع الصناعي ركيزة أساسية للتنمية فهو يسهم بشكل فعال في تحقيق التوازن الإقتصادي بفضل قدرته على التوسع والتكامل وخلق القيمة المضافة، مما يرفع من القدرة التنافسية لهذه الدول على الصعيدين الإقليمي والدولي، مسهما في تحسين موقعها التنافسي.

ونظرا لتوجه الدراسة نحو تحليل واقع التنافسية في الجزائر، مع التركيز على القطاع الصناعي وبالتحديد فرع الصناعات التحويلية، سنقوم في هذا القسم من الأطروحة بدراسة وتوضيح أهم النقاط الأساسية حول مفهوم التنافسية، وسنتناول أبرز المفاهيم التي تساهم في تعزيزها وتطويرها في القطاع الصناعي بشكل عام، وفي قطاع الصناعات التحويلية بشكل خاص، وبناء على ذلك قمنا بتقسيم الفصل إلى:

- **المبحث الأول:** عموميات حول للتنافسية
- **المبحث الثاني:** مؤشرات قياس التنافسية
- **المبحث الثالث:** الإستراتيجيات العامة للتنافس
- **المبحث الرابع:** سبل تحليل القوى التنافسية والنموذج الصناعي التنافسي

I.1. عموميات حول التنافسية:

لقد صارت التنافسية أمرا حاسما لضمان الإزدهار و البقاء في سوق ديناميكي ومتنافس، يتعلق موضوع التنافسية بقدرة المؤسسات على تحقيق التميز والتفوق في بيئة الأعمال سواء على الصعيد المحلي أو العالمي وذلك بالإعتماد على عدة عوامل متداخلة تشمل قدرة التسويق، جودة الخدمات و المنتجات،درجة الإبتكار وغيرها،تعزى أهمية التنافسية إلى الحاجة الماسة للتكيف مع التغيرات السريعة في السوق، مواكبة التطورات التكنولوجية والإقتصادية، وتلبية إحتياجات العملاء، ويتطلب النجاح الإستمراري وتحقيق التنافسية القدرة على التكيف والإبتكار والتميز بشكل مستمر.

ويشكل مصطلح التنافسية نقطة أساسية في الدراسات الإقتصادية والأعمال، حيث يثير إهتمام كثير الباحثين والمهتمين بإدارة المؤسسات، سواء كانت صغيرة أو كبيرة، وقد برزت أهميته في عالم التجارة، المال، والإقتصاد في الزمن الحالي، الذي يتميز بسرعة التحولات والتغيرات المتسارعة، وتعتبر التنافسية مصطلح ديناميكي عكس الصراع بين المؤسسات في السوق للسيطرة على حصص أكبر منها وتحقيق التفوق عليها، سنبحث في هذه المقدمة عن مفهوم التنافسية ونناقش بعض القضايا المهمة المتعلقة بها، وذلك في سياق الزمن الذي يتسم بالتسارع والتحولات المتسارعة.

I. 1.1. مفهوم التنافسية:

إن فهم مفهوم التنافسية يعد أساسا لإستكشاف وفهم العديد من الجوانب المهمة في مجال الأعمال والإقتصاد، وذلك بفضل دورها في تحقيق النجاح والإستدامة في البيئة الإقتصادية الحالية، لقد كانت مصطلح التنافسية موجود منذ القدم، مما يبرز أهميته الكبيرة عبر الزمن في المجال الاقتصادي، ويعتبر التنافس على أنه وسيلة لتحقيق توزيع أكثر عدالة للثروة والدخل، وتحقيق تنمية شاملة للمجتمع، وعليه ينبغي التركيز على الجانب النظري لمفهوم التنافسية، والذي نميز فيه مدرستين أساسيتين في تحديد مفهوم التنافسية[1]:

1.مدرسة الإقتصاديين:

تعتمد هذه المدرسة في التنافسية على تحقيق الرخاء الاقتصادي لها علاقة وثيقة بالتنمية المستدامة، فعند القول بأن اقتصادا ما هو تنافسي، فذلك يشير إلى قدرته على تحقيق النمو الإقتصادي دون التأثير سلبا على ميزان

[1] التنافسية في الفكر الاقتصادي، تقرير المرصد الوطني السوري للتنافسية، سوريا، جوان2011،ص3.

المدفوعات، وعلى هذا الأساس تنعكس التنافسية من خلال الإستثمار في الإبداع وتطوير مستويات الإنتاجية، وأيضا من خلال التوجه نحو إنتاج سلع ذات رأس مال كثيف.

2.مدرسة رجال الأعمال:

تنسب هذه الفكرة إلى الباحث مايكل بورتر، الذي عمل في جامعة هارفارد، وركز بشكل كبير على مفهوم التنافسية التي ترتبط بالإنتاجية وتكاليف التشغيل، بحيث تهدف إلى رفع الإنتاجية من خلال الإعتماد على الإبتكار بدلا من الإعتماد على الطرق التقليدية، كما تسعى بالإضافة إلى ذلك للإستفادة من المزايا النسبية والتي تتمثل في البيئة المناسبة، والموقع الجغرافي، والموارد الطبيعية وأيضا إلى العمالة ذات التكاليف المنخفضة.

بالإضافة إلى ذلك، شهدت قضية التنافسية إنتشار واسع على الصعيدين الوطني والدولي، ويعزى ذلك إلى إهتمام العالم بها خصوصا في الساحة الاقتصادية، وبالنظر إلى أهمية الإستمرارية للمؤسسات في سوق معين، يتوقف الأمر على قدرتها على التنافس مع الشركات الأخرى ذات نفس النشاط في القطاع السوقي، ونتيجة لهذا يجب علينا التمييز بين مصطلحي المنافسة والتنافسية، وقد أظهرت بعض الدراسات أن مفهوم التنافسية يمتلك نطاقا أكبر إلى حد ما مقارنة بمفهوم المنافسة.

ويعد مفهوم التنافسية من الأمور ذات الأهمية البالغة بحيث تساهم في تعيين معالم الظواهر، سبل قياسها ،مجالاتها ، تطوراتها و أيضا معيقاتها ولكن هذا التعيين ليس بالضرورة عائد لعدم وجود نموذج مترابط و إطار نظري متين يساعدها في القيام بتحديد دقيق و علمي أو حتى لتفسيرها، هو الشيء الذي يجعل مفهوم التنافسية يخضع لعدة مناظرات بين كثير من التعريفات ،و المؤشرات التي نريد بها تعيين قياس واحد أو أكثر من تلك الأوجه المختلفة للتنافسية، إن هذا الأخير يختلف في مفهومه بإختلاف المحل الذي تتواجد بها سواء كانت دولة ، مؤسسة ،أو قطاع[2].

3.تنافسية الدولة:

يعد الباحث مايكل بورتر أول من أشار إلى تنافسية الدولة وهذا في كتابه "الميزة التنافسية للأمم" عام 1990، إعتمد فيه على فكرة أن هذا المفهوم يبنى على مدى قوة الإنتاج القومي، الذي يشكل محرك أساسي على المدى

[2] عمر بلجازية، أثر الاستراتيجية التنافسية في الأداء الاستراتيجي للمؤسسة (دراسة ميدانية لشركات الإتصالات في الجزائر)، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر ،2018/2017، ص 31.

الطويل للنمو والتنافسية، بالنسبة لمنتدى البحوث الاقتصادية في تركيا وإيران والدول العربية، فإنهم يعرفون التنافسية على أنها "إمكانية البلد على تحمل منافسة السلع الأجنبية في كل الأسواق الدولية والمحلية"[3]، أما الباحث Andra Tysom Laura فقد عرف التنافسية بأنها "إمكانية إنتاج السلع والخدمات التي تتنافس في إختبار المنافسة الدولية بشكل يؤدي إلى رفاهية مستدامة وتنمية مستدامة لسكان بلد معين"[4].

إضافة إلى ذلك إن منظمة التنمية التنافسية والتعاون الاقتصادي عرفت تنافسية الدولة على أنها "القدرة على إنتاج الخدمات والسلع بما يلبي إحتياجات الأسواق الدولية من جهة، والحفاظ على مستوى مقبول من الدخل الحقيقي للسكان وتحسينهم على المدى الطويل من جهة ثانية"[5].

أما المجلس الأوروبي في رؤيته لهذا النوع من التنافسية، فيعرفها على أنها "إمكانية التحسين المستمر لمستويات المعيشة للمواطنين، وخلق ترابط إجتماعي وتوفير فرص عمل ذات مستويات عالية لتشمل مساحات واسعة، وتكون ذات إرتباط قوي بجميع السياسات الإقتصادية"[6].

في حين، هيئة الولايات المتحدة الأمريكية الخاصة بالمنافسة الصناعية عرفت التنافسية على مستوى الدولة على أنها "إمكانية الدولة في إنتاج الخدمات والسلع التي تسهم في اقتحام الأسواق الدولية من جهة، والعمل على زيادة الدخل الحقيقي للأشخاص والمحافظة عليه من جهة أخرى"[7]، من ناحية أخرى يعرفها الإقتصاديان Fontange وDebonneuil على أنها "الإمكانية على الترقية والتطوير الدائم للمستويات المعيشية للأشخاص، بما في ذلك تحقيق العدالة الاجتماعية ومستويات عالية من التشغيل"[8].

بناء على ما سبق، يتم إستخلاص أن تنافسية الدولة هي قدرتها على تحقيق الإنتاج بتكلفة منخفضة وجودة عالية، مما يمكنها من الوصول إلى أسواق عالمية أوسع وتحسين مستوى دخل مواطنيها.

---

[3] حيدر محمد حسن طالب المالكي،القدرة التنافسية للصادرات في دول جنوب شرق آسيا، رسالة ماجيستر، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة كربلاء، العراق،2010، ص10.

[4] سملالي يحضية، أثر التسيير الإستراتيجي للموارد البشرية وتنمية الكفاءات على الميزة التنافسية للمؤسسة الإقتصادية (مدخل الجودة والمعرفة)، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص التسيير، جامعة الجزائر،الجزائر ،2005، ص04.

[5] OCED, Technology and The Economy: The Key Relationship, paris,1992, p237.

[6] إبراهيم بلقلة،إبراهيم براهمية، مداخلةبعنوان:"دور تسيير رأس المال الفكري في تعزيز تنافسية المؤسسة"، الملتقى الدولي الخامس حول: رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل التحديات الإقتصادية الحديثة، كلية العلوم الإقتصادية، جامعةشلف، يومي 13-14 ديسمبر 2011، الجزائر، ص8.

[7] عبد الرحمن بن عنترة، نحو تحسين الإنتاجية وتدعيم القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2004، ص152.

[8] L. Fontagne, m. Debonneuil, Compétitivité, La documentation français, Paris ,2003, P8.

4. تنافسية المؤسسة:

يختلف مفهوم تنافسية المؤسسة عن المفاهيم الأخرى للتنافسية إذ أن هذا النوع من التنافسية يركز على قدرة المؤسسة في تلبية إحتياجات ومتطلبات العملاء بسلع وخدمات عالية الجودة وذات بنية متينة، مما يمكنها من النفاذ إلى الأسواق المحلية والعالمية بنجاح [9]، أيضا تعرف تنافسية المؤسسة، وفقا للباحث فريد النجار بأنها "القدرة على مواجهة المنافسين والصمود أمامهم من أجل تحقيق أهداف محددة تتعلق بالإبتكار، والربحية، والإستقرار، والنمو، والتجديد"[10] .

بينما يعرف الباحث Oughton التنافسية بأنها "إمكانية المؤسسة على إنتاج الخدمات والسلع بالسعر والوقت المناسبين وبجودة عالية، مما يمكنها من تلبية رغبات المستهلكين بكفاءة تفوق تلك التي تقدمها المنظمات الأخرى"[11].أما ماك فاتريدج Mc FETRIDGEفيعرف تنافسية المؤسسة بأنها "القدرة على الحفاظ على مستوى عال من الإنتاجية دون التأثير على الأرباح، مع الحرص على تقليل التكاليف"[12].

أما أحمد سيد المصطفى فيعرف تنافسية المؤسسة بأنها "قدرة المؤسسة على كسب رضا الزبائن والعملاء بسرعة من خلال تلبية إحتياجاتهم وتوقعاتهم"[13]. من جهة أخرى، يوضح السلمي أن التنافسية تشمل جميع الإجراءات، الجهود، الضغوط، وكذلك الفعاليات التسويقية، الإنتاجية، التطويرية، والإبتكارية التي تمارسها المؤسسة لجذب أكبر شريحة ممكنة من العملاء وزيادة حصتها ومكانتها في الأسواق التي تستهدفها[14].

وفي تعريف آخر، يطلق تنافسية المؤسسة على القدرات المؤسسة على الصمود أمام المنافسين، حيث يسعى رجال الأعمال والمؤسسات بشكل دوري إلى تحسين مراكزهم التنافسية نتيجة لتواصل تأثير المتغيرات المحلية والعالمية، تتحقق التنافسية من خلال مجموعة من العوامل أبرزها: إدارة الجودة الشاملة، تخفيض الأسعار، تحسين المنتجات بما في ذلك التغليف والتعبئة، كسب رضا الزبائن، والإتصالات التسويقية"[15] .

---

[9] عبود زرقين،تواتية الطاهر، العناقيد الصناعية كإستراتيجية لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة، العدد 41،الجزائر، 2014،ص147.

[10] فريد النجار، المنافسة والترويج التطبيقي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر،2000، ص11.

[11] سالم إلياس، التنافسيةوالميزة التنافسية في منظمات الأعمال، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد8، العدد1، الجزائر، 2021، ص232.

[12] أحمدبلالي،الميزة التنافسية للمؤسسة الإقتصادية بين مواردها الخاصة وبيئتها الخارجية،أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية،جامعة الجزائر، الجزائر، 2008/2007، ص25.

[13] أحمد سيد مصطفى، التسويق العالمي مدخل بناء القدرة التصديرية، شركة ناس للطباعة، مصر،2001، ص121.

[14] علي السلمي، إدارة الموارد البشرية، دار غريب، مصر،2001، ص101.

[15] هشام حريز، بوشمال عبد الرحمان، التسويق كمدخل إستراتيجي لتحسين القدرة التنافسية للمؤسسة، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر ،2014، ص135-136.

كذلك، تم تعريف تنافسية المؤسسة على أنها "كل الجهود، الفعاليات الإدارية، والإجراءات التسويقية، التطويرية، الإبتكارية، والإنتاجية التي تقوم بها المؤسسة لبلوغ أكبر شريحة ممكنة وتوسيع نطاقها في السوق التي تستهدفها"[16].

من جانب آخر، تركز بعض التعريفات حول التنافسية على قدرة المؤسسة على الحفاظ على قيمتها في الأسواق التنافسية دون الإستسلام لعوامل البيئة التنافسية، بناء على هذا المبدأ، تُعرف التنافسية في هذا المستوى بأنها "قدرة المؤسسة على الحماية الدائمة والمستدامة بطريقة إختيارية في سوق يتصف بالتحول والتنافسية، مع تحقيق معدلات أرباح تساوي على الأقل المستوى المستهدف لتمويل أهدافها"[17].

إن أغلبية التعريفات المتعلقة بتنافسية المؤسسة تركز بشكل خاص على جودة الخدمات والمنتجات التي تقدمها المؤسسة وتسعى المؤسسات جاهدة للحصول على أكبر شريحة من الزبائن من خلال تلبية إحتياجاتهم وكسب رضاهم، مما يساعدها على التفوق على المنافسين الناشطين في السوق ذاته. بالمقابل تعمل المؤسسة على مواجهة جميع العوامل التي قد تؤثر على تنافسيتها، حيث تتباين درجات التنافسية وتختلف حسب أوضاع السوق، سواء من حيث الكثافة والإتساع أو مدى تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية، والجدول التالي يلخص مختلف التيارات والعوامل المؤثرة في تنافسية المؤسسة:

الشكل 1.1: العناصر المؤثرة على تنافسية المؤسسة

<table>
<tr><td>شدة التنافس بالأسواق</td><td colspan="2">مرونة الطلب على المنتج</td><td>درجة التحكم بالمتغيرات الداخلية للمؤسسة</td></tr>
<tr><td rowspan="2">درجة التغلغل في السوق العالمي</td><td>نوع المنتج</td><td>درجة التميز التكنولوجي</td><td rowspan="2">حجم و مركز المؤسسة في السوق</td></tr>
<tr><td>التميز السلعي</td><td>مركز المؤسسة في السوق</td></tr>
<tr><td>شروط الإستيراد والحصول على المواد الأولية</td><td colspan="2">التنافسية
درجة إمتلاك و تطبيق التكنولوجيا</td><td>درجة تحكم المؤسسة في المتغيرات البيئية</td></tr>
</table>

المصدر: مفتاح صالح، مرجع سبق ذكره، ص 12.

من خلال المفاهيم السالفة الذكر يمكننا إستخلاص أن التنافسية على مستوى المؤسسة تشمل ما يلي:

[16] مفتاح صالح، مساهمة الذكاء التنافسي في تحسين الأداء الصناعي(دراسة حالة: مجموعة من مؤسسات الصناعة الغذائية)، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر،2016/2015، ص12.

[17] Roger Percerou, Entreprise Gestion et compétitivité, Economica ,1984, p44.

– تسعى إلى تبني أفضل الممارسات لتحقيق أعلى مستوى من الخدمات والمنتجات بجودة ممتازة.

– تتمحور إهتماماتها حول إستيعاب أذواق العملاء وتلبية متطلباتهم، بما في ذلك السعر المناسب والجودة العالية، وتحقيق ذلك يعد عائقا أساسيا لإكتساب قاعدة عملاء واسعة وبالتالي تحقيق التنافسية في السوق.

– تمثل التنافسية دافع أساسي يتطلب العمل المستمر على تحسين الأداء والفعالية.

5. تنافسية قطاع النشاط:

تعرف التنافسية على مستوى قطاع النشاط بأنها "قدرة القطاع على خلق قيمة مضافة مرتفعة في بيئة أعمال تتصف بالتشريعات المرنة والمؤسسة تتفاعل مع التطورات الإقتصادية، ويتم ذلك من خلال إستخدام طرق فعالة من جانب الموردين والعملاء مع الإستفادة من قوى السوق، بالإضافة إلى القدرة على الدخول والخروج من السوق بشكل مستقل "[18]، من جهة ثانية فهي تمثل "قدرة الحصول على الأرباح والإحتفاظ بحصة من السوق المحلي أو العالمي "[19].

من ناحية أخرى، يعرف بلقاسم العباس تنافسية القطاع على أنها "قدرة القطاع على توفير الخدمات والمنتجات للزبائن بكفاءة وفعالية تفوق ما يمتلكه المنافسون الآخرون في السوق العالمية، وذلك في ظل غياب الدعم والحماية من الحكومة ،ويتحقق ذلك من خلال زيادة إنتاجية عوامل الإنتاج، مثل الأرض ،العمل، التكنولوجيا ورأس المال"[20].

وعليه ومن خلال التعاريف السابقة، يمكن القول أن العلاقة بين المستويات الثلاثة أي القطاع، المؤسسة، والدولة هي علاقة تكاملية، يؤثر كل منها على الآخر، فوجود المؤسسات المحلية الفعالة ذات القدرة التنافسية يؤدي في النهاية إلى تحسين قوة القطاعات أو القطاع ككل، والذي ينعكس بدوره على القدرة التنافسية للبلد كنظام واحد، وما يتخذه البلد من إجراءات لدعم إمكانياته التنافسية، يرتبط بالعمل والأجواء التي يخلقها مما يؤثر على المؤسسات والقطاعات بشكل مباشر، تعمل المؤسسات جميعا على تحسين المناخ الإقتصادي وتوفير

[18] المرصد الوطني للتنافسية، التقرير الوطني الأول لتنافسية الإقتصاد السوري 2007، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة تخطيط الدولة ،2008، ص24.

[19] Agriculture Canada Task Force on Competitiveness in the Agri-Food Industry, GrowingTogether. Report to Ministers of Agriculture. Agriculture Canada, Ottawa,1991, p45.

[20] بلقاسم العباس، التجارب الناجحة في النفاذ إلى الأسواق العالمية، ملتقى حول التنافسية العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت،2003، ص3.

البيئة المناسبة التي تعزز نشاطها وتطورها[21]، و أنتنافسية النشاط تعتمد بشكل أساسي في القدرة على تقديم المنتجات والخدمات بكفاءة وفعالية، مميزة عن الميادين الأخرى بشكل ذاتي وبدون الحاجة إلى مساعدة من الدولة أو حمايتها، يتم قياس تنافسيتها عادة من خلال الأداء المالي والربح في القطاع المحدد سواء كان هذا القطاعخدمي أو صناعي.

I. **2.1. دوافع الإهتمام بالتنافسية:** أصبحت التنافسية تحتل مكانة مهمة في أنظمة الأعمال المعاصرة نتيجة لمجموعة من العوامل، ومن بين أبرزها[22]:

– الظروف الملائمة بما في ذلك السهولة النسبية في تتبع ومراقبة التغيرات الحادثة، والتي تنجم عن تطور تقنيات الإتصال وتوافر المعلومات ذات الصلة بالمركز التنافسي والأسواق.

– تعدد الفرص في الأسواق المحلية والعالمية بفعل الإنفتاح الذي شهدته الأسواق خلال حركة التجارة الدولية.

– سرعة وسهولة تبادل المعلومات بين المؤسسات المختلفة، سواء داخل فروع ووحدات المؤسسة الواحدة أو بين مؤسسات مختلفة، وذلك بفضل إستخدام شبكة الإنترنت والتطبيقات الحديثة في مجال تكنولوجيا المعلومات.

– التسارع في عمليات الإبداع والإبتكار، والتطورات التقنية والنتائج البحثية، نتيجة للتحالفات بين المؤسسات الكبرى والاستثمار الهائل في عمليات البحث والتطوير.

– زيادة فرص المنافسين الجدد في إقتحام الأسواق نتيجة لإرتفاع مستوى الجودة، وتحول السوق إلى سوق المشترين، حيث تتمركز قوتهم الفعلية في القدرة على الإختيار مما يتيح للعملاء العديد من البدائل والخيارات بتكاليف أقل لتلبية إحتياجاتهم، مما يجعل التنافسية أحد العوامل الرئيسية في التعامل مع مثل هذه الأسواق[23].

– المتغيرات الطارئة على المستوى البشري في مختلف أنحاء العالم في الجوانب السياسية والإقتصادية والإجتماعية بحيث لقد شهد العالم تطورات هامة في السنوات الأخيرة في الفكر الإقتصادي كانت متعلقة بمحددات القدرة التنافسية تلك التغيرات شملت تحولات في النظريات المتعلقة بالتوزيع، وإدارة الإنتاج، والتجارة، والنمو، وكذلك نظرية التنافسية وإدارة الجودة الشاملة التي حلت محل المنافسة بالسعر.

[21] مهني بوريش،سياسات تخفيض التكاليف وأهميتها في تحسين المؤسسة الإقتصادية (دراسة مقارنة)، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، الجزائر ، 2019، ص193.

[22] التنافسية في الفكر الإقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص2.

[23] عبد الرحمن بن عنتر،نحو تحسين الإنتاجية وتدعيم القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر ،2004، ص152.

– ظهور نظام عالمي أحادي القطبية، وتيارات التفكير الحديثة، والتوسعات السياسية، وتقدير مكانة المؤسسات الدولية، كل هذا كان له تأثيرات طارئة على مختلف الأنشطة مثل الحوكمة، والإنتاج، والنظام القيمي، ومشاركة الأطراف المعنية[24].

– تقدم المعلومات المتاحة حول السوق وسهولة تتبع ومراقبة التغيرات بفضل تقنيات الإتصال والمعلومات، بالإضافة إلى الشفافية النسبية التي تتبعها المؤسسات الجديدة في تبادل المعلومات ذات الدلالة على مواقعها التنافسية وتطور الأساليب في بحوث التسويق[25].

– تزامنا مع إرتفاع الطاقات الخدمية والإنتاجية بما في ذلك مستويات الجودة أيضا فإن السوق تحول إلى سوق مشترين تتركز القوة الحقيقة فيه للعملاء الذين وجدو أمامهم فرصة للمفاوضة والإختيار بين بدائل مختلفة لتحقيق رغباتهم بأقل وأبسط الشروط بذلك جعلت من التنافسية هي الوسيط الوحيد للعامل في السوق من خلال السعي إلى تنمية وإكتساب القدرات التنافسية[26].

– في الوقت الحالي، يتسم النشاط الإقتصادي بوجود هاجس التنافس العالمي كمحرك أساسي في ظل العراقيل التقليدية لإنسياب الخدمات والسلع، مثل الضرائب والحصص، كانت تسهم في تشجيع ظهور منافسين جدد ذوي مهارات عالية وقوية[27].

I. **3.1.أنواع التنافسية:** تعرف التنافسية عدة تقسيمات في أنواعها وفيما يلي عرض لبعض منها:[28]

1.التنافسية حسب المجال: تشمل نوعين هما:

1.1. التنافسية السعرية: هو تلك الدولة التي تحقق تكاليف منخفضة في إنتاج السلع قد تكون قادرة على تصديرها بنمط فريد ومتميز عن الدول الأخرى، مما يقوي قدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية، أيضا يظهر أن سعر صرف العملات الوطنية يستطيع أن يؤثر بشكل كبير على إمكانية الدولة على المنافسة، إذ أنه في حالة ما كان يؤثر هذا السعر على تكاليف الإنتاج والأسعار النهائية للسلع المصدرة، مما يؤثر بدوره على قوة التنافسية لتلك الدولة في الأسواق العالمية.

[24] التنافسية في الفكر الإقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص2-3.

[25] محمد سمير أحمد،الجودة الشاملة وتحقيق الرقابة في البنوك التجارية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان،2009، ص140.

[26]أحمد سيد مصطفى، التنافسية في القرن أحادي والعشرين مدخلإنتاجي، الطبعةالأولى، ص14-15.

[27]منصوري رقية،دور نظام المعلومات في تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة الجزائرية (دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية)،رسالة ماجستير في العلوم التسيير،جامعة بسكرة، الجزائر ،2007/ 2008، ص55.

[28] المرصد الوطني للتنافسية، مرجع سبق ذكره، ص 26.

2.1. التنافسية غير سعرية: تبرز في نوعين ويمكن تمييزهما كالآتي:

1.2.1. التنافسية التقنية: يستند هذا النوع من التنافسية على الصناعات التي تتصف بمستوى عالي من التكنولوجيا والتقنيات، مما يؤدي إلى إنتاج منتجات ذات قيمة مضافة عالية.

2.2.1. التنافسية النوعية: يعتمد هذا النوع من التنافس على إنتاج منتجات ذات جودة عالية، مما يجعل الدولة قادرة على تصدير منتجات متطورة ومبتكرة بأسعار مرتفعة، إلى جانب الحفاظ على مستوى عالي من الجودة.

2. التنافسية حسب الزمن: لقد أوضح تقرير التنافسية الكونية لمنتدى الإقتصاد العالمي وجود نوعين من التنافسية ويتمثل الأمر في[29]:

1.2. التنافسية المستدامة: وتعتمد على رأس المال الفكري والبشري والإبتكار، وتشمل عدة عناصر من بينها الإنتاجية، التعليم، قوى السوق، ومؤسسات التطوير والبحث.

2.2. التنافسية الظرفية: ترتكز على إستراتيجيات وعمليات الشركات، مناخ الأعمال، تتكون من عدة عناصر كالنوعية، التكاليف، الحصة السوقية.

3. التنافسية حسب الموضوع: يشمل هذا الصنف نوعين هما:

1.3.تنافسية المنتج: تعتبر هذه التنافسية ضرورية لتنافسية المؤسسة، لكنها ليست كافية بمفردها فكثيرا ما يُستخدم سعر التكلفة كمقياس وحيد لتقييم وتحديد تنافسية أي منتج، وهذا يعد مضللا، لأن هناك مقاييس أخرى قد تكون أكثر دلالة، مثل خدمات ما بعد البيع والجودة، لذا من الضروري إنتقاء مقاييس محددة تساعد في التعرف على مكانة المنتج في السوق خلال فترة زمنية محددة [30].

2.3. تنافسية المؤسسة: يتم تقييم هذا النوع من التنافسية بناء على عدة إعتبارات، أبرزها الأعباء الإجمالية وهوامش المنتجات، التي تشمل المصاريف العامة، التكاليف البيئية، الأعباء المالية، ونفقات البحث والتطوير، فإذا زادت هذه النفقات والهوامش والمصاريف وإستمرت لفترة طويلة، فإن ذلك سيؤدي حتما إلى خسائر كبيرة لا تستطيع المؤسسة تحمل عواقبها. لذا، يجب على المؤسسة تقديم قيمة إضافية لزبائنها على مختلف المستويات لضمان الحفاظ على تنافسيتها.[31]

[29] محمد عدنان وديع، القدرة التنافسية وقياسها، سلسلة جسر التنمية، منشورات المعهد العربي للتخطيط، العدد 24، الكويت ،2003، ص7.

[30] عبد السلام أبو قحف، التنافسية وتغيير قواعد اللعبة، مكتبةومطبعة الإشعاع، الإسكندرية،1977، ص25.

[31] عمار بوشناق، الميزة التنافسية في المؤسسات الاقتصادية، رسالة ماجيستير في العلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر ،2002، ص10.

4.التنافسية الجارية والتنافسية الكامنة: وتنقسم إلى التنافسية الجارية والتنافسية الكامنة بحيث أن[32]:

1.4. التنافسية الجارية: تعتمد على المستويات الحالية للتنافسية، بيئة الأعمال، إستراتيجيات الشركات وأعمالها التنافسية.

2.4. التنافسية الكامنة: تعتمد على تلك العوامل التي تسهم في الرفع من التنافسية على المدى الطويل، مثل الإبتكار والإستثمار في رأس المال البشري.

I.1.4. تطورات نماذج التنافسية على مستوى المؤسسة:

يقصد بنموذج التنافسية مجموعة الإجراءات، القواعد والأحكام التي تبين حدود المناخ التنافسي وسبل تحقيق النجاح داخل هذا المناخ، حيث أنه إذا كان نموذج التنافسية يساعد في إبراز طرق نجاح المؤسسة فإنه من الواجب وضع نموذج يظهر تطورات التنافسية والتي هي كالآتي [33]:

1. نموذج التنافسية خلال السبعينات: إبان هذه الفترة، كان تطور الأعمال ونجاحها يرتبط بتقدم الأسواق، ولإستفادة من التطور المتوقع في مختلف الأسواق، كان من الضروري جعل الإستراتيجية في إرتباط مع الهيكل التنظيمي. وكان هذا الأخير ينظر إليه على شكل مجموعة من التكتلات الوظيفية، التي تتماثل مضمونا وشكلا في محفظة المنتجات أو الأعمال بشكل ضئيل، إذ يكون الإرتباط بينهما محدودا لغايات مثل تحقيق المردودية المالية[34] ،من المعروف أن مجموعة بوسطن الإستشارية كانت الأكثر إستخداما في نموذج إستراتيجيات المؤسسة خلال تلك الفترة، وخاصة مع عمل Naylor هذا الإعتماد الكبير جعل نموذج BCG يعتمد بشكل أساسي على مصفوفة النمو، حيث تُعبر معدلات النمو في السوق عن جاذبية الصناعة في حين تُعبر نقاط قوة المؤسسة عن الحصص النسبية للسوق، ويُظهر الشكل الموالي لنا المصفوفةBCG:[35]

[32]التنافسية في الفكر الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص8.

[33]J. A Belohlav, The Evolving Competitive Paradigm, Business Horizons, Vol 39, No 2, 1996, p11.

[34]BCG : Boston Consulting Group.

[35]بركاني سمير، دراسة تحليلية لدور اليقظة التنافسية والتكنولوجية في تدعيم الميزة التنافسية للمؤسسة الجزائرية (دراسة حالة: مؤسسة موبيليس)، أطروحة دكتوراه في علوم التجارية، جامعة الجزائر03، الجزائر،2014-2015، ص 61.

الشكل 2.1: مصفوفة بوسطن الإستشارية BCG

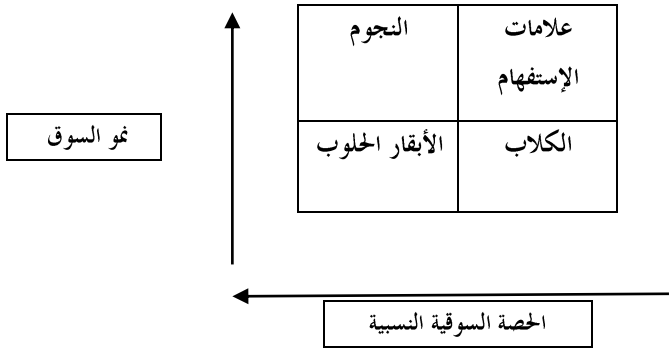

Source : Gerry Johnson et autres, stratégique, Pearson édition, 2008, paris, p 339.

بحيث تمثل [36] :

– **علامات الإستفهام:** في هذا الوضع، تكون الحصة السوقية منخفضة أي أن التدفقات النقدية سالبة ونمو السوق يكون عاليا.

– **الكلاب:** تعكس هذه الفئة وجود منتجات ذات حصص سوقية منخفضة ونمو سوقي بمعدلات منخفضة أيضا.

– **النجوم:** تشير هذه الفئة إلى إرتفاع معدلات نمو السوق والحصة السوقية النسبية.

– **الأبقار الحلوب:** تمتاز المنتجات والوحدات الموجودة في هذه الفئة بحصة سوقية عالية، على الرغم من أن تنافسية السوق تكون ذات معدل منخفض.

2. نموذج التنافسية خلال الثمانينات: في هذا العقد، أعد بورتر أسسا جديدة للمنافسة من خلال كتابه الإستراتيجية التنافسية الذي صدر عام 1980، والذي يعزى له فضل كبير في نجاحه بفضل إطار القوى الخمس ،كما قدم بورتر كتابا آخر بعنوان "الميزة التنافسية" في عام 1985، ومن خلاله أظهر أن جاذبية السوق تكمن في خمس نقاط أساسية يعبر عنها بالقوى التنافسية الخمسة[37]، والتي تندرج تحت عدة تسميات، حيث إنه بالرغم من إختلاف هذه التسميات، إلا أنها تحمل دلالة واحدة، وأن الهدف الأساسي هو محاولة

[36] بوغاري فاطمة الزهرة، تحليل الوضعية التنافسية لأقسام السوق باستخدام المصفوفتين BCGوGE/M McKinsey، دراسة تطبيقية على مؤسسة ترافل، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، المجلد 7، العدد 1، 2016، ص 111.

[37] بركاني سمير، مرجع سبق ذكره، ص63.

التعرف على القوى القريبة من المؤسسة والمرتبطة مباشرة بها، والتي تؤثر مباشرة على أعمالها وأدائها[38] ،و تتمثل هذه القوى فيما يلي :

1.2.المنافسون الحاليون: يعبرون عن جميع المؤسسات النشطة في صناعة معينة، والتي تكون في الغالب متماثلة في الحجم والإمكانيات، ففي هذه الحالة تتنافس المؤسسات مع بعضها البعض من أجل الحصول على الموارد وتقديم خدمات ومنتجات تتناسب مع إحتياجات العملاء[39]،أما الكثافة التنافسية فتشكل محدد فعال في تحديد مدى جاذبية و ربح الصناعة [40]،يُعتبر نموذج بورتر للقوى التنافسية نقطة إلتقاء للقوى الأربعة الأخرى التي سنتطرق إليها لاحقا، وبالتالي يجب على المؤسسة تحديد المنافسين بناء على العوامل التي تؤثر في حدة المنافسة بين المؤسسات، وعلى سبيل المثال تعتبر نقاط الضعف لدى المنافسين فرصة للمؤسسة، بينما تعتبر التهديدات التي تواجهها ناتجة عن نقاط قوة لدى المنافسين[41]، أيضا المنافسون الحاليون يمثلون جميع المؤسسات المتشابهة في القدرات والحجم والتي تستهدف نفس السوق التي تستهدفها المؤسسة، وبما أنها تقدم نفس السلع والخدمات في نفس القطاع الذي تعمل فيه المؤسسة فإن حصتها في السوق تعتمد على قوتها النسبية مقارنة بالمنافسين الآخرين، لذلك يعتمد التنافس في السوق على عدد المنافسين الحاليين وعلى مدى نشاطهم وتأثيرهم[42].

2.2.تهديدات الداخلين الجدد: يشكل الضغط الناتج عن دخول المنافسين الجدد إلى القطاع السوقي أحد الأسباب الرئيسية التي تؤدي إلى إكتشاف وظهور قواعد جديدة، والتي تقوم بتغيير مكانة المؤسسة، يمكن أن يتجلى هذا التأثير في إنخفاض الهوامش الربحية، مما يحفز على زيادة التكاليف أو خلق ثورة في مستويات الأسعار،وهناك عدد من المتغيرات التي يجب مراقبتها لدراسة تهديدات الدخول، بما في ذلك الوفورات الإقتصادية المحتملة، ومستوى الإستثمار اللازم، وقدرة المنافسين الجدد على تقديم منتجات مميزة، بالإضافة إلى قدرتهم على الإستفادة من التكنولوجيا بشكل فعال ومبتكر[43].

---

[38]حجازي إسماعيل، عبداوي نوال، أثر تحليل القوى التنافسية لبورتر على الأداء الاستراتيجي للمؤسسة دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب –أوماش- (بسكرة)، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 2، العدد 1، 2015، ص63.

[39]خالد محمد بني حمدان،وائل محمد صبحي إدريس،الإستراتيجية والتخطيط الإستراتيجي: منهج متكامل، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن ،2007،ص69.

[40]روبرت بيتس، الإدارة الإستراتيجية ترجمة عبد الحكيم الخزامي،دار الفجر للنشر والتوزيع،مصر،2008، ص3.

[41]Michel Darbelet et all : L'essentiel sur le management,5éme édition, Berti, Alger,2007, p148.

[42]عبد الناصر خري،دراسة النشاط التسويقي ودوره في تحسين تنافسية المؤسسات الإقتصادية الجزائرية،أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2014،ص169.

[43]بغداد كربالي،تنافسية المؤسسات الوطنية في ظل التحولات الإقتصادية، الملتقى الوطني الأول حول الإقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة البليدة، الجزائر ،22ماي 2002، ص15.

إن الداخلون الجدد يمتلكون قدرات جديدة نتيجة رغبتهم في دخول السوق، مما يؤثر على أداء القطاع بتخفيض أسعار العرض أو زيادة تكاليف المؤسسات القائمة بالفعل في القطاع، لذا يجب تقدير مدى خطورة هؤلاء الداخلين الجدد من خلال دراسة جودة حواجز الدخول التي تفرضها الشركات الرائدة في القطاع، أو من خلال تحليل توقعات المنافسين الجدد ومدى قوتهم في السوق بحيث أنه في حالة كانت العقبات كبيرة عند الدخول، أو وجود تنافس شديد من المنافسين الحاليين، فذلك سيقلل حتما من مستوى الخطورة وعليه تعتمد حواجز الدخول على مجموعة واسعة من العوامل، بما في ذلك: تخصص المنتج، وإقتصاديات الحجم، وقدرة الوصول إلى قنوات التوزيع، والسياسات الحكومية، وتكاليف التغيير، وغيرها [44].

3.2.تهديد المنتجات البديلة: هذا النوع من المنتجات يلبي نفس الحاجة التي يستهدفها منتجات المؤسسة، ويوفر نفس الفائدة لمجموعة المستهلكين، ومع ذلك يختلف في الخصائص والميزات التي يقدمها كل منتج، وجود هذه المنتجات البديلة يقلل من قدرة المؤسسة على رفع الأسعار، حيث يمكن أن يفضل المستهلكون البدائل الأرخص إذا كانت تلبي نفس الإحتياجات، هذا الخوف من فقدان العملاء والإنتقال إلى المنافسين الآخرين يشكل تهديدا كبيرا على المؤسسات، وبالتالي يمثل وجود هذه المنتجات البديلة تهديدات غير مباشرة تؤثر على المؤسسة، ويمكن أن يزيد من هذا التأثير في الحالتين التاليتين:

– إمكانية تحقيق المنتجات البديلة على إشباع رغبات العملاء بطرق أحسن

– عدم الدراية التامة للعميل من أجل القيام بمقارنة لجودة المنتج الأصلي والسعر، وجودة المنتج البديل وسعره.

4.2.قوة التفاوض مع العملاء: يتمثل تأثير الزبائن في المؤسسة على إمكانياتهم التفاوضية بالتخفيض من الأسعار، الرفع من النوعية وكذا التنويع والتحسين من الخدمات الأمر الذي يكون له أثر على مردودية المؤسسة فيكون سلبا في الحالات التالية[45]:

– توحيد المشترين وتجميعهم خلال عملية الشراء.

– مكانة المنتج عند المشترين.

– المعلومات الكافية عند الزبائن.

– السهولة في الحصول على المنتجات النمطية والمطلوبة.

– الإرتباط المباشر مع المستهلكين يجعلهم في مركز قوي.

---

[44] أسماء سفاري،أثر الانترنت على تنافسية المؤسسة (دراسة حالة مجموعة من الوكالات السياحية في الجزائر)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة أم البواقي، الجزائر ،2009/2008، ص11.

[45] بغداد كربالي، مرجع سبق ذكره، ص15.

5.2.إمكانية تفاوض مع الموردين: إن التأثير الذي يحققه الموردون في المؤسسة يمكن أن يكون أحد المؤثرات في المردودية التي على إثرها يتم التحكم في أسعار المواد النصف مصنعة أو الأولية منها، فيفرض شروط معينة للبيع أو يُملكهم الحق في البعض من الأنشطة التسويقية كالتوزيع، وعليه فالموردين تكون لديهم إمكانية التأثير في الحالات الآتية[46]:

- إذا كان العرض مركز.
- في حالة انعدام المنتجات الإحلالية المنافسة للمنتجات التي بحوزة الموردون.

زيادة على القوى التنافسية الخمس لبورتر وتبعا لبعض الدراسات المتعلقة بالمنافسة و الإستراتيجيات التنافسية تمت إضافة عامل سادس له تأثير فعال من طرف الباحث فريدمان و هم أصحاب المصالح [47].

6.2. القوة النسبية لأصحاب المصالح:يمثل هؤلاء الأطراف المساهمة والفعّالة في عمل المؤسسة بما أن آراؤهم وميولهم ذات تأثير كبير على نشاط المؤسسة، على سبيل المثال الدور الهام للحكومة في البيئة التنافسية للمؤسسة، فهي توجه قطاع الصناعة وتؤثر على القوى التنافسية الخمس لبورتر التي ذكرت سابقا وتتحمل كل المسؤولية وسلطة القوانين والسياسات التوجيهية لقطاع النشاط[48]،بينما التمويل يكون من طرف وزارة التجارة والبنوك .

إضافة إلى ذلك فقد إقترح بورتر أنه ولبلوغ التنافسية لابد من تعقب ثلاث مراحل، والمتمثلة في[49]:

- **تعيين بيئة القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة:** يكون ذلك ناتج عن الضغط الذي تطبقه القوى التنافسية الخمس لبورتر إضافة للعامل الجديد بحيث أنه على إثر القيام بتحليل القوى يتمكن من تعيين نوع الجاذبية السوق في ذلك المجال أي المجال الصناعي وتوضيح الوضعية التنافسية للمؤسسة.
- **الموافقة على الإستراتيجية التنافسية:** إذ يستوجب على المؤسسة أن تختار إستراتيجية معينة من أجل الحصول على ميزة تنافسية.
- **تنفيذ الإستراتيجية التنافسية:** لابد على المؤسسة في هذه المرحلة أن تنظر إليها كمرحلة مستمرة، تقوم فيها بإعادة تقدير القطاع (الصناعة) الذي تنتسب إليه وحالتها التنافسية فيه.

---

[46] بغداد كربالي، مرجع سبق ذكره، ص16.

[47] بوهالي قواجلية، دور رجال البيع الشخصي في خلق الميزة التنافسية لمؤسسات الإيواء السياحي بالشرق الجزائري من وجهة نظر الزبائن، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم التجارية، جامعة قالمة، الجزائر ،2022، ص72.

[48] زينب همشي،تأثير تشخيص البيئة التنافسية على الخيار الاستراتيجي التسويقي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية و التسيير، جامعة سطيف، الجزائر ،2012، ص56-57.

[49] محي الدين القطب، الخيار الاستراتيجي وأثره في الميزة التنافسية، دار الحامد، الأردن ،2012، ص100.

الشكل3.1: نموذج بورتر لتحليل بيئة الصناعة

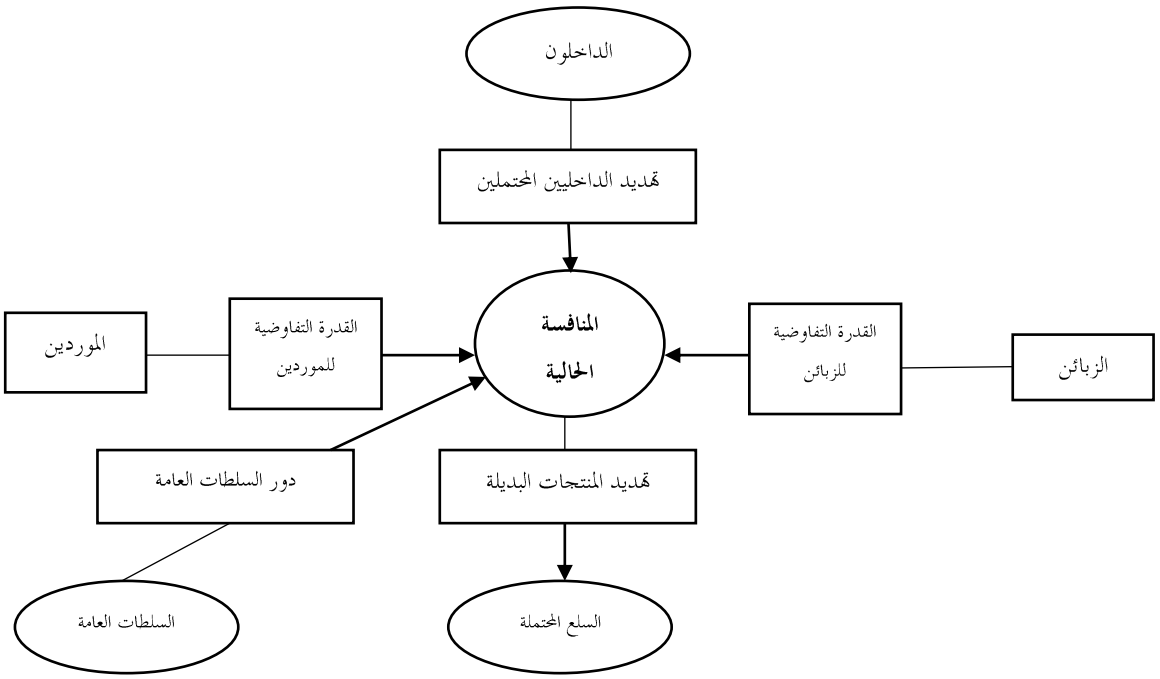

Source : Gerry Johnson et autres, op.cit,p59.

3.نموذج التنافسية خلال التسعينات: في فترة التسعينات، شهدت المؤسسات تحولا نحو التركيز الكبير على مفهوم الجودة إذ تبنت مجموعة متنوعة من النهج والإستراتيجيات، بما في ذلك نظام إدارة الجودة الشاملة هذه الإستراتيجيات تركز بشكل أساسي على عدة عوامل من بينها: التحسين المستمر للعمليات، والتركيز الشديد على إحتياجات وتوقعات العملاء، وغيرها من الجوانب المرتبطة بضمان جودة المنتجات أو الخدمات التي تقدمها الشركة، نظام الجودة الشاملة يعبر عن نهج إداري يتبناه المؤسسات، وقد أظهرت الأبحاث العلمية أنه ليس مجرد مجموعة من المعرفة أو الإشارات بل هو إطار عمل شامل يشمل إلتزاما بمعايير محددة وممارسات مستمرة لتحسين الأداء، وعلى الرغم من أن المؤسسات قد تختلف في أدائها حتى عند إستثمار جهود الجودة، إلا أن تنفيذ نظام الجودة الشاملة يعد أحد أفضل السبل لتحقيق التميز في جودة المنتجات أو الخدمات[50]، بهذا الشكل، يمكن إعتبار تنفيذ نظام إدارة الجودة الشاملة في التسعينات كشكل من أشكال الإرتباط في وقت واحد، حيث يعكس هذا النهج الحاجة إلى تنسيق وتوازن جميع جوانب العمل داخل المؤسسة لتحقيق أفضل النتائج في مجال الجودة والأداء[51].

[50]TQM :Total Quality Management .
[51]Murat Kasimoğlu ,opcit ,p396.

4.نموذج التنافسية في القرن الجديد: لقد جاء القرن الجديد بأحكام وقواعد جديدة للمنافسة والأعمال، حيث صار الاعتماد في الوقت الحالي على النظريات الآتية[52]:

1.4. نظرية القيمة (التي تقدمها الخدمة أو السلعة): إن الخدمات والسلع بناء على القيمة التي تضفيها يتم إقتناءها وأن المنظمات الناجحة تعرف على أي أساس يتم إستعماله هاته الخدمات والسلع وما سبل في ذلك.

2.4. التجديد المستمر: هذا المفهوم أصبح ينطبق على مختلف السلع والخدمات، والعمليات التجارية، وهياكل التنظيم بشكل عام، بهدف تحقيق أهداف متعددة، سواء كان ذلك من خلال تحقيق قيمة للعملاء أو تعزيز قدرة المؤسسة على التنافسية.

3.4. الزمن: تجعل المؤسسات العملية قيمة العميل مبدأ رئيسي تهتم بالإستجابة السريعة لإحتياجاتهم وتطلعاتهم، وذلك نتيجة لقصر دورة حياة المنتجات والإبتكار المستمر.

4.4. الكفاءات المحورية: تعتبر المهارات العالية والمتفوقة، بالإضافة إلى الكفاءات المحورية، عوامل أساسية في تطور وتفوق الشركات الناجحة، حيث تستخدم في مختلف الوظائف الحساسة، بما في ذلك الأقسام المختلفة.

5.4. التآزر: تمثل القيمة المضافة التي تنتج داخل المؤسسة نتيجة للعمل الجماعي، فتعاون الفريق يسهم في الحصول على نتائج أفضل بكثير من العمل الفردي، إذ أن التفاعل والتعاون بين أفراد الفريق يساعد في دمج الخبرات والمهارات المختلفة لتحقيق أهداف مشتركة بمظهر أكثر فعالية، وبالتالي تكون الميزة التنافسية للمؤسسة كما لو كانت حوصلة للعمل الجماعي، أيضا التعاون والتنسيق بين أفراد الفريق له أثر كبير على تمكن المؤسسة من التفوق والإبتكار في سوق الأعمال.

6.4. العمل بنظام الشركات: من أجل تعزيز تبني المنتجات الجديدة، تقوم الشركات ببناء شبكات داخلية، وهناك أمثلة على ذلك مثل شركة Motorola التي تستخدم مهاراتها المتميزة في خمسة من القطاعات السبعة التي تعمل فيها، يتم ذلك من خلال إنشاء منصتين لنقل البيانات للعمال الميدانيين، علاوة على ذلك يمكن للشركات تهيئة شبكات خارجية مع العملاء والموردين، والتي بدورها تسهم في تحسين العمليات وإستغلال الوقت بطرق فعالة، بالإضافة إلى تطوير قدرات المؤسسة في إنشاء القيمة.

2.I. مؤشرات قياس التنافسية: تختلف المؤشرات المساعدة في قياس التنافسية بحسب المستوى المراد قياسه، تعكس هذه المؤشرات معلومات ودلائل هامة تهدف إلى مواجهة التحديات المستمرة للتنمية، وتحقيق ذلك

[52] بركاني سمير، مرجع سبق ذكره ص65-66.

يكون من خلال مجموعة من الطرق، كزيادة الإنتاجية وتحقيق معدلات نمو إقتصادية مرتفعة وإعتماد سياسات إقتصادية ملائمة وتحسين بنية المؤسسة، وتتضمن هذه المؤشرات الثلاثة الرئيسية:

I.1.2.مؤشرات قياس تنافسية المؤسسة: يعتمد قياس التنافسية على مستوى المؤسسة على مجموعة من المؤشرات تتمثل في مايلي[53]:

1.الربحية: تعتبر مؤشر كافي وهام ذو دلالة على وجود تنافسية حالية للمنظمة، ففي حالة ما كانت هناك ربحية أو غرض المشروع هو البقاء لابد من أن يكون هناك إمتداد لمدة زمنية، فالقيمة الحالية لمداخيل المؤسسة ترتبط بقيمتها السوقية أما منافعها المستقبلية فهي ترتكز على كل من جاذبية منتجاتها لفترة طويلة، تكاليف عوامل إنتاجها والتكاليف الناتجة عن البحث والتطوير، وبراءات الإختراع.

2. تكاليف الصنع: تشكل تكاليف الصنع مؤشر للتنافسية في المؤسسة وهذا بالمقارنة مع تكاليف المنافسين في فروع نشاطات ذات الإنتاجيات المتجانسة ما لم ينقص التكاليف على حساب قيم ربحية المؤسسة في المستقبل، حيث أنه بالإمكان لتكلفة واحدة من العمل أن تكون بديل أفضل للتكاليف الصنع المتوسطة في حالة ما كانت نسبة تكاليف اليد العاملة تعبر عن أكبر نسبة من التكاليف الإنتاجية.

3.الحصة السوقية: تعرف حصة السوق بأنها "نسبة المبيعات التي يحققها مشروع ما بالنسبة إلى إجمالي مبيعات الصناعة التي يتم تنفيذها في سوق معين، وذلك بناء على أساس محدد أو فعلي، يعتبر حساب حصة السوق هدف تسويقي يخصص لوحدات التسويق مثل المندوبين الفرعيين أو مناطق البيع، وذلك للإستفادة منها في إدارة وتنظيم عمليات البيع وضبطها والإشراف عليها"[54]، إذ يمكن لمشروع ما أن يكون مربحا وله مكانة قوية في الأسواق المحلية دون أن يكون هناك تنافس على الصعيد الدولي، يحدث ذلك عندما تواجه السوق المحلية عراقيل في التجارة الدولية، مما يجعل من الصعب على المشاريع المحلية التنافس عالميا، بالإضافة إلى ذلك قد تكون الشركات الوطنية قادرة على تحقيق أرباح مؤقتة ولكن ليس دائما يمكنها الحفاظ على تنافسيتها، لذا من المهم دائما مقارنة تكاليف المشروع مع تكاليف المنافسين الدوليين عندما يكون هناك توازن يعظم المنافع، فإن الشركات التي تتمتع بتكاليف إنتاج منخفضة مقارنة بمنافسيها الدوليين ستحقق حصة سوقية كبيرة وستكون أكثر ربحية لذلك تعبر حصة السوق عادة عن مزايا الإنتاجية أو تكاليف عوامل الإنتاج[55].

---

[53] محمد عدنان وديع، مرجع سبق ذكره، ص11.

[54] ساطوري الجودي، الإستراتيجية التنافسية وأثرها على الحصة السوقية للمؤسسة الاقتصادية، مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية، المجلد5، العدد 1، 2012، ص14.

[55] محمد عدنان وديع، نفس المرجع ص11.

4. إنتاجية العوامل الكلية: يقيس هذا النوع من الإنتاجية كفاءة إستخدام جميع مدخلات الإنتاج في العملية الإنتاجية ويعبر عنها كنسبة المخرجات إلى المدخلات ،وهي تعكس قدرة الإقتصاد على تحويل المدخلات إلى المخرجات ففي حالة ما كان الإنتاج يقاس بوحدات فيزيائية كأعداد من الحواسيب ،أطنان من الخشب أو البلاستيك فالإنتاجية الكلية للعوامل لا تظهر شيئا فيما يخص جاذبية المنتجات المعروضة من خلال المشاريع وعليه من المحتمل إجراء مقارنة لنمو مجموعة من المشروعات و للإنتاجية الإجمالية للعوامل على المستويين الدولي و المحلي فيما يعود نموها إلى التحولات التقنية و إنتقال دالة التكاليف نحو الأسفل أو إلى تحقيق وفورات في الإنتاج.

1.4. مفهوم الإنتاجية: لقد أصبحت الإنتاجية أحد المفاهيم الاقتصادية الصعبة في تحديد تعريف موحد لها، على الرغم من إستعراضها في العديد من الأبحاث والدراسات خاصة عند التطرق إلى أهميتها، أبعادها وطرق قياسها، بحيث يمكن تعريفها بأنها "إستغلال الموارد المتاحة بشكل فعال لتحقيق أقصى قدر من الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة، إذا كان الهدف هو رفع مستوى الإنتاجية، فإن ذلك يتطلب إستخدام الموارد بأفضل الطرق والأدوات المتاحة لتحقيق أعلى مستوى من الإنتاج بأقل قدر من الجهد والتكاليف، وبالتالي يمكن القول إن الإنتاجية تعكس القدرة على تحقيق التوازن بين مختلف عوامل الإنتاج، مما يسهم في تحسين الكفاءة وتحقيق أقصى إستفادة من الموارد المتاحة"[56]،كما تعرف أيضا بأنها "المقدار من السلع المنتجة أو الخدمات المقدمة بالإضافة إلى كمية الموارد المستخدمة لتحقيق هذا الإنتاج. ويعتبر الارتفاع المستمر في معدلات الإنتاجية مؤشرًا على التحسن في مستويات المعيشة وزيادة كفاءة استخدام مختلف عوامل الإنتاج"[57].

- الإنتاجية هي معيار للعلاقة بين مخرجات ومدخلات المؤسسة خلال مدة زمنية محددة، وتحسب كما يلي[58]:

$$\text{الإنتاجية} = \frac{\text{المخرجات}}{\text{المدخلات}}$$

بالإضافة إلى ذلك، تشكل الإنتاجية أحد المؤشرات المستخدمة في إدارة المؤسسات لقياس فعالية إستخدام العوامل الإنتاجية المتاحة في تحقيق الأهداف المرجوة، ويتم قياس الإنتاجية عادة من خلال تحليل مخرجات

[56] صلاح الشنواني، إدارة الإنتاج (مدخل تاريخي: التطور التكنولوجي، مدخل إنشائي: المنشأة الصناعية)، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر،2000، ص352.

[57] محمد محروس إسماعيل، اقتصاديات الصناعة والتصنيع(مع اهتمام خاص بدراسات الجدوى الاقتصادية) ، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1997، ص181.

[58] جلال إبراهيم العبد، إدارة الإنتاج والعمليات (مدخل كمي)، الدار الجامعية، مصر،2002، ص23.

الإنتاج بالنسبة لمدخلات الإنتاج، سواء كان من خلال مقارنة جودة المنتجات أو كميات الإنتاج أو حتى بكميات المبيعات التي تم تحقيقها، ويكون هذا المؤشر على الشكل التالي:[59]

$$\text{الإنتاجية} = \frac{\text{المحصول}}{\text{الوسائل المستعملة}}$$

من ناحية أخرى يُعبر مصطلح الإنتاجية على إمكانية المؤسسة على إنجاز أعلى قدر ممكن من الأهداف المطلوبة بإستعمال أدنى الموارد الواردة وعليه في المؤسسة التي تستعمل أقل موارد ممكنة تعد مؤسسة كفؤة، بينما المؤسسة التي تحقق غاياتها تكون فعالة، أما في حالة تحقق الإثنان معا أي الكفاءة والفعالية فهناك تكون المؤسسة منتجة، وهنا تأخذ الإنتاجية الشكل التالي[60]:

$$\text{الإنتاجية} = \frac{\text{النواتج}}{\text{المواد المستعملة}}$$

من منطلق آخر، الإنتاجية هي معيار يُستخدم لتحديد مستوى الإنتاج من المخرجات، سواء كانت خدمات أو سلع، التي تنتجها المؤسسة بإستخدام مجموعة معينة من الموارد في النظام الإجمالي للمؤسسة، وغالبا ما يُشير مصطلح الإنتاجية إلى نسبة الإيرادات أو المبيعات (المخرجات) إلى الموارد البشرية وغير البشرية (المدخلات) التي تستخدمها المؤسسات. وتحسب كالتالي[61]:

$$\text{الإنتاجية} = \frac{\text{الإيرادات(المبيعات)}}{\text{الموارد}}$$

2.4.مقياس الإنتاجية حسب القيمة المضافة: تمثل القيمة المضافة الفرق بين الإيراد الكلي المحصل عليه نتيجة بيع خدمة أو سلعة معينة وبين إجمالي مدفوعات الموردين من الخدمات والسلع الأخرى التي بحاجة إليها في عملية الإنتاج، وبمعنى آخر القيمة المضافة هي تقدير السوق نظير الجهود المشتركة في إنتاج خدمة أو سلعة ما[62]، ويمكن قياس إنتاجية كلا من رأس المال والعمل بإستعمال القيمة المضافة على الشكل التالي[63]:

---

[59] علي الشرقاوي، إدارة النشاط الإنساني(مدخل التحليل الكمي) ، الدار الجامعية، مصر،2000، ص17.

[60] احمد ماهر، إقتصاديات الإدارة، الدار الجامعيةالإسكندرية، مصر،2010، ص46.

[61] علي السلمي، إدارة الإنتاجية، مكتبة غريب، مصر،1991، ص17.

[62] فاطمة غربي، إنتاجية العمل دراسة مقارنة بين مؤسسة عمومية ومؤسسة خاصة) دراسة حالة مؤسسة الزجاج"NOVER"العمومية والآجر"CCB"الخاصة خلال الفترة (2002-2006)، مذكرة ماجيستير في العلوم الإقتصادية، جامعة شلف الجزائر ،2007-2008، ص41.

[63] شوام بوشامة، مدخل في الإقتصاد العام، الطبعة الثالثة، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزء الأول، الجزائر،2000، ص 148.

$$\text{إنتاجية رأس المال} = \frac{\text{القيمة المضافة}}{\text{مخزون رأس المال الثابت}}$$

$$\text{إنتاجية العمل} = \frac{\text{القيمة المضافة}}{\text{عدد المستعملين (الأجراء)}}$$

3.4.مقياس الإنتاجية الكلية: تمثل قيم المنتجات أو الكميات فقيمتها تعبر على أنها ذات فائدة قليلة بحيث قد يتكرر قياس مخرجات صناعتها المستعملة كمدخلات في صناعات أخرى[64] ،تختلف طرق قياس الإنتاجية تبعا للغاية المقصودة من عملية القياس فمثلا إذا كانت معرفة الإنتاجية الكلية في مدة زمنية معينة وتطوراتها سنلجأ إلى إستعمال هذا المؤشر، فتصبح الإنتاجية الكلية كالآتي[65]:

$$\text{الإنتاجية الكلية} = \frac{\text{قيمة الإنتاج الكلي}}{\text{الكمية المستعملة لعناصر الإنتاج}}$$

أما في حالة ما كانت الإنتاجية الكلية تقاس بناء على المدخلات والمخرجات فتأخذ علاقتها الرياضية الصيغة التالية[66]:

$$\text{الإنتاجية الكلية} = \frac{\text{إجمالي المخرجات}}{\text{إجمالي المدخلات}}$$

4.4. مقياس الإنتاجية الجزئية:

و المدلول من هذا المقياس العلاقة الكمية بين الإنتاج و أحد عناصره و يأخذ هذا المقياس العبارة الموالية[67]:

$$\text{الإنتاجية الجزئية لعنصر إنتاجي معين} = \frac{\text{الإنتاج الكلي}}{\text{عدد الوحدات المستخدمة من عنصر إنتاجي معين}}$$

وعليه فالإنتاجية الجزئية هي قياس كل عامل من عوامل الإنتاج على حدا، ويسهم ذلك في توضيح التغير الطارئ على المؤسسة على مستوى الإنتاجية الكلية وهذا من أجل القيام بتشخيص العراقيل بأكثر دقة والثغرات التي تعارضها، ومن ثم تضحي الإنتاجية الجزئية لكل عامل من عوامل الإنتاج كالتالي:

[64] وجيه عبد الرسول العلي، الإنتاجية، مفهومها، قياسها، العوامل المؤثرة فيها، دار الطليعة، بيروت،1983، ص19.
[65] عمر صخري، اقتصاد المؤسسة، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية ،2003، الجزائر، ص133.
[66] محمد توفيق ماضي، إدارة الإنتاج والعمليات(مدخل اتخاذ القرارات) ، الدار الجامعية، مصر ،1999، ص63.
[67] عمر صخري، مرجع سبق ذكره، ص134.

1.4.4. مقياس الإنتاجية الجزئية لرأس المال: هو مقياس يستخدم في الاقتصاد لقياس التغيير في مستوى الإنتاج الناتج عن إضافة وحدة إضافية من رأس المال، مع ثبات باقي العوامل الإنتاجية الأخرى مثل العمل والتكنولوجيا، وتأخذ العبارة الرياضية التالية:

$$\text{إنتاجية رأس المال}\left(\text{الآلات و المعدات}\right) = \frac{\text{قيمة الإنتاج}}{\text{قيمة رأس المال}\left(\text{الآلات و المعدات}\right)}$$

2.4.4. مقياس الإنتاجية الجزئية للخدمات: هو مقياس يستخدم في الاقتصاد لقياس التغير في الناتج أو الإنتاج الكلي الناتج عن إضافة وحدة إضافية من الخدمة، مع ثبات باقي العوامل الأخرى مثل العمل أو رأس المال باختصار، يشير إلى كيفية تأثير إضافة أو زيادة خدمات معينة على المستوى العام للإنتاجية داخل النظام الاقتصادي أو داخل مؤسسة معينة وتقاس بالعبارة الرياضية التالية:

$$\text{إنتاجية الخدمات} = \frac{\text{قيمة الإنتاج}}{\text{قيمة الخدمات}}$$

3.4.4. مقياس الإنتاجية الجزئية للمواد الخام: يستخدم هذا المقياس لتحديد التغير في الإنتاج أو الناتج الناتج عن إضافة وحدة إضافية من المواد الخام، مع ثبات باقي العوامل الإنتاجية الأخرى مثل العمل ورأس المال،ويحسب كالتالي:

$$\text{إنتاجية المواد الخام} = \frac{\text{قيمة الإنتاج}}{\text{قيمة المواد الخام}}$$

4.4.4.مقياس الإنتاجية الجزئية للعمل: يعتبر مستوى الإنتاجية الجزئية للعمل مؤشر هام يوضح مدى تطور المجتمع بحيث أن تقدم القوى المنتجة له يعكس بصورة واضحة إنتاجية العمل، ويقيس هذا المؤشر مقدار العمل للشخص الواحد بالإعتماد على قيمة الأجور أوعدد ساعات العمل أو عدد العمال لحساب الإنتاجية الجزئية العمل، و يمكن حساب هذا المقياس بالعلاقات التالية[68]:

$$\text{الإنتاجية الجزئية للعمل} = \frac{\text{قيمة الإنتاج}}{\text{عدد العمال}}$$

[68]مدحت القريشي، الإقتصاد الصناعي، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، الأردن ،2005، ص145.

وفيما يلي شكل يلخص مؤشرات قياس تنافسية في المؤسسة:

الشكل 4.1: مؤشرات قياس تنافسية المؤسسة

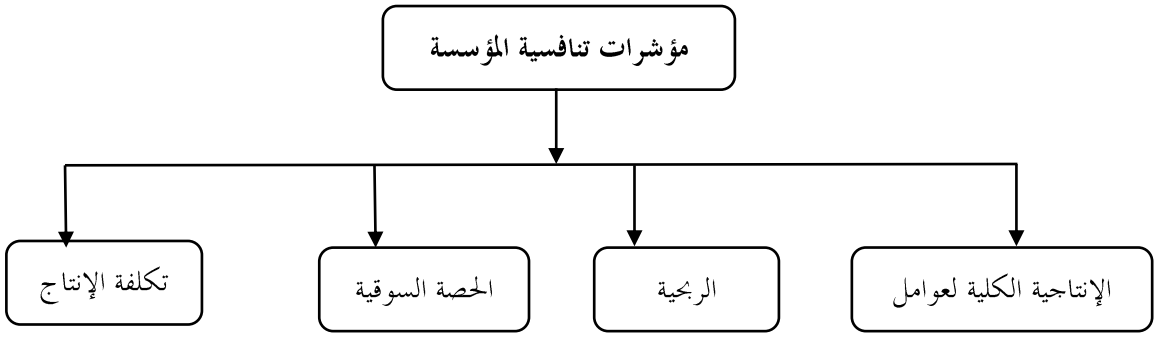

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على المعطيات السابقة

I. **2.2. مؤشرات قياس تنافسية قطاع النشاط:** يمكن قياس التنافسية على صعيد قطاع النشاط عندما تتوفر لدينا معطيات كافية عن المؤسسات والتي في بعض الأحيان لا تكون كفيلة بتحديد وضعية المؤسسة بل مجرد متوسطات، فالقيام بتحليل التنافسية على هذا مستوى يستلزم أن تكون الاختلافات بين المؤسسات محددة، والتي تنشأ نتيجة لتفسيرات مختلفة والتي من بينها: عوامل الإنتاج، عمر المؤسسة، الأوضاع التاريخية، تركيبة المنتجات، ومن أبرز المؤشرات المستعملة في قياس تنافسية قطاع النشاط بالمقارنة مع بالقطاع المشابه له في الناحية أو الدولة الذي يتم التبادل معه هي:

1. مؤشر التكاليف و الإنتاجية: نقول عن قطاع أنه تنافسي إذا كانت إنتاجيته الكلية للعناصر أعلى أو تساوي إنتاجية الكلية لمستوى القطاعات المنافسة والمشاريع الأخرى المزاحمة، أو في حالة وجود مستوى تكاليف الوحدة في المتوسط يقل أو يساوي تكاليف المنافسين، ويستخدم لهذا المقصد مؤشر التكلفة الوحدوية لليد العاملة أو ما يطلق عليه بمؤشر إنتاجية اليد العاملة ويحسب هذا المؤشر تبعا لما جاء في تنافسية دليل اليد العاملة في البلد j لفرع النشاط i في الفترة الزمنية t بواسطة العلاقة التالية[69]:

$$\mathbf{CUMO_{ijt}} = \frac{\mathbf{W_{ijt}} \times \mathbf{R_{jt}}}{\left(\frac{\mathbf{Q}}{\mathbf{L}}\right)_{\mathbf{ijt}}}$$

حيث:

- W_{ijt} :معدل أجر الساعة في البلد أو فرع النشاط j خلال مدة زمنية t.
- R_{jt} :معدل سعر الصرف للدولار الأمريكي بعملة البلد j خلال مدة زمنية t.

[69] وديع محمد عدنان، مرجع سبق ذكره، ص14.

– $(Q/L)_{ijt}$: الإنتاج الساعي في فرع النشاط i خلال مدة زمنية t.

ويمكن أن ترتفع قيمة مؤشر CUMO للدولة j بالنسبة لغيرها من الدول الأجنبية الأخرى لغاية أو لأكثر كما يلي:

- إرتفاع معدل الرواتب والأجور بشكل أسرع مما يحدث في الخارج.
- أن تزيد إنتاجية اليد العاملة بسرعة تقل مما هي عليه في الخارج.
- أن ترتفع قيمة العملة المحلية بالمقدار عملات البلدان الأخرى.

2. مؤشر التجارة والحصة من السوق الدولية: تمثل الحصة من السوق والميزان التجاري إحدى المؤشرات الهامة في قياس قطاع النشاط وعلى هذا القبيل فإن قطاع النشاط يستطيع أن يخسر أو يفقد قيمة من التنافسية عند إنخفاض حصة من الصادرات الوطنية الكلية أو عند إرتفاع حصة الواردات الوطنية الكلية وهذا من خلال الأخذ بعين الاعتبار نصيب ذلك المنتج في الإستهلاك أو الإنتاج الكلي، غير ذلك يمكن لقطاع أن يفقد تنافسيته عند إنخفاض حصة الصادرات الدولية الكلية لمنتج معين أو عند إرتفاع هذه الحصة من الواردات الدولية مع التركيز في ذلك على حصة الدولة المعينة في التجارة الدولية[70].

3. مؤشر الميزة النسبية الظاهرة: يعتبر الإقتصادي بيلا بالاسا Bella Balassa[71] أول من إستخدم هذا المؤشر وقد إرتكز في قياسه في ذلك على صادرات الدولة ليصنف بعدها هذا المؤشر إلى المؤشرات التقليدية كونها لا تأخذ بعين الإعتبار الميزان التجاري وحجم الأسواق العالمية ،ليأتي بعدها بورتر عام 1990 بمقياس لتقدير التنافسية معتمدا في ذلك على الميزة النسبية الظاهرة RCA[72]، و على هذا الأساس يمكن لفرع النشاط أن يكون شاملا في وقت واحد لسلع يعاني على إثرها أو لسلع تجعله يستحوذ على الميزة النسبية الظاهرة بحيث يستطيع أن يكون أقل إنتاجية أو أكثر من الفروع المناظرة له على المستوى الخارجي، أو أن معدلات نمو إنتاجيتها ذات ميزة أكثر بطئ أو سرعة، ويتكون مصدر الميزة النسبية ويشمل مصدر الميزة النسبية تكاليف عناصر الإنتاج(موارد بشرية وطبيعية)، الإبتكار الذي يرتبط بثروات رأس المال البشري في الخدمات العملية

[70] عبدوس عبد العزيز، سياسة الإنفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول (دراسة حالة الجزائر الجزائر)،أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة تلمسان الجزائر،2010-2011، ص 108.

[71] باحث اقتصادي وأحد المساهمين في إكتشاف مؤشر الميزة النسبية الظاهرة RCAولد في منقاريا عام 1928 وتوفي عام 1991في واشنطن.

[72] RCA: AdvantageRevealed Comparative.

واليد العاملة المتخصصة، وأيضا المدخل إلى الأسواق بما فيها تكاليف النقل والخاصية الجغرافية [73]، و يكون قياس هذا المؤشر تبعا للصيغة الموالية [74]:

$$\mathbf{RCA_{ij}} = \frac{\mathbf{X_{ij}/X_j}}{\mathbf{X_{iw}/X_w}}$$

حيث:

- X_{ij}: تمثل قيمة صادرات المنتج j من السلعة i
- X_j: تمثل قيمة صادرات الكلية للبلد j
- X_{iw}: تمثل قيمة صادرات الدولية الكلية من السلعة i
- X_w: تمثل قيمة صادرات الدولية الكلية.

يكمن دور مؤشر الميزة النسبية الظاهرة في تقديمه لمعلومات ذات إرتباط بالقدرات التصديرية لكل بلد في مختلف المنتجات سواء كانت تقليدية أو غير ذلك التي على أساسها يتم تحديد الصادرات المرجحة لكل بلد عن باقي البلدان الأخرى المستوردة لهذه المنتجات[75]،وأنه عندما يكون مؤشر الميزة النسبية الظاهرة أكبر من الواحد (RCA>1)فإن البلد يستحوذ على ميزة نسبية ظاهرة للمنتج ،هذا ما يدل على أن حجم صادرات المنتج j في إجمالي صادرات الدولة تفوق المعدل العالمي الشيء الذي يرفع من الميزة التنافسية الظاهرة في تصدير هذا النوع من المنتجات[76].

I.3.2.مؤشرات قياس تنافسية الدولة: تعتمد الدول في قياس تنافسيتها على مجموعة من المؤشرات إذ تنقسم إلى مركبة وأخرى جزئية:

1. المؤشرات الجزئية(البسيطة) لقياس تنافسية الدولة:

1.1. نمو الدخل الحقيقي للفرد ونمو الإنتاجية: يعبر نمو الدخل الحقيقي للأفراد على قيمة الزيادة في الدخل الوطني للفرد جراء إرتفاع الناتج المحلي الإجمالي و مقياس هام في تقدير مستوى التقدم على المستوى

[73]كمال رزيق، مسدود فارس، تنافسية الجزائر ضمن مقتضيات التنافسية الدولية كمؤشر للأداء المتميز، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة ،08-09 مارس ،2005، ص205.

[74]صالحي سلمى، تحليل الأداء التنافسي للصادرات الجزائرية باستخدام مؤشر الميزة النسبية الظاهرة للفترة 2005-2019، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلد 15، العدد 1، ص187.

[75]صبحي مقار، اتجاهات مؤشر الميزة النسبية الظاهرة للصادرات المصرية خلال الفترة (2011-2018)، تقارير وزارة التجارة والصناعة المصرية، العدد3، مصر ،2019، ص1.

[76]صالحي سلمى، مرجع سبق ذكره، ص 187.

الإقتصادي في مختلف أرجاء بلدان العالم [77]،وهو يعتمد على كميات التبادل وتوافر الموارد بما فيها الطبيعية ورأس المال التي تكون في علاقة طردية مع دخل الفرد أي أن كل زيادة فيها ألا و ترفع دخل الفرد ،على غرار ذلك توجد عوامل أخرى تسهم في رفع هذا الأخير كإرتفاع قيمة العملة ،قيم أسعار الصادرات مقارنة بالواردات [78]،إن مفهومي نمو الدخل الحقيقي للفرد و نمو الإنتاجية المتمثلة غالبا في التطورات التكنولوجية مترابطان وتشكل عامل آخر لرفع من دخل الفرد، كما تجدر الإشارة أنه في حالة ما كانت واردات تعتمد على القطاعات الإقتصادية ذات معدلات نمو المنخفضة، في حين أن صادراتها على معدلات نمو مرتفعة فهذا يشكل مؤشر على تحسن البلد في مبادلاتها[79].

وعليه فمؤشر الإنتاجية هو مؤشر فعال، فإذا كان نمو الدخل الفرد الحقيقي يتصل بنمو الإنتاجية لعناصر الإنتاج فهذا يشكل أفضل دلالة على الرفاهية الإقتصادية وطنيا وبالتالي يمكن إستخدامه للتأشير عن التنافسية الدولية[80].

2.1. مؤشر أولوية التصدير[81]:هو المؤشر الذي على أساسه يتم تحديد المنتجات التي تأخذ الأولوية عن غيرها في التصدير ،ويقاس بالمعادلة التالية [82]:

$$\mathbf{EP = \frac{L_j / L_x}{X} \times 100}$$

حيث:

- EP: مؤشر أولوية التصدير.
- Lj: قيمة المستلزمات المستوردة.
- Lx: قيمة المستلزمات المحلية القابلة للتصدير.
- X: قيمة الصادرات السلعية.

[77] مخضار سليم، دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، الجزائر،2017-2018، ص31.

[78] مخضار سليم، مرجع سبق ذكره، ص 31.

[79] G. Donaldet Mc.Fetridge, La compétitivité : Notions et Mesures, Document hors- série n°5, Industrie Canada, Avril 1995, p 26-27.

[80] محمد عدنان وديع، مرجع سبق ذكره، ص21.

[81] EP:Export Priority Indicated

[82] بن طيرش عطاء الله، تعزيز الميزة التنافسية للصادرات خارج المحروقات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة تلمسان الجزائر،2016، ص7.

ويشير هذا المؤشر أنه في حالة ما زادت النسبة عن 100% هذا يوضح تناقص مكانة هذه المنتجات في زيادة عوائد البلد من النقد الأجنبي والعكس صحيح، ليتم بعدها ترتيب المنتجات على سلم الأولويات التصديرية بحيث يحصل المنتوج على أعلى درجة كلما تدنت قيمة المؤشر المرتبط بها[83].

3.1. معدل اختراق السوق: يعبر هذا المؤشر عن إمكانية سلعة ما على اقتحام سوق تصديرية محددة، يأخذ الصيغة التالية في حسابه[84]:

$$\mathbf{MPR_u} = \frac{\mathbf{M_u}}{\mathbf{Q_u} + \mathbf{M_u} - \boldsymbol{X_u}}$$

حيث:

- Mu : واردات الدولة I من المنتوجj.
- Xu: صادرات المنتوجIبواسطة الدولة j .
- Qu: إنتاج المنتوج j في الدولة I.

إن الإرتفاع في مؤشر إختراق السوق دلالة على أن المنتج ذو قدرة كبيرة على إقتحام السوق بالإضافة إلى أنه قد لاقى قبول هام في السوق.

4.1. مؤشر توافق الصادرات[85]:يعبر هذا المؤشر عن مدى ملائمة ومطابقة الصادرات السلعية لبلد محدد في الأسواق العالمية مع الطلب العالمي، تنحصر قيمته بين 0 و 1 بحيث يحقق التطابق الكامل للصادرات السلعية عندما تكون قيمته مساوية للواحد 1، و يحسب بالعلاقة التالية[86]:

$$\boldsymbol{COSINE_{ik}} = \frac{\sum \boldsymbol{X_{ik}} \boldsymbol{X_{ik}}}{\sum \boldsymbol{M_{ik}^2} \sqrt{\sum \boldsymbol{X_{ik}^2}}}$$

حيث:

- X_{ik} : صادرات الدولة من المنتوج iإلى السوق المستهدف k.
- M_{ik} : واردات الدولة من المنتوج i إلى السوق المستهدف k.

[83] نيفين حسن شمت، التنافسية الدولية وتأثيرها على التجارة العربية والعالمية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2010، ص 53-55.

[84] بن طيرش عطاء الله، مرجع سبق ذكره، ص 8.

[85] CI :Correspondence index

[86] جمال قاسم حسن ومحمد إسماعيل، تقرير تنافسية الصادرات السلعية في الدول العربية، إصدارات صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، أفريل 2012، ص 20.

5.1. مؤشر تكلفة الموارد المحلية: يمثل التكاليف و الأعباء الضرورية للحصول على الموارد المحلية ،و يحسب كما يلي [87]:

$$DRC = \frac{VAD}{VAW}$$

حيث:

- VAD : القيمة المضافة المحلية مقدرة بالأسعار الداخلية ؛
- VAW:القيمة المضافة المحلية مقدرة بالأسعار العالمية ؛

يشير هذا المؤشر في حالة ما كان أكبر من واحد (DRC>1) إلى غياب الميزة النسبية في النشاط الإنتاجي أقل من واحد (DRC<1) دلالة على تمتع النشاط الإنتاجي بميزة نسبية والناتجة عن تحقيق الكفاءة في إستعمال الموارد الإنتاجية المستعملة، أما المعدل السالب فهو يشير إلى معاناة النشاط الإنتاجي جراء الخسارة الهائلة في تخصيص العملات الأجنبية بما يدل على ضياع هائل في الموارد المحلية.

6.1. مؤشر الإندماج والتكامل[88]: يشير هذا المؤشر إلى مدى اندماج صادرات الدولة مع التكتلان والتجمعات الاقتصادية، تتراوح قيمته بين 0 و1، بينما يتحقق الاندماج الكامل للصادرات السلعية عند القيمة[89].

$$\mathbf{IIT_i} = \mathbf{1} - \frac{\sum|\boldsymbol{X_i} - \boldsymbol{M_i}|}{\sum(\boldsymbol{X_i} + \boldsymbol{M_i})}$$

حيث:

- Xi : صادرات البلد من السلعة $\mathbf{i}$ إلى الأسواق العالمية.
- Mi: واردات البلد من السلعة $\mathbf{i}$ إلى الأسواق العالمية.

7.1. مؤشر حصة صادرات السلعة في الأسواق العالمية[90]: يسعى هذا المؤشر إلى قياس الحصة السوقية أي نصيب صادرات البلد من منتوج ما في الأسواق العالمية إلى إجمالي واردات العالم من نفس المنتوج[91]:

$$\mathbf{MS} = \frac{\mathbf{X_i}}{\mathbf{M_i}}$$

حيث:

---

[87] نيفين حسن شمت،مرجع سبق ذكره، ص50.

[88] IIT_i: TradeIndustry-Intra

[89] جمال قاسم حسن ومحمد إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص 19-20.

[90] MS :Market Share.

[91] صندوق النقد العربي، تقرير إحصاءات تنافسية التجارة العربية الإجمالية والبينية، الإمارات العربية المتحدة، العدد 09، جويلية 2022، ص3.

– Xi: صادرات الدولة من المنتوج i إلى السوق المستهدف.

– Mi: واردات السوق المستهدف الإجمالية من المنتوج i.

8.1. مؤشر صادراتالمنتوج من إجمالي الصادرات السلعية ES[92]:يعبر هذا المؤشر عن حصة الصادرات لمنتوج معين من الصادرات البينية إلى إجمالي الصادرات السلعية أو النسبة المئوية من إجمالي صادرات الدولة إلى السوق المستهدف أو إلى العالم، و يحسب كما يلي[93]:

$$ES = \frac{X_i}{X}$$

حيث:

– Xi : الصادرات من المنتوج i.

– X: الصادرات الإجمالية للبلد.

9.1. مؤشر تركيز الصادرات[94]: يشير هذا المؤشر إلى عدد معين من السلع أي يركز على منتجات محددة أهي تسيطر على صادرات الدولة أو لا، ويقاس بالعلاقة التالية[95]:

$$ECI = \sqrt{\sum \left(\frac{X_i}{X_t}\right)^2}$$

حيث:

– X_i : الصادرات الدولية من المنتوج i.

– X_t : مجموع الصادرات الدولية.

تنحصر قيمة هذا المؤشر بين 0 و1 بحيث كلما إنخفضت قيمة هذا المؤشر فإن تركيز الصادرات يقل، أما في حالة إرتفاع تركيز الصادرات فإن هذه الدولة تشهد هشاشة ناتجة عن صدمات الأسعار والطلب وتذبذب في إيرادات التصدير، أما عندما يكون مساويا للواحد، فهذا يبين أن الدولة تقوم بتصدير منتج واحد فقط وأن تركيز الصادرات مفرط.

[92] ES:Export Share

[93] صندوق النقد العربي، تقرير إحصاءات تنافسية التجارة العربية الإجمالية والبينية، مرجع سبق ذكره، ص3.

[94] ECI : Export Concentration Index

[95] محمود الجعفري ويوسف داوود، إعادة بناء قطاع سلع التبادل التجاري الفلسطيني نحو الإنتعاش الإقتصادي وتكوين الدولة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، نيويورك وجنيف ،2011، ص 33.

10.1. معدل النمو النسبي للواردات و الصادرات : يقيس هذا المؤشر معدلات نمو الواردات و الصادرات لعينات واسعة من السلع خلال مدة زمنية محددة من أجل تقدير تنافسية هذا البلد بالمقارنة مع بلد آخر أو عدة دول أخرى ، تحدد صيغته بالشكل التالي :

$$RGRI = \left(\frac{M_{i+1}}{M_t}\right)^{\left(\frac{1}{1-n}\right)} \times 100$$

$$RGRE = \left(\frac{X_{i+1}}{X_t}\right)^{\left(\frac{1}{1-n}\right)} \times 100$$

حيث:

- RGRI:معدل النمو النسبي للواردات .
- RGRE:معدل النمو النسبي للصادرات .
- M: الواردات .
- X: الواردات.

2. المؤشرات المركبة(الموسعة) لقياس تنافسية الدولة: من أجل تقدير تنافسية الدولة لابد من التطرق إلى جميع المتغيرات ذات التأثير على هذا النوع من التنافسية سواء كان ذلك بشكل مباشر أو غير ذلك، وبالنظر إلى تباين وإختلاف المفاهيم المتعلقة بالتنافسية فإنه من الصعب تحديد الأداء التنافسي لأي دولة ما بالإعتماد على مؤشر جزئي واحد، هذا ما دفع العديد من الهيئات والمؤسسات إلى البحث عن مؤشر مركب يمكن من خلاله حساب التنافسية على جميع الأبعاد، ونذكر من بينها:

1.2.مؤشر التنافسية للمنتدى الإقتصادي العالمي: تأسس عام 1971 بجنيف نتيجة لمبادرة من الإقتصادي الألماني شواب كالوس معتمدا في ذلك على منظمة غير حكومية كانت قد نجحت في توحيد القادة ،ممثلي الشركات وكثير من الشخصيات ذات النفود في العالم [96]،يسعى هذا المنتدى إلى دراسة العوامل المؤثرة في التنمية ،تنافسية الدول وتحقيق التطور الإقتصادي ،وهذا بشكل دوري كل سنة منذ عام 1979 لإنشاء تقرير سنوي للتنافسية على مستوى عالمي إذ يعد أداة هامة لمتخذي القرار في كلا القطاعين الخاص والعام في تلك البلدان وهذا قصد إجراء مقارنة مع الإقتصاديات المختلفة عالميا و إقليميا لتحديد السياسة الإقتصادية

[96] كريم عبد الكريم،إستراتيجيةالإبداع وتكنولوجيا المعلومات لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الجزائرية في تحقيق التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان ،2022/2021، ص172.

المتخذة[97]،إضافة إلى ذلك قد شارك المنتدى الإقتصادي العالمي مع المعهد الدولي للتنمية الإدارية قبل عام 1996 في إعداد تقرير سنوي لتنافسية العالم ليقوم بعدها بإصدار تقرير محايد ومستقل بالإتحاد مع مركز التنمية الدولية والذي أطلق عليه إسم تقرير التنافسية الكونية [98]،ليصنف منذ عام 2004 تقرير التنافسية العالمية للدول تبعا لمؤشر التنافسية العالمي من أجل تقييم قدرات الدول على توفير الرفاهية لمواطنيها وهذا من خلال الإعتماد على إمكانيات الدول في الإنتفاع من مصادرها المتوفرة، وأيضا مجموعة السياسات ،المؤسسات و العوامل التي تحدد التطور الإقتصادي على المدى الطويل و الوقت الحالي[99].

ويعتمد هذا التقرير على نمطين من البيانات[100]:

– **البيانات النوعية:** هي بيانات يتحصل عليها من خلال المسح الميداني الذي يعتمد على ملاحظات وأفكار رجال الأعمال للدول المشاركة ضمن هذا التقرير والذين تم إنتقائهم تبعا لمعايير محددة من طرف المنتدى.

– **البيانات الكمية:** هي بيانات ترتبط بالإمكانيات والفعالية الإقتصادية يتم الحصول عليها من التقارير الإحصائية المنشورة دوليا ومحليا.

بينما في تقارير المنتدى الاقتصادي العالمي فهو يعتمد على تصنيف الدول المنتسبة له وفقا لمرحلة الرفاهية الإقتصادية التي بلغتها الدولة، لذلك يقوم بتقسيمها تبعا لثلاث مراحل للنمو وهي:

– **مرحلة الإقتصاديات المبنية على عناصر الإنتاج:** في هذه المرحلة يكون تنافس الدول تبعا للعوامل المتاحة بما فيها الموارد الطبيعية، اليد العاملة الزهيدة والموقع الجغرافي المتميز، في حين طبيعة المنافسة تكون تبعا لسعر المنتجات غير المطورة وتستعمل أجور منخفضة وإنتاجية المتدنية.

– **مرحلة الإقتصاديات المبنية على الفعالية والكفاءة:** تضم هذه المرحلة الدول التي تبحث عن طرق لإستحداث الإنتاج بفعالية وكفاءة في إستعمال عناصر الإنتاج من أجل الإرتقاء والحصول على منتجات فريدة من نوعها مع المراعاة في ذلك الحفاظ على مستوى الأسعار[101].

---

[97] زواويالحبيب،سعرالصرفومؤشراتقياساالتنافسية–حالةالجزائر،الملتقىالدوليالرابعحول: المنافسة والإستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف ،الجزائر،08–09 نوفمبر 2010، ص6.

[98] وديع محمد عدنان، مرجع سبق ذكره، ص 23.

[99] وزارة تطوير القطاع العام، أبرز المؤشرات الدولية وواقع حال الأردن فيها، التقرير السنوي الثاني، الأردن، فيفري 2016، ص2.

[100] عليعمادمحمد أزهر، دور تنافسية الأردن في مؤشر المنتدى الإقتصادي العالمي (دراسة تحليلية عن مؤشر التنافسية العالمي للعام 2019)، المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات، العدد 28، سبتمبر 2020، عمان الأردن، ص5.

[101] راتول محمد، سي علي أسماء،دراسة تحليلية لأداء الجزائر في تقرير التنافسية العالمي 2014–2015،مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، جامعةشلف، المجلد 11،العدد13،الجزائر، 2015 ،ص73.

– **مرحلة الإقتصاديات المبنية على الإبتكار والمعرفة:** تشمل هذه المرحلة الدول التي بلغت درجات هامة من الرفاهية الإقتصادية من خلال إعتمادها على خاصيتي الإبتكار والإبداع ووسائل أكثر حداثة وتطور في إنتاجيتها[102].

في حين تكون مؤشرات التنافسية للمنتدى العالمي الاقتصادي كالآتي والملخصة في الشكل (5.1):

1.1.2.مؤشر المتطلبات الأساسية: وترتكز على أربع مؤشرات فرعية في قياس هذا المؤشر ألا وهي[103]:

. **مؤشر المؤسسات:** يمثل ذلك المحيط المؤسساتي الذي يوفر المجال الملائم لتفاعل الشركات الأفراد وأيضا المنظمات الحكومية لتطوير الإقتصاد والرفع من إنتاجية الدخل الوطني وعليه ينعكس دوره في أداء المؤسسات كل من القطاع العام والخاص.

. **مؤشر البنى التحتية:** يساعد هذا المؤشر في إنشاء علاقات تفاعلية ما بين المناطق التنموية المحلية المختلفة، وكذا الإندماج والإنفتاح في الإقتصاد العالمي كما أنه ينعكس على شتى مناطق البلد من خلال توافر البنى التحتية.

. **بيئة الإقتصاد الكلي:** إن الإستقرار على مستوى الإقتصاد الكلي يعتبرعنصر فعال في بيئة الأعمال حيث تبرز أهميتهفي دفع عجلة التنمية.

. **مؤشر التعليم والصحة:** يعتبر الإستثمار في الخدمات الصحية ومراحل التعليم من أساسيات الإقتصاد الفعال من أجل خلق التنمية المستدامة.

2.1.2. محفزات الكفاءة: ويرتكز هذا المؤشر على المؤشرات الفرعية التالية[104]:

. **مؤشر التدريب والتعليم العالي:** يشتغل التعليم العالي دورا هاما في الرفع من تنافسية الإقتصاد فهي تجعل المجتمع قادر على الإندفاع في مجال البحث والتطوير، والرفع من مستوى كفاءة الإدارة وتطور الإستثمار في ميادين التدريب وتنمية الإمكانيات والمهارات ضمن القوى العاملة.

. **مؤشر كفاءة السلع:** يعبر هذا المؤشر عن مدى تحقق المنافسة بين المؤسسات المحلية بالإضافة إلى مكانة الدولة في تسهيل تبادل ووصول الخدمات والسلع المحلية إلى الأسواق العالمية.

---

[102] التنافسية في الفكر الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص25.

[103] عمر بن عبيد و العربي تيقاوي وعبد الجليل هداجي ، قراءة تحليلية في مؤشرات تنافسية الجزائر وفق برامج الإصلاح الاقتصادي من 2004إلى 2014، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 2, العدد 2، 2018، ص 95-96.

[104] عمر بن عبيد و العربي تيقاوي وعبد الجليل هداجي ،مرجع سبق ذكره ،ص 96.

. **مؤشر كفاءة العمل:** يرتكز هذا المؤشر على مدى توافر المدراء على الكفاءة والخبرة، ويقيس مرونة أسواق العمل في توزيع وتوجيه القوى على مختلف المجالات الإقتصادية بصورة واضحة وأسلوب يحقق أعلى إنتاجية محتملة.

. **تطور السوق المالي:** يوضح هذا المؤشر كفاءة الأنظمة المالية في توجيه المدخرات المحلية إلى أكثر الإستثمارات ربحية وإنتاجية.

. **مؤشر الجاهزية التكنولوجية:** يعبر عن مدى إمكانية البلد في الإنتفاع من التقنيات التكنولوجية المتطورة والحديثة سواء تلك المحصل عليها محليا أو بالإستيراد الخارجي.

. **حجم الأسواق:** إن كبر حجم الأسواق المحلية ذو تأثير هام على الإنتاجية وذلك لأن من خلاله يكون عمل المؤسسات ذو ميزة توافر الحجم والتخفيض من التكاليف العملية[105].

3.2.2.**مؤشرات عناصر الابتكار:** ويمكن قياسها من خلال مؤشرين هما[106]:

. **مدى تطور بيئة الأعمال:** يضم نوعية بيئة الأعمال نفسها بالإضافة إلى مدى تطور سير أعمالها وإستراتيجياتها لدى الشركات؛

. **الإبتكار:** يمثل هذا المؤشر أحد الغايات الأساسية التي تسهم في الحصول على إقتصاد معرفي، تكنولوجي متميز وتخلق إنتاجية تمتاز بالكفاءة والاستدامة، وتبرز مكانة المراكز الخاصة بالبحث والتطوير.

[105] زواويالحبيب، مرجع سبق ذكره، ص 7-8.

[106] فريق التنافسية الأردني، ملخص عن تقرير التنافسية العالمي 2010-2011، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، عمان، ص 11-12.

الشكل 5.1: مؤشرات التنافسية للمنتدى الاقتصادي العالمي

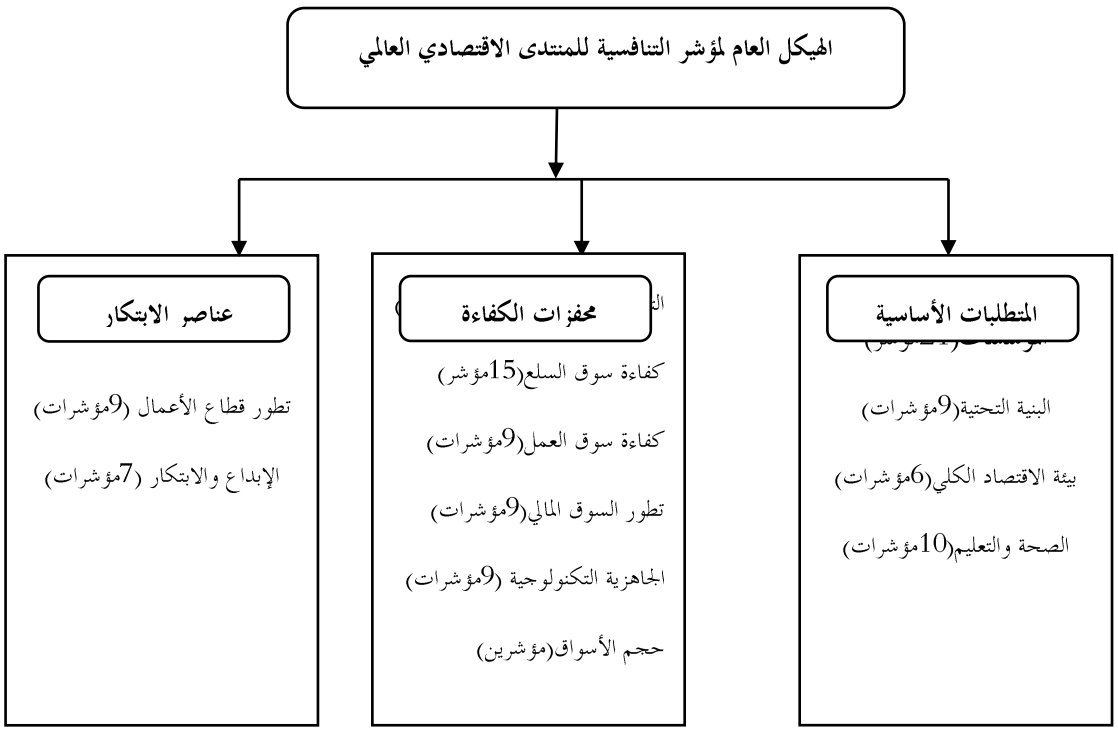

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على تقرير المرصد الوطني للتنافسية، مرجع سبق ذكره، ص 27.

2.2.مؤشرات المعهد العربي للتخطيط:يقوم هذا المعهد بإصدار تقارير دورية منذ 2003 توضح تنافسية الإقتصاديات العربية على المستوى الدولي مستندة في ذلك على مؤشر خاص لحساب التنافسية والإحصائيات المتوفرة في قواعد البيانات المختلفة سواء دوليا أو إقليميا و الذي كان آخر إصدار فيها لسلسلة تقارير التنافسية العربية عام 2012 [107]، يتألف مؤشر المعهد العربي للتخطيط من مؤشرين فرعيين مؤشر التنافسية الكامنة يتضمن 17 مؤشر فرعي ومؤشر التنافسية الجارية يتضمن 53 مؤشر فرعي، فيما تتراوح قيمة مؤشراته ما بين 1 تسجيل أعلى مستوى للتنافسية و0 لأدنى مستوى للتنافسية[108].

[107] دردور أمال، القدرةالتنافسيةللصادرات الصناعيةالتحويليةفيظلالمتغيرات العالمية(دراسة حالة الجزائر)،أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر،2023/2022، ص 46.

[108] تقرير التنافسية العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت ،2012، ص13.

الشكل 6.1: المكونات الرئيسية لمؤشر التنافسية العربية

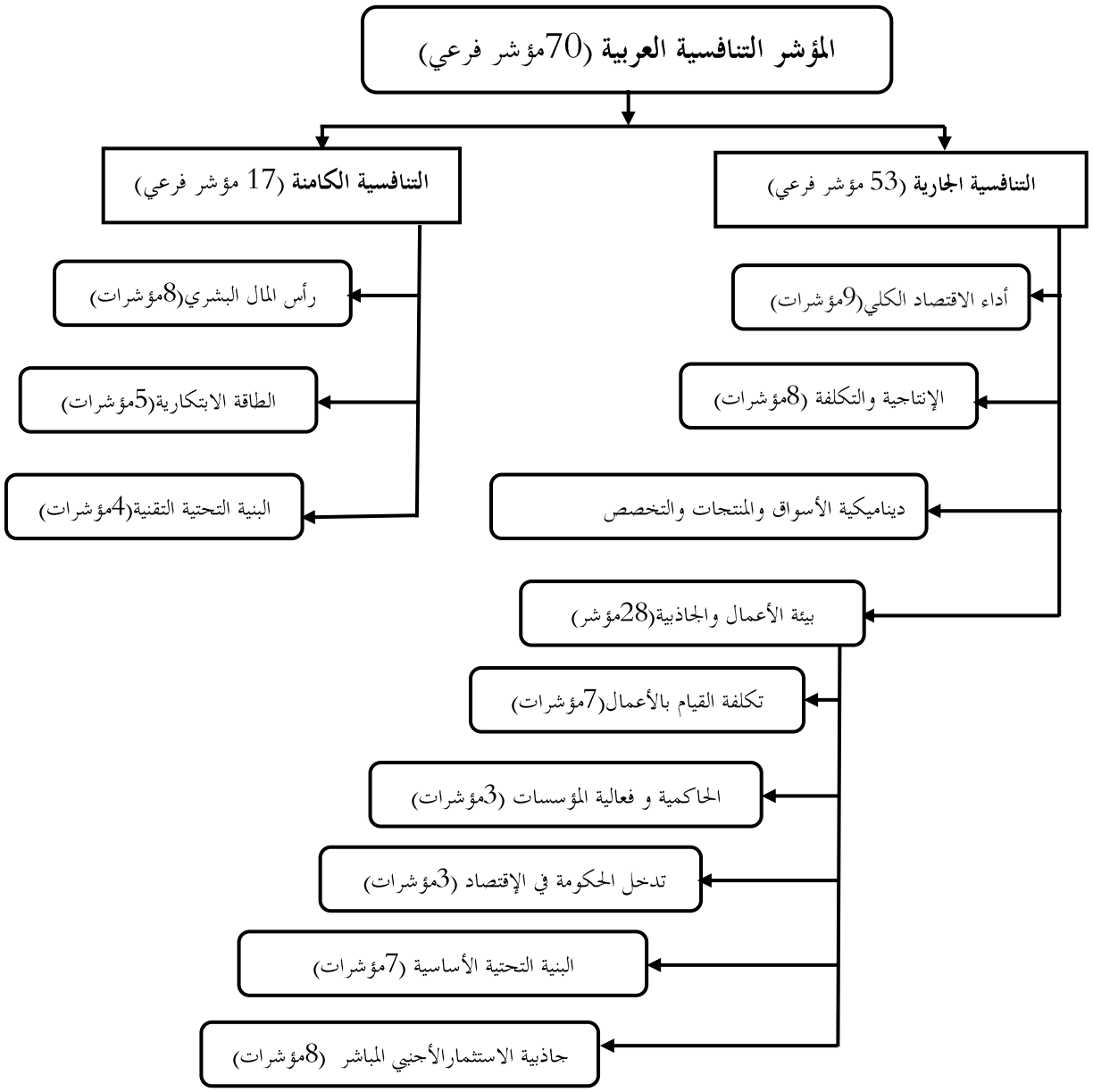

المصدر: تقرير المرصد الوطني السوري للتنافسية، مرجع سبق ذكره، ص23.

من خلال (الشكل 6.1) نجد أن المؤشر التنافسية العربي يتفرع إلى فرعين رئيسين، ألا وهما:

1.2.2.التنافسية الجارية: يعتمد هذا المؤشر على التنافسية الحالية، إستراتيجيات وأعمال الشركات وبيئة الأعمال[109]، وهي تتضمن المؤشرات الفرعية الموالية[110]:

[109] ربيع خلف صالح، ثائر محمد رشيد، نحو رؤيا استراتيجية لبناء القدرة التنافسية للاقتصاد والصناعة في العراق، مجلةالعلومالإقتصاديةوالإدارية، المجلد 16، العدد 55، العراق، ص108.

[110] تقرير التنافسية العربية، المعهد العربي للتخطيط، الطبعة 4 ،2012، ص32-45.

. **أداء الاقتصاد الكلي:** يعد هذا المؤشر عامل هام في دعم القدرة التنافسية لأي إقتصاد مهما كان، فالإقتصاد الخالي من الشروط الضرورية للمنافسة في السوق الدولية تتأثر فيه قرارات رجال أعماله، مستثمريه وأيضا مستهلكيه بالسلب مما يؤدي إلى تدهور في الإستثمار والإدخار وبالتالي ينتج عنه إنخفاض مستويات تنافسية الخدمات والسلع وتراجع في النمو هذا الإقتصاد في السوق الدولية.

. **ديناميكية الأسواق والمنتجات والتخصص:** تعتبر الصادرات قطب هام في التنافسية الدولية ومركز فعال في تحديد أثر المحيط التنافسي على الإقتصاد، فيما تمثل عناصر التخصص والديناميكية ضمن هيكل الصادرات أبرز السمات العاكسة للتنافسية في الأسواق الدولية.

. **الإنتاجية والتكلفة:** تشكل الإنتاجية أبرز العوامل في تنافسية المؤسسات والدول بحيث أن الإرتفاع فيها يؤدي إلى زيادة في القيمة المضافة ويخفض في التكاليف النسبية وبالتالي يعزز من إمكانية المنتجات على المنافسة، ونظرا لمكانة عاملي التكلفة والإنتاجية في تنافسية التكاليف فحتما إن مؤشرات البيئة التنافسية تعكس مدر تأثير هذا المحيط على أداء وفعالية المؤسسات المصدرة والمنتجة.

. **بيئة الأعمال والجاذبية:** يسعى هذا المؤشر إلى تحديد أهم المقومات الممكنة في تحسين الأداء وتطوير التجارة الخارجية بالأسواق الدولية وأيضا إلى التعزيز من مستوى جاذبية الإقتصاديات العربية للتدفقات الإستثمارية الخارجية من أجل إستخدامها في التعجيل من النمو والتنمية الإقتصادية لهذه الدول.

ويحتوي هذا المؤشر على كل من المؤشرات الفرعية التالية:

– **الحاكمية وفاعلية المؤسسات:** توضح البراهين التطبيقية والنظرية أن تشجيع الإستثمار المحلي وإستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر يرتكزان على التطبيق الكفؤ لأسس الحاكمية الرشيدة، وأن كل من الفساد الإداري، البيروقراطية وإحترام الأنظمة والقوانين عوامل هامة في بناء مؤشر الحاكمية وفعالية المؤسسات.

– **البنى التحتية الأساسية:** يظهر المؤشر البنى التحتية الأساسية لعوامل مختلفة بما فيها مدى توافر البنى التحتية المحققة للتنافسية الأنشطة الإقتصادية التي هدفها إنشاء علاقات تفاعلية بين شتى مناطق التنمية المحلية من جهة، الإندماج والإنفتاح في الإقتصاد العالمي من جهة أخرى، ويشكل هذا المؤشر إستثمار رأسمالي هام في عملية الإنتاج بحيث أن هذه الإستثمار يُسهم بأسلوب مباشر في كفاءة وإنتاجية العوامل وكذا معدلات النمو.

– **جاذبية الإستثمار الأجنبي المباشر:** هذا المؤشر يعد ركن الأساسي في محيط الأعمال فجذب الإستثمار الأجنبي يصنف ضمن التحديات التي تواجه الدول النامية نظرا لمكانة هذا النوع من الإستثمار في تبادل الخبرات الإدارية والتقنية وإنشاء الأسواق الخارجية.

– **تدخل الحكومة في الاقتصاد:** غالبا ما تشهد مستويات الدخل المثلى صعوبة في التحديد وهذا نتيجة لطبيعة الأنشطة التي تمولها برامج الإنفاق الحكومية، إلا أنه يمكن مقارنة مستوى النفقات هذه مع نفقات الدول التي تعرف تدخل حكومي في إقتصادها محدود وفعال.

– **تكلفة قيام بالأعمال:** تساعد تكاليف الإستثمار وأعمال الإقتصاديات العربية في تعزيز القطاع الخاص وزيادة القيم المضافة للإنتاجية وذلك بتحفيز الإصلاحات وتعيين المتطلبات الحالية والنقاط المرجعية للغايات المراد تحقيقها تبعا لأداء بعض الدول المقارنة.

2.2.2.التنافسية الكامنة: تعتمد هذه التنافسية على العوامل التي تساعد في رفع التنافسية على المدى الطويل[111]، و يندرج ضمنه المؤشرات الآتية[112]:

. **رأس المال البشري:** إن هذا المؤشر يأخذ أهمية بالغة في التنافسية لا تختلف عن الأهمية التنموية إذ أن العلاقة بين كلاهما أضحت واضحة في مختلف النواحي سواء تلك التي لها علاقة مباشرة كالإدارة، التشغيل، التعليم، الإنتاجية أم غير مباشرة كسرعة نمو السكان، حجمه، وخصائصه الإجتماعية أو الإقتصادية إضافة إلى ذلك يشتمل هذا المؤشر في إطار التنافسية على متغيرين لرأس المال البشري، ثلاثة متغيرات عالجت الصحة وستة متغيرات لعدالة رأس المال البشري وتكوينه.

. **الطاقة الإبتكارية:** يمثل الإبتكار أحد العناصر الهامة في ضمان تحقيق الميزة التنافسية لكل من المؤسسات الإقتصاديات وحتى الصناعات بينما التقانة تعتبر أحد محدداتها إذ تؤثر على عدد من العوامل المتعلقة بها كالتكاليف، توزيع الدخل، حصص السوق ونوعية الصادرات بالإضافة إلى تأثيرها أيضا على نوعية العنصر البشري ومقدرات الاستثمار.

. **البنية التحتية التقنية:** يعد هذا المؤشر أهم التحديات الكبرى في تطوير وترقية الإمكانيات التنافسية للإقتصاديات العربية [113].

3.2. مؤشرات تنافسية المعهد الدولي للتنمية والإدارة: لقد أعد المعهد الدولي للتنمية والإدارة منذ التسعينات كتاب سنوي يعبر عن التنافسية العالمية إذ من خلاله يتم تصنيف البلدان حسب قدرتها التنافسية في حين يكون ترتيبها تبعا لمجموع لإجمالي عدد من المؤشرات ،وقد قام المعهد بتحسين من عوامله و مؤشراته

[111] التنافسية في الفكر الإقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص8.
[112] تقرير التنافسية العربية، مرجع سبق ذكره، ص49-52.
[113] دردور أمال، مرجع سبق ذكره، ص 51.

المعتمدة في التقارير فبعدما كانت تقاريره عام 1997 تتألف من ثمانية معايير هي : العلاقات مع الخارج، أداء وهياكل الاقتصاد الوطني ،المالية،البنية التحتية ،الحكومة ،التقانة والعلم ،الإدارة ،الموارد البشرية ليصبح بعد ذلك يتكون من أربع محاور رئيسية:الأداء الإقتصادي،كفاءة الحكومة،كفاءة بيئة الأعمال والكفاءة والبنية التحتية ،والتي بدورها تشتمل على عدة مؤشرات فرعية[114]، نبرزها في الشكل الموالي :

الشكل 7.1: المكونات الرئيسية لمؤشر تنافسية المعهد الدولي للتنمية والإدارة

المصدر:دردور أمال، مرجع سبق ذكره، ص 37.

I. 3. إستراتيجيات العامة للتنافس

يعتبر التفوق الإستراتيجي أحد النتائج التي تحققها إستراتيجية المؤسسة وهذا في وجود جو تنافسي غير مستقر، وعلى هذا النحو نستطيع أخذ الإستراتيجية التنافسية على أنها المنهج الذي تتنافس به المؤسسة لبلوغ التفوق على منافسيها ،ويكون ذلك بالإعتماد على قوة مصادرها للحصول على أحسن أداء[115]،كونها تعبر عن

[114]دردور أمال، مرجع سبق ذكره، ص 36.

[115]سمير محمد عبد الوهاب، المقارنة المرجعية كمدخل لتقييم أداء البلديات في الدول العربية، ورقة مقدمة في المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية، نحو أداء متميّز في القطاع الحكومي، معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية،نوفمبر،2009.

مجموعة التصرفات المتكاملة المساهمة في خلق ميزة مستدامة ودائمة على المنافسين [116]، ومن أجل الإرتقاء وبلوغ القمة لابد على المنافسين في المؤسسة من إعداد إستراتيجيات للتنافس بشكل يساعد في التحكم في الكفاءات والموارد التي ترخص للمؤسسة بالإنفراد عن غيرها من المنافسين وبتوسيع مجال نشاطاتها إضافة إلى ذلك لابد أن تتصف بالمرونة التامة لإحداث توازن مع جميع التغيرات الطارئة في البيئة التنافسية ،وتتكون إستراتيجيات التنافس من ثلاث عناصر أساسية هي[117]:

- **حلبة التنافس:** تشمل إختيار مجال التنافس، المنافسين والأسواق، أي تكون من خلال تعيين القطاعات والفضاءات السوقية التي ستنشط فيها المؤسسة وغيرها من المؤسسات التنافسية الأخرى، وأيضا دراسة نقاط الضعف و القوة هؤلاء المنافسين الذين تواجههم ونمط الإستراتيجية التنافسية التي ستلجأ إليها المؤسسة سواء دفاعية أو هجومية و المحققة لغاياتها[118].
- **أساس التنافس:** تتضمن المهارات والأصول التي بحوزة المؤسسةتعد الركيزة الأساسية للميزة التنافسية المستمرة.
- **طريقة التنافس:** تشتمل على كل من التوزيع، التسعيرة، إستراتيجية المنتج، المنتج.

كما ترتكز إستراتيجية التنافس على الأسس التالية:

– معرفة القوة التنافسية التي تتواجد فيها بيئة أعمال المؤسسة وتصنيفها حسب مدى مهدداتها لأوضاع المؤسسة ويتحقق ذلك بالإعتماد على النظام اليقظة التنافسية مع الإشارة إلى أنه كلما زادت هذه القوة كلما أصبح المحافظة على المركز التنافسي أكثر صعوبة.

– تحديد الأهداف الإستراتيجية ويكون ذلك بالإعتماد وإستعمال أساليب المنافسة فيها.

– تعيين النمط التنافسي المناسب مع ظروف وإمكانيات المنظمة، ويكون ذلك بإتحاد كل من نقاط الضعف والقوة، التهديدات والفرص، التوقعات، القيم الشخصية لمدراء المنظمة.

وبهذا الشأن أوضح بورتر أنه بإمكان المؤسسةإستخدام ثلاث إستراتيجيات لمواجهة المنافسين يمكن تلخيصها في الشكل التالي:

---

[116] خالد محمد بني حمدان ووائل محمد إدريس، مرجع سبق ذكره، ص238.

[117] نبيل مرسي خليل، الميزة التنافسية في مجال الأعمال، مركز الاسكندرية للكتاب، الإسكندرية،1998، ص 79.

[118] بوهالي قواجلية، مرجع سبق ذكره، ص 74.

الشكل 8.1: الإستراتيجيات التنافسية حسب بورتر Porter

		تمايز	كلفة أقل
الميزة التنافسية	إستهداف واسع	إستراتيجية التمايز **Differentation**	إستراتيجية قيادة التكلف **Cost Leadrship**
	استهداف ضيق	إستراتيجية التركيز **focus**	

نطاق المنافسة

Source : L.Thomas Wheelen, J. David Hunger, Strategic management and business policy13th ed, Pearson Education, USA, 2012, p 186.

I. **1.3.إستراتيجية قيادة التكلفة (منخفضة التكلفة)** :تمثل الكلفة الأدنى أحد أبعاد التنافسية القديمة التي سعت إلى العمل بها كثير من المنظمات و الذي المراد منها هو تمكين المؤسسة على التوزيع و الإنتاج بأقل التكاليف للمنتجات بالقياس مع المنافسين في نفس الصناعة ،وعليه ستتحصل على خاصية تفضيلية تتمكن من خلالها على المنافسة و السيطرة على السوق لذلك من اللازم التركيز على تقليل التكاليف التي لها إنعكاس على سعر المنتج النهائي فهو يمنح المؤسسة خاصية تنافسية بالأخص التي تعرف نوع من الحساسية في المستهلكين إتجاه الأسعار إذ بناء عليه يتوقف شراء المنتج من عدمه ،ومن أهم العوامل التي تساهم في التخفيض من التكاليف مايلي[119]:

- الوفرات الناتجة عن الارتفاع منحنى الخبرات والتعلم عند العاملين.
- إنخفاض الإستثمار في الموارد بالأخص الأولية منها في وجود أنظمة تخزين متطورة.
- اللجوء إلى سياسة تقسيم تتماشى وخصوصيات المنتجات وحمايتهم من التقدم والتلف.
- الرفع من درجة إستخدام الطاقات المتوفرة في ممتلكات المؤسسة للتخفيض من نسب تأثير التكاليف الثابتة على التكاليف الإجمالية من الإنتاج للوحدة الواحدة.
- إلغاء كل العمليات الإنتاجية التي الغاية منها خلق قيمة إضافية للمنتجات[120].

[119] ثامر ياسر البكري، إستراتيجيات التسويق، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ،2007، ص205.

[120] زينة جهاد جاسم الأسدي، الإنتاج في الوقت المحدد وأثرة على تخفيض التكاليف وتحسين نوعية المنتج، مجلة البحوث والدراسات النفطية، المجلد3 ، العدد26، 2020، ص20.

- تخفيض من التلف في المواد الأولية التي تدخل في العملية الإنتاجية باللجوء إلى تقنيات ذات العلاقة مع إدارة الجودة الشاملة في الإشراف على التخزين[121].

تستهدف هذه الإستراتيجية حصول المؤسسة على مكانة تستطيع من خلالها السيطرة على مجال التنافس بـــأقل التكاليف ممكنة من المنافسين الآخرين[122]، وهذا حتى تتمكن في نهاية المطاف من بيع خدماتها ومنتجاتها بأقل سعر من هؤلاء الذين ينتجون المنتج ذاته على هذا الأساس يمكن التطرق إلى الدور الفعال لهذه السياسة كونها تمثل وسيلة تستطيع من خلالها المؤسسة تحقيق أهدافها في مواجهة قوى المنافسة ،ومن بين هذه الأهداف [123]:

- **فيما يرتبط بالمنافسين:** فالمؤسسة ذات أقل تكاليف تحتل أحسن مكانة وموقع في المنافسة تبعا للسعر.

- **فيما يرتبط بالمشترين:** إذ أن المؤسسة تمتاز بحصانة ضد العملاء الأقوياء وعلية لا يستطيعون المساومة على تخفيض الأسعار.

- **فيما يرتبط بالموردين:** فالمؤسسة بإمكانها أن تكون في مأمن من الموردين.

- **فيما يرتبط بإقتحام السوق لمنافسين محتملين:** حيث أن المؤسسة المنتجة ذات أقل تكاليف تمثل مكانة تنافسية مميزة تستطيع من خلالها التخفيض من الأسعار والتصدي لأي هجوم من أي منافس جديد في السوق.

- **فيما يرتبط بالسلعة البديلة:** فالمؤسسة بإستطاعتها جعل التخفيض من الأسعار منفذ للسلع البديلة والتي قد تمتاز بأسعار مميزة.

إضافة إلى ما سبق من الدور الفعال الذي تحققه إستراتيجية تخفيض التكاليف في المؤسسة فهي تسعى جاهدة إلى تجسيدها وعليه تحقق مجموعة أخرى من الأهداف ،ويتمثل ذلك في النقاط التالية [124]:

- خلق وفرة في الأرباح التي من خلالها ترتفع قيمة أرباح المساهمين وتقدم مكافئات وسط العمال والموظفين، إذ أن الإحتفاظ بجزء من هذه الأرباح يسهم أيضا في توسيع أعمال المؤسسات ويخلق مناصب شغل أكبر وأيضا يفتح آفاق جديدة شاملة.

---

[121] زينةجهاد جاسم الأسدي، مرجع سبق ذكره، ص21.

[122] حسن علي الزغبي، نظم المعلومات الإستراتيجية، مدخل استراتيجي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن ،2005، ص141.

[123] أحمد بلالي، إستراتيجية التنافس كأساس لميزة تنافسية مستدامة، ورقة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، كلية الحقوق والعلوم الإقتصادية، قسم علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، يومي 8و9 مارس2005 ص 466.

[124] أميمة رزق وعلي الجيوشى، دراسة إنتقادية للأساليب التكاليفية المستخدمة في تخفيض التكاليف بالمنظمات الصناعية، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد 20، العدد4، دمياط، مصر، ص58.

- إن التخفيض من التكاليف يساعد في إتاحة وتوفير السلع بأسعار منخفضة على ما كانت علية سابقا ما سيخلق طلب إضافي على تلك المنتجات فعند القول أنه هناك طلب إضافي فحتما هناك تصنيع وإنتاج إضافي وبالتالي تحسن المستوى المعيشي وزيادة العمالة.

- توفير المزيد من المال يقوي من الخطط المتعلقة برعاية الموظفين وبالتالي يعزز من إرتباطات الإدارة والعملاء.

- يعتمد تخفيض التكاليف على البحث والسعي المتواصل لتحسين من صورة المؤسسة وتطويرها لتحقيق المنافع على المدى الطويل بينما على المدى القصير تعد هذه العملية أسهل وسيلة للرفع من الأرباح وهذا إذا تم تطبيق عليها منهجية التخفيض بأسلوب صحيح ومناسب بحيث أن العملية تقع بالكامل تحت رقابة وأنظار المؤسسة إنطلاقا من تعيين مجال تخفيض التكاليف إلى مرحلة تنفيذ هذه الإستراتيجية ،وتختلف هذه العملية عن عملية الرفع من الإيرادات في إستعمالها لمجموعة من الأساليب المتنوعة والتي ينتابها عدم اليقين والشك عند التنفيذ كتعيين هامش المساهمة، التسعير وردود فعل المصالح الحكومية والمنافسين إذا فعملية تخفيض التكاليف تشكل أبسط الطرق لرفع التدفقات النقدية وتحقيق القدرة التنافسية.

ويمكن تحقق الشروط هذه الإستراتيجية على ثلاث مستويات، هي[125]:

– **على المستوى الصناعي**: يعتبر هيكل المنافسة وإشتدادها عنصران يعبران على أن التكلفة هي متغير إستراتيجي، وأن الإستراتيجية تناسب الصناعات ذات الأحجام الكبيرة بما فيها الصناعات الحرجة التي وصلت إلى طريق مغلق.

– **على مستوى السوق**: إن نمط الطلب يؤثر على إنتقاء نوع الإستراتيجية المناسبة في حالة ما كان المستهلك حساس للتغيرات الطارئة في السعر.

– **على مستوى نفس المؤسسة**: لابد من وجود نظام خاص مرتبط بالمراقبة المستمرة للتكاليف والسعي إلى كيفية تخفيضها.

1.تطبيق إستراتيجية قيادة التكلفة: لتنفيذ إستراتيجية قيادة التكلفة لابد من إتباع سلسلة من المراحل وتحقق مجموعة من الشروط لضمان سيرورة نجاحها كما يتعلق بالوحدات حيث أنه من الضروري أن يكون لديها دراية متكاملة التكاليف وموجهات التكلفة، فضلا عن ذلك من الأحسن تنفيذ أذواق الزبائن ورغباتهم فغاية

[125]خالد خالفي، التسويق الاستراتيجي وتحقيق الميزة التنافسية (دراسة تطبيقية لعينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية)، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة الجزائر3، الجزائر،2014،ص225.

الوحدات في هذه الحالة هي تقديم المنتجات والخدمات ذات مستوى عالي من الجودة وبأقل تكاليف ممكنة[126]، ويمكن إبراز آلية عمل هذه الإستراتيجية على الشكل التالي:

الشكل 9.1: مسار عمل إستراتيجية قيادة التكلفة

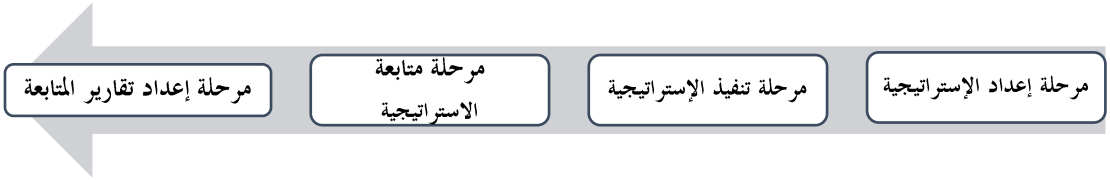

المصدر: سرى وليد إسماعيل إلياس و ثائر صبري محمود الغبان، إستعمال إستراتيجية قيادة التكلفة في ظل المحاسبة عن عائد الأنشطة الداخلية (بحث تطبيقي في مصنع نسيج وحياكة واسط،معدل الحياكة)،مجلة دراسات محاسبية و مالية ،المجلد 17،العدد 60،الجزائر ،2022 ،ص250.

I. **2.3. إستراتيجية التميز**: يشكل التميز أحد الظواهر الهامة التي شغلت إهتمام كثير من الباحثين ويعود ذلك لإستعماله كوحدة لقياس قدرات المؤسسة وإمكانيتها على الإستمرار والبقاء، فكما هو معلوم على أن المؤسسات الناشطة في محيط الديناميكي يجب أن تختلف عن باقي المؤسسات حتى تؤمن مكانتها، وأيضا يعبر التميز عن الإجراءات والسياسات التي تعينها المؤسسة من أجل تمييز خدماتها ومنتجاتها من خلال بإستخدام مجموعة من الآليات التي تساعد في خلق ميزات وخصائص لمنتجاتها حتى تكون مختلفة عن ميزات المنافسين الآخرين[127]، فالمؤسسة بإمكانها أن تنشئ لنفسها مكانة تنافسية مميزة جراء توفير درجات عالية من التباين في الخدمات التي يوفرها المنافسون[128]، وهناك طريقان لخلق هذا التميز[129]:

– **الطريقة الأولى**: تكون بتخفيض درجة المخاطر والتكاليف التي يتحملها الزبون.

– **الطريقة الثانية**: بخلق سمات مميزة وفريدة من نوعها في فعالية المنتج عن تلك التي يملكها المنافسينفي منتجاتهم وخدماتهم.

إن إستراتيجية التميز وكما هو الشأن لغيرها من الإستراتيجيات التي تسعى إلى إنشاء وضعية تنافسية ملائمة في التحدي ضد المنافسة ولكن بطريقة متنوعة، تستدعي أن تتحقق مجموعة من الشروط و الممثلة كالتالي[130]:

---

[126] سرى وليد إسماعيل الياس وثائر صبري محمود الغبان، مرجع سبق ذكره، ص250-251.

[127] نبيل خليل مرسي، مرجع سبق ذكره،ص243.

[128] راضية دغمان، المركز التنافسي للمؤسسة ميكانيزمات تقييمه، ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول تنافسية المؤسسة، الشروط المالية والتجارية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، يومي11و12ديسمبر2011.

[129] يحة عيسى ،العيداني حبيبة،نموذج مقترح لدور اليقظة التنافسية في تعزيز الميزة التنافسية من خلال الاستراتيجيات التنافسية،مجلة الإبداع ،المجلد 6،العدد6 ،الجزائر،2016،ص215.

[130] عمر وصفي عقيلي، عبد المحسن نعساني، الإدارة الإستراتيجية، منشورات جامعة حلب، دمشق، 2007، ص2006.

- **على صعيد المنافسين:**تكون المؤسسة محمية من مناورات المنافسين وتحرشاتهم إتجاه الأسعار بفضل الوفاء الذي يكنه الزبائن.

- **على صعيد الموردين:** إن الهامش الربحي الذي يحققه عند نجاح هذه الإستراتيجية من شأنه أن يضع المؤسسة في مكانة تنافسية قابلة للتفاوض.

- **على صعيد الزبائن:** إن الصفات المتفردة للمنتجات هي بذاتها وسيلة للتقليل من التهديد المطبق على مساومات العملاء خاصة عند غياب المنتجات البديلة.

- **على صعيد المنتجات البديلة:** إن وفاء الزبائن ورضاهم وتميزهم للمنتجات يقلل من نسبة هذا التهديد بالأخص أن هذه الأخيرة المسجلة للمنتجات البديلة لا تتحقق إذا وجدت خصائص المنتجات نفسها والمراد تعويضها بأسعار مماثلة أو أقل منها.

1.محددات إستراتيجية التميز: لبلوغ صفة التميز لأي منتج أو خدمة هناك عدة مداخل يستوجب وجودها في المؤسسة عن المؤسسات الأخرى المنافسة لها ولعل أبرزها الصفات المرتبطة بالمنتج، الأداء، التصميمات الهندسية، التكنولوجيا، لترتفع درجات حصول المؤسسة ونجاحها في التميز في حالة إمتلاكها لكفاءات ومهارات ليس بإمكان المنافسين تقليدها ببساطة، ومن بين القطاعات التي يمكن التمييز فيها على المدى الطويل ما يلي:

1.1.التمييز حسب الجودة: تعد الجودة عنصر تميز لما تعرضه المؤسسات و أحد الأسس الهامة في إستراتيجية التميز كون هذه الأخيرة تولي الاهتمام للأبعاد التصميمية بالأخص منها الإبتكارية والتي تؤمن أفضل إشباع لمتطلبات وحاجيات الزبائن بالمقارنة مع منتجات المنافسين فعلى العموم نجد الجودة تختلف درجاتها من منخفضة إلى مرتفعة بحيث أنها كلما كانت مرتفعة كانت مردوديتها أكبر فإخلاص العملاء لتلك الجودة العالية يطلق لهم العنان لشراء مرات أخرى حتى ولو بلغهم ذلك أسعار مرتفعة إذ بإمكان المؤسسة أن تتحكم في أسعارها بالشيء الذي يناسبها بداعي الجودة المميزة وعليه الرفع من حصص أرباحها وقيمتها السوقية[131].

2.1. التميز حسب مدة حياة المنتوج: تعبر عن المدة الزمنية التي يكون فيها هذا الأخير صالح للإستخدام فأغلبية المستهلكين يفضلون دفع أموال إضافية للحصول على هذا النوع من المنتجات بمراعاة في ذلك التطورات التكنولوجية السريعة كتلك المعدات الإلكترونية لأن المستهلك على دراية بأنه في القريب العاجل

[131]عبد الحميد برحومة ومحمد الشريف، الجودة الشاملة ومواصفات الإيزو كأداة لتفعيل تنافسية المؤسسة الإقتصادية، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، المجلد 2، العدد 01، الجزائر،2008، ص 152.

والمستقبل القريب ستكون منتجات أكثر تطورا في هذا الجانب، إذا ستصبح مدة حياة المنتوج بدون أي معنى وعليه المؤسسة لا تحقق التميز الذي تبحث عنه.

3.1. التميز حسب وسيلة شبكة التوزيع: يتحقق التميز جراء خلق منافذ متنوعة لتحقيق تغطية شاملة للأسواق عبر الشبكات التوزيعية الهادفة حيث أصبح التسويق المباشر لا ينظر إليه على أساس أنه منهج لخلق منافذ جديدة للتوصل إلى زبون لذلك قد قرر بعض المؤسسات فتح قنوات جديدة وتوجيهها للتوزيع كالبيع في الشبكة العنكبوتية من خلال البيع الإفتراضي للحصول على خاصية التميز عن بقية المنافسين ومنه يستوجب على المنافسين الراغبين في الحصول على خاصية التميز التطرق إلى النقاط الأساسية التالية:

- إعداد معايير إجرائية لتسيير قنوات التوزيع.
- تعيين قنوات التوزيع بطرق تضمن اتساق الكفاءات والإنشاءات مع صورة المؤسسات.
- توفير التمويل الخاص بقنوات التوزيع.

4.1.التميز من خلال صور العلامة: إنصورة العلامة تعبر عن الهوية التي تريد المؤسسة أن تظهر من خلالها مكانتها في السوق، فلكل مؤسسة شعار وعلامة خاص يميزها عن غيرها من المؤسسات وحتى تحقق هذه العلامة فعالية لابد من ظهورها في المؤسسات، الفواتير ،والتقارير السنوية، مثل: اختيار مؤسسة Peugeot الخاصة بصناعة السيارات الحاملة لشعار الأسد كعلامة مميزة لمنتجاتها عن مختلف المنافسين [132].

I. **3.3.إستراتيجية التركيز:** هي إستراتيجية تستطيع من خلالها المؤسسة توجيه جهودها بغرض خدمة قطاع سوقي مستهدف لجعلها ذات قدرات أكثر وكفاءات أعلى مما توفره تلك المؤسسات التي تنافس نحو الأكثر اتساعا[133]، ترتكز هذه الإستراتيجية على رفض المواجهة المباشرة والإكتفاء بجزء من السوق سواء كان خاص أو جد متميز، وذلك من أجل المحافظة على المؤسسة ذاتها من صدمات المنافسين، إذ أن الأمر يرتبط بإقتراح عرض خاص بشكل واسع الذي لا يستقطب إلا فئة من العملاء، وعليه إذا التركيز يستطيع أن يتوضح للإستراتيجيات في التمديد الأقصى من خلال:

- إستراتيجية التحسين.
- إستراتيجية التطهير أو التصفية.

[132] مزوغ عادل، دراسات نقدية لإستراتيجيات بورتر التنافسية، مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية و الإنسانية ،المجلد 5 ،العدد 2،الجزائر ،2013 ،ص 50.

[133] عمر بلجازية، مرجع سبق ذكره، ص9.

بإمكان المؤسسة الإهتمام بشريحة من الزبائن ذات المستوى الميسور من خلال وضع إقتراح يبرز الفارق الملاحظ في السعر أو القيمة بالنسبة للعرض الأساسي ففي هذه الحالة تبرز المؤسسة الخدمات والمنتجات الفاخرة ذات القيمة العالية التي لا يتعدى سوقها العالمي على عدد معين من العملاء المحظوظين، أو حتى عكس ذلك أي بمعنى أنه بإمكان المؤسسة التركيز على فئة من العملاء الذين ليس بقدرتهم الحصول على المنتجات المعروضة من قبل الزبائن ذات الأقل ثراء حيث في هذه الحالات تقدم المؤسسة عروضا ذات قيم منخفضة تكون موجهة لهؤلاء الزبائن المعدومين لا غير[134]،و غير ذلك فإستراتيجية التركيز بإمكانها أن تعتمد على تمييز نوعي بمعنى تتخصص في توفير حاجيات الزبائن وإشباعها بما فيهم ذوي الحاجات الخاصة كالسيارات الصغيرة التي يمكن قيادتها بدون رخص السياقة، أحذية طبية أو الملابس النسائية للحوامل،ولنجاح هذه الإستراتيجية لابد من تحقق بعض الشروط ،من بينها[135]:

- ضرورة ضيق حجم السوق بما فيه الكفاية وذلك لتفادي إستقطاب الأقوياء من المنافسين، فحجم المبيعات لا يُمكن المؤسسة من تغطية أعبائها الثابتة، كون المؤسسات التي تختار هذه الإستراتيجية مقيدة وملزمة على المحافظة على حجمها الضيق ولكن هذا لا يكون كحماية لها من المنافسين الأقوياء.

- لابد على المؤسسات التي تعتمد على هذه الإستراتيجية أن تكون أصولها المستعملة في الإستجابة لمتطلبات العينة المستهدفة أو المختارة تتمثل في أصول ذات بيئة خاصة كقنوات التوزيع المنفردة، المعدات الخاصة، التكنولوجيا الممتلكة وغيرها، فإذا ما قرر المنافسون الناشطون في السوق العمومي إستعمال مواردهم الخاصة من أجل التدخل في السوق الضيق وبالتالي سيصبح السوق غير محمي ومهدد.

- أغلبية المؤسسات الحديثة تباشر وتنطلق بإستراتيجية التركيز فهي تمكنها بفضل سبل معينة من التصدي للمنافسين المتواجدين وعدم التعرض لهم، بحيث أنه في حالة النمو والنجاح سيصبح السوق الضيق أكثر جذبا للمنافسين الكبار مما يصبح من الهام التخلي عن التركيز، ولكن التغير نحو إستراتيجية تنافسية مغايرة لابد أن يدرس بدقة وعناية تامة[136].

---

[134] محمد العربي غـــزي،بناء الميزات التنافسية: المداخل والإستراتيجيات التنافسية ،مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية،المجلد6،العدد9،الجزائر ، 2013،ص 88.

[135] Gerry Johnson, Kevan Scholes, Richard Whittington et Frédéric Fréry, Stratégique, 8ème édition, Pearson Education, France, 2008, p280-281.

[136] محمد العربي غـــزي،مرجع سابق ،ص88.

تسعى هذه الإستراتيجية إلى الحصول على موقع جديد في قطاع معين من السوق المستوحاة فالخاصية الأساسية فيها هي التخصص في العمل على جانب محدد من السوق وليس على كله، ومحاولة الحصول على الأفضلية على هذا القبيل والذي يكون فيه أداء المؤسسة أكثر كفاءة وفاعلية في كل السوق، وهناك طريقتين لتنفيذ هذه الإستراتيجية هما[137]:

1. **التركيز مع تقليص التكاليف:** تتبنى هذه الإستراتيجية التنافسية سياسة تخفيض التكاليف للمنتوج من خلال التركيز على مجال محدد من السوق.
2. **التركيز مع التمايز:** تعتمد هذه الإستراتيجية التنافسية على التباين في المنتجات والهادفة إلى مجال محدود مستهدف من السوق ليس السوق كافة.

من خلال الشكل (9.1) نجد أن كل المؤسسات تتبع أحد الإستراتيجيات التنافسية الثلاث لبورتر أي سواء إستراتيجية تخفيض التكاليف، إستراتيجية التميز أو إستراتيجية التركيز، أما المؤسسةالناجحة هي تلك المؤسسةالتي تنتهج واحدة منها بصورة واضحة ودقيقة، فالمؤسسةالتي تنفذ الإستراتيجية الأحسن هي التي تدري ربحا أكبر أما المنظمات التي لا تأخذ إستراتيجية معينة على نحو الجد سوف تجد عراقيل تكون عائق لها في منتصف الطريق لتصبح من السيئ للأسوأ، وفيما يلي جدول يوجز مقارنة لإستراتيجيات التنافسية لبورتر:

الجدول 1.1: مقارنة استراتيجيات التنافسية في المؤسسة

الإستراتيجية / الخيار	التكلفة	التميز	التركيز
تميز المنتج	متدني ويعتمد على السعر	مرتفع ،تقديم منتجات متميزة	مرتفع /متدني تبعا للمنتج متميز أو السعر
المجال	كامل السوق	مجالات متنوعة من السوق	مجال معين وحيد أو مجالات معينة من مجالات
جوانب التميز	إدارة الموارد و التصنيع	التسويق ،البحث و التطوير	كل الأنواع المساهمة في خلق التميز

المصدر: أحمد زغدار، التحالف الإستراتيجي كخيار للمؤسسة الجزائرية (دراسة حالة مؤسسة التبغ والكبريت)، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر،2005، ص37.

[137] رتيبة حديد، نوفل حديد، اليقظة التنافسية وسيلة تسييرية حديثة لتنافسية المؤسسة، ورقة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، كلية الحقوق والعلوم الإقتصادية، قسم علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، يومي8_9مارس2015.

من ناحية أخرى قام الإستشاريان Treasyو Wiersemaبوضع تصنيف آخر يبرز إستراتيجيات التنافس في المؤسسة إذ نظرا على أن المؤسسة تمتلك مواقع القيادة الناتجة عن القيم العالية و المرموقة المقدمة لعملائها، وهذا من خلال الإستراتيجيات الموالية[138]:

– **إمتياز التشغيل:** توفر المؤسسة قيما عالية من خلال قيادة صناعتها في كل من السعر والراحة، وتسعى إلى تخفيض التكاليف وإنتاج أنظمة فعالة وذات كفاءة تتماشى والعملاء الذين يبحثون عن الخدمات والمنتجات مرتفعة الجودة ولكن بأرخص وأقل تكاليف ممكنة.

– **مودة العميل:** إن المؤسسةتعطي قيمة كبيرة جراء التجزئة الحقيقية لأسواقها وبتفصيل منتجاتها لتتماشى بالضبط ورغبات الزبائن المستهدفين، فهي تتخصص في تلبية الإحتياجات آخذة في ذلك بعين الاعتبار العلاقات الوطيدة والوثيقة مع العملاء، وتشغل المؤسسة مودة العميل هؤلاء الزبائن القابلين والقادرين على دفع أسعار مرتفعة للحصول على ما يشاؤون فهي تحاول دوما الفوز بولاء العميل على المدى الطويل وإستقطابه لأطول فترة ممكنة خلال حياته.

– **قيادة المنتج:** إن المؤسسة تقدم خدمات جيدة جراء توفير تدفق مستمر لأحدث الخدمات والمنتجات من خلال جعل منتجاتها في أعلى قمة على المنتجات المنافسة، ففي هذه الحالة يكون المنتجين متفتحين وعلى دراية أكثر للأفكار الجديدة ومتابعة كل ما هو جديد وحصري وأيضا العمل على إيصال المنتجات الحديثة على جناح السرعة إلى السوق، وتخدم هذه الإستراتيجية العملاء الطامحين والراغبين في أحدث وأرقى المنتجات بغض النظر عن السعر والتكاليف.

إضافة إلى الإستراتيجيات السالفة الذكر نجد أن المؤسسة تتوافر أيضا على مجموعة أخرى من الإستراتيجيات والتي سنوضحها كالتالي[139]:

– **التنافس حسب التكاليف:** يكون بإنفاق أقل التكاليف لإنتاج منتج ما، أي بتخفيض كل التكاليف الإجمالية التي تتحملها المؤسسةبما فيها تكاليف التخزين، الشراء، النقل، الإنتاج، التوزيع، اليد العاملة وغيرها.

– **التنافس حسب للجودة:** عند إنتاج المؤسسةلمنتوج معين فهي تسعى للحصول على رضا الزبائن من جهة وبطريقة غير مباشرة إمتلاك قدرة تنافسية تؤهلها للبقاء والإستمرار في السوق من جهة أخرى.

---

[138] فيصل دلال، فاعلية استخبارات التسويق الدولي في تطوير تنافسيةالشركات الدولية (دراسة حالة الشركات الأجنبية بالجزائر)، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعةالجزائر، الجزائر،2004، ص 148-149.

[139] زغدار أحمد، المنافسة–التنافسية والبدائل الإستراتيجية، دار جرير للنشروالتوزيع، الطبعةالأولى، الأردن ،2011، ص54-55.

– **الإبتكار:** تساعد هذه الإستراتيجية على خلق أفكار جديدة تستخدم في تحسين المنتجات الحالية من خلال جعل المؤسسةالمبتكرة تمتاز بميزة نسبية إلى غاية نفاذ تلك الميزة.

– **التنافس حسب للزمن:** تتمكن المؤسسة من مواجهة المنافسين بتوفير الخدمات والمنتجات في أقل مدة ممكنة وفي الزمن المحدد دون تأخير وعليه تحصل على ميزة إيجابية وسمعة جيدة تساعدها في النجاح بنسبة محددة في السوق من الطلب، من جانب آخر يظهر أن الفترة الزمنية التي تحتاجها المؤسسة في إنتاج منتوج جديد للسوق وكذا الفترة الزمنية المستغرقة لتحسين من خاصية المنتج جميعها متعلقة بالمنافسة تبعا للزمن.

– **تميز المنتوج:** بمعنى أن تتخصص المؤسسةبخدماتها ومنتجاتها سواء من ناحية الشكل، الجودة، التغليف، سهولة إيصال المنتج إلى الزبون بحيث أن العوامل كلها تساعد المؤسسةفي إمتلاك جزء من السوق من الصعب التنافس فيه.

– **المرونة:** وهي أن تتوفر المؤسسةعلى إمكانيات تسمح لها بتغيير عروضها طبقا للتغيرات الطارئة في الطلب على المنتجات، والقدرة على تحقيق متطلبات المستهلكين بالشكل المناسب، وبالتالي تتمكن المؤسسةمن ضمان مكانتها في السوق.

– **التركيز:** قد تحاول بعض المنظمات إلى تحديد مجال عملها في جزء من السوق، أو في التعامل مع نوع محدد من العملاء الأمر الذي يساعد في الحصول على ميزة نسبية تجعلها تفوق بها على منافسها[140].

I.4.3.مخاطر الإستراتيجيات التنافسية: إن الباحثيْن Wheelenو Hunger يرى أنه لا توجد إستراتيجية مثالية واحدة تحقق النجاح الكامل في كل المؤسسات بما فيها المؤسسات التي تمكنت من أن تطبق إستراتيجية محددة من الإستراتيجيات التي سبق و أن صممها بورتر و قد سبق مناقشتها مسبقا بحيث أن كل إستراتيجية تنطوي على مجموعة من السلبيات فكمثال عن ذلك المؤسسات التي تنتهج في السوق إستراتيجية التميز لابد أن تتحقق من أن سعر منتجاتها عالي و ذات جودة ممتازة لا يستوجب أن تكون أعلى بكثير مقارنة بالمنتجات المنافسة وإلا سوف يتدارك الزبائن حقيقة أمر الخدمات المتميزة و الجودة المثالية أنها لا تبرر الزيادة في السعر [141]، وعليه يمكن توضيح ذلك في الجدول الموالي :

[140] زغدار أحمد، مرجع سبق ذكره، ص55.

[141] مرسي جمال الدين محمد وآخرون، التفكير الإستراتيجي والإدارة الإستراتيجية منهج تطبيقي، الدارالجامعية، مصر،2007، ص208.

الجدول 2.1: طبيعة المخاطر حسب إستراتيجيات التنافس

الإستراتيجية التنافسية	المخاطر
إستراتيجية قيادة التكلفة	لا تستمر هذه الإستراتيجية طويلا بسبب: – التطور التكنولوجي – تقليد المنتج من طرف المنافسين – أسباب أخرى تخلق تدهور للزيادة في التكاليف
إستراتيجية التميز	لا تدوم هذه الإستراتيجية طويلا بسبب: – مناهج التميز تستحوذ على مكانة متدنية عند المشترين – تقليد المنتج من طرف المنافسين
إستراتيجية التركيز	يتم تقليد هذه الإستراتيجية في حالة: – أصبح قطاع السوق المستوحاة غير جذاب على المستوى الهيكلي بعد تلاشي الطلب عليه والتحطم التدريجي لهيكله. – يدخل هذا القطاع المنافسون الكبار وعلى مجال واسع بسبب إنخفاض فروق هذا القطاع وغيره من قطاعات السوق المغايرة. – بزوغ مؤسسات جديدة أخرى تتبع هذه الإستراتيجية على أجزاء من نفس القطاع السوقي.

المصدر: مرسي جمال الدين محمد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص208.

يمكن التخفيض من مخاطر الإستراتيجيات التنافسية قدر المستطاع إذا تمكنت المؤسسة من حصر قدراتها بما هو متاح لها في الساحة التنافسية لجعلها تستفيد من أفكارها لإتخاذ قرار إستراتيجي ملائم والذي يدعم ويقوي من مكانتها أمام المنافسين في السوق وعليه فتحليل بيئة المؤسسة الخارجية يحسن من أداء المؤسسة المستقبلي والحالي ويقويه[142].

I.4.سبل تحليل سبل تحليل القوى التنافسية والنموذج الصناعي التنافسي:

I. 1.4. سبل تحليل القوى التنافسية: تعبر القوى التنافسية عن أحد أجزاء البيئة الخارجية للمؤسسة فهي تمثل بيئتها الخاصة، المباشرة أو القريبة، لذا فإن الطرق المستخدمة في تحليل البيئة الخارجية تنطوي على أساليب تحليل القوى التنافسية وبما أن المعلومة تعد قاعدة أساسية في التحليل فيفترض بالمؤسسةأن تلجأ إلى مصادر مختلفة ذات مصداقية للحصول على المعلومات والبيانات اللازمة والمرتبطة بالقوى التنافسية ولذلك يستلزم عليها أن تأخذ بعين الاعتبار في جمعها للمعلومات على:

[142]فرحات سميرة، مساهمة الذكاء التنافسي في تحسين الأداء الصناعي (دراسة حالة مجموعة من مؤسسات الصناعة الغذائية)، أطروحة دكتوراه في الإقتصاد الصناعي، جامعةبسكرة، الجزائر،2016/2015، ص 46.

1.أنظمة المسح البيئي: وهي عبارة عن التقنيات الدقيقة التي تقوم بها المؤسسة لفحص البيانات الداخلية والخارجية بما فيها إكتشاف الفرص والتهديدات التي قد تؤثر على سيرها مستقبلا، وتأخذ عدة أشكال من بينها:

1.1.تقنيات المسح المنتظمة: تمثل التحليلات أو البيانات أو الدراسات أو مجموعة المعلومات معدلة ومنهجية التي يحاكى أغلبها الأزمات والظروف التي قد تبرز في المحيط وغالبا ما تعتمد على جهود الأحداث السابقة بإعتبارها أضحت واقع لحال، توفر أو تأخذ هذا النوع من التقنيات أهميات أقل للأحداث المستقبلية[143].

2.1. تقنية المسح غير المنتظمة:إن هذا الشكل من الأنظمة تبنى على أحداث مرتبة ومنظمة، يكون فحصها من أجل إختيار وانتقاء لمكونات إستراتيجية المنظمة.

3.1.تقنية المسح المستمرة: تفحص وتراقب هذه الأنظمة بشكل دائم مكونات بيئة المنظمة، ففي هذه الحالة المسح يعبر عن الأنظمة الدائمة وليس العمليات العابرة[144].

2.أنظمة التنبؤ:يعتبر التنبؤ بالمعطيات نقطة محورية أساسية في تحديد نقاط الضعف والقوة، وأيضا التهديدات والفرص، بالإضافة إلى ذلك يساهم التنبؤ في تحديد النشاطات الإستراتيجية ذات التأثير البيئي على المؤسسة المستقبلية حيث ترى كثير من المنظمات أن التنبؤات المستقبلية تعد خطوة رئيسية في تحقيق النجاح التنظيمي بحيث نجد كثر من الطرق تستعمل في التنبؤات البيئية والتي من بينها: أفكار الخبراء، النمذجة الديناميكية، تحليل التأثيرات المتبادلة و العلاقات الإتجاهية[145].

I. **2.4. النموذج القطاعي (الصناعي) للتنافسية:** على إثر هذا النموذج تتم معالجة التنافسية على مستويين يتم فيهما التركيز على كل من النموذج الرسمي والنموذج المفاهيمي بحيث:

1. النموذج الرسمي: من أجل التطرق لهذا النموذج من التنافسية لابد من توافر منظمة الأعمال على وحدات لتحليل التنافسية أي المنافس بإعتباره عنصر أساسي حيث يمثل الشخص أو الكيان في الصناعة نفسها أو ما شابهها والذي يقدم منفعة أو منتج مماثل للعميل إذ وجوده يجعل السوق في مجال تنافسي أكثر، والمؤسسة

[143] طاهر محسن منصور الغالبي ووائل محمد إدريس، الإدارة الإستراتيجية (منظور منهجي متكامل)، دار وائل، الأردن ،2005، ص63.

[144] ماجد عبد المهدي مساعدة، الإدارة الإستراتيجية (مفاهيم-عمليات-حالات تطبيقية)، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والطباعة والتوزيع، عمان، الأردن ،2013، ص 231.

[145] خلوفي سفيان وشريط أمال، إستراتيجية منظمة الأعمال من خلال التحليل الرباعي (دراسة حالة شركة المراعي)، مجلة جديد الإقتصاد، المجلد 14، العدد 1، الجزائر، 2019، ص17.

بإعتبارها البيئة التي تحتوي على المنافسين وغيرها من الظروف التنافسية كونهما يقدمان نفس الخدمات والمنتجات لتحقيق متطلبات الزبائن في أي سوق ما، وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل 10.1: وحدة تحليل التنافسية

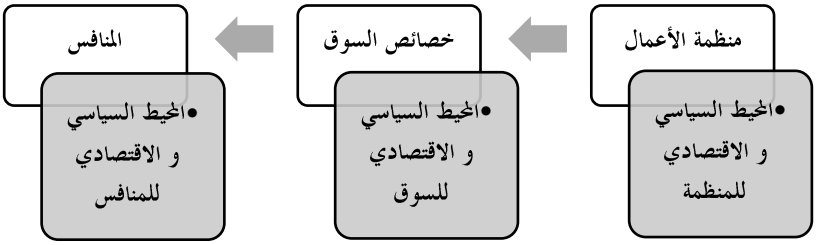

المصدر:زبير عياش وإلهام بوجعدار،تكييف نماذج تنافسية منظمات الأعمال مع مراحل تطورها لضمان نجاحها وإستمرارها، مجلة الأصيل للبحوث الإقتصادية والإدارية،العدد1،المجلد1، الجزائر،2017،ص176.

من خلال الشكل (10.1) نجد أن وحدات تحليل التنافسية تستطيع أن تضم أربعة عناصر وهي[146]:

- منظمة أعمال محلية في سوق محلي ضد منافس محلي.
- منظمة أعمال محلية في سوق محلي ضد منافس أجنبي.
- منظمة أعمال محلية في سوق أجنبي ضد منافس محلي.
- منظمة أعمال محلية في سوق أجنبي ضد منافس أجنبي.

وأن التحليل تبعا للشكل (10.1) من الضروري فهمه بدقة لماهية توقعات الزبون وكيف أن للمنظمة والمنافس تلبيتها في سوق معين.

2. النموذج المفاهيمي للتنافسية: يوضح هذا النموذج شكل المنافسة على مستوى المؤسسةمع ضرورة مراعاة تحقق العوامل المحددة لتلك التنافسية ويتمثل الأمر في:

- البيئة التنافسية للمؤسسة والمنافس.
- إعداد إستراتيجية ناتجة عن الفروق بين مستوى التنافسية الحالي والمحتمل.
- التطرق إلى المدخلات والمخرجات المحتملة والحالية وإجراء مقارنة بينهما.
- العلاقات السببية بين أنظمة التغذية الرجعية وعوامل التنافسية.

[146] زبير عياش وإلهام بوجعدار،مرجع سبق ذكره ،ص177.

I. 3.4. التحليل الإستراتيجي للبيئة التنافسية:

1.تعريف التحليل الإستراتيجي للبيئة التنافسية:

يعرف هذا التحليل بأنه " نشاط يقوم به المؤسسة للتعرف على قدراتها في التنافس في السوق يتضمن إستخدام وسائل ومعدات تساعدها في التشخيص والتحليل الداخلي والخارجي لها "، يعرف هذا النشاط أيضا على بأنه مجموعة الأدوات التي تستعملها الإدارة لتقييم التغييات في البيئة الخارجية ولقياس كفاءة المؤسسة في السيطرة على بيئتها الداخلية، هذا ما يساعد الإدارة العليا في تحديد الغايات والمراكز الإستراتيجية،وتبرز أهمية التحليل الإستراتيجي في[147]:

- تحديد الفرص المتاحة للمؤسسة فمن خلال التعرف على خبرات وموارد المؤسسة يمكن القيام بالمقارنة بين الفرص التي يجب إستغلالها وتلك التي يجب إقصاؤها.
- يسهم التحليل الإستراتيجي في توضيح كيفية إستعمال القدرات والإمكانيات.
- يعزز من الكفاءة في الأداء وهو ما يعتبره كل المؤسسات والهيئات العالمية التي تستعمله.
- يساعد التحليل في التعرف على نقاط الأربعة الأساسية: نقاط القوة، نقاط الضعف، التهديدات، والفرص مما يمكن من دراسة المؤسسة من جميع جوانبها.

2.تصنيفات البيئة التنافسية للمؤسسة: هناك إختلاف كبير في وجهات نظر الباحثين و لكن يتفقون على أن البيئة التنافسية للمنظمة تتكون من بيئة تنافسية داخلية وبيئة تنافسية خارجية، ويظهر ذلك بوضوح في الدراسات و الأبحاث و الدراسات المختلفة ، والتي تبرز بالشكل الموالي:

[147]خشعي عفاف، إستخدام أساليب المحاسبة التحليلية لتحقيق تنافسية المؤسسة(دراسة حالة المؤسسة بيسكو فروي بسكرة)، أطروحة دكتوراه في العلوم المالية والمحاسبة، جامعة بسكرة، الجزائر، ص63-64.

الشكل 11.1: مخطط البيئة التنافسية الداخلية والخارجية

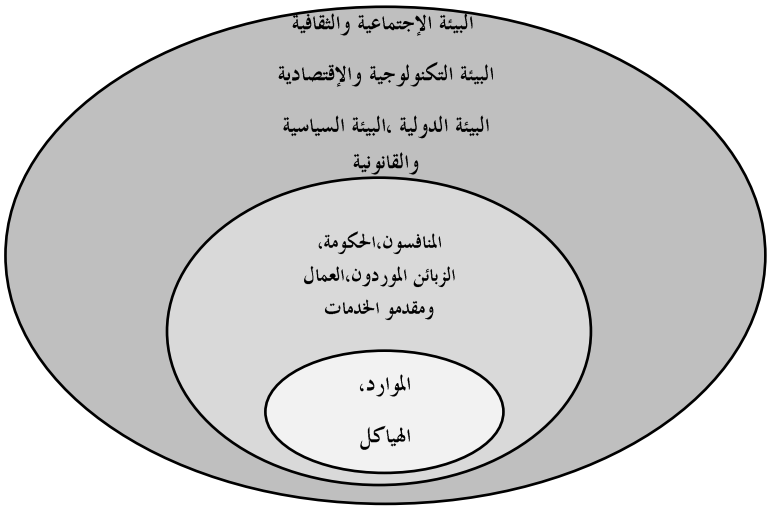

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على محمود عبد الفتاح رضوان، البرنامج العلمي لكتابة الخطة الإستراتيجية المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، مصر،2013، ص32.

1.2.البيئة التنافسية الداخلية: تحاول المؤسسات تقييم وتحليل بيئتها الداخلية للتعرف على قدرتها التنظيمية والمادية،من خلال ذلك تحدد نقاط القوة ونقاط الضعف، وهذا ما يساعد إختيار الإستراتيجية الملائمة بطريقة غير مباشرة ،إذ أن المؤسسات تعتبر أن البيئة الداخلية من جهة و التي بحوزتها وعليه بطريقة غير مباشرة تسهم في و تعرف على أنها "مجموع المتغيرات والعوامل المادية والتنظيمية وكذا المعرفية ذات العلاقة المباشرة مع حدود المؤسسة على المستوى الداخلي"[148]،والتي تساعد في[149]:

– تحديد الإمكانيات البشرية والمادية لتضمن تعرف المؤسسة على ذاتها من خلال توضيح نقاط القوة ونقاط الضعف.

– المزج بين التحليل الداخلي أي نقاط القوة ونقاط الضعف والتحليل الخارجي لإستغلال الفرص والقضاء على التهديدات.

1.2.2. مكونات التنافسية الداخلية: تشتمل على ثلاث عناصر رئيسيةألا وهي:

1.الموارد: تشكل نقطة أساسية في تحليل البيئة التنافسية الداخلية بحيث في غيابها لا يُستطاع تطبيق أي مخطط استراتيجي مهما كان نوعه، وتعرف على أنها: "مجموع الأصول الملموسة وغير الملموسة المتصلة بأسلوب شبه

[148]طاهر محسن منصور الغالبي ووائل محمد صبحي إدريس، مرجع سبق ذكره، ص283.

[149] صاحب عبد مرزوك الجنابي، استراتيجيات القيادة والاشراف، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2019، ص211.

دائم بحيث تمثل الأصول الملموسة كل من: المباني، المعدات والأراضي أما الأصول غير الملموسة فهي عبارة عن الإسم التجاري، المعرفة وبراءة الاختراع التي يحصل عليها العمال نتيجة الممارسة والخبرة.

2.الهيكل التنظيمي :يعد التنظيم أحد الوظائف الإدارة التي تحاول المؤسسات جاهدة لتحقيقه من خلال إبراز لتوجه العمل وتعيين المسؤوليات والسلطات على المستويات الإدارية المختلفة، ويعرف على أنه" النطاق أو الإطار الذي يعين البنية الداخلية للمؤسسة، يبرز الوحدات والتقسيمات الفرعية التي تقوم بمختلف الأنشطة والأعمال الضرورية لكل منها"،بالإضافة إلى أنه يحدد العلاقات بين المستويات والأقسام الإدارية ويعدل الهيكل التنظيمي وسيلة في معالجة الأخطاء والكشف عن الانحرافات الموجودة وبالتالي فهو يبين الاختلالات والتداخلات بين المهام المتنوعة، ويرتكز على مبادئ أساسية هي :

– **المرونة:** والتي بناء عليها يتم الفصل بين الوظيفة والشخص الذي ينفذها.

– **التخصص:** تحديد وفصل بين المهام المختلفة.

– **التسلسل الهرمي:** بحيث يوجد رئيس واحد ووحيد لكل مرؤوس وهذا من أجل إجتناب تضارب المهام والصلاحيات بين العمال.

– **تفويض السلطة من الرئيس لمرؤوسيه.**

4.الثقافة التنظيمية: تشكل رسالة المؤسسة وغاياتها تتباين من مؤسسة إلى أخرى، وهي تمثل القيم السائدة التي تنتهجها المؤسسة أو مجموع الرموز التي بحوزة المؤسسة والتي نشأت عبر مرور الزمن.

3.تحليل نموذج سلسلة القيمة:نشأت فكرة هذا النموذج عام 1985 كأسلوب يبرز تأثيرات الأنشطة والعمليات المسؤولة عن أداء كل من التصميم، التسويق والتصنيع في خلق القيمة للزبائن، ويعتبر بورتر أول من إستعمل وطور هذا النموذج في تحليل البيئة الداخلية وهذا من أجل التعرف على سبل تحقيق الميزة التنافسية لها، إذ يرى بأنها" مجموع الأنشطة المكملة لبعضها البعض التي تقوم بها المؤسسة من أجل خلق التميز "[150]،يعتمد هذا النموذج على محورين أساسيين هما[151] :

1.3.تقدير التكاليف المضافة للقيمة: تمثل التكاليف التي ينفقها الزبائن للحصول على منتج ذو قيمة مضافة وخاصية مميزة فيما تستعمله المؤسسات للتفرقة بين التكاليف الخالقة لقيمة مضافة والتكاليف العادية.

[150]Hap Navy; Rouja Johnstone; Commodity and Product Identification for Value Chain Analysis; CGIARResearch Program on Aquatic Agricultural Systems; Panang; Malaysia; 2015; P 04.

[151]صالح إبراهيم ، يونس الشعباني و هشام عمر حمودي عبد الحديدي، إستخدام سلسلة القيمة كأحد الإستراتيجيات الحديثة لإدارة التكلفة بهدف التخفيض ،مجلة تنمية الرافدين،كلية الإدارة و الإقتصاد،جامعة الموصل،العدد2010،97،ص76.

2.3.تعيين الأنشطة المضافة للقيمة:تعبر عن الأنشطة الخالقة للقيمة أو منفعة للمنتج، تستعمله المؤسسة للتفرقة بين الأنشطة المضافة للقيمة والأنشطة العادية.

و تتمثل أهداف هذا النموذج في[152]:

– التغيير الجذري في أداء المنتج بتغيير أنماط وأساليب العمل، النتائج وجعل العمال يتمكنون من تصميم المنتجات وفقا للمتطلبات الزبائن.

– التسريع من وتيرة القيام بالأعمال نتيجة توفر للمعلومات الضرورية لإتخاذ القرار الملائم والتقليل من جودة المنتجات المقدمة للزبائن وفقا لحاجياتهم.

– التخفيض من التكاليف بالأخص المتعلقة بالأنشطة غير ضرورية والتركيز فقط على الأنشطة الخالفة للقيمة.

يبنى هذا النموذج على فكرة تحويل أنشطة المؤسسةإلى عناصر بسيطة لفهم كيفية إسهام كل منها في إنشاء قيمة للزبائن وأثر كل نشاط على التمايز والتكاليف ومن ثم تعيين مصادر الميز التنافسية المحتملة والحالية ويوضح هذا الأسلوب بين الأنشطة الرئيسية كالتسويق، الإنتاج، الخدمات، الأنشطة الداعمة كتطوير التكنولوجيا، إدارة البنى التحتية والموارد البشرية يمكن تلخيصها في الشكل (12.1).

[152]حسن طالب هاشم، إنعكاس ترشيد تكاليف الإنتاج الصناعي على تحسين جودة المنتوج،مجلة الإدارة و الإقتصاد،المجلد ،العدد29،العراق، مارس2019، ص207.

الشكل 12.1: نموذج القيمة حسب بورتر

هامش الربح	**الأنشطة الداعمة**	البنية الأساسية المؤسسة(تخطيط إستراتيجي، إدارة عامة ،تمويل و محاسبة)				
		إدارة الموارد البشرية (التدريب ،الإختيار ،التطوير)				
		التطوير التكنولوجي(تحسين المنتجات و العمليات ،التطوير و البحث)				
		المشتريات ،التموين (الآلات ،إقتناء المواد الأولية ،الإمدادات)				
	الأنشطة الأساسية	الإمداد داخلي(مناولة المخزون و المواد الأولية)	الإنتاج	الإمداد خارجي	البيع، التسويق و التوزيع	الخدمات (الصيانة،التركيب)

Source: Michael E. Porter, Competitive Advantage: Enduring Ideas and New Opportunities,14th Annual Rotman School Conference for Leaders Toronto, Harvard Business School,Canada June 22, 2012, P6.

1.3.الأنشطة الأساسية أو الأولية: هي تلك الأنشطة التي تتبع التكوين المادي للخدمات أو المنتجات المتعلقة التي تقدمها وتسوقها المؤسسة للمشتري وأيضا خدمات ما بعد البيع وتتكون من خمسة أنشطة المتمثلة في[153]:

– **الإمداد الداخلي:** تضم الأنشطة المرتبطة بتخزين، توزيع واستلام المواد الخام والمنتجات قيد التصنيع والإتفاق مع المستوردين، يمكن لهاته الوظيفة خلق قيمة بالعمل على تخفيض التكاليف عند التخزين وهذا بإبرام عقود مع الموردين يتم على إثرها توريد المواد الخام تبعا لمتطلبات الإنتاج مما يخلص المؤسسة من مصاريف التخزين.

– **الإنتاج والعمليات:** يشمل تحويل المدخلات إلى مخرجات في شكلها النهائي وتضم أنشطة التعبئة، التصميم، التغليف، الرقابة على الجودة وكفاءة المعدات.

– **الإمداد الخارجي:** تحتوي على الأنشطة تركيب ،تخزين ونقل المنتجات التامة ،أنظمة الحصول على أوامر الشراء و جميع الأنشطة التي تتكون منها المنتجات التامة انطلاقا من إنتاجها إلى حين استهلاكها[154].

– **التسويق والمبيعات:** تستطيع هذه الوظيفة خلق قيمة من خلال إكتشاف رغبات ومتطلبات الزبائن.

– **الخدمات:** ويبرز دورها في تأمين خدمات الدعم وما بعد البيع كما بإمكان هذه الوظيفة إنشاء مفهوم للقيمة عند الزبون من خلال حل المشاكل عند العملاء وتقديم لهم الدعم بعد اقتناء المنتجات[155].

---

[153]محسن بن الحبيب، أنشطة القيمة كمدخل لتحقيق الميزة التنافسية بالمؤسسة الاقتصادية، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، المجلد 14، العدد29، 2015، ص305.

[154]شارلزهر جاريث جونز، الإدارة الاستراتيجية: مدخل متكامل، ترجمة:رفاعي محمد رفاعي، سيد أحمد عبد المتعال، دار المريخ، المملكة العربية السعودية،2001، ص207.

[155]شارلزهر جاريث جونز،مرجع سبق ذكره، ص209.

2.3.الأنشطة الداعمة: هي تلك الأنشطة المساعدة في رفع الكفاءة أو الفعالية فهي التي تعطي المدخلات المتعلقة بالبنية الأساسية، وتتكون من أربعة أنشطة هي[156]:

– **البنية التحتية:** بحيث يمكن أن تكون تشكل البيئة التي تشمل كل الأنشطة المختلفة المتعلقة بخلق القيمة وتتكون ويتكون نشاط البنية الأساسية من هياكل تنظيمية، ثقافة تنظيمية للمؤسسة ونظم الرقابة، إذ تستطيع الإدارة العليا أن تطبق سلطة في إعداد تلك الجوانب في المؤسسة.

– **إدارة الموارد البشرية:** تتكون من أنشطة التعيين، التدريب، الترقية والاختيار أما فيما يخص ارتباطها فهي تتعلق بكل أجزاء المؤسسة بحيث يمكن أن تكون نقطة قوة أو نقطة ضعف.

– **التطوير والتكنولوجيا:** وتضم الأنشطة التي ترتبط بتصميم المنتجات، وتحسين أساليب أداء الأنشطة في سلاسل القيمة وتضم الإجراءات، المدخلات التكنولوجية والمعرفة الفنية المطلوبة في كل نشاط داخل سلاسل القيمة، تقوم هذه الوظيفة بتحسين المنتجات وطرح تصاميم عالية للمنتجات الشيء الذي يجعلها أكثر جاذبية وفعالية.

– **التموين:** هي وظيفة تتماشى مع جميع الانشطة سواء المساهمة في تأمين ماهي بحاجة إليه من المواد الأولية، قطع غيار، آلات، ويمكن لهذه الوظيفة المساعدة في خلق القيمة بتخفيض التكاليف في حالة ما تم الحصول على المواد الأولية والتجهيزات.

2.2.البيئة التنافسية الخارجية:

1.2.2.تحليل نموذج الموقف التنافسيSWOT:يعتبر هذا النموذج أحد الأدوات الشائعة في ميدان التحليل البيئي بشكلييه حيث أنه من المفروض أن تقوم أي مؤسسة بتحليل إستراتيجي لمنافسيها ومكانتها حتى تضمن إستمراريتها وبقائها في السوق ،و التي تدخل ضمنها كل من الفرص ،التهديدات ،نقاط القوة و نقاط الضعف أو كما يطلق عليها SWOTاختصارا للحرف اللأول من كل عامل من عواملها غير ذلك يمكن إطلاق عليها أيضا بترميز TOWS[157] .

[156] برقيقة خديجة، دور أدوات التحليل الاستراتيجي للبيئة في تعزيز الميزة التنافسية (دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية بالجنوب الشرقي للجزائر)، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر،2021/2020، ص6-7.

[157] فرحات سميرة، مرجع سبق ذكره، ص 38.

2.2.2. التحليل الداخلي لنموذج SWOT: يحتاج أي مجال أو نشاط الى ضرورة إجراء تقييم دوري من أجل القوة والضعف كأن يتطرق إلى المهارات في قطاعات متنوعة كالتمويل، الموارد البشرية والتسويق مشيرا إلى كل عنصر على مجال شاسع، وذلك لأن كل العناصر ليست بنفس مقدار الأهمية.

. **نقاط القوة (Strengths)**: هي المؤهلات والصفات المميزة التي تمتلكها المؤسسة بالمقارنة مع غيرها من المنظمات بالأخص فئة المنافسين والتي على إثرها تكتسب المؤسسة ميزة عالية وتستطيع أن ترفع من إنتاجها إلى الأحسن وتعطي اسم وسمعة قوية وخدمات أرقى وأفضل[158]، كما هي عبارة عن الأشياء الملموسة و غير الملموسة التي بحوزة المؤسسة من جهة و تكون قادرة على استعمالها بشكل الإيجابي لتحقيق الغايات و التفوق على المنافسين في نفس الصناعة[159]،أي بمعنى أنها تلك العوامل الذاتية والقدرات الداخلية التي تحتويها المؤسسة فعليا ذات التأثير الإيجابي تساهم في إستغلال الفرص الممكنة والمتاحة ومن الأمثلة التي تساعد في التصدي أمام التهديدات نذكر[160]:

– توفر العمالة على خبرة وكفاءة فعالة.

– براءة الاختراع التي تمتاز بها المؤسسة عن غيرها.

– السمعة الحسنة للمنظمة في السوق؛

– توفر السيولة اللازمة.

. **نقاط الضعف(weakness)** :هو النقص في القدرات التي تستطيع بها المؤسسة تحقيق ما تهدف إليه بالمقارنة مع المنافسين والذي بدوره ينعكس على مستوى الأداء وأيضا يمثل ضعف الإمكانيات عند الإدارة من أجل اتخاذ القرار المناسب أو الضعف في الموارد بما فيها الموارد البشرية والمادية، مستويات الكفاءة المطلوبة لإدارة تلك الموارد، البنى التحتية وعليه فإن نقاط ضعف المؤسسة هي تلك العوامل التي تقلل من إمكانات المؤسسة لتحقيق نموها حاضرا ومستقبلا وهي تشكل النقاط الأساسية التي لابد على المؤسسة أن تحسن منها إذا كانت تطمح إلى صنع النجاح لنفسها على المدى الطويل[161].

---

[158]زكرياء مطلك الدوري، الإدارة الاستراتيجية مفاهيمها وعمليات وحالات دراسية، داراليازوري، الأردن،2005، ص155.

[159]ثامر البكري، الميزة التنافسية باعتماد تحليل SWOTلبناء استراتيجيات التسويق حالة تطبيقية على شركة لصناعة السيارات، الملتقى الدولي الرابع حول: المنافسة والإستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة الشلف، الجزائر، يومي 8و9 نوفمبر 2010، ص12.

[160]فرحات سميرة، مرجع سبق ذكره، ص 47.

[161]عبد الباري إبراهيم درة وناصر محمد سعود جرادات، الإدارة الاستراتيجية في القرن الحادي والعشرين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعةالأولى، الأردن ،2014، ص520.

3.2.2. التحليل الخارجي لنموذج SWOT: يكمن دورها في مساعدة الإدارة في تعيين طبيعة البيئة بغرض المراقبة مع مراعاة في ذلك كل جوانب بما فيها البيئة الاقتصادية، الديموغرافية، المنافسين والعملاء وغيرها من العناصر المحيطة وأيضا تحديد كل الظواهر التي قد تعرقل من أعمالها لذلك لابد في كل مرة من دراسة الأوضاع الحالية، الفرص والتهديدات التي تنطوي عليها المؤسسة.

. **التهديدات(Threats)**: هي الظروف أو العوامل التي تطرأ على المؤسسة وتجعلها غير متمكنة من تحقيق أهدافها بالشكل الذي تسعى إليه وتكون ذات أثر سلبي على المؤسسة تقاس بمقدار الأموال التي ضيعتها أو في انحسار لحصتها السوقية[162]، كما يقصد بها الاتجاهات و الأوضاع الخارجية التي أثرت أو قد تؤثر سلبا على المؤسسة و عامل مهدد يؤدي إلى الضرر و الخسارة ،و أن أي تغير يحدث في البيئة الخارجية قد يخلق تهديدات تؤثر على المؤسسة و أدائها بشكل مباشر و من بيت هاته التغيرات نجد[163]:

– قوانين تعسفية تفرض على قطاع الأعمال.

– كثرة القوانين المعرقلة للتجارة الدولية.

– المنافسة الحادة ودخول غير مسبوق لمنتج بديل لما تنتجه المؤسسة إلى السوق.

. **الفرص(Opportunities)**: هي مجموع الخدمات والعناصر الدائمة التي تكون في مصلحة المؤسسة، أي بمعنى تلك الظروف الخارجية ذات الطابع الإيجابي التي تقدر بها المؤسسة أن تستفيد من فرصة للنمو والتطور، والتي قد تتولد عنها في بعض الأحيان فرصا لتحقيق الأرباح من خلال البيئة الخارجية للمؤسسة والتي من بينها:

– سهولة تطبيق التقنية وإيجادها.

– أن المؤسسة تكون هي السباقة في تحقيق متطلبات وحاجات العملاء دون غيرها؛

– توفر الدعم الحكومي.

– التوصل إلى تقنيات جديدة.

– انخفاض في القيود والتشريعات القانونية المتعلقة بالمشروع.

– فك جزء من القيود المعرقلة للتجارة الخارجية بين البلدان والتي تسهل فتح أسواق جديدة.

---

[162] برقيقة خديجة، دور أدوات التحليل الإستراتيجي للبيئة في تعزيز الميزة التنافسية (دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية بالجنوب الشرقي للجزائر)، أطروحةدكتوراه في علوم التسيير، جامعةورقلة، الجزائر،2021/2020، ص39.

[163] برقيقة خديجة، مرجع سبق ذكره ص39.

ومن السبل الأخرى لإستعمال نموذج SWOTهو المفاضلة أو مطابقة ميادين القوة والضعف الداخلية بالفرص والتهديدات الخارجية أما من الجانب العملي نستطيع إستخدام تحليل في مجالات التحليل الإستراتيجي في أكثر من مجال ولعل أبرزها هو استعماله كإطار منطقي للتحليل المعمق لموقف المؤسسة والبدائل الإستراتيجية التي يمكن مواجهتها، والتي يمكن تلخيصها في الشكل التالي:

الشكل 13.1: تحليل نموذجSWOT

الفرص(Opportunities)	**الخلية رقم 1** إستغلال نقاط القوى للمؤسسة للإنتفاع من الفرص المتاحة في البيئة .	**الخلية رقم 3** تخفيض نقاط الضعف لإستغلال الفرص المتاحة في البيئة.
التهديدات(Threats)	**الخلية رقم 2** إستغلال نقاط القوة للمؤسسة للتصدي لتهديدات البيئة.	**الخلية رقم 4** تخفيض نقاط الضعف للمؤسسة للتصدي لتهديدات البيئة.
	نقاط القوة (Strengths)	**نقاط الضعف(weakness)**

المصدر : بطاهر بختة ومخفي أمين، دور تحليل في تحسين الأداء التنظيمي للمؤسسات (دراسة ميدانية لمؤسستي متيجي وسونلغاز بمستغانم)،مجلة الإستراتيجية والتنمية ،المجلد7،العدد 13، الجزائر، 2017،ص221.

من خلال الشكل يتوضح لنا [164]:

– **الخلية رقم01**: هي المجموعة التي تضم كل من نقاط قوة المؤسسة وفرصها وعليه فعلى المؤسسة أن تسعى إلى الإنتفاع من الفرص الجديدة من أجل تعظيم وزيادة من قوتها، الأمر الذي يساعد المؤسسة في التوجه نحو إستراتيجية تحقق بها النمو أو إستراتيجيات هجومية لاكتساح أحسن موقع في السوق.

– **الخلية رقم02**: تظهر نقاط قوة المؤسسة مع الأخذ بعين الاعتبار التهديدات وأن على المؤسسة إستعمال نقاط القوة في التخفيض من التهديدات الموجودة في البيئة الخارجية لذلك لابد على المؤسسة أن تتخذ إستراتيجية دفاعية.

– **الخلية رقم03**: تدل على الفرص الهائلة التي تمتلكها المؤسسة وهذا في غياب الموارد الداخلية المطلوبة لإستغلالها ومن أجل ذلك على المؤسسة أن تقلل من نقاط الضعف الداخلية أو تتغلب عليها، أو تطور من الأنشطة التي تعرف أداء ضعيف في المؤسسة.

[164] بطاهر بختة و مخفي أمين، مرجع سبق ذكره ،ص220-221.

– **الخلية رقم04**: تشير أنه على المؤسسة تواجه تهديدات في الحين الذي تتصف فيه الأنظمة والموارد الداخلية بالضعف وعليه فهذا الموقف يتطلب إستراتيجيات غرضها التخفيض من آثار المخاطر أو التغيير من توجيه المؤسسة بالتعامل مع المنتجات الحالية أو الأسواق.

4.2.2.الإستراتيجيات المعتمدة في تحليل SWOT[165]:و نجد كل من :

. **الإستراتيجية الهجومية:** تستعمل من طرف المؤسسة التي تسعى إلى الحصول على ميزة تنافسية بإعتبارها رائدة في مجال عملها إذ تحاول الرفع من أرباحها عن طريق الزيادة من حصتها السوقية[166]، وعليه تلجأ المؤسسة إلى هذه الإستراتيجية عندما تكون في أحسن حالاتها كونها تمثل الإنسجام والتوافق بين نقاط القوة التي بحوزتها وما متاح لها في السوق من فرص والقادرة على استثمارها،وبالتالي فالإرتكاز على هذه الإستراتيجية هو ناتج عن إمكانياتها في مواجهة المنافسين والدخول إلى الأسواق التي يشتغلون بها أو إستقطاع جزء من حصصهم في السوق.

. **الإستراتيجية الدفاعية:** يكمن الاختلاف في هذه الإستراتيجية عن غيرها من الإستراتيجيات في أن هذه الإستراتيجية تواجهها متغيرات خارجية تتمثل في التهديدات فهي تسعى جاهدة إلى التكيف معها قدر الإمكان في المقابل فهي غير متمكنة في التأثير في بيئتها الداخلية وبالتالي هذه الإستراتيجية تعبر عن العلاقة بين ما بحوزة المؤسسة من قوة وما يصدها من تهديدات الأمر الذي دفع بها إلى إتباع إستراتيجية الدفاع من خلال تقوية وتعزيز شبكة قوتها لمواجهة التهديدات والتي قد تكون في فترة زمنية محددة لتستطيع بعد ذلك تجاوزها والإنتقال إلى إستراتيجية الهجوم .

. **الإستراتيجية العلاجية:** تعبر عن إنعكاس للعلاقة ما بين نقاط الضعف المؤسسة والفرص الموجودة والمتاحة في السوق، والتي تمثل وضعية المؤسسة في ظل نمو السوق والإنتعاش الإقتصادي وما يخلق من فرص عديدة ومتاحة لكل المؤسسات، إلا أنها تعرف ضعف في إمكانياتها الداخلية لذلك فإدارة المؤسسة تلجأ إلى الإستراتيجية العلاجية للحد من نقاط الضعف ومحاولة تصحيحها.

. **الإستراتيجية الإنسحابية:**يمكن إطلاق عليها أيضا بإستراتيجية الإنكماش والمقصود بها التقليص والحد من الأنشطة بما يسهم في التخفيض من التكاليف وتأثير المنافسين عليها إلى حين، لتعاود بها إعادة العمل أو

[165]ثامرالبكري، مرجع سبق ذكره، ص14.

[166]بوعيسي رياض وبن سحنونسمير، أثر الاستراتيجية الهجومية في تحقيق التفوق الإستراتيجي (دراسة حالة مؤسسة ماكستور)، مجلة البشائر الإقتصادية، المجلد5، العدد2، 2019، ص1004.

الإنسحاب الكلي أو التصفية من السوق،في هذه الإستراتيجية تكون المؤسسة في أخطر حالاتها لأنه خلالها يكون هناك توافق بين نقاط الضعف التي تهيمن على المؤسسة و ما تواجهه من تهديدات في محيطها، ويعود ذلك إلى غياب الكفاءة الإنتاجية، التشغيلية والتسويقية في المؤسسة، المؤثرات الإقتصادية السيئة و الضغوط النفسية، و بالتالي فإنها ستلجأ لإستراتيجية التراجع أو الانسحاب بعدة سبل سواء بإلغاء أحد خطوطها الإنتاجية ،أو بالتقليص من أنشطتها في سوق معين أو مجال ما .

خاتمة الفصل الأول:

في هذا الفصل، قمنا بإستعراض الأساسيات المتعلقة بمصطلح التنافسية على مستوى المؤسسات، الدول، أو القطاع من خلال تطرقنا في ذلك إلى العديد من التعريفات ووجهات النظر المختلفة التي تناولت هذا المفهوم من زوايا مختلفة، مبينين أهميتها وأبعادها، أيضا تناولنا أنواع التنافسية المتعددة، والدوافع التي كانت وراء ظهور هذا المصطلح كعامل حاسم في تحقيق النجاح والتميز وعنصر هام في ضمان البقاء والرفاهية.

بالإضافة إلى ذلك، قد عرضنا المؤشرات المختلفة المعتمدة في قياس التنافسية، سواء كانت هذه المؤشرات عالمية أو خاصة بمجالات معينة، هذه المؤشرات تشمل المؤشرات الكلية التي تعطي نظرة عامة وشاملة عن مستوى التنافسية، والمؤشرات الجزئية التي تركز على جوانب محددة كما تناولنا استراتيجيات التنافسية المتنوعة التي يمكن تبنيها لتحقيق التفوق والتميز في مختلف المجالات.

بحيث خلصنا إلى أن تحقيق التنافسية يتطلب تكثيف الجهود وإستغلال كافة الإمكانيات والموارد المتاحة، سواء في البيئة الداخلية أو الخارجية، أنه من الضروري دراية تامة بنقاط القوة و نقاط الضعف وذلك من أجل تحقيق التميز والاختلاف عن الآخرين والتغلب على المنافسين، إذ يتعين عليها إستثمار نقاط القوة وتحسينها، بينما ينبغي عليها التعامل مع نقاط الضعف والعمل على تحسينها أو التعويض عنها بأفضل الطرق الممكنة مع حتمية، وبالتالي يصبح الإهتمام بتحليل البيئة الداخلية والخارجية، وتحديد نقاط القوة والضعف، ووضع إستراتيجيات أحد العوامل الفعالة في تحقيق التنافسية .

الفصل الثاني:

الإطار العام لقطاع الصناعات التحويلية وسبل تطويره في الجزائر

تمهيد

لقد كان لبزوغ الثورة الصناعية دور هام في إبراز ملامح العالم الجديد والذي قسم دول العالم إلى قسمين لا ثالث لهما دول متقدمة عصرية ودول متخلفة تقليدية ،وأن هذه الأخيرة تعرف نمو ديموغرافي متزايد لا يتماشى مع إمكانياتها المحدودة وذات إقتصاد ريعي الدافع الذي جعلها تسعى جاهدة إلى اللحاق بالدول المتطورة و كيف السبيل من الخروج من هذه الحلقة المغلقة ،وعلى هذا القبيل وضعت عدة إحتمالات والتي من بينها التوجه نحو القطاع الصناعي لعل و عسى أن تكون حلا لهذه المشاكل إذ أن الصناعة تشكل أحد الركائز الأساسية و الأنشطة الإقتصادية التي بموجبها يتم تحويل المواد الخام الأولية إلى سلع و خدمات و لكن لتحقيق ذلك لابد من توفر عامل التصنيع كونها المحرك الأساسي لهذا القطاع و أداة فعالة في تطوير الصناعات التحويلية .

إنطلاقا مما سبق والإهتمام الكبير من الباحثين وإدراكهم حجم الفجوة التي تعرفها الدول النامية في القطاع الصناعي بالمقارنة مع الدول المتطورة، وما تعرفه في تنافسها وتسابقها في الأسواق العالمية والوطنية على حد سواء بما فيها إستراتيجية التصنيع المعتمدة وأيضا الصناعات التحويلية التي تميز كل واحدة منها.

وعليه إرتأينا في هذا الفصل إلى تقسيمه إلى أربعة مباحث ألا وهي:

- **المبحث الأول:** لمحة حول الصناعة، التصنيع والفرق بينهما
- **المبحث الثاني:** أساسيات حول فطاع الصناعات التحويلية
- **المبحث الثالث:** أهمية قياس أداء فطاع الصناعات التحويلية
- **المبحث الرابع:** آليات تطويرقطاع الصناعات التحويلية

تحتل الصناعة والتصنيع وقطاع الصناعات التحويلية في صدارة الأولويات الإقتصادية للعديد من الدول، حيث تمثل هذه القطاعات العمود الفقري للإقتصادات المتقدمة والنامية على حد سواء، وتعد صناعة التحويلية جزءا أساسيا من الصناعة، حيث تشمل عمليات تحويل المواد الخام إلى منتجات جاهزة للإستهلاك، مما يسهم في توفير فرص العمل وتعزيز النمو الإقتصادي.

II.1. لمحة حول الصناعة، التصنيع والصناعات التحويلية

II. 1.1. ماهية الصناعة:

1. التطور التاريخي للصناعة :

بالرغم من أن البشرية عرفت مجموعة من المراحل المختلفة في تطور الصناعة إلا أنها لم تصل إلى ما تطمح إليه في الوقت الحالي و هذا لأن المرحلة التي تتواجد بها هي مرحلة المجتمع الصناعي المبني على قطاع الصناعة ،فمصطلح الصناعة الذي سنتطرق إليه ليس الصناعة بالمقصود اللغوي للمصطلح الذي يستعمل للتعبير عن الإمكانية في القيام بعمل ما، بل هو غير ذلك فهو يمثل النمط الإنتاجي الذي تشهده البشرية في المراحل المعاصرة والحادثة من تاريخها فالتطرق إلى هذا المصطلح بالشكل الصحيح لابد من التنويه للمراحل التاريخية التي برز فيها ،وأيضا الظروف التي أسهمت لها بالتطور لكي يكون النمط الإنتاجي جديد مغاير وبشكل جذري من لعديد من سمات الحياة الإقتصادية، الإجتماعية والثقافية ،إن مرحلة الصناعة جاءت عقب مرحلة الإقطاع المبني على ملكية الأراضي والتي سيطرت على باقي المجتمعات الأوروبية لمدة طويلة قبل ذلك ليبدأ بعدها هذا النظام بالتراجع عن مكانته ليحل محله النظام الصناعي الحديث ،ويعود ذلك إلى عدة عوامل أدت إلى تراجع هذا النمط وبروز نمط صناعي جديد، ولعل أهمها ما يلي[167] :

– **عصر النهضة الأوروبية:** تعتبر حدث مركزي وهام عند الأوروبيين بدأت سماته تظهر مع نهاية العصور الوسطى العصور الوسطى، وبدايات العصور الحديثة حيث خلالها سيباشر الأوروبيون بالعودة والإهتمام بالتراث الماضي للرومان والإغريق ما يساعدهم بالبدء في تحولات مختلفة وفي ميادين متنوعة.

– **بزوغ الرأسمالية والكشوف الجغرافية:** تعد الكشوف الجغرافية التي عرفتها أوروبا في مراحلها الحديثة تاريخا مركزيا وهاما، فأوروبا التي إختفت في ظل النظام الإقطاعي ستتغير تدريجيا نحو العالم الخارجي بغرض البحث عن موارد إقتصادية مغايرة، وهذا ما يسهم في ظهور ما يدعى بالرأسمالية التجارية.

[167] فوزي علاوة ،مساهمة في صياغة مفهوم الصناعات الثقافية ،مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية،المجلد4،العدد 3، 2016،ص204-205.

– **حركة الإصلاح الديني:** كما هو معلوم عن المجتمع الإقطاعي القديم وإرتباطه عضويا بالكنيسة في روما أي بمعنى لا يستطاع عزل السلطة السياسية والإقتصادية للحد من السلطة الفكرية للكنيسة والتي سوف تؤثر حتما على النظام الإقطاعي، الشيء الذي جعل من المجتمع الجديد الرأسمالي متعلق بأفكار حركة الإصلاح الديني.

– **الثورة الصناعية:** مع المنتصف الثاني للقرن الثامن عشر عرفت أوروبا تحولا مغايرا هام في تاريخ النظام الرأسمالي وهو ما يطلق عليه بالثورة الصناعية والذي يقصد بها التطور الفعال الذي شهدته أنظمة الإنتاج بالأخص بعد عام 1871 بحيث أن أغلب هذه التحولات تؤدي إلى ظهور شكل إنتاجي كبير للسلع وأن هذا الأخير سيتطلب حتما سوق لتصريف هذه السلع والمنتجات لذا سيكون الاستهلاك مفهوم محوري ومركزي للإنتاج الصناعي[168].

وللتطرق أكثر للتحولات التي شهدها المجتمع الصناعي لابد من التنويه إلى الخطوات التي عرفتها الثورة الصناعية وهي كالتالي[169]:

– **الثورة الصناعية الأولى:** انطلقت هذه المرحلة مع نشأه الآلة البخارية التي ساهمت في تقدم وسائل النقل من بواخر وقطارات وأيضا في تحسين سبل الإنتاج وهذا يعود إلى الاختراع الذي قام به جيمس واطوالذي كانت بداياته من إنجلترا لينتشر بعدها في مختلف الأقطار الأوروبية بحيث كانت الصناعات سماعات الأكثر تداولا في هذا الطور هي الصناعة التحويلية وخصوصا النسيجية والتعدين.

– **الثورة الصناعية الثانية:** إن إختراع الطاقة الكهربائية يمثل أبرز معلم في هذه الفترة التي تعد فعلا مرحلة حديثة ستعرف مجموعة من التحولات الإقتصادية، الثقافية والإجتماعية نظرا لبزوغ اختراعات متسارعة وجديدة، وكان ذلك مع المنتصف الثاني للقرن التاسع عشر، كما أنه خلال هذه المرحلة عرفت الظروف الطبقة العاملة تحسنا بشكل تدريجي خاصة مع ظهور الأفكار الفوردية في الولايات المتحدة الأمريكية والتي إعتبرت علامة هامة آنذاك تساهم في الرفع من معدلات الاستهلاكية بشكل فعال.

– **الثورة الصناعية الثالثة:** يرى البعض أن التطور الهائل الذي شهدته التكنولوجيا الحديثة للإتصال والإعلام قد غيرت وأثرت على العديد من المبادئ التي بني عليها النظام الصناعي وعليه بالإمكان إعتبارها ثورة صناعية ثالثة[170].

---

[168]Claude JESSUA, Le capitalisme, PNF, Paris(France), 2001, p28.

[169]فوزي علاوة ،مرجع سبق ذكره،ص206.

[170]Aymeric BOURDIN, Le numérique locomotive de la 3éme révolution industrielle, Ellipses, Paris (France), 2013, p04.

2. مفهوم الصناعة:

في إطار دراسة أثر الصناعة، تحليلها وواقع مجالاتها، لقد عرف مصطلح الصناعة تعقيدا في إيجاد تعريف موحد له فيما يتعلق بمفهومها، ومن التعاريف التي جاءت حولها:

تعريف Michael Porter للصناعة على أنها "مجموعة المنظمات الموفرة للمنتجات إذ تعد بدائل قريبة لبعضها البعض بحيث سرعان ما تجد صعوبات في تحديد التقارب اللازم بين العمليات ،المنتجات والأسواق الجغرافية التي تقدر على تعيين حدود هذه الصناعة ،وفي إطار هذا القبيل تحدد الصناعة لتعيين المنظمات التي تتشارك في ذات الموردين و المشترين"[171].

غير ذلك تمثل الصناعة "تلك الأنشطة الإنتاجية الجديدة التي نشأت أساسا في المرحلة المعاصرة والحديثة التي إرتكزت أساسا على تحسين أنظمة الإنتاج الجديدة والتي ساهمت في الرفع من الكميات المنتجة"، بمعنى آخر فمصطلح الصناعة يتطرق إلى" الأنشطة الإقتصادية المتعلقة بالإنتاج الهائل للسلع والمواد الموجهة للإستهلاك البشري، ويبنى هذا النشاط الإقتصادي أساسا على التكنولوجيا الحديثة والآلات ما أوضح التباين الحقيقي بينه وبين طبيعة الإنتاج اليدوي والحرفي"[172].

من ناحية أخرى يأخذ مصطلح الصناعة مفهومين أساسيين تبعا للغاية التي جاءت من أجلها فهي تمثل" جميع الإجراءات المطبقة في المجتمع من طرف في الوحدات الإقتصادية من أجل تحويل المواد الخام أو الأولية أو الوسيطة إلى سلع جديدة وتامة الصنع أي السلع النهائية،وأنه على هذا الأساس نميز أن الصناعة في المجتمع تختلف عن باقي النشاطات الإقتصادية على غرار الخدمات والزراعة"، أما بالنسبة للمفهوم الآخر فالصناعة يقصد بها "وحدة نشاطات داخل القطاع الصناعي لذلك فهي تشتمل على كل الوحدات الإنتاجية التي غايتها إنتاج سلع متقاربة أو المستعملة لنفس المادة الخام أو منهج التصنيع"، بالإضافة إلى ذلك فهي تعبر عن الإجراءات التي تتخذها الوحدات الإقتصادية لتحويل المواد الخام أو المنتجات الوسيطة إلى منتجات نهائية،أما حسب مراحل تطور الثورة الصناعية فالصناعة تمثل" تلك الأنشطة الإنتاجية الحديثة، التي ظهرت في العصور الحديثة والمعاصرة من تاريخ البشرية، ترتكز أساسا على تحسين وسائل الإنتاج الجديدة وزيادة الكفاءة لرفع مستوى الإنتاج بشكل يفوق المعدلات التقليدية المعتادة " .

---

[171] نذير مياح، دور التحليل الهيكلي للصناعة في صياغة الإستراتيجيات التنافسية لمنظمات الصناعة (دراسة حالة بعض الصناعات الجزائرية)، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر ،2020/2019، ص 21.

[172] فوزي علاوة ،مرجع سبق ذكره،ص207.

أما بالنسبة للنشاط الصناعي تعتبر ككيان مستقل داخل القطاع الصناعي وتتألف من مجموعة الوحدات الإنتاجية التي تعمل على تصنيع سلع متشابهة أو تستخدم نفس الطريقة والمواد الخام[173]، من زاوية أخرى يشكل القطاع الصناعي الوحدات الإنتاجية التي تنتج السلع تلتزم بمواصفات موحدة، سواء لإنتاج منتجات متماثلة أو منتجات متنوعة، وتتعلق الصناعة أيضا بتوفير مستلزمات الإنتاج اللازمة لكل من الإنتاج الوسيط والنهائي، والتي تسهم في عمليات التصدير والإستيراد، وبذلك في سياقها الشامل تتضمن الصناعة تغييرا في هيكل المواد الخام، وتنقسم إلى أربعة أشكال[174]:

– **الصناعة التحليلية:** هذه الصناعة ترتكز على تحويل المواد الأولية إلى مواد جديدة بإستخدام مركبات كيميائية أو عن طريق دمج مواد أخرى، مثل صناعة تكرير البترول.

– **الصناعة التجميعية:** تبنى هذه الصناعة على مبدأ تجميع لأجزاء محددة للحصول على منتج نهائي.

– **الصناعة التحويلية:** تعتمد هذه الصناعة على تغيير طبيعة المادة الخام لتحويلها إلى شكل مختلف تماما من حيث الطبيعة والخصائص، كما في صناعة الأثاث.

– **الصناعة الإستخراجية:** ترتبط هذه الصناعة هذه الصناعة تتعلق بالتنقيب عن الموارد الطبيعية سواء من باطن الأرض أو من سطحها، وتشمل عمليات الإستخراج والتركيز والفصل، كإستخراج الفحم من المناجم وخام الحديد، وأيضا إستخراج الكبريت والنفط، وتختلف هذه الصناعة من دولة إلى أخرى اعتمادا على الثروات الطبيعية التي تمتلكها، سواء كانت نباتية أو معدنية. وتعتبر هذه الصناعة إستغلالا للموارد الطبيعية، حيث يتم تحويلها وتشكيلها لتكون صالحة للإستخدام، مثل قطع الأشجار من الغابات والمعادن من باطن الأرض، وغالبا ما يتم إستخدام منتجات هذه العملية كخامات لصناعات أخرى، مما يتطلب عمليات صناعية إضافية لتحويلها إلى منتجات جاهزة للإستخدام[175].

[173] أحمد سعيد بامخرمة، إقتصاديات الصناعة، دار زهران للنشر والتوزيع، جدة المملكة العربية السعودية،1994، ص03.

[174] يدو محمد، بضياف صالح،زوروت رضا، الصناعة في الجزائر بين الواقع والمأمول وأثرها على الميزان التجاري خارج قطاع المحروقات (2014/1999)، المجلة الجزائرية للإقتصاد والمالية، المجلد1، العدد02، 2014، ص188.

[175] عبد الغفور حسن كنعان المعماري، مرجع سبق ذكره، ص15.

3.العوامل الداعمة للصناعة:

لضمان نجاح التصنيع، يتطلب وجود مجموعة من العوامل الأساسية التي تلعب دور حاسما في تأسيس الصناعة، ومن بين هذه العوامل[176]:

1.3.توفر الموارد الطبيعية والموارد المادية والمواد الخام: تعتمد الصناعات بشكل كبير على توافر الموارد الطبيعية والمواد الخام، ونقلها إلى مواقع الإنتاج على سبيل المثال يشجع وجود الغابات الكثيفة على صناعة الأثاث المترلي وصناعة الورق، بالإضافة إلى ذلك، يعد توفر البترول مادة أساسية في إنشاء الصناعات الكيميائية، خاصة في الدول المنتجة للبترول، وكذلك تلعب الأراضي الزراعية والموارد المائية دورا هاما في دعم الصناعة، حيث تساعد الظروف المناخية الملائمة في إنتاج المحاصيل الزراعية وتقديم الدعم للصناعة، وبالمثل يُعد القطن مادة أساسية في صناعة الملابس القطنية، وبجانب ذلك، يعتمد التصنيع على توافر اليد العاملة النشطة والماهرة والكفاءات العالية في مختلف المجالات، مما يؤدي إلى إكتساب المعرفة التقنية وتحسينها لتحقيق أهداف التصنيع.

2.3.توفر البنى التحتية للإقتصاد الوطني:تظهر فرص النجاح في القطاع الصناعي عندما توفر البنية التحتية للإقتصاد، وعلى رأس هذه العوامل توفير الخدمات الأساسية للسكان، مثل توفير الكهرباء والغاز الطبيعي وتوصيل المياه الصالحة للشرب، إضافة إلى الخدمات التعليمية والصحية في كافة المناطق الريفية والحضرية، كما يُعتبر تطوير خطوط السكك الحديدية وشبكة الطرق ضروريا لربط المناطق الريفية بالمدن الكبرى، ويُعد هذا عنصر أساسي من متطلبات التنمية الزراعية التي تدعم قطاع التصنيع، وبالإضافة إلى ذلك يتطلب التطور إعداد نظام جديد للإتصالات، وبناء المطارات والموانئ، وإنشاء المعاهد لإنشاء مراكز بحثية متميزة، بالإضافة إلى إنشاء أسواق مالية، لضمان توفير جميع المستلزمات اللازمة لتطوير الإقتصاد.

3.3. **السياسات الإقتصادية الحكومية اللازمة:** يعد إعداد الخطط الاقتصادية يُعد أحد الأسس الرئيسية لتحقيق إستراتيجية التصنيع حيث يتم ترجمة هذه الخطط إلى سياسات وخطط إقتصادية تهدف إلى خلق بيئة ملائمة لتعزيز القطاع الخاص وتشجيعه على الإستثمار في الصناعة، ويتضمن ذلك إتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لتطوير وحماية الصناعة المحلية، مع ضمان عدم المنافسة الغير عادلة من القطاع العام في مشاريع القطاع الخاص، وتجنب التصنيع الشكلي والإعتماد على إستيراد المشاريع الجاهزة.

[176] عبد الوهاب الأمين،التنمية الإقتصادية: المشكلات والسياسات المقترحة مع إشارة إلى البلدان العربية التنمية الإقتصادية، الطبعة الأولى، دار حافظ للنشر والتوزيع، جدة، المملكة العربية السعودية،2000، ص212.

4.3.التآلف الإجتماعي والإستقرار السياسي: فالدول التي تتمتع بالإستقرار الإجتماعي والسياسي غالبا ما تكون الأكثر نجاحا في تحقيق أهداف التنمية الإقتصادية والإجتماعية، بالمقارنة مع الدول التي تعاني من التوتر السياسي والإضطرابات الإجتماعية، مثل الإنقلابات العسكرية والصراعات العرقية، هذه الظروف يمكن أن تخلق بيئة مناسبة للإستثمار بشكل عام والإستثمار الصناعي بشكل خاص ما يمكن أن يؤدي الإستقرار إلى زيادة الثقة بين المستثمرين وتحفيزهم على الإستثمار في البنية التحتية والصناعات المحلية[177].

5.3.تمويل عمليات التنمية الصناعية: تنفيذ وتحديث أنشطة التنمية الصناعية يتطلب تأمين موارد مالية هائلة لقطاع الصناعة، حيث يكون الهدف من التمويل إعداد مشاريع صناعية جديدة وتوسيع وتطوير الصناعات في الدول، تعتبر موارد التمويل أساسية في جميع المجالات، لكن تختلف أساليب جمع الأموال وفقا للمشروع الصناعي، وتعد البحث عن مصادر التمويل أمرا أساسيا للدولة، بالإضافة إلى ضرورة إستخدامها بالطريقة الصحيحة لتحقيق التنمية، وغالبا ما يتم الإعتماد على تمويل خارجي وداخلي لتلبية هذه الإحتياجات المالية[178].

6.3.التطور التكنولوجي: تتباين أنواع الصناعة حسب مستويات التقنية المطبقة داخلها، حيث تتباين بين الصناعات التي تعتمد على تكنولوجيا محددة ومعروفة، والتي قد تكون معرضة لتحولات تكنولوجية قليلة، وبين الصناعات الأخرى كالصناعات الصيدلانية والإلكترونية، التي تتمتع بأنماط إنتاجية متجددة ومتطورة بشكل مستمر، لذا يجب دراسة مستوى التقدم التكنولوجي السائد في كل صناعة، حيث إن التأخر في الإعتماد على التكنولوجيا الحديثة قد يؤدي إلى فقدان الصناعة العديد من الميزات التنافسية[179].

7.3.الإندماج والعولمة في الإقتصاد العالمي: تتأثر عملية عولمة الصناعة بعولمة الإقتصاد العالمي، وتتم هذه العملية وفقا لبرامج وقوانين تعدها المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، والبنك الدولي، والإتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمم المتحدة، بالإضافة إلى تكتلات ومنظمات إقتصادية أخرى، تلتزم

---

[177] براي الهادي، خليل عبد القادر، إستراتيجية تنمية الفروع الصناعية الواعدة في الجزائر دراسة تحليلية خلال الفترة (1990-2016)، مجلة الإقتصاد والتنمية، المجلد 06، العدد02، الجزائر، 2018، ص268.

[178] عروب رتيبة وبوسبعين تسعديت، مداخلة بعنوان أهمية تأهيل وتثمين الموارد المتاحة في تفعيل الإستراتيجية الصناعية ودفع عجلة التنمية الإقتصادية حقائق وآفاق، ملتقى وطني حول الإستراتيجية الصناعية في الجزائر ،23أفريل2012، جامعة مستغانم، الجزائر،2012، ص10.

[179] واضح فواز، إستراتيجية المؤسسة الإقتصادية بين هيكل الصناعة والأداء حالة صناعة خدمة الهاتف النقال في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر،2015-2016، ص10.

الدول النامية بشروط معينة وتتأثر بها، مما يدفعها إلى إعادة هيكلة قطاعاتها لتحسين أدائها، وهذا ينعكس على جميع جوانب إقتصادها وصناعتها[180].

2.1.II. مفاهيم متعلقة بالتصنيع:

1.تعريف التصنيع:

إستحوذ موضوع التصنيع على العديد من المفاهيم والتعاريف في الساحة الإقتصادية، حيث خضعت لتفسيرات متنوعة نتيجة لوجهات النظر المختلفة للمفكرين وآرائهم، تلك التعاريف غالبا ما ترتبط بنظرة معينة تجاه الصناعة، وتركز على جوانب محددة لا يمكن تجاوزها، مما يجعلها موضوع نقاش مستمر بين المؤيد والمعارض، على سبيل المثال، يمكن النظر إلى التعريف الحديث للتصنيع كمجموعة من العمليات التي تنتج سلعا محددة ومتجانسة تماما، وهو التعريف الذي واجه إنتقادات كبيرة من بعض المدارس الإقتصادية، لإعتباره إستحالة تطبيقه بشكل عام، خاصة مع عدم وجود صناعة أو آليات إنتاج مطلقة لجميع السلع، بالإضافة إلى عدم توافقها مع واقع الفروع الفرعية أو حالتها كقطاع، هذا يؤدي إلى نقص الشمولية المطلوبة لهذه النظرية، مما يجعل المفهوم التصنيعي أكثر تعقيدا وتنوعا ، فهي تمثل"كل مادة تخضع لتغيير في بنيتها من حالة إلى أخرى، بهدف جعلها أكثر جاهزية للإستخدام أو الإستهلاك، ويتم ذلك من خلال عدة عمليات تعدل تكوينها. وتُعتبر السلع، سواء كانت مصنعة أو غير مصنعة، نتيجة لهذه العمليات التي شارك فيها العمال بمختلف تخصصاتهم"[181].

تشمل مصطلح التصنيع مفهومين رئيسيين، الأول يشير إلى النشاط الصناعي ذاته، حيث يعبّر عن جميع العمليات التي يقوم بها العاملون لتحويل المواد الخام بمختلف كمياتها وبإستخدام معدات إنتاجية محددة إلى منتجات وخدمات ذات أهمية اقتصادية وإجتماعية، تُعرض للعملاء بأسعار معينة تحقق ربحا للمؤسسة. وغالبا ما يُطلق على المنشأة التي تضم مجموعة من العوامل الإنتاجية إسم المصنع، أما المفهوم الثاني، فيتعلق بفكرة التطور في أساليب العمل التي تتبعها المؤسسة، حيث تسعى إلى الإنتقال من الصناعة البدائية الشاملة والصناعة

[180] مدني جميلة، إستراتيجية التنمية الصناعية الجديدة في ظل العولمة الإقتصادية مع الإشارة إلى الواقع والآفاق بالجزائر 2000-2014، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية،جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2013-2014، ص95.

[181] عبد الغفور حسن كنعان المعماري، إقتصاديات الإنتاج الصناعي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ،2010، ص13.

اليدوية والمترلية إلى جهود لإنشاء مصنع يستخدم معدات وآلات متخصصة، وتحديث أساليب عملها، ويرتبط ذلك بتطوير المناهج العملية، ويركز على تحسين كفاءة الإنتاج وجودة المنتجات[182] .

بجانب آخر، يُعرف التصنيع كتحويل لمختلف المواد الأولية من خامات معدنية ومصادر طاقة ومواد زراعية، بإستخدام الموارد المتاحة للعنصر البشري، إلى سلع نهائية قابلة للإستخدام في تلبية إحتياجات الأفراد في مجتمع معين، سواء كانت سلعا متطورة أو بسيطة، وذلك بهدف إنتاج سلع أخرى غير السلع الأصلية، مثل المعدات والآلات وما إلى ذلك، وبناء على ذلك يُمكن إعتبار التصنيع تطبيقا لرأس المال الإجتماعي والبشري على رأس المال الطبيعي، بهدف تحويلها إلى رأس مال صناعي وذلك من خلال إستخدام الموارد المادية والبشرية والإجتماعية المتاحة لتحقيق أهداف الإنتاج والتنمية الإقتصادية والإجتماعية[183].

يشمل مصطلح التصنيع كلمتين لاتينيتين، الأولى manus وتعني اليد، والثانية factura وتعني الصنع، وعند جمعهما نحصل على manu factura والتي تعني الصنع باليد، وهذا يشير إلى أن التصنيع كان في الأصل يتم بشكل يدوي، حيث يستخدم العمال الطرق اليدوية لتحويل المواد الخام إلى منتجات نهائية، ولكن مع تطور التكنولوجيا، تطور هذا المفهوم ليشمل إستخدام الآلات والمعدات في عمليات التصنيع[184].

أما الموسوعة العربية أدرجت مفهوم التصنيع كجزء من المفاهيم الحديثة التي ظهرت بشكل أساسي بعد الثورة الصناعية في منتصف القرن السادس عشر، ويعتبر التصنيع إختصار لعملية إنشاء المصانع على نطاق واسع، وقد تطور وأصبح مهيمنا على هيكل الإقتصاد، نتيجة للعمليات الاقتصادية الأخرى مثل النشاطات الإستخراجية، والزراعة، والخدمات، والتجارة[185].

أيضا يمكن تعريف التصنيع على أنه "العملية التي تتبعها تغييرات في الهيكل الإقتصادي للدول، وهو مؤشر على زيادة الناتج الوطني الإجمالي الناتج عن قطاع الصناعة، يتطلب التصنيع تخصصا أكبر في إقتصاديات الإنتاج

---

[182] بلعربي سليم، دور إستراتيجيات التصنيع الأخضر في تدعيم التفوق التنافسي (دراسة ميدانية لبعض المؤسسات الجزائرية)، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر،2022/2021، ص8.

[183] وليام هلال و كينث تايلر،ترجمة:حسن عبد الله بدر و عبد الوهاب حميد رشيد، إقتصاد القرن الحادي و العشرين،الطبعة الأولى، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان ،2009، ص298.

[184] P.Mikell Groover, fundamentals of modern manufacturing materials, process and systems,4th edition,2020, p02.

[185] الموسوعة العربية، (دون تاريخ نشر)، تم الإطلاع عليه في 2023/10/26، رابط الموقع:
https://arab-ency.com.sy/ency/details/2515/6

لتناسب إحتياجات الأسواق المحلية ورفع قدراتها على إستغلال مواردها بشكل أفضل، بما في ذلك إستخدام الطاقة الشمسية والمواد الخام بكفاءة أكبر[186].

2.إستراتيجيات التصنيع:

لقد كانت الحروب العالمية التي شهدتها العقود السابقة مصدر لتجارب ونماذج إستراتيجية يمكن الإستفادة منها لتحسين القطاع الصناعي وتنميته، حيث تتميز هذه التجارب بخصائص مشتركة متباينة من بلد إلى آخر، سواء من حيث الإتجاهات التنموية أو الزمن المحدد ضمن كل بلد ،وعليه يمكن التمييز بينها من عدة جوانب مختلفة، ألا و هي[187]:

1.2. إستراتيجيات التصنيع من جانب الصناعة: تظهر إستراتيجية التصنيع من حيث نمط الصناعات تنوعا، والذي يشمل:

1.1.2.إستراتيجية الصناعات الثقيلة: تشمل هذه الصناعات بموجب التصنيف الدولي كل من الصناعات السلع الإستهلاكية والسلع الإنتاجية، حيث تتنوع فروعها الأساسية في المنتجات البترولية والكيماويات والورق والمنتجات المعدنية الأساسية وغير المعدنية، يمكن إعتبار هذا النمط كمحفز تنموي فعال في الصناعات الثقيلة، حيث توفر القيم الرئيسية للعمليات النهائية التي تقدمها الصناعة الخفيفة، وتتطلب رأس المال الأكبر لكل وحدة من الإنتاج ،كما تشكل الصناعات الثقيلة قاعدة في البنية الصناعية، حيث تسهم في تعويض الإستيراد[188].

2.1.2.إستراتيجية الصناعات الخفيفة:يتضمن هذا النوع من الصناعات ثلاث فروع رئيسية: الصناعات النسيجية والمأكولات والجلود، إضافة إلى الصناعات الغذائية وصناعة الأثاث ،والتي يشجع تطويرها على خلق نتائج إيجابية في مراحل تطور الصناعة، مما يسهم في التقليل من الاتجاهات التضخمية وتعزيز الإنتاج الزراعي، كما يستخدم الكثير من العمال العاطلين في هذه الصناعات، مما يساعد في توسيع وزيادة فرص العمل وتفريغ الصناعات الثقيلة، وتمثل هذه الإستراتيجية أحد الأنماط السائدة في الصناعة، حيث إعتمدت في بداياتها على الصناعات الإستهلاكية الخفيفة مثل الأغذية والملابس التي تحظى بطلب كبير، بحيث أنه عندما يتغير الطلب

[186] عبد الوهاب الأمين، مرجع سبق ذكره، ص209.

[187] لبنى ناصر، الإستراتيجية الصناعية ومساهمتها في ترقية التنويع الإقتصادي (دراسة حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص مانجمنت وإقتصاد تطبيقي جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج، الجزائر،2020/2019، ص43.

[188] هوشيار معروف، دراسات في التنمية الإقتصادية: إستراتيجيات التصنيع والتحول الهيكلي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن،2005، ص10.

على هذه الصناعات بسبب تغير هياكل الطلب أو إرتفاع الدخل، يتحول الإهتمام تدريجيا نحو الصناعات الوسيطة، مما يؤدي إلى زيادة إستثمارات هذه الصناعات[189].

2.2. إستراتيجية التصنيع من جانب الفن الإنتاجي: تواجه الدول تحديات متعلقة بتقليل مساهمتها في الإنتاج الوطني مقارنة بالإنتاج الإجمالي المتاح في السوق المحلية، وهذا بالرغم من توفر موارد ثابتة في الدول المصدرة للبترول، توجد دول تواجه عجزاً غير متوازن في ميزان مدفوعاتها الدولي، بالإضافة إلى ذلك تواجه التحديات المتعلقة بعدم التوازن بين الموارد البشرية والموارد الطبيعية في الإقتصادات النامية، حيث تنقسم هذه الدول إلى إقتصادات خفيفة السكان وأخرى ثقيلة السكان. وتختلف الطبيعة الإنتاجية المستخدمة، مما يؤدي إلى تنوع في استخدام عوامل الإنتاج في عمليات الإنتاج، وذلك يشمل:[190]

1.2.2. إستراتيجية الصناعات كثيفة العمل: تعتمد هذه الإستراتيجية بشكل أساسي على إستخدام مهارات العمل بدرجة أعلى من إستخدام رأس المال، مع وجود ميزات فريدة تميزه عن غيرها، وتواجه بعض السلبيات المرتبطة بالإستثمارات المفرطة في هذا النمط. وهناك جدول يوضح المزايا والعيوب لهذه الإستراتيجية[191]:

الجدول 1.2: مزايا وعيوب إستراتيجية الصناعات كثيفة العمل

المزايا	العيـــوب
– لا يحتاج إلى مقتضيات كبيرة من المدخلات الوسيطة والأولية. – يخلق إحتمالات أكبر نسبيا لتوظيف اليد العاملة. – تخفيض الإختلالات في توزيع الدخل الوطني والمساهمة في رفع متوسط نصيب الفرد منه. – تعزيز الصناعات الحرفية يمكن الحصول على أكبر عدد من الموارد الطبيعية. – تساعد الدول النامية في تعديل التفاوت الإقليمي وتحويل عوامل الطرد إلى عوامل الجذب.	– تدني مستوى الكفاءة الإنتاجية للعناصر الموجودة وتذبذب الكفاءة النوعية لنشاطات الجاري. – قصور الإرتباطات الإنتاجية والأمامية للصناعات الكثيفة العمل في خلق وتدهور دورها في إستيعاب اليد العاملة. – إنخفاض معدلات نمو التراكم في إقتصاد الأقاليم والدول نتيجة لتدني في نسب الربحية للمعدلات القائمة.

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على هوشيار معروف، مرجع سبق ذكره، ص48.

2.2.2. إستراتيجية الصناعات كثيفة رأس المال: يعتمد هذا النمط بشكل كبير على إستخدام عنصر العمل، حيث يتحكم رأس المال بشكل كبير في نشاط الإنتاج، وكلما زادت نسبة رأس المال مقارنة بالعمل، زادت

[189] هوشيار معروف، مرجع سبق ذكره، ص21.
[190] لبنى ناصر، مرجع سبق ذكره، ص47.
[191] هوشيار معروف، مرجع سبق ذكره، ص36-47.

فاعلية الإنتاجية، مما يميز هذا النمط بسمات تجذب الإستثمارات وتعزز الإعتماد عليها وفيما يلي جدول يوضح وسلبيات الصناعات كثيفة رأس المال:

الجدول 2.2 : مزايا و عيوب إستراتيجية الصناعات كثيفة رأس المال

المزايا	العيـــوب
– يوفر إنتاجية أكبر للعامل الإنتاجي المستعمل. – يخلق الإرتفاع الكبير في قيم الإستثمار كثيف رأس المال أعلى نسبيا لإستقطاب اليد العاملة. – يحقق الإرتفاع في قيم الإستثمار كثيف رأس المال فرصا كبيرة نسبيا لإحتواء القوى العاملة.	– إرتفاع الإزدواجية الاقتصادية وتفاقم مشاكل التبعية التكنولوجية في حالات تدني المستوى الثقافي، ضيق المعلومات. – قصر عمر المعدات الرأسمالية ناتج عن سوء إستعمالها وعدم تولي الإهتمام بها تبعا للمواصفات التقنية المطلوبة. – تعرض الإقتصاد النامي لتكاليف باهظة لتعليم وإستيعاب المعدات الحديثة و كذا تحسين المناطق المستهدفة لتطوير إمكانياتها على بلوغ التكنولوجيا الحديثة.

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على هوشيار معروف، مرجع سبق ذكره، ص50.

3.2.إستراتيجيات التصنيع من جانب التوجه:إعتمدهما الفكر الاقتصادي و إقتصر على صنفين من الإستراتيجيات التي يمكن إتباعها عند القيام بتحليل إقتصادي عام والتنمية الصناعية خاصة في البلدان المتجهة نحو النمو،ويتمثل الأمر في [192] :

1.2.3. إستراتيجية تشجيع الإستثمارات:يطلق عليها أيضا إستراتيجية تعزيز الصادرات، والغرض منها هو التركيز على إنشاء صناعات محددة تتوفر فيها الإمكانيات لتصدير جزء أو كل من منتجاتها، تسعى هذه الإستراتيجية لتحقيق معدلات عالية من تطوير التجارة والصادرات نوعا وكما، وبالتالي يعتمد هذا التصنيف على تحديد الإستثمارات الصناعية وفقا لمبدأ الميزة النسبية.

2.3.2.إستراتيجية إحلال الواردات: الهدف من هذه الإستراتيجية هو تعزيز الإنتاج المحلي لكل ما كان يستورد في السابق أو تحقيق الإنتاج المحلي بدلا من الإعتماد على الواردات، يتحقق ذلك من خلال تطوير سوق محلية للصناعات التي تغني عن الحاجة للإستيراد، وبالتالي يتم إستبدال الواردات بالإنتاج المحلي مما يقلل من إعتماد السوق على المنتجات المستوردة والغاية من ذلك هي تلبية إحتياجات السوق المحلية فيما يتعلق بالصناعات الإستهلاكية والصناعات الأخرى[193].

[192] محمد عبد العزيز عجمية ومحمد على الليثي، التنمية الإقتصادية: مفهومها –نظرياتها–سياساتها، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر،2003، ص372.

[193] عبد الغفور حسن كنعان المعماري، مرجع سبق ذكره، ص263.

3.3.2. مقارنة بين إستراتيجية تشجيع الإستثمارات وإستراتيجية إحلال الواردات: تركزت الدول النامية على تحقيق أهدافها وتطوير اقتصادها من خلال إعتماد إحدى الإستراتيجيات التي تعزز الإستثمارات الأجنبية المباشرة، ويمكن توضيح خصائص كل من هاتين الإستراتيجيتين في الجدول التالي:

جدول 3.2 : مقارنة بين إستراتيجية تشجيع الإستثمارات وإستراتيجية إحلال الواردات

الإستراتيجية	تشجيع الاستثمارات	إحلال الواردات
الغايات	– رفع حصة الصادرات	– تخفيض الإستيراد و تعزيز المواد المحلية
القاعدة	– المؤسسات العامة والخاصة – اليد العاملة ذات الكفاءة	– مختلف المواد الأولية المتوفرة
التمويل	– رؤوس الأموال الأجنبية	– المؤسسات الخاصة – الأموال الدولية أو الوطنية
التموقع	– بعض الدول الإفريقية ،المسيك ،آسيا	– إفريقيا و أمريكا اللاتينية
الصفات	– تمركز الأقطاب في الأماكن المستقلة – تبعية الأسواق الخارجية والإستثمارات الأجنبية – تعدد الأنشطة وإختلافها.	– خلق أكبر عدد من مناصب شغل – التوزيع الجغرافي للصناعات – العجز الإستراتيجي والتأخر التكنولوجي – ضعيفة الإحتياج لرأس المال ومقابل المنافسة الخارجية.

المصدر: بن سانية عبد الرحمان، الإنطلاق الإقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد التنمية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر،2013/2012، ص84.

4.2.إستراتيجية متعلقة بملكية المشروعات الصناعية: عند النظر إلى السياسات المتعلقة بالسيطرة أو التملك على النشاط الاقتصادي في دولة معينة، يمكن أن تتأثر بعوامل إقتصادية تحدد إستراتيجيتها في هذا الصدد،إذا فهي تتحكم في طبيعة تنفيذ المؤشرات العامة الصناعية والأنشطة والقطاعات التي تمارس فيها، وبناء على ذلك يمكن توضيح هذه العوامل على النحو التالي:[194]

– في حالة وجود مشروع صناعي ضخم يتطلب رؤوس أموال كبيرة تتجاوز قدرة المؤسسات الخاصة على توفيرها، خاصة إذا كانت هذه الصناعة تعتبر جزءا هام من الإقتصاد الوطني، مثل الصناعات الثقيلة كالصناعات الكيميائية والبتروكيماوية وصناعة الحديد والصلب، فإن المؤسسات العامة تعتبر الجهة المخولة والمكلفة بتنفيذ مثل هذه المشاريع، وخاصة إذا كانت الدولة تمتلك المواد الخام الأساسية مثل البترول والغاز

[194] أحمد سعيد بامخرمة، مرجع سبق ذكره، ص23-25.

الطبيعي والحديد، والتي تشكل القاعدة الأساسية لهذه الصناعات، فإن الدولة عادة ما تسعى في وقت لاحق إما لخلق شراكة مع القطاع الخاص لتنفيذ هذه المشاريع، أو تتركها تدريجياً لهذا القطاع.

– تنشط المشاريع الصناعية العديد من الأنشطة الاقتصادية التي تترك تأثيرات خارجية على المستوى المجتمعي أو على قطاعاته بأكملها، حيث يمكن أن تكون هذه التأثيرات إيجابية مثل تدريب اليد العاملة، أو سلبية مثل التلوث البيئي، وتجبر هذه التأثيرات الدولة على التدخل بطرق مباشرة من خلال مشاركتها في تنفيذ هذه المشاريع ذاتيا، أو بطرق غير مباشرة من خلال فرض الضرائب والغرامات والرسوم في حالة وجود تأثير سلبي.

– يفتقر العديد من المشاريع الصناعية إلى العوامل الربحية على المدى القصير، مما يزيد من تردد المؤسسات في القطاع الخاص في الإستثمار في تلك المشاريع، هذا ينتج عن مستوى الخطر الناتج عن عدم الاستمرارية، أو نقص المواد الخام، أو التكنولوجيا المتقدمة للإنتاج، أو الأسواق المخصصة للتسويق، وبالتالي يصبح وجود المؤسسات العامة في مجال الإنتاج لهذه المشاريع ضروريا، حيث يمكن أن يؤدي ذلك إلى تراجع تدريجي في حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة، أو إلى ضرورة مشاركة القطاع الخاص فيها.

تتسم طبيعة إنتاج بعض الخدمات والسلع مثل خدمات المرافق العامة(الماء، الكهرباء، الهاتف...) ، بشكل متناقض تماما مع التكاليف المرتبطة بها، مما يضطر بالدولة إلى تقديم إمتيازات لمنتج واحد مثل شركات الكهرباء، لتعويض هذا الإختلاف،غير ذلك يمكن أيضا وصف الدولة بأنها أكثر تصنيعا في حالة إنخفاض إعتمادها على الخبرة الأجنبية في صناعة المعدات والغيار والصيانة وتشغيل المنشآت الصناعية.[195]

3.أهمية التصنيع:

يحقق التصنيع علاقة وثيقة بالتنمية، الدافع الذي أسهم إلى إقناع الدول النامية بأن فكرة التصنيع هي السبيل الأمثل نحو تحقيق التنمية، لذا يحظى التصنيع بأهمية بالغة، ويمكن توضيح هذه الأهمية في النقاط التالية:[196]

– عملية التصنيع لها دور مهم في أنشطة التنمية نظرا لعلاقتها التاريخية القديمة بها، وعدم وجود بديل إقتصادي يمكن أن يحل محلها.

– إرتفاع عدد سكان الدول النامية بوتيرة أسرع من توافر فرص العمل المتاحة حاليا، مما يؤدي إلى زيادة معدلات البطالة، خاصة بعد التحول الذي شهده قطاع الخدمات والإنتاج، ومع ذلك فإن هذا التصنيع يعتمد على نوعية التكنولوجيا المستخدمة، سواء كانت كثيفة رأس المال أو كثيفة العمالة.

---

[195] راجيش شندار، التصنيع والتنمية في العالم الثالث، ترجمة محمد عمار، مطبعة المعرفة، مصر ،1994، ص10.

[196] محمد زوزي، تجربة القطاع الصناعي الخاص ودوره في التنمية الإقتصادية (دراسة حالة ولاية غرداية)، أطروحة الدكتوراه، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر،2010/2009، ص14.

– إعتماد التصنيع يقلل من الحاجة إلى إستيراد التكنولوجيا من الدول المتقدمة، حيث تعتبر هذه الدول مصدر رئيسي للتكنولوجيا التي تشكل الأساس للإنتاج الصناعي، وتساهم في رفع معدلات الإنتاج والجودة، وبعد أن نجحت بعض الدول في بناء قاعدة تكنولوجية متينة، لا يزال معظمها يعتمد على الدول المتقدمة بعد دخولها إلى قطاع التصنيع.

– تساهم عمليات التصنيع في تحقيق فائض العملة الأجنبية من خلال تصدير المنتجات الصناعية، حيث نجحت بعض الدول النامية في تحقيق التفوق في هذا المجال، غير أن هناك فئة أخرى لم تستطع تحقيق ذلك بسبب إكتفائها بالأرباح المحققة في الأسواق المحلية أو لعدم قدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية بسبب الجودة والسعر.

– تزيد القدرة الصناعية للدولة مع زيادة القوة العسكرية، حيث لجأت العديد من الدول النامية إلى تعزيز الصناعة بهدف بناء قاعدة عسكرية قوية.

4.تحديات التصنيع في الدول النامية:

تتفاوت الدول النامية في الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تواجهها، مما يؤدي إلى إختلافات في إحتياجات شعوبها وتطلعاتها، هذا يعيق تحقيق أهداف التصدير المطلوبة، ويُعرض العديد من التحديات التي رافقت تجارب التصنيع في هذه البلدان[197]:

– أن الشركات المتعددة الجنسيات تتمتع بقدرة كبيرة على التأثير في سياسات الدول النامية وتفرض الضغوط عليها، بسبب تنوع جنسيات مساهميها.

– تزايد قيم القروض الأجنبية في السنوات الأخيرة أدى إلى تراجع المشاريع في الدول النامية بسبب عجزها عن سداد هذه الديون.

– تأثير التعريفات الجمركية التي تفرضها الدول المتقدمة على منتجاتها يؤثر سلبا على صناعة الدول النامية.

– تحقيق إستدامة في الصناعة يتطلب إستثمارات أجنبية في التكنولوجيا والإدارة، مما يزيد العبء المالي على الدول النامية.

– تمثل الاتفاقيات والمعونات التجارية التي فرضتها الدول المتقدمة على الدول النامية عقبةً كبيرة تعوق جهود التنمية في هذه الدول، تشمل هذه العقبات تحديات في الوصول إلى الأسواق العالمية، وقيودًا على استخدام الموارد الطبيعية، وتعطيل للتنافسية الصناعية المحلية.

[197] محمد زوزي، مرجع سبق ذكره، ص15.

– تواجه الدول النامية صعوبة في إستخدام رؤوس الأموال الضخمة لتنمية الصناعة مما يؤدي إلى إرتفاع معدلات البطالة."[198].

II.3.1. الفرق بين الصناعة والتصنيع: في مجال الصناعة، هناك مصطلحان يستخدمان كمرادفين، ولكن في الحقيقة، يختلفان في الأصل والجوهر، يتمثل هذا الإختلاف بين التصنيع والصناعة، حيث يتميز كل منهما بخصائصه الفريدة ويشير إلى جوانب مختلفة من عملية الإنتاج[199]:

– يعتبر التصنيع أوسع وأكثر تعقيدا من مجرد مفهوم الصناعة، حيث يشمل مجموعة متنوعة من الجوانب الإقتصادية والإجتماعية التي ساهمت في تطور الصناعة في أوروبا خلال القرن الثامن عشر، وقد تمثلت نتائج هذا التطور في الصناعة بشكل واضح، بينما الصناعة لا تشمل جميع المفاهيم والمبادئ والمعايير التي يتطلبها التصنيع، فإنها تتطلب مستوى معيناً من التقدم في المجتمع.

– ظاهرة التصنيع تشير إلى تطور تقني وفني أعمق وأدق، لا يقتصر فقط على الأسس الإجتماعية والإقتصادية التي ظهرت في القرن الثامن عشر، بل ترتبط بشكل وثيق ومتراكم مع تقدم التكنولوجيا والإبتكار، هذا الإرتباط الوثيق يجعل التصنيع جزءا لا يتجزأ عن التطور التقني والإبتكاري.

– التصنيع يبرز مفهوما يأخذ في إعتباره الجانب السياسي، حيث لا يخلق حدث سياسي بحد ذاته في الواقع، ويستخدم مصطلح التقدم في كثير من الأحيان كمرادف للتصنيع، مما يعكس إستخدام النهج التنموي للتصنيع كوسيلة لتحقيق التقدم، وبالتالي، يُظهر التصنيع وعيا بالتبعية والحاجة لتجاوزها من خلال التأخير.

– التصنيع يُعتبر مقياس حيوي للتنمية في البلد، فعلى سبيل المثال، إذا كانت نسبة سكان بلد ما يعملون في قطاع الزراعة تبلغ 50% ويعيشون في ظروف مزرية، فإن ذلك يشير إلى نقص في التنمية، حيث لا يتم تحقيق توازن بين الإنتاجية وعدد العمالة، بينما تشير وجود صناعة نشطة في بلد آخر إلى إرتفاع الإنتاجية بشكل يتجاوز إرتفاع عدد العمالة، مما يعكس مستوى أفضل من التنمية.

– يجب التطرق إلى الصناعة من عدة جوانب في كل من الدول النامية والمتقدمة، ففي الدول النامية تعطى الأولوية للصناعات التي تخلق فرص عمل وتكون خفيفة، بينما في الدول المتقدمة تكون الأولوية مغايرة و يظل التصنيع معدوما في العديد من الدول النامية على الرغم من تقدمه، مما يُظهر الفجوة بين القطاعات الصناعية في هذه الدول، بينما تكون الصناعة في الدول النامية ظاهرة متشابكة ومختلفة ، إلا أن التصنيع فيها لا يكون

[198] محمد زوزي، إستراتيجية الصناعات المصنعة والصناعة الجزائرية،مجلة الباحث،المجلد 8، العدد 8، الجزائر،2010، ص168.

[199] نعيم مغبغب، قانون الصناعة، الترخيص للمؤسسات المصنعة، منشورات الحلبي الحقوقية،لبنان،1996، ص10-11.

مترابطا ومتكاملا في هذه الدول بسبب قلة فرص الإندماج في القطاع الإقتصادي الحديث ما ينتج عنه إنخفاض القدرة الشرائية للجزء الأكبر من السكان والإعتماد العام على السلع الأجنبية،كما أن المؤسسات الصناعية في هذه الدول لا تكون متناسقة ومتصلة بشكل علمي ومتكامل، مما يؤدي إلى حدوث أضرار كبيرة.

– في ميدان التصنيع، يتطلب النظر إلى أبرز الأسباب والعوامل التي تسهم في تحقيق نتائج فعّالة وإيجابية، بالرغم من وجود عوامل من النمو الاجتماعي والثقافي والسياسي والمهني والتقني، هناك عوامل أخرى تعترض نشاط التصنيع في الدول النامية، من هذه العوامل يأتي توجيه إستثمار رؤوس الأموال الكبيرة نحو مجالات غير منتجة، وضعف إستثمار رؤوس الأموال المتوفرة في المجالات المنتجة. كما يُلاحظ إنحياز رؤوس الأموال إلى التوجه للدول المتقدمة للإستثمار فيها، مما يعود جزئيا إلى التخوف من الأوضاع السياسية وعدم الإستقرار الأمني، بالإضافة إلى عدم القدرة على التصريف في الخارج بنفس الطريقة المتاحة في الدول المتقدمة، مما يُحد من قدرة الدول النامية على المنافسة بشكل أوسع.

– تستطيع الصناعة أن تكون قوة جاذبة لعملية التنمية والتكامل الإقتصادي حيث تسهم في رفع مستوى الدخل وتفتح آفاق جديدة للزراعة، كما تساعد في زيادة الإنتاجية، في حين أن التصنيع يمثل تغييرا شاملا لمجتمع يتم تحقيقه من خلال تنوع مجموعة الصناعات وتكاملها.

II.2.أساسيات حول الصناعات التحويلية

II.2.1. ماهية الصناعات التحويلية

1.مفهوم الصناعات التحويلية:

يُعتبر قطاع الصناعات التحويلية أحد الجوانب الرئيسية المهمة للتنمية الاقتصادية في الدول النامية، وبخاصة في الدول العربية، وتشكل مسألة تعريف مفهوم الصناعات التحويلية من النقاط الأساسية للتفاعل مع هذا النوع من الصناعات والوصول إلى أهدافها، وذلك إستنادا إلى التعاريف المتعددة المقدمة حولها:

إن الصناعات التحويلية حسب مصطلح Manufacturing تعبر عن عملية تحويل الخامات إلى منتجات نهائية، سواء كان ذلك بشكل يدوي أو بواسطة آليات متقدمة، بهدف تحسين طبيعتها وشكلها، يُشير هذا المصطلح إلى مفهوم شامل يتضمن التعديل على المواد الخام لرفع قيمتها وتلبية إحتياجات الأفراد والمجتمعات. ويجدر الإشارة إلى أن العالم لا يقتصر فقط على تعريف واحد لهذا المصطلح، بل يتنوع تفسيره من دولة إلى أخرى حيث يتم مزج الصناعة بالصناعات التحويلية في بعض الحالات، على سبيل المثال في روسيا وألمانيا يعتبر التعدين وإستخراج المعادن جزء من الصناعة، بينما في الولايات المتحدة يقصد بمصطلح الصناعة بمعالجة المواد

الخام لرفع قيمتها وتلبية إحتياجات السوق، ويشمل ذلك مجموعة واسعة من القطاعات مثل السياحة، الزراعة، والنقل[200].

وتعرف الأمم المتحدة الصناعات التحويلية على أنها "عملية تحويل ميكانيكية للمواد العضوية أو غير العضوية للحصول على مواد جديدة بإستخدام معدات ميكانيكية أو يدوية موجودة في المصانع أو المنازل، ويمكن من خلال هذا النشاط القول بأن الصناعات التحويلية بشكل عام تسعى إلى تلبية جميع إحتياجات المجتمع، التي شهدت زيادة في الفترات الأخيرة، من خلال توفير الخدمات الثانوية أو الإستهلاكية كمواد أولية في الصناعات التحويلية"[201].

أيضا الصناعات التحويلية هي الصناعة التي تغيّر هياكل المواد الأولية وتحوّلها من شكل إلى آخر أكثر فائدة ونفع، بهدف تحقيق إحتياجات المجتمع التي لا يمكن الحصول عليها من قبل والتي تعتمد على الآلات المميزة بالتخصص وإستخدام كميات كبيرة من المواد الأولية والإنتاج الضخم ،كما تتضمن أيضا تحديد المهام والمسؤوليات بشكل دقيق لضمان سير العمل بفاعلية[202]،بالإضافة إلى ذلك هي القطاع المرتبط بعمليات التصنيع التي تستند إلى التحويل الكيميائي للمواد العضوية أو غير العضوية، بالإضافة إلى التحويل الميكانيكي، بهدف الحصول على منتجات جديدة بإستخدام الطرق الآلية أو اليدوية في المنازل أو المصانع، ويتكون هذا القطاع من مجموعة متنوعة من الصناعات، بما في ذلك الصناعات الكيميائية والكهربائية والغذائية، بالإضافة إلى صناعات أخرى متنوعة [203].

من الجانب الآخر، يُعرف التحويل الصناعي بأنه عملية يتم فيها تحويل المادة من شكلها الأصلي إلى مواد بأشكال وصور مختلفة، ومن الأمثلة على ذلك تحويل مادة القطن إلى منتجات قطنية وتحويل الحديد الخام إلى آلات ومعدات حديدية والتي تختلف فعاليتها الإنتاجية المرتبطة بهذه الصناعة بين البلدان المختلفة.[204]

---

[200] محمد يوسف حاجم، ونورى أحلام منشد، التكامل الصناعي وآليات التوزيع المكاني، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2019، ص22.

[201] كريمو دراجي، عبد الناصر حسيني، واقع وآفاق الصناعة التحويلية في الجزائر(دراسة حالة الصناعة البتروكيماوية)، الملتقى العلمي الدولي حول: إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر يومي 07/06نوفمبر2018، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة لونيسي علي، البليدة2 ، الجزائر، 2018، ص3.

[202] عزرين عز الدين،دور السياسات ضبط الصناعة في نمو الصناعات التحويلية الجزائرية خلال الفترة 2000-2015، أطروحة دكتوراه في الإقتصاد الصناعي، جامعة محمد خيضر بسكرة ،2022/2021، ص57.

[203] أحمد حبيب، مبادئ الجغرافي الصناعية، الجزء الأول، مطبعة دار السالم، بغداد، العراق،1972، ص2.

[204] إبراهيم شريف وآخرون، جغرافية الصناعة، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق،1982، ص12.

بشكل مختلف، يُطلق على الصناعات التحويلية كل الأنشطة التي تهدف إلى تحويل الخصائص الأساسية لمادة ما من شكلها الأصلي إلى منتجات أو أجزاء أخرى تحت إشراف الإنسان[205]، تُعتبر هذه الصناعات من بين أهم القطاعات الاقتصادية التي تم إرساؤها نتيجة لفتح الإقتصاد على النطاق العالمي، وتتأثر بالتحولات الإقتصادية المتغيرة[206]،وتشمل هذه الأنشطة الصناعية العديد من القطاعات مثل الصناعات الكيميائية والبلاستيكية والبتروكيماوية، وكذلك صناعة المعدات والأجهزة، والمواد الغذائية، ومواد البناء، بإستثناء صناعة استخراج النفط[207].

تمتد مجموعة الصناعات التحويلية على نطاق واسع و تتضمن مجموعة متنوعة من الصناعات التي لا تتحقق إلا بعد خضوعها لعملية إنتقالية صناعية، تتضمن تحويل المواد الخام إلى منتجات صناعية مختلفة في الإستخدامات والهياكل [208]،تختص الصناعات التحويلية بتحويل المواد الأولية المستخرجة من الطبيعة والقطاع الزراعي، بهدف تجهيزها وتهيئتها للإستخدامات المختلفة.[209]

بالإضافة إلى ذلك، يُمكن وصف الصناعة التحويلية كعملية تقوم بها المصانع بإستخدام إحدى المعايير الطاقة في العملية الإنتاجية، حيث تستخدم مواد أولية معدنية أو حيوانية أو نباتية لإنتاج مواد جديدة تختلف في مواصفاتها من حيث الشكل أو طبيعة الإستخدام، بغرض تلبية احتياجات المجتمع وتحقيق التطور.[210]

تعرف الصناعة التحويلية أيضا بأنها العمليات التي يتم من خلالها معالجة المواد الطبيعية والمواد الزراعية المستخرجة من الثروة الحيوانية والنباتية، بغرض تحويلها إلى أشكال أخرى يمكن الإستفادة منها،بناء على هذا المبدأ، تتألف الصناعة التحويلية من[211]:

– عملية تصنيع الخامات الأولية.

---

[205] Ahmed M El-Sherbeeny, Introduction and Overview ofManufacturing, chapter 1, part 1,2016, p7.

[206] حسن عبد الرحمن العمرو، محددات نسبة هامش في قطاع الصناعة التحويلية في الأردن، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، سلسلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، المجلد 32، العدد04 ، 2017، ص75.

[207] ضحى سالم أحمد، القيمة المضافة للصناعة التحويلية العربية في ظل العولمة، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد 8، العدد 2، 2012، الجزائر، ص131.

[208] ليكاوي مولو، الصناعة التحويلية العربية ومساهمتها في المؤشرات الإقتصادية الكلية، المجلـــة الجزائرية الأداء الاقتصادي، المجلد 5، العدد 1، الجزائر، 2020، ص 60.

[209] كورتل نجاة ،طوبال ابتسام و بن محمد هدى ،دور المقاطعات الصناعية في إنعاش وتعزيز الصناعة التحويلية في الجزائر(دراسة إحصائية لواقع مساهمة الصناعة التحويلية في الأداء الاقتصادي الكلي)،مجلة الدراسات الإقتصادية المعاصرة،المجلد5 ،العدد 2، الجزائر، 2020،ص23.

[210] أركان ريسان عباس، المؤشرات التحليلية ودورها في تقييم كفاءة أداء الصناعات التحويلية (الكبيرة والمتوسطة) في العراق لعام 2008، مجلة حمورابي للدراسات، العدد 41، الجزائر، 2022، ص308.

[211] محمد يوسف حاجم، ونورى أحلام منشد، مرجع سبق ذكره، ص23.

– عملية تجميع الأجزاء الصناعية.

– عملية تركيب وتصنيع الخامات.

بالنظر إلى ما تم ذكره سابقا حول قطاع الصناعات التحويلية يتضح أنها أحد فروع الصناعة التي تهتم بتحويل هياكل المواد، سواء كانت محلية أو مستوردة من الخارج، إلى أشكال أخرى يمكن إستخدامها كمنتجات وسيطة لصناعات أخرى، أو كسلع نهائية توجه للمستهلك، وفقا على ذلك يمكن إعتبار أي تغيير يطرأ في شكل المادة الخام لتحولها إلى شكل آخر كإضافة محددة هو عملية تحويلية.

2. تقسيم هيكل الصناعات التحويلية:

يمثل هذا التقسيم عملية أساسية في فهم وتحليل القطاع الصناعي، إذ يعتبر مدخل هام لدراسة تنظيم الصناعات وتصنيفها حسب عدة معايير ومتغيرات عن طريق تقسيم صناعة التحويلية إلى فئات فرعية وفقاً لمختلف العوامل مثل نوع المواد الخام المستخدمة، وعمليات التحويل المطبقة، والمنتجات النهائية المحققة، يُمكن هذا التقسيم للصناعة من تحديد الإتجاهات الناشئة، والفرص الجديدة للتطوير، والتحديات التي تواجهها، مما يسهم في إتخاذ القرارات الإقتصادية والسياسية الصائبة لتعزيز النمو الإقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة.

1.2.تحليل الهيكل الصناعي : يتم وفقا للمقاييس التالية:[212]

1.1.2. الفروع الصناعية:يعتمد في ذلك على التقسيم الذي أعده كل من المنظمة العالمية للتنمية الصناعية والأمم المتحدة، حيث تستولي دراسة هيكل القطاع الصناعي مكانة أساسية، هذا التقسيم يلعب دور فعال في تنظيم وتصنيف الصناعات، إذ يتيح دراسة هيكل القطاع الصناعي فهما أفضل للعمليات الصناعية المختلفة والتغيرات الهيكلية التي تطرأ عليها، وهذا يؤدي إلى تأثير تطور الفروع الصناعية على هيكل الصناعة التحويلية، بناء على عدة عوامل أساسية، منها:

– **الموارد الطبيعية**: تمثل دراسة مدى توافر المواد الأولية من حيث النوعية والكمية.

– **القوى العاملة**: تشير إلى وجود العمالة الماهرة.

– **السياقات الصناعية، التاريخية، الاقتصادية والسياسية**: تعبر عن الظروف السياسية والإقتصادية والتاريخية التي تؤثر على شكل النظام السياسي والموقع الدولي والتخصصات.

– **الاستثمارات**: تقييم مدى توفر العملة الصعبة والموارد المالية والقدرات على نقل التكنولوجيا وإستيرادها.

[212] إبراهيم حسن العزي، نزار عباس الربيعي، الصناعة التحويلية و تباين معدلات النمو الإقليمي (تجربة الأردن)، مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية، جامعةبغداد، المجلد9،العدد31،العراق، 2002، ص80.

2.1.2.الحجم: يمكن تصنيف المؤسسات الصناعية حسب حجمها بإستخدام معايير كمية أو نوعية، ومن بين المعايير الأكثر إستخداما في الدول الصناعية هو عدد العمال، نظرا لسهولة الوصول إلى البيانات ومعالجتها وتحليلها إحصائيا للوصول إلى نتائج كمية، بالإضافة إلى ذلك يوجد معيار قيمة الأصول الذي يعتبر أكثر تعقيدا نظرا لعدم قدرة الأصول على تحديد الحجم الحقيقي للمؤسسة، حيث يمكن أن تكون الأصول مهترئة أو غير صالحة، إذ يمكن أن يكون المبنى موجها لأعمال أخرى بالإضافة إلى إستخدامه كمصنع، وأخيرا يعتبر معيار حجم المبيعات من بين أصدق المعايير لتحديد حجم المؤسسة في نشاط معين، ولكن يمكن أن يكون غير واضح عند إستعماله لمقارنة المؤسسات التي تعمل في مجالات مختلفة، وبالتالي، من الصعب وجود معيار يناسب جميع الأوضاع والشروط[213].

3.1.2. شكل الملكية: تمثل المفاهيم المتعلقة بالملكية إشارة أساسية في تكوين الأنظمة الاقتصادية المتنوعة، إذ تلعب دور فعال في توضيح مكانة أي شكل من أشكال الملكية وكيفية تأثيره في نشاط التنمية الاقتصادية. ومن خلال ذلك، ويبرز أهمية هذا المبدأ والمعيار المتعلق بالملكية في [214]:

- الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج.
- الملكية المختلطة لوسائل الإنتاج.
- الملكية العامة (الإجتماعية) لوسائل الإنتاج.

4.1.2.طبيعة السلع المنتجة: بإستخدام هذا المعيار، يمكن كشف طبيعة المنتج في الوحدات الصناعية، حيث يتم تصنيفها إلى تشكيلات رئيسية لفهم معدلات النمو وطبيعة الارتباط الأمامي والخلفي بينها، وهذا يساعد في تحديد طبيعة التوازن والإنسجام في الهيكل الصناعي[215] .

ونستطيع تصنيف هذه التشكيلات إلى:

– **التشكيلة الأولى:** تشمل الصناعات الاستهلاكية المباشرة، حيث تُستخدم لتلبية الإحتياجات المباشرة للمستهلكين دون إستخدامها في مراحل الإنتاج التالية، وتتضمن هذه التشكيلة الصناعات النسيجية والجلدية، بالإضافة إلى الصناعات الغذائية والصناعات الإستهلاكية المتواصلة مثل الصناعات التجميعية والهندسية.

---

[213] بن عزرين عز الدين، مرجع سبق ذكره، ص63.

[214] أحمد خليل الحسيني وكريم سالم حسين، تحليل هيكل القطاع الصناعي الخاص في العراق، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والإقتصادية، المجلد4، العدد3،العراق، 2001، ص45.

[215] أحمد خليل الحسيني وكريم سالم حسين، مرجع سبق ذكره، ص 45.

– **التشكيلة الثانية:** تضم من الصناعات التي تقوم بإنتاج المواد الأولية التي تستخدم كمدخلات في صناعة سلع جديدة، وتشمل غالبا الصناعات الكيميائية، وصناعة الورق، وصناعة الإسمنت، وصناعة مواد البناء.

– **التشكيلة الثالثة:** تُعرف صناعة السلع الإنتاجية بأنها الصناعات التي تشمل تصنيع المعدات والآلات المختلفة مثل صناعة الآلات بأنواعها المختلفة وتصنيع المنتجات المعدنية، وتسهم في رفع إنتاجية الإقتصاد الوطني.

5.1.2.الكفاءة الصناعية: تعني كفاءة الإنتاج القدرة على زيادة قيمة المنتجات النهائية من خلال إستخدام أقل قدر ممكن من الموارد الإنتاجية، أو تحقيق أقصى قيمة للإنتاج باستخدام نفس كمية الموارد، بهدف رفع القيمة المضافة الإجمالية في كلتا الحالتين، ويشمل ذلك تصنيع المعدات والآلات أيضا[216].

3. أنواع الصناعات التحويلية:

ويمكن تقسيم أنواع الصناعات التحويلية كتالي:

1.3. حسب أهمية المنتوج: نجد نوعين:

1.1.3. الصناعات الثقيلة: تشمل صناعة السلع الإستهلاكية والإنتاجية المتطورة مثل المنتجات المعدنية، والكيماويات، والآلات، والمركبات، ومشتقات البترول.

2.1.3. الصناعات الخفيفة: تضم صناعة السلع الإستهلاكية الأساسية صناعات مثل الصناعة الغذائية، والنسيجية، وتصنيع التبغ، والخشب، والأثاث.

2.3.حسب التكنولوجيا المستخدمة: المعدة من طرف منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية ،وتنقسم إلى[217] :

1.2.3. صناعات عالية التكنولوجيا: تتمثل في الصناعات المتميزة بكثافة التكنولوجيا والرأسمال معا، مثل صناعة الآلات، وصناعة المنتجات الكيماوية، والحواسيب، والمعدات الكهربائية، والصناعات المتعلقة بالأدوات والمعدات الطبية، وتشمل ذلك الآلات الدقيقة، والبصرية، وأجهزة الاتصالات، بالإضافة إلى صناعة المقطورات، ومعدات النقل، والمركبات الآلية.

2.2.3. صناعات متوسطة التكنولوجيا: تشمل الصناعات ذات الاستخدام المكثف لرأس المال، مثل صناعة الوقود النووي وتكرير البترول.

---

[216] عزرين عز الدين، مرجع سبق ذكره، ص66.

[217] المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، التقرير الصناعة العربي، العدد الأول، جامعة الدول العربية،القاهرة، مصر،2007، ص9.

3.2.3. صناعات منخفضة التكنولوجيا: تتميز بتوظيف كثيف للعمالة وانخفاض في استخدام رأس المال، تشمل هذه الصناعات الغذائية، والنسيجية، وصناعة الأحذية، وتصنيع المنتجات الخشبية والجلدية، والأثاث، وصناعة المنتجات الورقية، بالإضافة إلى الصناعات المرتبطة بالنشر والطباعة.

3.3.حسب دورها في التنمية الإقتصادية: تنقسم إلى الصناعات الإستهلاكية والصناعات الإستثمارية حيث[218]:

1.3.3. الصناعات الإستثمارية: تُعتبر صناعة السلع الوسيطة ضرورية لإنتاج السلع الرأسمالية والسلع الأخرى، مثل الصناعات الكيماوية، والنسيج، والجلود، والغزل، والصناعة الغذائية، وغيرها، وتتطلب إستثمارات رأس مالية ضخمة نسبيا.

2.3.3. الصناعات الإستهلاكية: الصناعة تقوم بتحويل المواد الخام الأولية إلى سلع ومنتجات جاهزة للاستخدام، وبناء على زيادة الطلب عليها، يتم بدء عملية الإنتاج بها، حيث تنتج للمستهلك النهائي كصناعة النسيج

4.3.حسب دليل النشاط الإقتصادي: وقد قسم الصناعات التحويلية إلى 10 أجزاء تحت رقم 03 والتي بدورها تشتمل على عدة فروع وأنواع تختلف فيها من ناحية سبل الإنتاج، حاجتها للمواد الأولية أو طبيعة إستعمال المنتجات و أيضا من جانب التقنيات ،الحجم، الطاقات ،طرق التمويل لتصنف وتقسم بعد ذلك الصناعات وبموجب هذا التصنيف إلى مجموعة اقسام إلى تسع أقسام رئيسية ألا وهي[219]:

1.4.3. الصناعة الغذائية والمشروبات والتبغ تحت رقم التصنيف الدولي (31): تضم مجموعة من الصناعات كالحفظ وتجهيز اللحوم، صناعة المثلجات والألبان، صناعة منتجات الخبز وطحن الحبوب، صناعة الحلويات السكرية والشكولاطة، الكاكاو صناعة المعكرونة، صناعة الأعلاف الحيوانية، صناعة المشروبات الغازية والمياه المعدنية.

2.4.3. صناعة المنسوجات والملبوسات والصناعات الجلدية تحت رقم التصنيف الدولي (32): تتضمن على مجموعة من الأنشطة الصناعية كصناعة المنتجات النسيجية الجاهزة، نسج المنسوجات، حياكة الملابس وصناعتها، صناعة الأحذية، صناعة السجاد والبساطات.

---

[218] حسن عبد الفتاح محمد ثريا،إستغلال الطاقات العاطلة في الصناعة المصريةودوره في تخفيض عجز الميزان التجاري مع التركيز على الصناعات الغذائيةدراسة قياسية ، رسالة ماجستيرفي الإقتصاد،كليةالتجارة،جامعة عين شمس، مصر،2016، ص3.

[219] محمد إبراهيم صعيد الراعي،مرجع سبق ذكره،ص12.

3.4.3. صناعة الخشب ومنتجاته بضمنها الأثاث تحت رقم التصنيف الدولي (33): تشتمل على صناعة الخشب ومنتجاته، صناعة العبوات الخشبية والفيلين، صناعة الأثاث، صناعة تسوية الخشب.

4.4.3. صناعة الورق والمنتجات الورقية والطباعة والنشر تحت رقم التصنيف الدولي (34): تشمل صناعة الورق المقوى، الورق المموج، الأوعية والقوالب المصنوعة من الخشب، النشر والطباعة والأعمال المرتبطة بها.

5.4.3. صناعة الكيماويات والمنتجات الكيماوية من النفط والفحم الحجري ومنتجات المطاط والبلاستيك تحت رقم التصنيف الدولي (35): تجمع كل من صناعة الأسمدة، مبيدات الحشرات، صناعة الدهانات، صناعة الأدوية والعقاقير، صناعة المنتجات البترولية ومشتقاته، مستحضرات التجميل والتنظيف وأيضا المنظفات.

6.4.3. صناعة منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية (بإستثناء النفط والفحم) تحت رقم التصنيف الدولي (36): تشتمل صناعة الزجاج، صناعة الفخار والخزف،صناعة مواد البناء كالموزاييك،صناعة الجير و الجبس و الإسمنت و القير.

7.4.3. صناعة المنتجات المعدنية الأساسية تحت رقم التصنيف الدولي (37): صناعة الفولاذ والسبائك والألمنيوم.

8.4.3. صناعة المنتجات المعدنية المصنعة والمكائن والمعدات تحت رقم التصنيف الدولي (38): تضم صناعة المنتجات المعدنية والمعدات والمكائن، صناعة الأثاث المصنوع من المعادن، صناعة العتاد والمكائن الفلاحية والزراعية، صناعة اللوازم والآلات الكهربائية المترلية فضلا عن صناعة معدات النقل.

9.5.3. الصناعات التحويلية الأخرى تحت رقم التصنيف الدولي (39): تتكون من صناعة المجوهرات والحلي التقليدي والفلكلوري، صناعة اللوازم والأجهزة الرياضية فضلا عن صناعة لعب الأطفال، صناعة الآلات الموسيقية، والتي يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول 4.2: فروع الصناعة التحويلية وأرقام تصنيفها الدولية

فرع الصناعة التحويلية	رقم التصنيف الدولي
الصناعة الغذائية والمشروبات والتبغ	31
صناعة المنسوجات والملبوسات والصناعات الجلدية	32
صناعة الخشب ومنتجاته	33
صناعة الورق والمنتجات الورقية والطباعة	34
صناعة الكيماويات والمنتجات الكيماوية	35
صناعة منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية	36
صناعة المنتجات المعدنية الأساسية	37
صناعة المنتجات المعدنية المصنعة والمكائن	38
الصناعات التحويلية الأخرى	39

المصدر:بشاري سلمى، دعم وتطوير قطاع الصناعة التحويلية كآلية لترقية التجارة الخارجية في ظل الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر ،2018 ،ص62.

أيضا تأخذ الصناعات التحويلية تصنيفات أخرى وذلك تبعا [220]:

أما التصنيف القياسي الدولي للأنشطة الصناعية والذي يعتبر أحد أكبر التصنيفات إستعمالا وشيوعا في الإحصاءات الدولية الذي أعدته الدائرة الإحصائية للأمم المتحدة و بموجبه نجد أن الصناعة التحويلية تتفرع إلى ثلاث مجموعات رئيسية[221]:

- الصناعات التحويلية.
- التعدين.
- الماء والكهرباء.

بالإضافة إلى أنواع الصناعات التحويلية المذكورة سابقا نجد أيضا:

5.3. صناعة البيتروكيماويات: من الصناعات التي تقتضي إستثمارات هائلة والدعائم المتقدمة للاقتصاد والركائز الهامة المعتمد عليها مستقبلا، تستعمل تقنيات حديثة ترتكز في مقامها الأول على البترول، مشتقات

[220] كورتل نجاة ،طوبال ابتسام ، بن محمد هدى ،مرجع سبق ذكره،ص25.

[221] محمد إبراهيم صعيد الراعي، دراسة حول الصناعات التحويلية في فلسطين (تحليل ورؤية نقدية)، وزارة الإقتصاد الوطني إدارة الدراسات والتخطيط، إصدار رقم 17، 2003، ص11.

النفط والغاز الطبيعي كمواد أولية تتسم هذه الصناعة بمردود عالي على المستوى الإقتصادي كون أسعارها تتجاوز أسعار النفط بنسب مضاعفة.

6.3. صناعة الأسمدة: يشكل هذا الصنف من الصناعات التحويلية المساعدة في تخفيض وتقليص التكاليف من جهة وزيادة الإنتاج من جهة أخرى وهذا عندما يكون الموقع الذي تتوافر فيه المواد الأولية أكثر قربا ومركزية.

7.3. صناعة الحديد والصلب: تلعب هذه الصناعات دور فعال في التنمية الإقتصادية لارتباطه القوي بمختلف الصناعات المتبقية والتي تبرز في:

- صناعة مغذية لصناعة الصلب كصناعة السبائك الحديدية، الحراريات وصناعة التعدين.
- صناعة مستزفة لمنتجاتها ومن أبرزها صناعة السفن، السيارات، المعدات، الأجهزة المترلية وكذا الصناعات الهندسية الأخرى، وغير ذلك فهي ترتبط أيضا مع القطاعات الاقتصادية الأخرى كقطاع السكن، البناء والقطاع الفلاحي.

8.3. الصناعة الميكانيكية: من بين فروع الصناعات التحويلية تتكون من فرع الأشغال العمومية، المواد والتجهيزات، المضخات المائية، العتاد الفلاحي، والسيارات الصناعية غالبا ما تكون هذه الصناعات إستراتيجية تمر بمراحل مالية حساسة.

9.3. الصناعة الكهرومترلية والإلكترونية: من بين القطاعات المتميزة بمنافستها الشديدة في مجال الصناعات التحويلية وهذا من جانب العلامات الأجنبية والمحلية بالأخص مع إنفتاح الأسواق العالمية وتدويل الشركات في ظل التجارة الحرة.

10.3. الصناعة الصيدلانية: أحد أهم الصناعات التحويلية التي يترقب أغلبية الدول تحقيقها التطوير والتحسين منها بشكل لامتناهي فمن ناحية لحقلها الإستراتيجي وبإعتبارها أحد المنتجات التي من المستحيل الإستغناء عنها والأكثر طلبا إقتصاديا وإجتماعيا، ومن ناحية أخرى مصدر رئيسي في خلق قيمة مضافة هامة على مستوى الدخل الوطني سواء بالإستثمار المباشر أو التقدير في الأسواق الأجنبية.

11.3.الصناعة الغذائية: من القطاعات المهمة و الضرورية للإقتصاد الوطني ،تكمن أهميتها كونها أحد الأصناف الرئيسية للصناعات التحويلية المساهمة في الرفع من مستوى الدخل القومي و الإنتاج المحلي ،و تعتبر همزة وصل بين القطاعين الصناعي و الزراعي ،تبرز أهميته في إرتباطه المباشر مع إنتاج الغذاء في شكله الخام بإعتباره من بين المدخلات الرئيسية له[222].

[222] باية ساعو و وهيبة بوترية، مرجع سبق ذكره،ص29-32.

4.الخصائص الرئيسية للصناعات التحويلية:

تتصف الصناعات التحويلية بمجموعة من الخصائص من أهمها:

– تتسم الصناعة التحويلية بعدم التكامل والتنسيق بين مكوناتها، وهذا ينعكس في كلا من التكامل العمودي والأفقي، يتم التخطيط لهذا القطاع على الصعيد الوطني لتنفيذ المشاريع الصناعية، مما يؤثر سلبا على نمط التصنيع في البلدان، وبناء على ذلك، يمكن تعزيز هذين التكاملين لتحسين الأداء والتنسيق في هذا القطاع، بحيث أن:

. **التكامل العمودي:** يتمثل هذا النوع من التكامل في جمع مشاريع مختلفة وتضمين المراحل العملية الإنتاجية بكل تنوعها، حيث يشير التكامل الأفقي في هذه الحالة إلى التنقل العمودي في العملية الإنتاجية، والتي تمتد من مرحلة الإستخراج إلى مرحلة التوزيع. يتم تصنيف التكامل إلى[223] :

– **التكامل التام:** ينشأ هذا النوع من التكامل بين فترتين من فترات الإنتاج، حيث يتم توفير جميع مستلزمات الإنتاج بالكامل دون الحاجة إلى شرائها من الخارج في الفترة الأولى، ومن ثم يتم بيع المنتج النهائي بالكامل داخلياً في فترة أخرى، كمثال على ذلك، مصانع الصلب تظهر نشاطات متكاملة بشكل هائل، حيث يُخصص كل إنتاج للصلب الخام لعملية تصنيع الصلب، وبالتالي لا تحتاج المؤسسة الإنتاجية لشراء المواد الخام من الخارج.

– **التكامل غير التام:** نجد هذا النوع من التكامل في الحالات التي تفتقر فيها القطاعات إلى الإكتفاء الذاتي الداخلي لتحقيق الإنتاج، كما هو الحال في مصانع السيارات التي تعتمد على قدراتها الشخصية في إنتاج مكونات أساسية لعملية التصنيع، وذلك على نحو جزئي.

كما نجد في بعض الصناعات شركات تتمتع بالتكامل العمودي حيث تقوم بدمج جميع عمليات الإنتاج بداية من إكتشاف الحقول الجديدة للبترول وحتى توزيع المنتج النهائي، كما هو الحال في شركات البترول العملاقة، بالمقابل هناك صناعات أخرى لا تتمتع بنفس مستوى التكامل العمودي، مثل صناعة البناء والتشييد التي تتكون من مجموعة من الشركات المنفصلة تقوم بأنشطة متنوعة مثل توفير المواد الخام وتصميم الهياكل، وما إلى ذلك وهذا يؤدي إلى تباين كبير في مستوى التكامل العمودي داخل الصناعة نفسها.

[223]العيد قريشي و لخضر مرغاد ،دور إستراتيجية التكامل العمودي الخلفي في تحسين أداء مؤسسة سوناطراك دراسة تحليلية للفترة(2000-2015)،مجلة الإستراتيجية والتنمية،المجلد6،العدد10،الجزائر، 2016، ص296.

من خلال ما سبق يتضح أن تحقيق التكامل العمودي يتم بشكل كامل عندما يتم إستخدام إنتاج عملية معينة بالكامل كوسيط للعملية الإنتاجية التالية، أما التكامل الجزئي فيحدث عندما يُستخدم جزء من إنتاج عملية معينة لتلبية جزء من احتياجات العملية التالية. وبالتالي، يعني ذلك أن العملية الإنتاجية الموجهة للخلف قد تبيع جزءًا من إنتاجها لزبائن جدد، بينما تقتني العملية الموجهة للأمام جزءًا من إحتياجاتها من بائعين جدد.

. **التكامل الأفقي** :إن تجميع المشاريع التي تنتج نفس السلعة أو الخدمة وتفرض عليها رقابة معينة وتصنيف العملية كتكامل أفقي للسعي نحو السيطرة على السوق يُعتبر من الأسباب الرئيسية للتكامل الأفقي عندما يكون هناك عدد قليل من المشاريع التي تنتج لمادة واحدة أو منتجات متشابهة، تنخفض درجة التنافسية، مما يمكن المجموعة المتحدة من تحقيق هيمنة واسعة على السوق[224].

II. 3.2. عموميات حول فروع أنواع الصناعات التحويلية:

1.صناعة الحديد والصلب:

تعتبر هذه الصناعة ذات أهمية كبيرة في الإقتصاد نظرا لكونها مورد قيم إقتصادي هائل في إنتاج بدائل الإسمنت عالية الجودة، مما يسهم في خلق عوائد إقتصادية فعّالة في قطاعي البناء والتشييد[225]،يتم إنتاج الحديد والصلب عن طريق التخفيف الكيميائي للخامات، حيث يتم إستخدام عمليات مباشرة أو متكاملة لتصنيعه، وفي هذا السياق يشكل فحم الكوك والغاز الطبيعي من بين أهم المواد الخام، سواء كمصدر للطاقة في مراحل تصنيع الحديد والصلب النهائية أو كمصدر للبترين في محطات توليد الكهرباء. كما تعتبر الطاقة الكهربائية مصدر آخر يُستخدم في تشغيل آلات الدرفلة الكبيرة، التي تقوم بتشكيل المعادن من خلال عصرها بين أسطوانتين ذات صلابة عالية، والتي تستخدم لتقليص سمك الصفائح أو قطر القضبان، سواء كانت هذه العمليات على الساخن أو البارد، لإنتاج منتجات نصف مصنعة مثل الأعمدة الحديدية، وألواح الصلب، والأنابيب[226]،بالإضافة إلى ذلك، يمكن إعتبار الكهرباء كمصدر ضروري لتوليد الطاقة الحرارية المطلوبة

[224]محمد عزيز، فصول في التكامل الإقتصادي، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا،1982، ص147.

[225]Shubhi Dubey, Ashita Singh and Suresh Singh Kushwah, Utilization of Iron and steel Slag in Building Construction, AIP Conference Proceedings ,University Institute of Technology, Volume 2158, Issue 1, India, 25 septemer 2019,p1.

[226]Jérôme Molimard,Etude expérimentale du réjime de lubrifiante en filme mince – application aux fluides de laminage, PhD thesis, INSA de Lyon ,1999,p59.

لعمليات صهر وتصنيع الحديد[227]،خاصةً عند استخدام الخامات الخردة. يأخذ الحديد في صناعته دور مهم يُمكن توضيحه من خلال الشكل التالي[228]:

الشكل 1.2 : دورة صناعة الحديد من الخام و الخردة

الطريقة الأولى

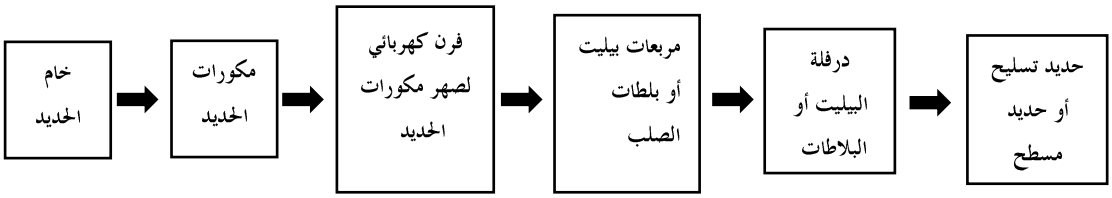

الطريقة الثانية

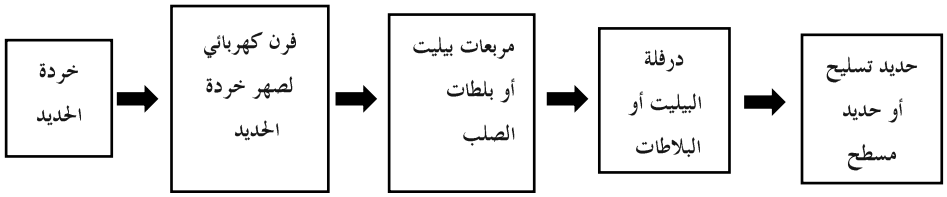

المصدر: تقرير عن صناعة الحديد في مصر، مرجع سبق ذكره، ص3.

حيث أن:

– **الطريقة الأولى**:تتم عملية تصنيع الحديد عبر ست مراحل، تبدأ بتهيئة ومعالجة خام الحديد لتحويله إلى الحديد الإسفنجي، الذي يتم إختزاله مباشرة ويُطلق مصطلح "اسفنجي" على الحديد بسبب نسبة الانتزاع لجزيئات الأكسجين من أكاسيد الحديد، مما يجعل شكله الداخلي يشبه الإسفنجة، بعد ذلك يتم صهر الخام الحديدي في أفران خاصة للحصول على البيليت، ويتم تشكيلها إلى منتجات مثل شرائط الصلب وأسياخ التسليح، التي تسمى أيضا بمسطحات الصلب.

– **الطريقة الثانية**:تتكون هذه العملية من خمس مراحل. تبدأ من فحص الخردة وتحليل خصائصها الكيميائية، ثم تحويل هذه الخردة إلى شكل سائل، بعد ذلك تضاف مواد كيميائية مساعدة لإنتاج البيليت، الذي يُعد وقود حيوي ينتج من بقايا الخشب والأشجار والمحاصيل الزراعية، يتم تحويل هذا البيليت إلى مسطحات الصلب أو

[227]عزة علي فرج إبراهيم، إقتصاديات صناعة الحديد والصلب بمصر، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، المجلد51، العدد1، جامعة عين شمس، كلية التجارة، مصر،2021، ص21.

[228]تقرير عن صناعة الحديد في مصر، شركة مصر للإستثمارات المالية (إدارة البحوث)، مصر، أفريل 2014، ص2.

مربعات البيليت كمنتجات وسيطة، والتي يتم تقسيمها وتدويرها لإنتاج منتجات نهائية بأشكال جديدة مثل المسطحات أو أسياخ الصلب[229].

1.1.متطلبات قيام صناعة الحديد و الصلب : صناعة الحديد والصلب، التي تُعرف أيضا بالصناعة الثقيلة، تُعتبر مؤشر هام لتقييم وتصنيف الدول كدول صناعية أم لا، تعتمد هذه الصناعة على عاملين أساسيين هما الطاقة والمواد الخام،و لكي يتمكن منتجو الحديد والصلب من الوصول إلى مكانة مرموقة وضمان تطور ونجاح هذه الصناعة، من الضروري تلبية المتطلبات التالية[230]:

1.1.1. المواد الخام: المبدأ الأساسي للتصنيع يعتمد على تحويل المواد الأولية إلى منتجات نهائية، مما يبرز أهمية توفر المواد الخام كمدخل أساسي في عملية الإنتاج وأحد الركائز لضمان إستمرارية التصنيع، ومع ذلك،يجب الإشارة إلى أن توفر المواد الخام وحده لا يعني بالضرورة وجود قاعدة صناعية ناجحة ومتطورة، لكنه يمكن أن يمهد الطريق لذلك إذا تم دعمه بالعزم والإرادة وإستغلاله بالشكل الصحيح.

2.1.1. مصادر الطاقة: تعتبر الطاقة أحد الأسس الهامة لتطور وقيام الصناعة، إذ تسهم في تعزيز الأهمية العددية والنسبية للصناعات التي تستهلك كميات كبيرة من الطاقة، وتعد صناعة الحديد والصلب من بين الصناعات التي تستهلك كميات هائلة من الطاقة، حيث تعتمد على الغاز الطبيعي وفحم الكوك كمصادر رئيسية، مما يؤثر مباشرة على تكاليف الإنتاج، كما يعتبر غاز الأكسجين من المواد الخام الأساسية المستخدمة في هذه الصناعة، ويتطلب إنتاجه عمليات معقدة ومكلفة.

3.1.1. رأس المال: يشكل عامل حيوي في ضمان نجاح أي صناعة، فهو يمثل المال الضروري لشراء المواد الخام، وتسديد الفواتير، وتأجير العمال، وشراء الأصول الرأسمالية، ولذلك فإن الدول التي تسعى لتطوير صناعتها يجب أن تهتم بتوفير رأس المال اللازم، هذا يعني دعم البحث والإبتكار وزيادة إنتاج وسائل الإنتاج لذا من الضروري التركيز على ترشيد إستخدام رأس المال الوطني، حيث أن الإعتماد الكامل على الموارد الخارجية قد يؤدي إلى نقص في الموارد المالية.

[229] تقرير عن صناعة الحديد في مصر، مرجع سبق ذكره، ص3.

[230] محمدزرقون وآخرون، دور الصناعات التحويلية في تحقيق متطلبات التنمية الإقتصادية في الجزائر (دراسة حالة قطاع الحديد والصلب)، الملتقى الدولي الرابع حول التأهيل الصناعي وتحديات إنماء الاقتصاديات العربية، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، يومي 23 و24 نوفمبر2015، ص105 -106.

4.1.1.القوى العاملة: تشمل العمل البارع في الصناعة الاستفادة من مهندسين ماهرين ومدراء أعمال، بالإضافة إلى التعاون مع الجامعات للإستفادة من خارجيتها، إن وجود عمال مدربين بشكل جيد ضروري لتطوير الصناعة وتنميتها، حيث يلعبون دورا فعالا في تنفيذ أنشطة التصنيع، فإستخدام المعدات الحديثة لا يقلل من أهمية العامل البشري، بل يجب أن يكون هناك تدريب ملائم لهم للتعامل مع هذه المعدات، مما يسهم في خلق فوائد إضافية في بيئة العمل الصناعية[231].

5.1.1. السوق: من أبرز متطلبات التطور الصناعي ترتبط بالعلاقة بين حجم المنتجات وسعة التطور بحيث عند مقارنة سلع السوق بالمنتجات الصناعية، يتضح أن تحقيق الكفاءة في الطلب النقدي لا يعتمد فقط على سرعة السوق، بل يتعلق أيضا بنسبة الكميات المعروضة والإنتاجية وحجم السكان ومعدل الإنتاج الفردي .

6.1.1. الإدارة: من أهم العوامل في نجاح وتطوير أي صناعة هو وجود نظام إداري متكامل يُستخدم لاتخاذ القرارات الصناعية الحاسمة. يعتمد القادة الإداريون في هذا النظام على تحديد المنتجات وكمياتها، وتحديد الأسواق المستهدفة ومستويات أسعار البيع، كما يسعون للحصول على رأس المال اللازم من خلال الأسهم، والسندات، والقروض البنكية،و يعمل الإداريون على تخفيض التكاليف من خلال تحسين مزيج المدخلات في الإنتاج، مثل تقليل عدد العمال إذا كانت التكاليف مرتفعة، أو زيادة العمال إذا كانت التكاليف منخفضة، وهذا يتم عادةً من خلال تبني تقنيات جديدة لتحقيق الأهداف بتكاليف أقل.

– **وسائل النقل** : العديد من الصناعات بالأخص الحديثة تعتمد بشكل كبير على توفير المواد الخام ووقود المصانع، بالإضافة إلى نقل المنتجات والبضائع من مراكز الصناعة إلى الأسواق الاستهلاكية، غالا ما تكون مواقع الخامات بعيدة عن مواقع التصنيع، وبالتالي يسهم تخفيض تكاليف النقل بشكل كبير في تقليل تكاليف الإنتاج، لذلك يستخدم العديد من الصناعات وسائل نقل حديثة وفعالة لتحقيق توفير في التكاليف[232].

2.1. مقومات نجاح صناعة الحديد والصلب: توفير مقومات الصناعة مثل الحديد والصلب في دولة ما يُعتبر أحد المحددات الرئيسية لنجاحها، وقدرتها على الدخول في الأسواق الدولية والإقليمية كمنافس للأسواق الخارجية الأخرى. عن طريق تغطية السوق المحلي بالكامل أو جزء كبير منه، يمكن للصناعة تحقيق المنافسة وتقليل الاعتماد على الواردات، بالإضافة إلى توفير منتجات ذات جودة عالية وتكاليف منخفضة تلبي رغبات الأسواق المحلية والدولية. هذه المحددات متشابكة وتتفاعل مع بعضها البعض، وكلما كانت هذه المحددات

[231] محمدزرقون وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص106.

[232] محمدزرقون وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص106.

متوافقة ومتداخلة، زادت فرصة الدولة في تحقيق تنافسية أكبر واستمرارية واستقرار على المدى الطويل، و يمكن تقسيم هذه المحددات إلى [233]:

1.2.1. حسب العوامل الطبيعية، العوامل الإجتماعية، العوامل الاقتصادية والعوامل التاريخية:

. **العوامل الطبيعية:** تنشأ الخصائص البيئية لمنطقة ما نتيجة مجموعة العناصر الطبيعية يشترك كل عامل منها في إكتساب البيئة سمات تميزها عن غيرها من البيئات، وتشكل دراسات العوامل الطبيعية عنصر هام لفهم قدراتها ومدى وملائمتها للأنشطة المختلفة، وتضم دراسة:

– العوامل الجيولوجية

– المساحة والموقع الجغرافي

– الطاقة الإستيعابية للبيئة والتلوث.

. **العوامل الإجتماعية:** وتتضمن الدراسات والأبحاث المتعلقة بالتعليم، الخدمات الصحية والديمغرافيا وتتفرع إلى:

– العوامل السكانية

– الصحة

– الخدمات الإجتماعية

. **العوامل الإقتصادية:**من أبرز العوامل الضرورية في الإقتصاد هي النظام الجغرافي، حيث يعتبر الإقتصاد شبكة تضم التوزيع والإستهلاك والإنتاج لمجموعة متنوعة من الأنشطة داخل الموقع الجغرافي، تشمل هذه الأنشطة الصناعية والزراعية وغيرها من الخدمات، بالإضافة إلى العمالة ورؤوس الأموال[234].

. **العوامل التاريخية والتشريعات الإدارية:**

– **العوامل التاريخية:**يصعب في بعض الأحيان تحديد موطن الصناعة، ويرجع ذلك جزئيا إلى العمل التاريخي الذي لم يشهد وقتًا محددًا لظهور الصناعة، إلا أن هناك عوامل اجتماعية وطبيعية وإقتصادية ساهمت في نشوء الصناعة في الأساس، حيث أصبحت هذه الصناعة تتطور وتتحول مع مرور الزمن لتصبح أكثر تطور وتنوع،

[233]سالم رشيد،أثر التلوث في البيئة في التنمية الإقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية،تخصص علوم التسيير،جامعة الجزائر، الجزائر،2005، ص14.

[234]BOUAYAD Anis, stratégie et métier de l'entreprise, édition DUNOD, Paris, 2000, p 42-43.

ويمكن أن يتحول العامل الأساسي في الصناعة ويستمر تطويرها بناءً على الخصائص التي اكتسبتها من البيئة التي نشأت فيها.

– **التشريعات الإدارية** : تشمل القوانين وتشريعات العمل ونظم الإدارة أحد العناصر المؤثرة في تفاضل البيئات الإقتصادية بين بعضها وبعضها الآخر.

2.2.1.حسب محددات أساسية و محددات مساعدة:

– **المحددات الأساسية:** تشمل كل من:

▪ **طبيعة عناصر الإنتاج:** في المدخلات اللازمة لدعم تطوير قدرات صناعة الحديد والصلب، يتم التركيز على تطوير قدرات المنافسة مثل تحسين التكنولوجيا وزيادة الكفاءة، بالإضافة إلى توفير البنية التحتية اللازمة مثل الأرض ورأس المال والعمالة الماهرة،ومع وجود هذه المكونات الأساسية إلا أنها ليست كافية بمفردها لتحقيق التطور والنجاح في صناعة الحديد والصلب[235].

▪ **صفات الطلب المحلي** :يساعد هذا المحدد في ترقية صناعة الحديد و الصلب ،و تتوضح في ثلاث عناصر أساسية[236]:

• **تكوين الطلب المحلي:** يمثل القوة الأساسية لأي صناعة كي تنمو وتستمر ،فهو يشغل دور فعال في خلق القدرة التنافسية و تطوير صناعة الحديد و الصلب ،أيضا الضغوط المستمرة تشكل حافز للمؤسسات للقيام بالتجديد، الإبتكار و تحقيق متطلبات المستهلكين المحليين في الحصول على منتجات متميزة وجديدة، الشيء الذي يمكن الصناعة من تعزيز قدرتها التنافسية للتصدي أمام المنافسين الآخرين.

• **إيصال الطلب المحلي إلى الأسواق الدولية:** يعتبر طلب المستهلكين المحليين مؤشر هام للطلب الخارجي في أسواق صناعة الحديد والصلب، فمن خلال فهم هذا الطلب، يمكن للشركات التغلب على المنافسة الدولية وتحقيق الإستثمارات اللازمة، مما يؤدي إلى خلق قدرة تنافسية عالية في الأسواق العالمية[237].

---

[235] المعهد العربي للتخطيط بالكويت، مرجع سبق ذكره، ص6.

[236] سالم منعم زامل الشمري، تحليل محددات القدرة التنافسية لقطاع الصناعة التحويلية في العراق، مجلة العلوم الإقتصادية،المجلد 15،العدد 57،جامعة واسط،العراق،2020،ص26.

[237] محمد عدنان وديع، القدرة التنافسية وقياسها،مجلة التنمية والسياسات الإقتصادية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد24، الكويت،2003، ص6.

• **معدل نمو وحجم الطلب المحلي:** إن ارتفاع الطلب المحلي ومعدل نمو صناعة ما يسهم في خلق قدرة تنافسية لها ومكانة هامة في درجة تطورها وتقدمها، ذلك لأن نموها المستمر يدفع بها للتجديد والإبتكار أكثر، الذي بدوره يزيد من مستويات الإنتاج والتخفيض من المخاطر الموجهة للصناعة.

▪ **صناعات ذات روابط الدفع الخلفية والأمامية:** تشير الصناعة الداعمة إلى تلك الصناعات التي توفر المداخل الضرورية للإنتاج والتي يعتمد عليها صناعة الحديد والصلب. بدون تعاونها مع هذه الصناعات، لا تستطيع الصناعة المستهلكة لمنتجاتها في مجال الحديد والصلب تحقيق التطور وتحافظ على قدراتها التنافسية. بالتعاون مع الصناعات الأخرى، تسهم في تحسين قدرات الصناعة التنافسية عالمياً[238].

– **المحددات المساعدة:** وتضم ما يلي:

▪ **المهمة الحقيقية للحكومة:** تلعب السياسات الحكومية دوراً مساعداً هاماً في تطوير صناعة الحديد والصلب، حيث يمكن للسياسات النقدية والمالية أن تؤثر على مسار الإنتاج وتنمية الصناعة. يتم ذلك من خلال سياسات الضرائب والدعم، والتي تستخدم لتشجيع الاستثمار في هذا القطاع. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للحكومة التأثير على هياكل الصناعة وإستراتيجياتها في المنافسة المحلية والعالمية، سواء من خلال القوانين أو السياسات الضريبية وغيرها من الأدوات التنظيمية[239].

▪ **العوامل الخارجية:** تمثل الأحداث والظروف الخارجية التي تحدث خارج نطاق سيطرة الصناعة تحديا يجبرها على التكيف لتبرز تأثيراتها على الصناعة، تنتشر هذه الأحداث عبر مختلف الدول بشكل عفوي، وتؤثر على البيئة المحيطة بالصناعة، يمكن أن تكون هذه العوامل ذات صلة أو غير ذلك لتحقيق قدرة تنافسية للصناعة.

2.الصناعة النسيجية:

1.2.مفهوم الصناعة النسيجية: تعد هذه الصناعة واحدة من أعرق الحرف التقليدية المعروفة منذ القدم، لا يزال العديد من الأشخاص يستخدمونها في خياطة ملابسهم، مثل الملابس الشتوية البسيطة، والمفروشات، والمنتجات النسيجية الأخرى، ومع التطورات الحديثة والتكنولوجيا التي شهدها القطاع الصناعي تحولت هذه الصناعة من النسيج اليدوي إلى النسيج التقني، مما أسهم في إبتكار منتجات نسيجية جديدة حيث أنه و على

[238] فارس طارق،دور ومكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و سبل ترقية قدراتها التنافسية (دراسة حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف01، 2018/2017، ص74.

[239] نجوى علي خشبة و سهام فتحي إبراهيم، قياس الميزة التنافسية للقطاع الصناعي في الاقتصاد المصري، ورقة مقدمة في مؤتمر العلمي الثالث و العشرين للإقتصاديين المصريين،ماي2003،ص2.

الرغم من هذه التغييرات،إلا أنها إحتفظت الصناعة بجوهرها ومفهومها الأساسي، مع الحفاظ على نفس النوعية في إنتاج المنسوجات، تُعرف بأنها العملية التي تتضمن تجميع كافة أنشطة الحياكة ودمج نوعين من القماش لإنتاج أقمشة ذات تصاميم وألوان متنوعة، تشمل هذه العملية كافة الخطوات التي تهدف إلى تحويل الشعيرات والألياف إلى خيوط لتصنيع منتجات أو سلع تُستخدم في مختلف جوانب الحياة، مثل الأغطية والسجاد والملابس بأنواعها، ومع تطور الصناعة توسعت لتشمل الإنتاج الآلي، وظهرت بجانبها صناعة الحياكة والأقمشة غير المنسوجة، والمتختلفة تماما عن أشكال النسيج التقليدي[240].

أما النسيج، فهو جسم رقيق ومسطح يتكون من خيوط متداخلة ومترابطة على شكل أنصاف دوائر. قد يتكون النسيج من مجموعة من الخيوط الطولية، المعروفة بالسدى، التي تتقاطع مع خيوط عرضية تسمى اللحمة، يختلف المنتج النهائي في النوع والمظهر والملمس بناء على تركيب النسيج وطريقة تقاطع الخيوط[241]،

2.2. مراحل صناعة النسيج:لضمان صناعة النسيج وتحقيق الأهداف المرجوة منها، يجب إتباع مجموعة من الخطوات، وهي:

1.2.2.المعالجة : لنسج الألياف، يجب تنظيفها أولا من الشوائب الموجودة فيها، تنطبق هذه العملية بشكل خاص على الألياف الطبيعية مثل الحرير والصوف والقطن التي تحتوي على شوائب متنوعة، على عكس الألياف الإصطناعية التي لا تحتوي على مثل هذه الشوائب ويتم تصنيعها مباشرة على شكل خيوط مستمرة[242].

2.2.2.الغزل : تعتبر المرحلة الثانية بعد تجهيز الألياف واحدة من أبرز مراحل صناعة النسيج،من خلالها يتم تحويل الألياف إلى خيوط ملتوية، وذلك عن طريق برم خيطين منفصلين معا إما باتجاه اليسار أو اليمين، بشكل معاكس لإتجاه برم الخيوط العادية، كما يمكن إنتاج خيوط منفردة جاهزة للاستخدام في مصانع النسيج[243] ،ونجد عدة أنواع منها وأن كل نوع يتميز بطريقة إستخدامه وتصنيعه ونوع الألياف المستخرجة منه تنقسم إلى:

[240]صندوق دعم صناعة الغزل والمنسوجات، الصناعات النسيجية نشأتها وتطورها، النشرة الربع سنوية، الربع الثالث،2017، مصر، ص03.

[241]سعاد ماهر محمد، الفنون الإسلامية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر ،2005، ص25-26.

[242]مسعودي راوية، واقع صناعة النسيج في الجزائر وآليات تطويرهالفترة (1998-2018)، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص إدارة العمليات التجارية، جامعة الجزائر 03، الجزائر،2022/2021، ص85.

[243]Institut de conseil et d'études en développement durable (ICEDD), Situation environnementale des industries-industrie textile et de l'habillement, du cuir et de la chaussure-, France, Octobre 2007,p39.

– **الألياف الطبيعية**:هي الألياف التي تأتي من مصادر طبيعية ويمكن غزلها مباشرة، وتعد من الألياف الأكثر شيوعا وتنقسم إلى[244]:

- **ألياف نباتية**: تعتبر من أهم الألياف المستخدمة في صناعة النسيج وتوجد في النباتات، من أبرز هذه الألياف الكتان والقطن.
- **ألياف معدنية**: تمتاز هذه الألياف بمحدودية أهميتها في صناعة المنتجات يتم الحصول عليها من الصخور الطبيعية.

– **ألياف إصطناعية أو كيميائية**:هي الألياف التي يمكن تصنيعها وتخليقها من مواد طبيعية، لكنها لا توجد على شكل شعيرات جاهزة للغزل، وتنقسم إلى جزئين[245]:

- **ألياف إصطناعية**:تُصنع بإستخدام مواد طبيعية كالسليلوز، يتم الحصول عليها عن طريق تحويل المادة الأساسية مثل الخشب إلى حالة ذائبة، ثم تشكيلها في هيئة ألياف، من أبرزها الرايون كبديل للحرير.
- **ألياف تركيبية**:يتم تصنيع هذا النوع من الألياف من مواد سائلة ذات تركيب كيميائي، وتشمل المواد المصنعة من الغازات والزيوت والمشتقات البترولية من خلال التحولات الكيميائية والتقنيات المناسبة، من أهمها البوليستر والنايلون.

كما توجد أنواع أخرى تستعمل في إنتاج المنسوجات هي:

– **المنسوجات المنسوجة**: يتم الحصول على هذه المنتجات من خلال تشابك صنفين من الخيوط، بهدف إنشاء نسيج متماسك وقوي، يتم في هذه المرحلة استخدام العوامل المتماسكة لتليين الخيوط وحمايتها، ويتم إختيار المواد المستخدمة وفقا لتقنيات النسيج ونوع الألياف المستخدمة، خلال هذه المرحلة يتم ربط الخيوط بالإبر بإستخدام الزيوت المعدنية والشمع لتليين الخيوط، وتثبيت هذه المواد على النسيجإ تمثل الأقمشة التي تم إعدادها بهذه الطريقة تطورا عن الطرق التقليدية مثل الحياكة، حيث تعتمد على جمع الألياف الصناعية والطبيعية لإنتاج سطوح قماشية غير منسوجة[246].

– **المنسوجات المحبوكة**: في هذه المرحلة، يتم ربط الخيوط مع الإبر بإستخدام الزيوت المعدنية والشمع لتليين الخيوط، وتثبيت هذه المواد على الأنسجة حتى نهاية مرحلة العلاجات.

---

[244]Ghita Louggari,Aziz Jaouani, "Portrait de secteur pour le secteur de formation -textile /habillement", ministère de l'emploi-de la formation professionnelle- du développement social et de la solidarité, Maroc, Février 2002, p .09

[245]مسعودي راوية،مرجع سبق ذكره،ص86.

[246]Institut de conseil et d'études en développement durable (ICEDD), op-cit, p: 40.

– **غير المنسوجة:** الأقمشة التي تفوقت على الطرق التقليدية مثل الحياكة والنسيج تتبع مبدأ تقاطع الخيوط الطولية والعرضية وتتميز بمواصفات محددة، وما يميز بشكل خاص طرق إعداد السطوح القماشية غير المنسوجة هو إعتمادها على الألياف الصناعية والشعيرات الطبيعية.

3.2.2.التشطيب: هو مصطلح يشمل جميع العمليات التي تعطي النسيج مظهرا ولونا وخصائص فيزيائية معينة، يساعد هذا المرحلة في صبغ وتجهيز وتزيين وطباعة المنتجات النسيجية بأنواعها المختلفة[247].

4.2.2.التحضير: قبل أي معالجة، يتعين القيام أولا بعملية مسبقة لترع المواد الإضافية الموجودة في الألياف خلال مرحلة النسيج أو الغزل، وذلك لتحسين إمتصاص الصبغة وفك التوترات داخل الألياف التركيبية[248].

5.2.2.الصباغة: في هذه المرحلة، يتم تحديد لون القماش بإستخدام مواد مؤكسدة، مساعدة، مختزلة، وغيرها، وذلك حسب نوع الصبغة المستخدمة[249].

6.2.2.الطباعة :في هذه المرحلة، يتم طباعة الأقمشة بالرسومات والألوان بإستخدام الأصباغ، المواد اللاصقة، الأحماض، وغيرها، وعادة ما تتضمن العمليات الكيميائية والفيزيائية لهذه العملية المواد والمواصفات المستخدمة للصبغة[250].

7.2.2.التجهيزات الخاصة : في هذه المرحلة، يتم معالجة الأقمشة فيزيائيا وكيميائياً لمنحها خصائص معينة تميزها في الأداء والشكل النهائي، كما يوضح الشكل المرفق مراحل صناعة النسيج[251]:

[247]Ghita Louggari, Aziz Jaouani, op-cit, P :10.
[248]Institut de conseil et d'études en développement durable (ICEDD), op-cit,P42.
[249]جهاز شؤون البيئة،المشروع المصري للحد من التلوث (دليل الرصد الذاتي صناعة الغزل والنسيج)، مصر،جانفي 2003،ص29.
[250]Institut de conseil et d'études en développement durable (ICEDD), op-cit,P: 43.
[251]Ghita Louggari, Aziz Jaouani, op-cit, P: 10.

الشكل 2.2: مراحل صناعة النسيج

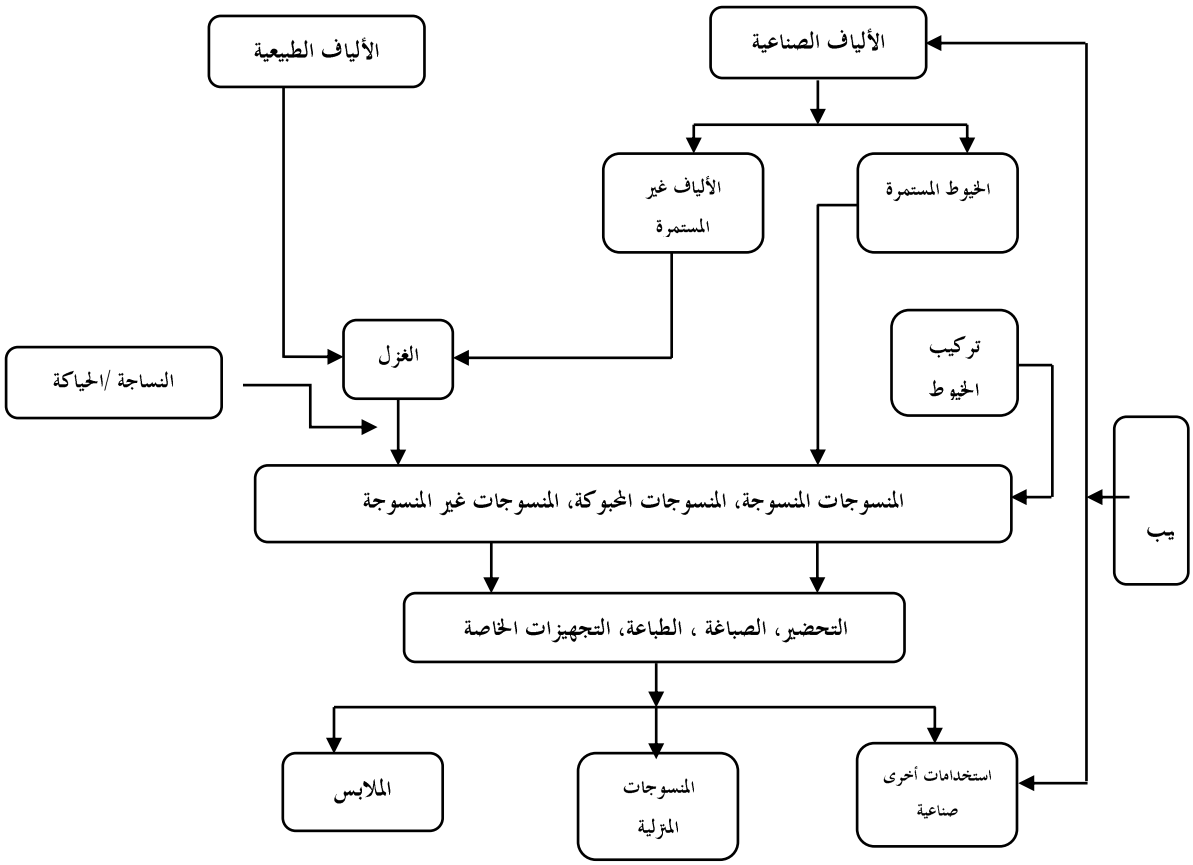

Source : Louggari, Aziz Jaouani, op-cit, P11

3.2. أنواع الصناعة النسيجية: من أهمها:

1.3.2. الأصبهاني: هي الأقمشة التي عرفت رواجا في العالم الإسلامي، إرتبطت بمدينة إصبهان في إيران.

2.3.2. الجرجاراني:وقد كانت تسمى بهذا الاسم نسبةً لمدينة جرجان المعروفة بتصنيع هذا النوع من الأقمشة، وغالبًا ما كانت تُنسب إلى المنتجات الأجنبية التي كانت تُنتج في مدينة الماريا، ذات الأصول الأندلسية.

3.3.2.الديباج :قبل الإسلام، إشتهرت بعض الأقمشة الحريرية في الشرق، حيث كانت تصنع من خيوط الذهب والفضة والحرير،يُطلق عليها عند الأوروبيين مصطلح "بروكار"، وهي مستخدمة حتى الآن في تصنيع الأزياء التقليدية للأعراس والمناسبات[252].

[252] مرزوق محمد عبد العزيز، الفنون و الزخرفة في بلاد المغرب و الأندلس،دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع،بيروت،لبنان،1970،ص117.

4.3.2.الإفريقي: تميّز هذا النوع من الأقمشة في مدينة تونس نتيجة لزراعة القطن، حيث كان يُصنع من القماش المصنوع من الكتان، القطن، أو كليهما معا[253].

5.3.2. الدمشقي: من أنواع الأقمشة ذات الأصول العربية يطلق عليه عند الأوروبيين DAMASKSالمشتقة من إسم دمشق وقد كانت محور للتجارة الإسلامية حينها.

6.3.2.جرايناداين: عرف عند الأوروبيون بإسم GRANADA المعروف عن أغلبية بمدينة غرناطة [254].

3. الصناعات الغذائية:

1.3.مفهوم الصناعات الغذائية: تعتبر الصناعات الغذائية عملية تحويل المواد الخام الحيوانية والنباتية الزائدة عن لإستهلاك الطازج إلى منتجات غذائية أخرى، مع المحافظة عليها من التلف والفساد لفترة طويلة، لتكون قابلة للإستخدام في أوقات لاحقة، تعتمد هذه الصناعات على المواد الزراعية والفلاحية، حيث تُعتبر أنشطة تحويلية ميكانيكية للمواد العضوية للحصول على منتجات جديدة بإستخدام المعدات الآلية واليدوية، سواء في المصانع أو في المنازل، تلبي الصناعات الغذائية الإحتياجات المتزايدة للإنسان مع مرور الوقت من خلال توفير المواد الأولية اللازمة للصناعات الفلاحية[255]،كما تتعلق بحل المشاكل الغذائية التي يواجهها الإنسان، بحيث يركز البحث على كيفية توفير الغذاء اللازم لضمان عيش الإنسان، يشدد على أهمية الزراعة كمصدر أساسي للصناعات الغذائية، حيث يُعتبر الغذاء بطبيعته زراعا[256].

و أيضا تعرف على أنها جزء من الصناعات التحويلية، دورها توفير الغذاء وتحقيق الإكتفاء الذاتي من المنتجات لغذائية، مما يسهم في خلق الأمن الغذائي، ترتبط هذه الصناعات بفروع أخرى من الصناعة، مثل صناعة البلاستيك، الورق، الزجاج، ومواد التغليف، بالإضافة إلى وسائل النقل والمواصلات[257].

---

[253] رجب عبد الجواد ابراهيم،المعجم العربي لأسماء الملابس في ضوء المعاجم و النصوص الموثقة من الجاهلية حتى العصر الحديث،دار الآفاق العربية،الطبعة الأولى ،المجلد الأول القاهرة،مصر ،2002،ص320.

[254] زكي محمد حسين، فنون الإسلام، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر ،1948، ص380.

[255] عاشور حيدوشي،ليلى غفوري وعز الدين وادي، أداء فرع الصناعات الغذائية في الإقتصاد الجزائري وإستراتيجية تطويره، مجلة الإقتصاد الصناعي(خزارتك) ،المجلد 12 ،العدد1،الجزائر، 2022،ص65.

[256] عبدالحق بن تفات، مساهمة الصناعات الغذائية في التنمية الاقتصادية في الجزائر، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 6، العدد4، المركز الجامعي تامنغست،الجزائر،جوان 2013 ،ص282 .

[257] أحمد صبيح عطية، سلام منعم زامل ،الصناعات الغذائية في العراق بين الواقع وتحقيق الأمن الغذائي،كلية الإدارة و الإقتصاد،جامعة واسط، الرابط الإلكتروني https://journals.nawroedu.krd/index.php/ajnu/index2013، تاريخ الإطلاع 2023/09/20،ص1.

2.3. أهمية الصناعات الغذائية: يُمكن التركيز على أهمية صناعة الغذائية في النقاط التالية:

– توفير الأغذية المُصنّعة ذات القيمة المضافة، مما يُعزّز التنوع الغذائي ويسهم في تلبية احتياجات السوق.

– توفير فرص العمل وتنمية الاقتصاد من خلال تطوير قطاع الصناعات الغذائية.

– دورها الرئيسي في تقليل الهدر الغذائي واستغلال المواد الغذائية بشكل أفضل.

– تعزيز الصحة العامة من خلال توفير منتجات غذائية آمنة وصحية وفق المعايير الصحية الدولية وتحقيق الإستدامة البيئية من خلال ممارسات إنتاجية تقلل من الآثار البيئية السلبية.

– تعزيز الابتكار في مجال الأغذية من خلال تطوير عمليات التصنيع وتقديم منتجات جديدة ومبتكرة لتلبية احتياجات السوق المتغيرة.[258].

– تُسهم في توفير الأغذية ذات القيمة المضافة، حيث يكون تكلفة المواد المصنعة أقل من الطازجة وتؤثر بشكل مباشر في تطوير الصناعات الأخرى ذات الصلة، مثل صناعة المواد الكيميائية الحافظة، أيضا تُقلل من الإعتماد على واردات المواد الغذائية من الخارج وتساعد في إكتشاف مصادر غذائية جديدة ومتنوعة.

– تعتمد على وسائل تصنيع تناسب الوضع الاقتصادي الحديث، مع تقديم تقنيات مثل الصيد البحري بواسطة السفن المتخصصة في جمع الموارد البحرية والحفاظ عليها.

– تساهم في تحويل المواد الزراعية السريعة التلف إلى منتجات ذات ثبات أطول، مما يسهل توفير الأغذية طوال العام وتعتمد على التجفيف للحفاظ على الأغذية وتقليل وزنها، مما يقلل من تكاليف الشحن ويهون نقلها على مسافات طويلة[259].

3.3. الفروع الصناعية المكونة للصناعات الغذائية:

يشمل عدة فروع تختلف في مساهمتها في القطاع، وذلك بناءً على تطور النمط الصناعي الذي شهد تغيرات في السنوات الأخيرة نتيجة للتطور الإجتماعي الذي شهدته العائلة الجزائرية وتأثيرها بالمجتمعات الغربية، حيث إنتقلت من النمط الإستهلاكي التقليدي إلى النمط الإستهلاكي الحديث ،ويمكن تقسيم فروع صناعة الغذاء في الجزائر وفق للشكل التالي[260]:

---

[258] عاشور حيدوشي،ليلى غفوري،عز الدين وادي،مرجع سبق ذكره، ص67.

[259] لمجد بوزيدي نور الدين نجيب، مفاتيح لإنعاش تنافسية مؤسسات قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر كأداة لخلق القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات، مجلة المستقبل الإقتصادي، المجلد04 ، العدد 01،الجزائر، 2016،ص80.

[260] سليم بوهديل، إشكالية تنمية القطاع الصناعي الجزائري في ظل التحولات الإقتصادية الدولية مع التطبيق على فرع الصناعات الغذائية–آفاق 2025–،أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية،جامعة الحاج لخضر،باتنة، الجزائر ،2017/2016،ص232.

الشكل 3.2: مخطط فروع الصناعة الغذائية

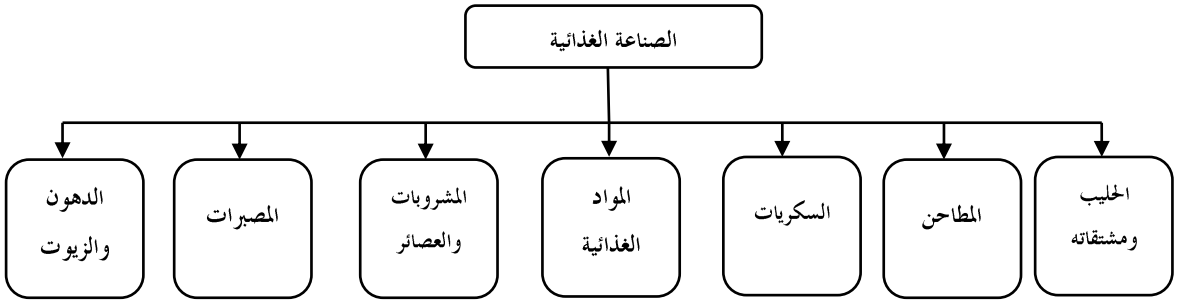

المصدر: سليم بوهديل، مرجع سبق ذكره، ص232.

4.صناعة الأسمدة:

1.4.مفهوم التسميد:يشير إلى إضافة المواد الغذائية إلى التربة لتعزيز خصوبتها، ولتعويض النقص في بعض العناصر الغذائية أو لتوفير الكميات الكافية لإحتياجات النباتات، وذلك لتحسين النمو والإنتاجية، وتجنب توفير العناصر التي لا يمكن لجذور النباتات إمتصاصها بكفاءة.[261]،و يقدم العناصر الغذائية للنباتات، سواء كانت من مصادر طبيعية أو صناعية، لتعزيز نموها وزيادة إنتاجها ،هذه المواد تسهم في تحسين جودة النباتات وتصنف وفق لمصادرها إلى [262]:

1.1.4.الأسمدة الطبيعية أو العضوية: تضم المخلفات النباتية والحيوانية تشكل جزء أساسي من تركيبة التربة، حيث تحتوي على جذور النباتات الميتة والأوراق المتساقطة التي تتحلل بواسطة الأحياء المجهرية، تتحول هذه المخلفات إلى ذبال تربة الذي يُعتبر عنصر فعال في تغذية التربة على المدى الطويل، بالإضافة إلى ذلك تتضمن المخلفات أيضا الكومبوست الناتج عن التحلل البيولوجي للمواد العضوية، سواء كانت حيوانية أو نباتية، بفضل تفاعل البكتيريا والكائنات الدقيقة النافعة في ظروف بيئية معينة مثل درجة الحرارة، والرطوبة، والتهوية. يمكن تصنيف هذا الكومبوست إلى عدة أنواع، مثل الكومبوست الهوائي والكومبوست اللاهوائي، حسب النظام والطريقة المستخدمة في إنتاجه[263]، تتضمن الأسمدة الحيوية الكائنات الحية الدقيقة التي تستخدم كلقاح،

[261]إياد هاني العلاف، سؤال وجواب في برامج تسميد بساتين الفاكهة، دار المعتز للنشر والتوزيع، جامعة الموصل،العراق ،2018، ص 10-33.

[261]خالد مصطفى، الأسمدة الزراعية: إستخداماتها وأضرارها،الأرشيف العربي العلمي: المستودع المباشر متعدد التخصصات، فرنسا ،2018، ص2.

[262]مظفر أحمد داود الموصلي،الكامل في الأسمدة والتسميد (تحليل التربة و النباتات و الماء)، دار الكتب العلمية للنشر، بيروت، لبنان ،2018، ص203.

[263]سلطان بن محمد العيد، السماد المخمر(الكمبوست)،مركز أبحاث الزراعة العضوية بمنطقة القصيم، وزارة الزراعة، المملكة العربية السعودية،2023، ص5.

وتضاف إلى التربة لتحسين جودتها وزيادة خصوبتها للزراعة، يمكن إستخدامها مباشرة على التربة أو خلطها مع البذور، وتنقسم إلى نوعان هما [264]:

– مخصبات موجهة لترسيخ النتروجين الجوي.

– مخصبات دورها معدنة وإذابة الفوسفات البيولوجية بتحويلها من شكل غير صالح إلى شكل صالح وقابل للإمتصاص بواسطة النبات كالفوسفور، مذيبات البوتاسيوم وعناصر أخرى.

2.1.4. الأسمدة الصناعية أو الكيميائية: تضم مواد كيميائية ومعدنية تم إعدادها في المصانع، وتشكل:

– **أسمدة بسيطة:** تتكون من عنصر مغذي واحد من الأسمدة كالفوسفور، أو البوتاسيوم أو النيتروجين.

– **أسمدة مركبة:** تكون نتيجة مزج لأكثر من عنصر سمادي أو أكثر في وقت واحد كالفوسفور والبوتاسيوم والنتروجين وهي الأكثر إستعمالا وشيوعا في الزراعة.

– **أسمدة غازية، سائلة وصلبة** :الأسمدة الصلبة يمكن أن تكون في شكل مساحيق أو حبيبات أو بلورات بأحجام ونطاقات مختلفة، بينما الأسمدة السائلة تُطبق عن طريق رشها مباشرة على النبات أو وضعها في التربة، أو حتى يمكن حقنها عبر الضغط في حالة عدم وجود غيرها من الوسائل، أما الغازية هي أسمدة تُستخدم عن طريق تطبيق الغازات المحتوية على العناصر الغذائية مباشرة على النباتات، وتشمل غازات نيتروجينية مثل الأمونيا، تُعتبر هذه الأسمدة فعالة في تغذية النباتات وتعزيز نموها، لكن يجب استخدامها بحذر بسبب احتمالية تأثيرها السلبي على البيئة والصحة العامة [265].

– **الأسمدة المعدنية:** مثل المواد المصنعة أو الطبيعية التي تحتوي على العناصر الغذائية المهمة لنمو وتطور النباتات، فإن بعضها موجه للإستهلاك المباشر، بينما يهدف البعض الآخر إلى توفير الألياف الطبيعية وإنتاج الخشب، تُسهم الأسمدة المعدنية أيضا في زيادة إنتاجية المحاصيل، من بينها الفوسفور والنيتروجين والبوتاسيوم والتي يساهم في تحسين عائد النباتات وإنتاجيتها[266].

[264] فريد مجيد عيد وفاضل أحمد شهاب ، تلوث التربة ،دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ،عمان،الأردن، 2008 ،ص19.

[265] S. Shahena,Maya Rajan,Vinaya Chardon,Linu Mathew, Chapter 1 :Conventional methods of fertilizer release, Academic Press, America ,2021,p1-24.

[266] Montazer Hammadi Al-Budeiri and Yahya Ajib Oudah Al-Shami, Effect of addition mineral, organic and bio-fertilizers on nitrogen, phosphorous, potassium concentration and protein of corn crop (Zea mays L.), IOP Conference Series: Earth and Environmental Science, 2nd Virtual International Scintific Agrticultural Conference, , Iraq,21-22 January 2021,p8.

الشكل 4.2: تقسيمات الأسمدة

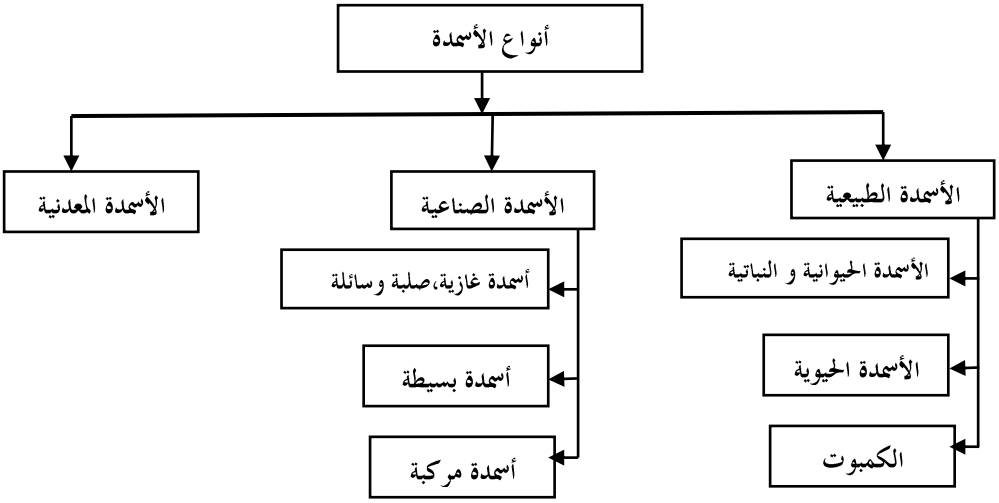

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على خالد مصطفى، مرجع سبق ذكره.

5.صناعة البتروكيماويات:

1.5. مفهوم صناعة البتروكيماويات: تشمل القطاع الصناعي الذي يتضمن تصنيع المنتجات بإستخدام تفاعلات كيميائية معينة تقوم على تحويل المواد الأولية من النفط الخام والغاز الطبيعي إلى مجموعة متنوعة من المنتجات الكيميائية، بما في ذلك المواد الأساسية، الوسيطة، والمنتجات النهائية. هذه المنتجات تشمل مجموعة من العناصر هي[267]:

- الصناعة البترولية.
- الصناعة الصيدلانية.
- كيمياء الصحة النباتية.
- صناعة الدهانات، والكيمياء الزيتية والبوليمرات.

يتم إستخدام صناعة البتروكيماويات في المصافي لتحويل مواد أولية مختلفة، مثل النفط الخام والغاز الطبيعي، إلى المواد الخام مثل الميثيلين[268]، يمكن القول إن صناعة البتروكيماويات تعتبر صناعة ذات قيمة مضافة عالية للمواد الخام الأولية كالغاز الطبيعي والمشتقات النفطية، تتمتع هذه الصناعة بنمو وتطور ملحوظين على

[267]Chaouch Noura, Généralités sur l'industrie chimique et la pétrochimie, Chapitre 1, Département de Génie des procédés, Université Kasdi Merbah Ouargla , Chapitre 01 , Février 2021,p3.
[268]Nicholas P. Cheremisinoff, Paul Rosenfel,Petrochemical Process,Handbookof pollution prevention and CleanProduction-Best Practices in The Petroleul,Vol. 1,1st Edition,9 July2009,p15.

مستوى العالم[269]، مصطلح البتروكيماويات يشير إلى المواد التي تستمد من النفط، ويمكن تقسيمه إلى نوعين[270]:

– الألكين تضم البروبولين والإثيلين.

– المركبات العطرية تتكون من متزامرات الزيلين والبترين.

صناعة البتروكيماويات تشمل تصنيع المركبات الكيميائية المشتقة من النفط والغاز الطبيعي ومنتجات المواد الهيدروكربونية، نجاح هذه الصناعة يعتمد على توفر المواد الخام عالية الجودة من النفط والغاز الطبيعي بأسعار منخفضة [271].

2.5. أهمية صناعة البيتروكيماويات: تتمثل في:

– مجمعات إنتاج الكيماويات تتميز بالاستثمارات المالية الضخمة وفترات إسترداد رأس المال المدفوع طويلة نسبيا.

– تستخدم كمواد وسيطة في عمليات متعددة مع تركيز على زيادة الهوامش الربحية من خلال القدرات الإنتاجية المتاحة.

– تلعب الصناعة البتروكيماوية دور هام في تحفيز الإقتصاد بشكل شامل، مما يجعلها صناعة ديناميكية تسهم في تعزيز النمو الاقتصادي بشكل كبير[272].

– تسهم الصناعة البتروكيماوية في دفع التنمية الصناعية المتسارعة، حيث توجه معظم منتجاتها نحو مختلف القطاعات الصناعية مثل الحديد، الورق، المنتجات البترولية، والفولاذ، مما يعكس تفاعلها مع الصناعات الأخرى كصناعة وسيطة.

– تخلق قيمة مضافة للمواد الخام وتقلل من تعرضها لمخاطر التقلبات في أسعار المنتجات النهائية والمواد الخام من خلال التخطيط الفعال لعمليات الإنتاج وضبط مرونة الإنتاج بشكل يتناسب مع الطلب المتغير على المنتجات النهائية.

---

[269] منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك)، عوامل تحسين أداء صناعة البتروكيماويات، إدارةالشؤون الفنية، سبتمبر 2023، الكويت، ص14.

[270] محمد عبد العزيز عجمية وآخرون،التنمية الإقتصادية والإجتماعية ومشكلاتها،الدار الجامعية، الإسكندرية،1999، ص580.

[271] ابراهيم محمود البخار، الصناعات كيماوية "الجزء الأول"، الإدارة العامة للنوعية العلمية والنشر ،1994، ص4.

[272] محمد عبد العزيز عجمية وآخرون،مرجع سبق ذكره، ص581.

– خلق تنمية صناعية متسارعة بحيث أن جل منتجاتها تسير نحو مختلف القطاعات المنتجة فهي تشارك الصناعات الأخرى خاصية الصناعات الوسيطة كالحديد، الورق، المنتجات البترولية والفولاذ وعليه نتوصل أن هذه الصناعة تملك إستراتيجية خاصة تمكنها من الارتباط مع القطاعات الأخرى المتبقية.

– تخفيض درجات التعرض للمخاطرة الناتجة عن التقلبات في أسعار المنتجات النهائية والمواد الخام، التخطيط الفعال لعمليات الإنتاج بأسلوب أكثر كفاءة، تعديل مرونة الإنتاج بالنمط المطلوب والسرعة اللازمة لتحقيق الإحتياجات والطلب المتغير على المنتجات النهائية وعليه نجد أن الصناعة البتروكيماوية لها دور كبير في خلق قيمة مضافة للمواد الخام و فيما يلي شكل يوضح سلسلة القيمة لصناعة البتروكيماويات:

الشكل 5.2: سلسلة القيمة لصناعة البتروكيماويات

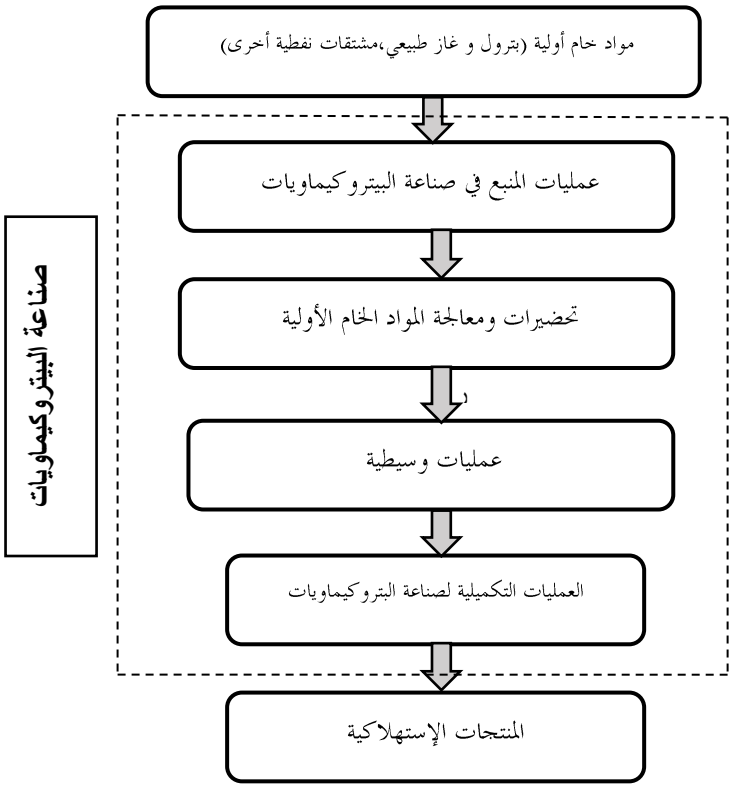

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك)، مرجع سبق ذكره، ص19.

6.الصناعات التقليدية والحرف:

1.6.مفهوم التقليدية و الحرف: لقد حظي مفهوم الحرف والصناعات التقليدية على إهتمام كبير من طرف منظمات وهيئات عالمية صعب في إيجاد تعريف موحد لها ،والتي على غرارها التعريف الذي جاءت به الأمم المتحدة للتجارة والتنمية Unisco فهي ترى أن الحرف والصناعات التقليدية هي تلك المنتجات المصنوعة

والحرفية المصنعة من قبل الحرفيين سواء من خلال الإستعانة بوسائل ميكانيكية أو يدوية أو حصرا باليد شرط أن تستحوذ المساهمة اليدوية للحرفي على القسط الأكبر من المنتج النهائي ،وهي تنتج بدون تحديد للكميات وبإستعمال مواد أولية ذات مصدر طبيعي مستدام لتستمد طبيعتها الخاصة من خصائص تجعلها أكثر جمال، إبداع ،منفعة و زخرفة لتعكس بذلك الجانب الإجتماعي أو الفكري يمكنها من القيام بدور هام على المستوى الإقتصادي ،الإجتماعي وأيضا الثقافي و عليه فالصناعات التقليدية التي يشغلها الصناع مستعملين مهاراتهم اليدوية الشخصية أو بمعية أفراد العائلة أو عدد معين من الداعمين"[273].

أما بالنسبة للمشرع الجزائري وبموجب الأمر 96-01 الصادر في 10 جانفي 1996، عرف الحرف والصناعات التقليدية ككل نشاط إبداعي أو إنتاجي أو ترميمي فني أو إصلاح يعتمد فيه النشاط اليدوي بشكل دائم ورئيسي في أنماط مختلفة، وبناءً عليه حدد المشرع الجزائري في هذا الأمر نشاط الحرفي وعمله في إطار يشمل تطوير وحماية المهنة والحفاظ عليها من الإندثار وقد تطرق في المادة 03 من المرسوم الرئاسي المؤرخ عام 1996 إلى تحديد أنواع الصناعات التقليدية على النحو التالي[274]:

- الصناعة التقليدية لإنتاج المواد.
- الصناعة التقليدية الفنية.
- الصناعة التقليدية للخدمات.

بالإضافة إلى ذلك، أشار مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة إلى تميز المنتجات الحرفية عن الصناعة اليدوية، حيث إعتبرت المنتجات الحرفية كل منتج يتم تصنيعه باليد بإستخدام وسائل ومعدات بسيطة، مع تحديد الأدوات المستخدمة من قبل الحرفي والتي تتضمن العمل اليدوي أو إستخدام الرجل في جزء كبير من العمل، وأكدت أن المنتجات الصناعية التقليدية تميزت عن اليدوية بالطابع الفني أو التقليدي الذي يعكس تراث وثقافة الدولة المنتجة، كما أشارت إلى أن معظم المنتجات الحرفية يتم تصنيعها في المنازل[275].

أما التصنيف الدولي للمهن الصادر عام 1988 والمنشور عام 1998، فقد صنف الحرفيين في الجزء السابع من المهن، والذي إعتبر المصطلح يشمل جميع الأعمال المهنية ذات الطابع الحرفي التي يقوم بها الأشخاص باليد أو

---

[273] شارلوت سيمور سميث، موسوعة علم الإنسان المفاهيم والمصطلحات الأنثروبولوجية، ترجمة مجموعة من أساتذة علم الاجتماع بإشراف محمد جوهري، المجلس الأعلى للثقافة، مصر،1998، ص688.

[274] المرسوم الرئاسي رقم 96-01 المؤرخ في 14 شعبان 1419 الموافق ل 5 جانفي 1996، الجريدة الرسمية، المادة 3، العدد 27.

[275] بن العمودي جليلة،نحو إستراتيجية متكاملة لتنمية قطاع الصناعة التقليدية و الحرف بالجزائر (دراسة تقييمية لتنفيذ برنامج نظام الإنتاج المحلي SPLبغرف الصناعة التقليدية بالجزائر،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد وتسيير المؤسسة ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة،الجزائر،2018/2017، ص16.

بإستخدام مساعدات ميكانيكية، سواء لتخفيض الجهد العضلي أو الوقت المطلوب بهدف تنفيذ المهام المحددة أو الحصول على منتجات ذات جودة عالية، وينقسمون إلى:

– **حرفيو وعمال مهن التعدين ومعدات البناء:** يشمل هؤلاء الأشخاص على القائمين بتلحيم وإعادة تهيئة المعادن، وتعديل وحماية وتشييد الهياكل الفولاذية الثقيلة، وإصلاح وتهيئة وتركيب المعدات وغير ذلك.

– **حرفيو ومهن أخرى ذات خاصية حرفية:** هذه الفئة تشمل مهام تحضير ومعالجة المواد الخام للصيانة والزراعة، وتحويلها إلى منتجات أخرى مثل الجلود، والفرو، والنجارة، والحدادة، وغيرها.

– **حرفيو وعمال مهن البناء والإستخراج:** يتعلق هذا بالعمال الذين يقومون بإستخراج وتنفيذ المعادن الثقيلة والصلبة من المناجم، وتشييد وحفظ وتصليح المباني.

– **حرفيو وعمال الهندسة الدقيقة، مهن الصباغة، والفن وما شابه:** تشمل هذه المجموعة مصلحي المعدات الدقيقة، والآلات الموسيقية، والمعادن الثقيلة، والمجوهرات[276].

وبالنسبة لتصنيف منظمة الأمم المتحدة الصناعية Unido للصناعات التقليدية والحرف اليدوية، فقد قسمتها إلى أربعة أصناف بحسب السوق المستهدف كما يلي:

– **الحرف التقليدية الجميلة:** تمثل هذه المنتجات التراث التقليدي والخصائص العرقية، حيث تتميز بطابع خاص وتنتج بالوحدة وتُعرض في المعارض والمتاحف الفنية.

– **الحرف التقليدية:** تستخدم هذه الفئة طرق تقليدية في التصنيع، وتنتج بواسطة اليد وتستخدم مواد أولية تقليدية، وتضمن الحفاظ على الخصائص التقليدية والعرقية.

– **الحرف المصنعة:** تُنتج هذه المنتجات بإستخدام آلات أوتوماتيكية، وتتسم بالكميات الكبيرة دون الإلتزام بالطابع التقليدي للمنتج[277].

– **الحرف التجارية:** تُنتج هذه المنتجات بأساليب تقليدية، وتتجه نحو إحتياجات السوق وتوجهات المشترين بشكل كبير، وتُعرض في المحلات التجارية والمتاجر المتخصصة.

2.6.أنواع الصناعات التقليدية: تعرف الصناعات التقليدية عدة أشكال والتي من بينها:

[276]Organisation International De travail, Classification International Type De Professions : Grand grourp7 : Artisans Et Ouvriers Des Métiers De Types Artisanal, https://www.ilo.org/public/french/bureau/stat/isco/isco88/7.htm,19/09/2004, date de consultation 22/10/2023.

[277]Unido, Creative industies and micro and smale scale entreprise development a contribition to poverty, Vienna. Austria, 2005, p 29-30.

1.2.6.صناعة الفخار: يطلق مصطلح الفخار على أي شيء مصنوع من الطين والصلصال ويتم حرقه في النار بعد جفافه أو تعريضه للشمس للحصول على بنية كيميائية جديدة، يتحول الفخار إلى جسم صلب مسامي له رنين، ولا يمكن إعادته إلى حالته الطينية الأصلية[278]، يشمل هذا المصطلح الأواني والأجسام المصنوعة من الطين، وتُعتبر صناعة الفخار فن صناعة الخزف[279].

2.2.6.صناعة الطرز: الطرز يأتي من الفعل يطرز ويعني إحداث زخرفة أو حلية على هيئة منتقاة من نسيج محدد، أو الزخرفة بإستخدام الخامات المتنوعة على النسيج[280]، تمارس صناعة التطريز في الإكسسوارات، الملابس، التحف، المحافظ، الأثاث، والوسائد وغيرها[281].

3.2.6. اللباس التقليدي: خياطة الملابس التقليدية تحتل مكانة هامة في الصناعة التقليدية، فهي تعكس ثقافة البلد أو المنطقة التي صنعت فيها/تختلف طرق تصنيعها، حيث يمكن تنفيذها في ورشات الخياطة والمنازل بإستخدام الخيط الذهبي أو الفضي وغيره من المواد.

4.2.6.الحلي التقليدي: يعد من أبرز الأنشطة الحرفية في الصناعة التقليدية ويستقطب عدد كبير من الحرفيين الذين يستخدمون الفضة والذهب و غيرها من المعادن وتأخذ الحلي التقليدية أشكال متنوعة كالأساور،الأقراط،المحزمة[282]

7. الصناعة الصيدلانية:

تُعد المواد الصيدلانية نتاجًا للصناعة الصيدلانية، وقد تطورت نتيجة للأبحاث العلمية المستمرة، والتجارب الطبيعية والكيميائية، بالإضافة إلى الوصفات القديمة التي إستخدمها القدماء للعلاج، تشمل هذه المواد أساسا

[278]أحلام عماري و سهام وناسي، صناعة الأواني الفخارية لدى المرأة الأمازيغية بمنطقة مشونش دراسة إثنوغرافية، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية، المجلد14، العدد6، الجزائر ،2022، ص128.

[279]علي أحمد الطايش، الفنون الزخرفية الإسلامية المبكرة في العصرين الأموي والعباسي، مكتبة زهراء الشرق، مصر، الطبعة الأولى،2000، ص38.

[280]زينب محمد أمين، منى علي عباس، إيناس عبد العزيز علي وداليا أحمد محمد مهني، التطريز بالشرائط في تنفيذ تصميمات عصور تاريخية (تجربة داتية)، مجلة البحوث في مجالات التربية النوعية، المجلد 2، العدد 3، الجزائر، 2016، ص196-197.

[281]ميثاق جودة الصناعات الحرفية، منتوجات التطوير التقليدية المصنعة يدويا، مؤسسة المواصفات الفلسطينية، الطبعة الأولى، الملحق 3، 2021، ص7.

[282]محمد بوقموم وجزيرة معيزي، مساهمة الصناعة التقليدية في ترقية السياحة الداخلية: حالة ولاية قالمة، مجلة العلوم الانسانية، المجلد17، العدد2 ،الجزائر،2017، ص 361.

الأدوية، وتتنوع أصولها بين النباتية، الحيوانية، الكيميائية، البشرية، وتكنولوجيا الأحياء[283]، تمر الصناعة الصيدلانية بثلاث مراحل رئيسية في عملية إنتاجها، وهي كما يلي[284]:

– **إنتاج المادة الحيوية:** خلال هذه المرحلة، يتم استخراج المادة الفعالة من خلال سلسلة من التفاعلات الكيميائية، في السابق كانت هذه العملية تتطلب فقط 3 إلى 4 تفاعلات، أما الآن فقد أصبحت تحتاج إلى أكثر من 20 تفاعل، معظم المنتجات الناتجة تكون على شكل مسحوق، والذي يتم إرساله إلى وحدات متخصصة لإعداد المنتجات النهائية.

– **تشكيل الصيغ والتعبئة:** تعتبر هذه المرحلة الثانية في صناعة الأدوية، حيث تضاف محاليل للمواد الفعالة لجعلها أسهل في الإستخدام وأكثر قبولا من قبل الجسم، تُقدر كمية المادة الفعالة في الدواء، بينما تضاف لها مواد أخرى كالنشا لإكمال التركيبة، يتم بعد ذلك إختيار شكل صيغة الدواء، وهي عملية تتطلب دقة وتقنية عالية.

– **إنتاج الأدوية الجنسية:** تتعلق هذه الأدوية بتلك التي إنتهت صلاحية حقوق براءات اختراعها، والتي يمكن بيعها بإستخدام الاسم العلمي للدواء بدلا من الإسم التجاري.

ويمكن تقسيم هذه الأدوية عالميا إلى ثلاثة أنواع هي[285]:

– **المنتجات الحرة:** هي المنتجات نجدها عند الصيدلي أو المحلات العامة لا تتطلب في شرائها وصفات طبية يكون سعرها غالي، سوقها محدود، لا تعوض من طرف الضمان الإجتماعي.

– **المنتجات المحمية:** يتطلب هذا النوع من الأدوية وصفات طبية من عند طبيب خاص، محمية ببراءة تقدر من 5 إلى 20سنة، لا يمكن لأي مؤسسة أخرى بإنتاجها خلال هذه المدة أسعارها مرتفعة جدا.

– **المنتجات الجنسية:** هو تحول المنتجات المحمية بعد إنقضاء المدة القانونية لسريان مفعول براءتها إلى المجال العمومي، تكون أسعارها منخفضة منافستها واسعة.

– **المنتجات الدوائية:** من الناحية المضمونية، يتشابه تعريف المنتج الدوائي مع تعريف أي منتج آخر، ومع ذلك قد يتباين إستخدامه، وإستهلاكه، وعملية شرائه بالمقارنة مع غيره من المنتجات، يتم توجيه المنتج الدوائي

[283] بعوني ليلى، الصناعة الصيدلانية في الجزائر، مجلة القسطاس للعلوم الإدارية و الإقتصادية و المالية، المجلد 3،العدد1،الجزائر، 2021،ص72.

[284] مداح عرايبي الحاج، تنافسية الصناعات الصيدلانية في دول شمال إفريقيا، مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، المجلد5، العدد1، الجزائر، 2013، ص22.

[285] مداح عرايبي الحاج، مرجع سبق ذكره، ص23.

لعلاج الحالة المرضية التي يعاني منها الفرد[286]،و تُعرف المنتجات الدوائية بأنها تلك المنتجات التي يتم تسويقها وتصنيعها بواسطة المؤسسات الرئيسية التي قامت بتطويرها وإنتاجها، تعرض في السوق تحت أسماء تجارية تخص المؤسسات المنتجة، وتأتي في عبوات مخصصة لها[287]،أيضا يعتبر الدواء مادة أساسية وضرورية للحفاظ على صحة الإنسان وتحسين جودة الحياة، يتوقف إستهلاكه والطلب عليه على إحتياجات محددة وجرعات محسوبة، رغم تنوع مصادره وأماكن إنتاجه بالإضافة إلى هيئات الصيدلانية المعنية[288].

8.صناعة الورق:

هو مادة رقيقة تصنع من الألياف السيليلوزية المستخرجة من جدران خلايا النباتات، مثل الأعشاب، والبامبو، والقنب، يتم إعداد الورق عبر عدة مراحل، تشمل تحسين جودة الألياف وتنظيفها وطحنها إلى عجينة طرية بعد إضافة الماء، بعد ذلك يخلط العجين مع مواد كيميائية وألياف أخرى، ثم يتم فصل الخليط لإستخلاص الألياف المتماسكة بعناية، توضع الألياف على صفائح خشبية للتجفيف، مما يؤدي إلى تكوين روابط كيميائية بين جزيئات السيليلوز، مما يعزز صلابة الورق، ويضاف النشا ومواد التبييض لإعطاء الورق لمعانا وبريقا، وقد إكتشف الإنسان الورق منذ بزوغ الحضارة الصينية، وتطورت عمليات إعداده لتشمل مختلف الإستخدامات مثل التصوير، والطباعة، وصناعة الجرائد والمجلات، وكذلك التغليف وصناعة الكرتون[289] .

9.صناعة الخشب:

1.9.مفهومصناعة الخشب: يتم تعريف الخشب على أنه مادة طبيعية معقدة تحتوي على ألياف بنية معقدة، تتألف في الغالب من السيليلوز، وهي ألياف مجهرية ذات بنية ليفية وبلورية، تغطيها طبقتان من البوليمرات غير المتبلورة وتعرف بنصف السيليلوز والخشبين، ببساطة يعتبر الخشب مادة صلبة ليفية تشمل عموما الجذور والسيقان والفروع[290]، وتشمل مجموعة المواد المدمجة النباتية الجذور والفروع والشجيرات، وقد عرف

---

[286] رشاد محمد الساعد ومحمود جاسم الصميدعي، التسويق الدوائي مدخل استراتيجي تحليلي، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2015، ص189.

[287] الصناعة الدوائية، مجلة التجارة العربية البريطانية، الإتحاد العام للغرف التجارة والصناعة العربيةالبريطانية، العدد11، لندن،1999، ص11.

[288] لحول علي،إستراتيجيات الصناعة الصيدلانية الجزائرية ومواجهة العولمة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر،2017/2016، ص164.

[289] سامي صلاح عبد الله الغمري،التحليل الجغرافي لصناعة الورق ومنتجاته في المملكة العربية السعودية،مجلة كلية الآداب،الإسكندرية،العدد 74، 2014،ص6.

[290] جيلالي بوكرا ديني وحمزة محمد شريف، دراسة لعوامل ومظاهر تلف المادة الخشبية المستعملة في تسقيف بنيات قصبة الجزائر،مجلة الدراسات الأثرية،المجلد 21،العدد01 ، الجزائر، ص162.

إستخدامها منذ بدايات التاريخ و يمثل الخشب الجزء الرئيسي من الشجرة، وهو مادة ليفية تتكون من جدران خلوية ومادة عضوية مسامية تمتاز بقدرتها على امتصاص الرطوبة وتشكيلها، يمكن أن تتأثر خصائص الخشب بتأثيرات خارجية مختلفة أثناء نموه، ولذلك يُستخدم في العديد من التطبيقات عبر السنين، مثل صناعة الأواني البسيطة والبناء، وحتى في صناعة الخرسانة. هذا ما يجعله يحتل مكانة هامة حتى في الوقت الحاضر[291].

2.9.أنواع صناعة الخشب: تتنوع التصنيفات للمادة الخشبية بحسب موطنها، حيث تتواجد أنواع معينة من الأخشاب في بعض المناطق وتكون غير متوفرة في مناطق أخرى وبناء على ذلك، يمكن تقسيمها إلى قسمين رئيسيين وفقا لخصائصها حيث[292]:

1.2.9. الخشب اللين: هو الخشب الليفي النقي الذي يكون مباشرة تحت الطبقة الخارجية للشجرة، خفيف الوزن ولونه فاتح، وتظهر فيه حلقاته السنوية بوضوح، يتميز هذا الخشب بقدرته على مقاومة الرطوبة وزيادة متانته وقوته بفضل وجود كمية معتدلة من الراتنج، يستخدم هذا النوع من الخشب في مجموعة متنوعة من التطبيقات مثل الديكورات، الأثاث البسيط، وأعمال الخراطة بسبب خصائصه وسعره المنخفض مقارنة بالخشب الصلب،يتم زراعته في الغابات الواقعة في المناطق الباردة، وتتراوح أعمار أشجاره المناسبة للإستخدام بين 35 و 40 سنة[293].

2.2.9.الخشب الصلب: الجزء المركزي من الأسطوانة الخشبية في النباتات يعاني من تغيرات أدت إلى توقف عناصره عن القيام بوظيفة التوصيل، إلا أنه في الوقت نفسه يتحول إلى الدور الداعم الذي يعزز قيمته التدعيمية، وتمتلئ عناصر الخشب التصميمي بمواد متنوعة وداكنة اللون مثل الكراتنج، مما يمنحها الإندماج والتماسك والصلابة والقوة، تتميز هذه الأخشاب أيضا بقلة إمتصاصها للرطوبة وتأثرها بالعوامل الجوية بشكل أقل من الأخشاب اللينة، وتجد أهم إستخداماتها في صناعة الأثاث الخشبي والأشغال الخشبية المتنوعة، وبسبب صعوبة تشكيلها وتكلفتها العالية، تتطلب مهارات عالية في التشغيل وتكلفة مرتفعة،من بين أبرز الأخشاب الصلبة تشمل خشب البلوط، وخشب الجوز، وخشب القرو، وخشب الماهوجي.

---

[291]Michel Druilhe , «Questions réponses - Le Bois dans la construction» ,France Bois Forêt, Paris,2021, p5.

الراتنج: مركب صناعي أو طبيعي، يبدأ بدرجة مرتفعة من اللزوجة ليتحول عند المعالجة إلى شكل صلب يذوب في الكحول ولا يذوب في الماء.

السيليلوز: مركب أساسي للخلايا النباتية يقع على جدار الخلية النباتية في كل أنسجة النباتات كما يمثل مادة الخام لعدة صناعات كصناعة الورق، المتفجرات وصناعة النسيج.

البوليمرات: جمع بوليمير وهي مواد مصنوعة من سلاسل متكررة وطويلة من الجزئيات لها صفات خاصة من نوعها.

[292]جيلالي بوكرا دينيو حمزة محمد شريف، صيانةوترميم خشب المباني التراثية التاريخية (قصبة مدينة الجزائر نموذجا)، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة و المالية، المجلد 11، العدد01، 2022، ص121.

[293]جيلالي بوكرا دينيو حمزة محمد شريف، مرجع سبق ذكره، ص163.

3.9. أشهر الأشجار المنتجة للأخشاب الموجودة في الجزائر: ومن أهمها:

– **شجرة الأرز:** يستخدم الحرفيون الأرز بشكل كبير في تسقيف منازلهم، وهو أحد أهم أنواع الأخشاب في الجزائر يحتل مكانة رائدة، ينمو في المناطق الجبلية التي يتجاوز إرتفاعها 1500 متر مثل جبال الأوراس وجبال البابور وجرجرة والأطلس البليدي وثنية الحد التي تضم أجمل غابة أرز[294]، يستخدم في مختلف أعمال الزخرفة والفنون بسبب متانته وقوته وقدرته على تحمل التقلبات الجوية بالإضافة إلى ذلك يستخدم في صناعة الأثاث والتدفئة وبناء السفن[295].

– **أشجار العفصية:** تغطي أشجار العفصية مساحات واسعة في مناطق التل العاصمي والوهراني، حيث تتواجد بشكل مختلط أو مستقل عن أشجار الصنوبر المحلية، والتي نادرا ما توجد في مدينة قسنطينة،يستخدم العفصية بشكل كبير في الأعمال الفنية للنجارة وأيضا في صناعة الأثاث الرفيع ذو القيمة المرتفعة[296].

– **شجرة البلوط:**يوجد عدة أصناف وأنواع من خشب البلوط، ومن الأفضل استخدام تلك التي تنمو في المناطق الجبلية وتركها في لونها الطبيعي الذهبي أثناء التصنيع هذا لا يعني أنه لا يمكن صبغها أو تلوينها، بل يهدف إلى منع تغيراتها التي قد تجعلها تبدو مثل المعدن أو الحجر نتيجة إنسداد المسام في الخشب[297]، يتواجد في غالبية غابات الساحل ومناطق مدينة قسنطينة، ويعتبر واحدا من أجمل الأشجار والأكثر إستخداما بسبب الطلب الكبير على خشبها[298].

– **شجرة الجوز:** يتميز بصلابة وجمال الألياف، ويعتبر من أغلى أنواع الأخشاب. يُستخدم بشكل مثالي في النحت الدقيق لتراكم أليافه وإندماجها من الأفضل الإحتفاظ به بلونه الطبيعي[299]، ينتشر بشكل كبير في مدينة تبسة ومدينة مليانة[300].

---

[294] بن بلة خيرة، المنشآت الدينية بالجزائر خلال العهد العثماني، أطروحة دكتوراه في الآثار الإسلامية،معهد الآثار، الجزائر،2008/2007، ص387.

[295] راجعي زكية،مساكن الفحص بمدينة الجزائر في للعهد العثماني(دراسة أثرية وفنية معمارية)، أطروحة دكتوراه في الآثار الإسلامية، معهد الآثار،الجزائر،2007، ص 218.

[296] طيان شريفة، الفنون التطبيقية الجزائرية في العهد العثماني، أطروحة دكتوراه في الآثار الإسلامية، معهد الآثار، الجزائر،2008/2007،ص 352.

[297] الزبيدي مانع خلود،المنشآت الدينية بالجزائر وفنون الخشب و إستعمالاته، داردجلة، عمان،المملكة الأردنية الهاشمية، الطبعة الأولى ،2008، ص33.

[298] بن بلة خيرة، مرجع سبق ذكره،ص352.

[299] الزبيدي مانع خلود،مرجع سبق ذكره، ص32.

[300] طيان شريفة،مرجع سبق ذكره، ص144.

– **شجرة الصنوبر**:تتميز هذه الشجرة بنموها السريع وجذورها المستقيمة والطويلة، ويستخدم خشبها في البناء والنحت. تتواجد على طول الساحل من القالة إلى بجاية، وتزداد وفرة أشجارها في مدينة البوني بولاية عنابة[301].

– **شجرة العرعار**: يمكن تصنيفها مع الأشجار الصنوبرية، ورغم عدم إفرازها لمادة الراتنج، إلا أنها تتميز بنموها البطيء وجذوعها ذات العقود الكثيرة، مما يقتصر إستخدامها عادة على المصنوعات ذات الأحجام الصغيرة، توجد خشب العرعر في المناطق الجبلية العالية، ويمتد حتى جبال الظهرة في الجنوب[302].

10.صناعة الجلود: تعتمد هذه الصناعة بشكل رئيسي على الموارد الحيوانية، وتستخدم بشكل أساسي جلود البقر والإبل والماشية كمواد خام، تتنوع منتجاتها بشكل كبير وتشمل الأحذية، الحقائب، عمليات الدباغة، الخيام التقليدية، السروج، وقوالب التعبئة[303].

II.3.أهمية قياس أداء قطاع الصناعات التحويلية:

II.3.1. قياس أداء قطاع الصناعات التحويلية: وتتمثل في:

1.مؤشرات الإنتاج:تعكس هذه المؤشرات مدى إنتاجية القطاع وفعالية العمليات الإنتاجية من تتم بمقارنة مخرجات الإنتاج بالمدخلات المستخدمة في العملية، ويعتبر تقدير هذه المؤشرات أحد التحديات الرئيسية نظرا لتعقيد العمليات الإنتاجية وتنوع مداخلها، مما يجعلها تتطلب تحليل دقيق وشامل (طاقة مواد أولية، يد عاملة، خدمات ورأس المال).

2.مؤشرات القيمة المضافة:يُعتبر مؤشر قياس نسبة القيمة المضافة لقطاع الصناعات التحويلية من بين أبرز المؤشرات المستخدمة لتقييم أدائه، حيث يرتفع هذا المؤشر بشكل متناسب مع تحسن أداء القطاع، يكون هذا المؤشر مرتفعا في الدول المتقدمة التي تمتلك قواعد صناعية متينة وقوية، بينما يكون منخفضًا في الدول النامية التي تعاني من ضعف وهشاشة قواعدها الصناعية[304].

1.2. مؤشر القيمة المضافة حسب عدد السكان: من بين المؤشرات الأكثر إستخداما في قطاع الصناعات التحويلية هو مقارنة حجم السكان في بلد مع مخرجات هذا القطاع، يتم قياس ذلك من خلال حساب القيمة

[301] راجعي زكية، مرجع سبق ذكره، ص218.

[302] بن بلة خيرة، مرجع سبق ذكره، ص35.

[303] إيمان محمد عبد اللطيف مصطفى، تعزيزالقدرة التنافسيةلصناعة الجلود في مصر، المجلة العربية للإدارة،المجلد45، العدد4، الجزائر، 2022، ص7.

[304] United Nations Industrial Development Organization, Industrial Developemnt Report2018, Demand for manufacturing : Driving inclusive and Sustainable Development, 2017, p157,159.

المضافة لقطاع الصناعات التحويلية بالنسبة لعدد السكان في الدولة، يُستخدم هذا المؤشر عادة لتصحيح المقارنات بناء على حجم البلد، حيث تحتل الدول الكبيرة مكانة أكبر من الناحية السكانية مقارنة بالدول الصغيرة. هذا المؤشر يعد مقياسا جيدا للمقارنة بين الدول[305]، و يأخذ في حسابه الصيغة التالية:

القيمة المضافة لقطاع الصناعات التحويلية تبعا لعدد السكان=القيمة المضافة للقطاع/عدد السكان

$$\mathbf{MVApc=\frac{MVA}{POPULATION}}$$

2.2.مؤشر القيمة المضافة حسب اليد العاملة: يعد قطاع الصناعات التحويلية ذو أهمية بالغة في إنشاء فرص العمل واستيعاب القوى العاملة الزائدة، مما يساهم في تقليل معدلات البطالة، يتم تقدير أداء هذا القطاع عن طريق مقارنته مع القطاعات الأخرى، حيث يكون أداؤه جيدا كلما كانت نسبة العمالة مرتفعة، والعكس صحيح، ففي الدول المتقدمة والصناعية، تكون نسبة العمالة عالية، بينما تكون منخفضة في الدول التي تفتقر إلى قاعدة صناعية قوية[306].

3.2. مؤشر القيمة المضافة حسب عدد العمال: هذا المؤشر يوفر صورة دقيقة وواضحة حول الإنتاجية في قطاع الصناعات التحويلية وتوظيف العمالة، يعكس هذا المؤشر فعالية العمل في القطاع، حيث يتم قياسه من خلال مقارنة حجم الإنتاج مع حجم اليد العاملة، يعبر عن إنتاجية العمال في هذا القطاع من خلال تقسيم القيمة المضافة على عدد العمال النشطين فيه، كلما ارتفعت الإنتاجية، كان ذلك دلالة على أداء عالي، كما يحدث في الدول المتقدمة والعكس صحيح، يأخذ في حسابه العبارة التالية:

القيمة المضافة تبعا لعدد العمال= القيمة المضافة للقطاع /عدد الموظفين في القطاع

$$\mathbf{Value\ added\ per\ employee=\frac{valueadded}{number\ of\ employees}}$$

4.2. مؤشر القيمة المضافة حسب ساعات العمل: من مؤشرات قياس أداء قطاع الصناعات التحويلية و أصعبها في القياس و يرجع ذلك إلى صعوبة جمع المعلومات الدقيقة حول عدد الساعات التي يعملها الأفراد في هذا القطاع، و لحسابها لابد من القيام بالعملية الحسابية التالية:

القيمة المضافة لقطاع الصناعات التحويلية حسب عدد رأس العمل =القيمة المضافة /عدد ساعات العمل

$$\mathbf{Value\ added\ per\ hours\ worked=\frac{valueadded}{numberof\ hoursworked}}$$

[305]United Nations Industrial Development Organization, op cit,p15
[306] United Nations Industrial Development Organization, 2017, op cit, p166, 168.

5.2. مؤشر القيمة المضافة حسب رأس المال: يعبر هذا المؤشر على إنتاجية رأس المال بينما يكون حسابه بمقارنة القيمة المضافة لقطاع الصناعات التحويلية مع إجمالي الأصول الثابتة، ويحسب كالتالي:

القيمة المضافة حسب رأس المال = القيمة المضافة لقطاع الصناعات التحويلية /إجمالي الأصول الثابتة

$$\textbf{Value added per unit of capital}=\frac{valueadded}{gross\ fixedassets}$$

6.2. مؤشر القيمة المضافة حسب المخرجات: يوضح هذا المؤشر قيم الإنتاجية لعوامل الإنتاج و مدى فعالية إستعمالها في أنشطة التصنيع، يمكن قياسها تبعا للعلاقة الرياضية التالية:

القيمة المضافة تبعا للمخرجات = القيمة المضافة لقطاع الصناعات التحويلية / قيمة المخرجات

$$\textbf{Value added /output ratio}=\frac{valueadded}{\text{output}}$$

3.مكانة قطاع الصناعات التحويلية في الإقتصاد: يعبر هذا المؤشر على تأثير وحصة قطاع الصناعات التحويلية من إجمالي الاقتصاد في بلد ما ويمكن قياسه بحساب نسب المساهمة القيم المضافة لقطاع الصناعات التحويلية على الناتج المحلي:

$$\textbf{Share of manufacturing value added in GDP} = \frac{MVA}{GDP} * 100$$

لنستخلص أنه كلما إرتفع تطور وقوة قطاع الصناعات التحويلية كلما كانت نسب المساهمة أكبر في الناتج المحلي الإجمالي والعكس صحيح، وعلى هذا الأساس نستطيع معرفة مكانة الصناعات التحويلية في الإقتصاد من خلال عدة متغيرات مثل: حجم اليد العاملة حصة القطاع من إجمالي الصادرات وغيرها.

II. 2.3. أهمية وأهداف قطاع الصناعات التحويلية:

1. أهمية قطاع الصناعات التحويلية:تحتل الصناعات التحويلية مكانة هامة وحيوية في مختلف أنحاء العالم في الفترة الأخيرة، إذ تمثل ركيزة أساسية لتقدم المجتمعات الاجتماعي والاقتصادي، وتعتبر الدافع الرئيسي لتعزيز النمو المستدام. وفيما يلي الجوانب التي يشدد عليها أغلب المتخصصين في هذا الشأن:

– تساهم عمليات التصنيع في إكتساب مهارات فنية وخبرات تطويرية وتوفير الخدمات الأساسية للحياة الإنسانية مثل المساكن والملابس والغذاء، بالإضافة إلى إنتاج المعدات التعليمية والصحية.

– تقليل نسبة البطالة يعتبر أمرا حيويا، خاصة في الدول النامية التي تعاني من هذا المشكلة، ويعزى ذلك إلى دور هذا القطاع في إيجاد فرص عمل للقوى العاملة[307].

– يؤدي قطاع التصنيع دور حيوي في تحقيق الأمن الغذائي من خلال دعم وتطوير القطاع الزراعي وتحسين إنتاجيته، بتوفير الآلات والمعدات الزراعية، والمبيدات، والأسمدة، حيث أن الدول لا تستطيع تطوير زراعتها بشكل فعال من دون إستراتيجية تصنيعية تعتمد على مواد وخامات متوفرة من الزراعة.

– يسهم القطاع الصناعي ذو البنية القوية والمتنوعة في التخفيف من آثار العدم التوازن وعدم الإستقرار في إقتصاديات الدول، مما يجعلها أكثر مرونة وقدرة على التكيف مع الأزمات.

– يساهم القطاع الزراعي التصديري في تحسين الميزان التجاري، من خلال زيادته في حجم الإيرادات ورفع مستويات الرفاهية، نتيجة لإرتفاع أسعار المنتجات المصنعة مقارنة بالمنتجات النصف مصنعة أو الخام في السوق الدولية[308].

– يدعم قطاع الصناعات التحويلية على تحقيق التغيير الهيكلي طويل المدى من خلال إيجاد فرص عمل رسمية وناشئة في مراحل مبكرة من التنمية، كما يعتبر محركا للابتكار وتطوير التكنولوجيا لتحقيق النمو المستدام في جميع القطاعات بما في ذلك قطاع الصناعات التحويلية[309].

– قطاع الصناعات التحويلية من أفضل القطاعات المساهمة في التراكم الرأسمالي، تعزز مستويات الفائض الإقتصادي بشكل كبير بالمقارنة مع قطاعات أخرى، نتيجة لقابليته العالية على الإنتاجية، ولا يقتصر دور القطاع الصناعي التحويلي المتقدم على الجوانب الاقتصادية فحسب، بل يسهم أيضا في خلق تحول كبير في البنية الإجتماعية والتشريعية والثقافية، من خلال دعمه لتغيير التقاليد والقيم الأسرية والإجتماعية المتعلقة بالأنشطة البدائية والزراعة[310].

[307] محمد صفوت محمد،محددات التنمية الصناعية،مجلة أخبار البترول الصناعة، العدد214،أبو ظبي ،1988، ص28.

[308] زرمان محمد، غردي محمد،واقع الصناعات التحويلية في الجزائر وإستراتيجية تطويرها في إطار برنامج التنويع الاقتصادي،مجلة الإقتصاد والتنمية البشرية،المجلد11، العدد03، 2020، ص11.

[309] تقرير دور التكنولوجيا والإبتكار في التنمية الصناعية الشاملة والإستدامة، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية،النمسا،2016، ص2.

[310] راضي السيد عبد الجواد، أحمد أبو اليزيد الرسول، فريات كالدور ودور الصناعات التحويلية في النمو الإقتصادي بالمملكة العربية السعودية، مجلة التنمية والسياسات الإقتصادية، المجلد23، العدد1،الجزائر، 2021، ص64.

– يمثل قوة الدفع الأساسية للنمو الاقتصادي نتيجة لتمركزه في موقع فعال من التطورات الإبتكارية والعلمية الحديثة يسهم في تحقيق الإستقرار في الإقتصاديات المعتمدة على منتج واحد من خلال تنويع مصادر الدخل القومي[311].

– إستقطاب العملات الأجنبية لدولة بالإعتماد على قطاع الصناعات التحويلية في إنتاج السلع المستوردة من الخارج، وعليه التأثير في ميزان المدفوعات شرط أن يركز في ذلك على الصناعات التحويلية التي تعرف زيادة في الطلب الدولي على منتجاتها.

– تعزيز القدرات الاقتصادية المحلية وتطويرها يعتبران أمرين أساسيين لضمان الإستقلال الإقتصادي، وهما ضرورة حتمية لتحقيق التنمية الإقتصادية المستدامة[312].

2. أهداف قطاع الصناعات التحويلية:

من بين الأهداف الإستراتيجية للصناعة التحويلية نذكر[313]:

– تحديد إستراتيجيات وأساليب الإنتاج الملائمة في ظل تعدد الأساليب الفنية والتكنولوجية الحديثة، خصوصا بعد فترة من العزلة عن التطورات التكنولوجية.

– تحسين إنتاجية العمل وكفاءة العملية الإنتاجية والمعدات بهدف تعزيز الأداء الإقتصادي لقطاع الصناعات التحويلية، والذي يحتاج لإدارة عقلانية للموارد ورفع إمكانيات عناصر الإنتاج وتطوير المخرجات.

– بهدف تمكين الصناعة الوطنية من تحقيق مبدأ إحلال الواردات على المدى القريب ومنافسة المنتجات في الأسواق العالمية.

– تعزيز دعم وتشغيل اليد العاملة في قطاع الصناعات التحويلية، خاصة في الدول التي تعاني من مشكلة البطالة.

– **زيادة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي** :تعزيز مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي لرفع كفاءة العملية الإنتاجية.

---

[311] دائرة البحوث الإقتصادية،نحو إعادة الاعتبار للصناعات التحويلية العربية،منشورات الإتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية،الإسكندرية،مصر، جانفي 2016، ص 5.

[312] الكحلوت هشام ، العوامل المؤثرة على إنتاج الصناعة التحويلية في فلسطين، مجلة إقتصاد المال و الأعمال،المجلد5،العدد5،الجزائر، 2021،ص 311.

[313] حيدر محمد صالح، الإستراتيجية المقترحة لتنمية الصناعة التحويلية في العراق، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة، المجلد (غير مذكور)، العدد 15، 2007،العراق،ص11.

– **رفع تراكم رأس المال الثابت** وبالتالي تعزيز القاعدة الصناعية على المدى الطويل

II.3.3.الإجراءات والسياسات الصناعية الخاصة بتنمية القطاع الصناعي التحويلي: يبرز تطوير القطاع الصناعي بالدرجة الأولى على إنماء الصناعة التحويلية و الوتيرة التي على إثرها يتم تفعيل هذه الصناعة ،إذ يهيمن هذا النوع من الصناعة في مختلف إقتصاديات الدول بالأخص النامية منها دور كبير وهذا ما أوضحه الباحث Ferguson عام 1994 في قوله: إن شكل السياسات الصناعة لبلد ما يركز على نمط النظام الاقتصادي ، و من خلال تحليل هذه المقولة يبرز وجود أربعة أنماط للسياسات الصناعية الخاصة بتحسين القطاع الصناعي التحويلي ،وتتمثل في[314]:

– **أولا:** تتضمن السياسة التي تتدخل بأسلوب مباشر في توجيه وتخطيط القطاع الصناعي.

– **ثانيا:** تمثل السياسة السائدة في الأنظمة الاقتصادية الحرة والتي غالبا ما تجعل القطاع الصناعي يلجأ إلى سوق المنافسة النامية.

– **ثالثا:** تعبر عن السياسة ذات الدور الفعال والهام في عملية التنمية الصناعية.

– **رابعا:** يرتبط بالسياسة التي توفر نوع من الدعم الخاص ولكنها لا تتدخل في اتجاه وشكل هذه التنمية.

II. 4.سبل تطوير الصناعات التحويلية في الجزائر:

تعاني الجزائر من تحديات إقتصادية ملحوظة في قطاع الصناعة التحويلية حيث تواجه صعوبات عديدة تؤثر بشكل كبير على أداء هذا القطاع، إلا أن الحكومة الجزائرية تولي إهتماما بالغا لتحسين الأوضاع وتطوير هذا القطاع تظهر هذه الجهود من خلال مجموعة من الإستراتيجيات والمبادرات التي تهدف إلى ترقية هذا القطاع وتعزيز دوره في إقتصاد البلاد. لذلك، تسعى الجزائر جاهدة إلى ترقية وتحسين قطاع الصناعة عمومًا وخاصة الصناعات التحويلية،وتتجلى هذه الجهود في عدة طرق، من أبرزها:

II. **1.4.تشجيع التجارة الخارجية** :من خلال البيانات الإحصائية والنتائج المتعلقة بالتجارة الخارجية حول منتجات الصناعة التحويلية، يتضح أن الجزائر تعتمد بشكل كبير على قطاع المحروقات كمصدر رئيسي للدخل، حيث تشكل الصادرات والعائدات المتأتية من هذا القطاع الجزء الأكبر من إيرادات البلاد، وهذا يعني أن الاقتصاد الجزائري متموقع بشكل كبير على هذا القطاع، مما يجعله عرضة لتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث ترتفع حصة الصادرات عندما ترتفع أسعار النفط والعكس صحيح ،بالإضافة إلى ذلك فإن

[314] إبراهيم حسن العزي، مرجع سبق ذكره، ص81.

فاتورة الواردات الخاصة بالجزائر لا تزال تشهد زيادة مستمرة، مما يجعل البلد معرضا للتبعات السلبية لعجز الميزان التجاري. وبناء على ذلك يصبح من الضروري على البلد إتباع سياسة قوية لتعزيز الصادرات خارج قطاع المحروقات، حتى ولو كانت بنسبة ضئيلة للمساهمة في تقليل العجز المستمر في فاتورة الواردات[315].

ولتحقيق ذلك، يتطلب إتخاذ مجموعة من الإجراءات القانونية والتدابير، بالإضافة إلى سياسات مالية تحفيزية، وفيما يلي بعض من هذه الإجراءات:

1.الإجراءات القانونية:هي مجموعة الإجراءات والتشريعات القانونية التي أصدرتها منظمة التجارة الخارجية، وتم إعدادها بالتعاون مع الحكومة الجزائرية ووزارة التجارة، بالإضافة إلى جميع الهيئات والمؤسسات المعنية بنشاط التجارة الخارجية.

1.1. الإجراءات التي تنفذها الإدارة الجمركية: تعتبر الإدارة الجمركية متدخلا رئيسيا في تطوير التجارة الخارجية من خلال تعزيز التبادلات مع العالم وتسهيلها، نظرا لكونها مؤسسة فعالة في تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد. وفيما يلي عرض للتدابير التي يمكن أن تتخذها الإدارة لتحسين أداء التجارة الخارجية:

1.1.1. في سياق الإتفاقيات الدولية:لتسيير القيام بالمبادلات التجارية تلجأ إلى إدارة الجمارك بتكثيف وتدعيم علاقات التعاون الدولي وتنفيذ التعليمات الصادرة عن وزارة التجارة من خلال تطبيق الإتفاقيات المنعقدة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى المنطقة العربية الكبرى.

2.1.1.الأنظمة الجمركية الإقتصادية الصناعية كأداة لتطوير التجارة الخارجية: لتعزيز الصادرات خارج قطاع المحروقات تم إعتماد ميكانيزمات جمركية تعمل على دعم هذه الأنظمة الجمركية الإقتصادية إذ تتمثل هذه الأخيرة في الإطارات المعتمدة للبضائع المصدرة أو المستوردة وفقا للإستخدام المحدد لها، والغاية الرئيسية من إنشاء هذه الأنظمة هو تحسين التجارة الخارجية حيث تعتبر أنظمة تحفيزية ذات جوانب مالية وإدارية وجبائية، مما يعزز من نشاط المبادرات التجارية ويعمل على تعزيز قدرات المؤسسات على التصدير خارج المحروقات ،وتشمل الأنظمة الجمركية الصناعية ما يلي[316]:

. **نظام القبول المؤقت لتطوير الصنع الإيجابي**: يعمل هذا النظام على إستيراد البضائع بغرض تحويلها أو إكمال صناعتها من أجل إعادة تصديرها خارج الحيز الجمركي الوطني.

[315] بشاري سلمى، مرجع سبق ذكره ،ص 19 .

[316] https://www.douane.gov.dz/ vue le 2024/04/24.

. **نظام التصدير المؤقت لتطوير الصنع السلبي:** وهو نوع وهو شكل من أشكال أنظمة التصدير المؤقتة إذ يُعرف حسب المادة 193 من قانون الجمارك على أنه النظام الذي يساعد في تصدير المؤقت للبضائع المهيئة لإعادة إستيرادها لغاية معينة في وقت محدد دون تنفيذ تدابير الحظر ذات الطابع الإقتصادي وهذا بعد أن تخضع لعمليات التصنيع أو التصليح أو التحويل من أجل تطوير الصنع.

. **نظام المستودع الصناعي:** تعرفه المادة 160 من قانون الجمارك على أنه مكان مخصص لمراقبة إدارة الجمارك يسمح لمؤسسة معينة بتهيئة البضائع الموجهة للإنتاج لأغراض التصدير مع تعليق الرسوم والحقوق التي تفرض لهذه البضائع.

. **نظام دراوباك** :هو من أنظمة الجمارك المنصوص عليها في المادة 24 من قانون المالية لعام 2013، تم إنشاؤه لتسهيل عمليات التبادل التجاري، يساعد هذا النظام في تصدير البضائع دون الحاجة إلى سداد الرسوم والحقوق الجزئية أو الكاملة التي تم فرضها عند إستيرادها، والتي تطبق عادة على المواد الموجودة في البضائع سواء كانت مواد مستهلكة أو مصدرة خلال عملية الإنتاج[317].

. **تشجيع التجارة العادلة والمنافسة:** تتخذ الإدارة الجمركية مجموعة من الإجراءات لتحسين الرقابة على التجارة الخارجية تهدف إلى مكافحة الغش والتهريب وأيضا التقليد، وذلك لضمان سلامة المستهلكين وتطهير التجارة الخارجية من الممارسات غير القانونية .

. **التسهيلات الجمركية:** تشير إلى مجموعة من الإجراءات والتسهيلات التي تُقدمها السلطات الجمركية للمتعاملين التجاريين والشركات بهدف تسهيل وتيسير عمليات الاستيراد والتصدير وتخفيف العبء الإداري والمالي عليهم. تشمل هذه التسهيلات إجراءات مثل تبسيط الإجراءات الجمركية، وتقديم الإعفاءات الضريبية، وتسريع معالجة الشحنات، وتوفير الدعم والمساعدة الفنية للشركات في تنفيذ الإلتزامات الجمركية بشكل فعال وسلس. تهدف هذه التسهيلات إلى تعزيز التجارة الدولية وزيادة التنافسية للشركات في السوق العالمية.

تسعى الإدارة الجمركية إلى دعم صادرات غير المحروقات من خلال إتخاذ تدابير للمراقبة تهدف إلى تسهيل وتسريع عمليات التجارة وتقليل التكاليف، مما يوفر مزايا وتسهيلات جمركية للمتعاملين الإقتصاديين، من بينها[318]:

[317] المادة 192 مكرر و 192 مكرر رقم 1 من قانون الجمارك الجزائري،2013.

[318] www.algex.dzvue le 24/04/2024 .

– تطبيق إعفاء من إيداع الضمان في إطار نظام القبول المؤقت يعني أن المستورد أو المصدر يُعفى من واجب إيداع ضمان مالي أو كفالة للجمارك عند استيراد أو تصدير البضائع في إطار هذا النظام، يُمكن تطبيق هذا الإعفاء على البضائع التي يتم استيرادها أو تصديرها مؤقتًا لأغراض محددة، مثل التصنيع، التحويل، أو التعبئة للتصدير النهائي، يهدف هذا الإعفاء إلى تشجيع النشاط التجاري وتيسير الإجراءات الجمركية للمتعاملين التجاريين، مما يساهم في تعزيز التجارة الخارجية وتحفيز الصادرات.

– إصدار وثيقة عبور الجمارك للصادرات التي تمر عبر الطرق البرية.

– إنشاء الرواق الأخضر هو تدبير يساعد في المصادقة على تصاريح التصدير دون الحاجة إلى فحص البضائع.

– تقديم بيان وتصريح مسبق المبكر قبل استلام البضائع.

– تفعيل الدفتر الخاص في التصدير يتيح صلاحية صالحة لمدة سنة، وهو آلية مُبسطة لتصدير العينات والمشاركة في المعارض والصالونات الدولية، ويتم تسليمه حصريًا من طرف غرفة التجارة الجزائرية.

2.الدعم المالي: يتم دعم الصادرات خارج المحروقات ماليامن خلال عدة طرق، من أبرزها[319]:

1.2.صندوق ترقية الصادرات: تم إنشاء هذا الصندوق لتطوير الصادرات خارج قطاع المحروقات من خلال تغطية جزء من تكاليف نقل المنتجات المهيأة للعرض وكذلك تكاليف مشاركة المؤسسات في الصالونات والمعارض الدولية في الخارج. يقدم هذا الصندوق دعما ماليا للمصدرين لتعزيز عمليات الترويج والتسويق لمنتجاتهم في الأسواق العالمية.

2.2.تحفيزات ضريبية عند التصدير: تشمل إعفاءات الضريبة لأنشطة التصدير إعفاءات من الضريبة على القيمة المضافة وضريبة النشاط المهني، بالإضافة إلى اعفاءات من الضريبة على أرباح الشركات.

3.2.التوأمة المؤسساتية من خلال تعزيز الإمكانيات العملياتية لوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية:

لتحسين التصدير خارج قطاع الوقود وتعزيز قدرات وتطوير قدرات التدخل، قامت الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية بالتعاون والدعم للمؤسسات الجزائرية المصدرة بتوقيع إتفاقية التوأمة المؤسسية في 20 مارس 2014 بين فرنسا والنمسا، يتمثل الجانب الفرنسي في تنفيذ هذه التوأمة من قبل الوكالة الدولية الفرنسية لتطوير المؤسسات، بينما يتمثل الجانب النمساوي في وكالة التعاون والتنمية الاقتصادية النمساوية.

[319] https://www.commerce.gov.dz/vue le 2024/04/24

II.2.4. إستخدام الصناعة الخضراء:

تمثل الصناعة الخضراء نموذجا حديثا للصناعة تهدف إلى خفض الآثار البيئية السلبية لعمليات الإنتاج، إنبثقت هذه الفكرة في أواخر الثمانينيات من القرن الماضي بعد ظهور مفهوم الإنتاج النظيف، وقد تطرق إليها العديد من الباحثين مثل R. Frosch و N. Gallopoulos في مقدمة أبحاثهم، حيث أشاروا إلى إمكانية وجود طرق للإنتاج الصناعي تتمتع بآثار بيئية أقل بكثير من الطرق التقليدية المستخدمة حاليا، كما أوضحوا أن التغيرات في الديموغرافيا وإستخدام الموارد في العالم تبرز أهمية اعتماد نظام صناعي يعمل بشكل متكامل يشبه النظام الإيكولوجي الحيوي، بدلا من النظام الصناعي التقليدي[320]، تسعى هذه الصناعة إلى تلبية الإحتياجات البشرية وتعزيز التنمية الإجتماعية والإقتصادية دون التسبب في أضرار للبيئة والموارد الطبيعية من خلال إستثمار الطاقة المتجددة بشكل مستدام لتقليل النفايات، وتعزيز عمليات إعادة الإستخدام وإعادة التدوير للحد من التأثير السلبي على الصحة والبيئة، مما يسهم في الحفاظ على الموارد الطبيعية وتقليل إنبعاثات الغازات الدفيئة بإستخدام تكنولوجيات متوافقة مع البيئة، ترتبط هذه الصناعة بشكل وثيق مع الصناعة التحويلية، وتسهم في تعزيز فعاليتها وإستدامتها عبر[321]:

1.عقلنة إستخدام الطاقة وتحقيق العائد الإقتصادي: يمكن للصناعة التحويلية تطبيق تقنيات وأساليب لتحسين كفاءة الطاقة في عمليات التصنيع، مما يقلل من تكلفة الإنتاج ويزيد من الربحية.

2.ترشيد إستعمال المياه والمواد الخام: يمكن للصناعة التحويلية تطبيق إجراءات لتقليل إستهلاك المياه والمواد الخام في عمليات الإنتاج، مما يساهم في تخفيض تكاليف التصنيع وتعزيز الكفاءة.

3.الحفاظ على صحة العمال: يمكن للصناعة التحويلية تبني ممارسات سلامة وصحة مهنية للحفاظ على صحة العمال، مما يقلل من تكاليف الإجازات المرضية والمدفوعة ويحسن من أداء العمال وإنتاجيتهم.

4.الحفاظ على البيئة: من خلال إعتماد تقنيات صديقة للبيئة وممارسات مستدامة، يمكن للصناعة التحويلية تقليل تأثيرها البيئي والحفاظ على البيئة المحيطة بها، مما يساهم في تفادي الغرامات الناتجة عن تلوث البيئة.

---

[320] حناشي توفيق، دور الصناعة الخضراء في المحافظة على البيئة- تجارب دولية،مجلة الأفاق للدراسات الإقتصادية،المجلد 8، العدد 1،الجزائر ،2023 ،ص218.

[321] بوشنقير ايمان و كافي فريدة، الصناعة الخضراء و دورها في حماية البيئة لتحقيق التنمية المستدامة، ملتقى دولي حول: الإنسان والأرض بحث في مشكلات البيئة والواقع الإفريقي،عنابة، الجزائر ،23-25 أفريل2012،ص9.

وتمتلك الجزائر عدة مؤسسات ووكالات تهتم بحفظ وحماية البيئة لتعزيز إستدامة الصناعة التحويلية، حيث تعمل هذه المؤسسات على وضع السياسات والتشريعات والتوجيهات اللازمة للحفاظ على البيئة وتعزيز إستخدام الموارد بطريقة مستدامة في الصناعة التحويلية،من بين هذه المؤسسات:

1.4.المعهد الوطني للتكوينات البيئية:هو مؤسسة عامة ذات طابع صناعي وتجاري تخضع لإشراف وزارة البيئة والطاقات المتجددة، تأسس في عام 2002، يتواجد المعهد الوطني لتكوين البيئة على مستوى الأراضي الوطنية من خلال فروعه المعروفة بإسم بيوت البيئة، يسهم المعهد الوطني للتكوينات البيئية بشكل وثيق في تطوير الصناعة التحويلية من خلال عدة جوانب[322]:

1.1.4. توفير التدريب المتخصص: يقدم المعهد تدريبا متخصصا في مجالات الصناعة التحويلية التي تركز على الإستدامة والحفاظ على البيئة، يتم تزويد العاملين في هذه الصناعة بالمعرفة والمهارات اللازمة لتنفيذ تقنيات وعمليات تحويلية متطورة وصديقة للبيئة.

2.1.4. التعاون مع الصناعة: يعمل المعهد على بناء شراكات مع الشركات والصناعات لضمان تطوير وتبادل المعرفة والتكنولوجيا التي تعزز الاستدامة والتحول نحو عمليات إنتاج أكثر فاعلية من حيث البيئة.

3.1.4. البحث والتطوير: يقوم المعهد بدعم البحث والتطوير في مجالات الصناعة التحويلية، بما في ذلك تطوير تقنيات جديدة وعمليات إنتاج مستدامة وفعالة من حيث التكلفة.

4.1.4. تعزيز الوعي البيئي: يلعب المعهد دورًا في نشر الوعي بين المهنيين والشركات في الصناعة التحويلية حول أهمية الحفاظ على البيئة وتبني الممارسات الصديقة للبيئة.

2.4.المركز الوطني لتقنيات الإنتاج النظيف:هو مؤسسة عامة ذات طابع صناعي وتجاري، تأسست بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-262 الصادر في 17 أغسطس 2002 مقرها الجزائر، يهدف إلى تعزيز التنمية المستدامة ومواجهة التحديات البيئية، ويتولى مهمة تحسين إستخدام التقنيات والممارسات الأكثر نظافة في مختلف القطاعات، بما في ذلك الصناعة والزراعة والطاقة، أيضا في تشجيع إعتماد التقنيات الأكثر نظافة في الجزائر حيث يقدم المساعدة الفنية ، خدمات البحث و التدريب لكل الأطراف المعنية، بما في ذلك الشركات الخاصة والوكالات الحكومية والمؤسسات البحثية بالإضافة إلى التعاون مع منظمات دولية بغرض تبادل المعرفة والممارسات الجيدة في مجال التقنيات الأكثر نظافة، وهو يساعد في تطوير الصناعة التحويلية من خلال[323] :

[322] https://cnfe.dz/vue le 2024/04/24.
[323] https://cntpp.dz/vue le 2024/04/24.

1.2.4. توفير الموارد البشرية المهرة: يساهم المركز في بناء قاعدة من الموارد البشرية المدربة والمهارات الفنية المتخصصة في مجال تقنيات الإنتاج النظيف، مما يعزز القدرة على التطوير والإبتكار في الصناعة.

2.2.4. تعزيز التوعية: يقوم المركز بتوفير معلومات وتوجيه حول التقنيات النظيفة والممارسات المستدامة التي يمكن للشركات إعتمادها في الصناعة التحويلية.

3.2.4. تشجيع التواصل والتعاون: يعمل المركز على تعزيز التواصل والتعاون بين الشركات والجهات المعنية في الصناعة التحويلية، مما يساهم في تبادل المعرفة والخبرات وتعزيز التعاون في مجال التطوير والإبتكار.

4.2.4. تقديم الدعم التقني: يقدم المركز استشارات ودعمًا فنيًا للشركات في صناعة تحويل النفايات، مساعدتها في تطوير وتحسين عمليات الإنتاج بطرق أكثر كفاءة وصديقة للبيئة.

5.2.4. تنظيم البرامج التدريبية: يقوم المركز بتنظيم دورات تدريبية وورش عمل لتطوير مهارات العاملين في الصناعة التحويلية حول استخدام التقنيات النظيفة والممارسات البيئية.

6.2.4. البحث والتطوير: يعمل على تعزيز الصناعة التحويلية من خلال تمويل وتنفيذ البحوث والمشاريع التطبيقية، بهدف تطوير تقنيات إنتاج جديدة ومبتكرة تعزز إستدامة هذا القطاع.

3.4.الوكالة الوطنية للنفايات: تأسست الوكالة الوطنية لإدارة النفايات بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-175 المؤرخ 20 مايو 2002 مقرها الجزائر، تخضع الوكالة لإشراف وزارة البيئة والطاقات المتجددة، وتكلف بمهمة الخدمة العامة لتوفير المعلومات ونشر تقنيات فرز وجمع ونقل ومعالجة وتسوية وتصريف النفايات، علاوة على ذلك يتعين عليها جمع وإنشاء مكتبة معلومات حول إدارة النفايات وضمان توزيعها للجماعات المحلية وقطاع الأعمال، كما أنها تقدم المساعدة للجماعات المحلية في مجال إدارة النفايات إذ تعالج البيانات والمعلومات المتعلقة بالنفايات، وتقوم بإنشاء وتحديث قاعدة بيانات وطنية حول النفاياتتكلف الوكالة ببدء، تنفيذ، أو المساهمة في تنفيذ الدراسات والأبحاث والمشاريع التجريبية، وتوزيع المعلومات العلمية والتقنية، وتنفيذ برامج التوعية والإعلام ،إضافة إلى ذلك إنها تلعب دور حيوي في تحقيق علاقة قوية مع الصناعة التحويلية من خلال[324]:

– تقديم الدعم والإرشاد في مجال إدارة النفايات الصناعية والتحويلية إذ أنه في حالة تمكن الصناعات التحويلية من تحسين إدارتها للنفايات يمكنها تقليل الآثار البيئية الضارة وتعزيز إستدامتها.

[324] https://and.dz/ vue le 2024/04/24

– تمكن الصناعات التحويلية من تنفيذ الممارسات البيئية المستدامة والتقنيات النظيفة في معالجة النفايات، وبالتالي تقليل التأثيرات السلبية على البيئة والمجتمع.

– تقديم الدعم الفني والتقني والمعرفي للصناعات التحويلية لتطوير وتحسين عملياتها وتبني الممارسات البيئية المستدامة في مجال إدارة النفايات.

– تعمل الوكالة على تعزيز التعاون والشراكات مع المؤسسات والجهات المعنية على الصعيدين الدولي والمحلي، لتبادل الخبرات وتعزيز القدرات في مجال إدارة النفايات وتطوير الصناعة التحويلية بشكل عام.

– تقوم الوكالة بجمع وتحليل البيانات والمعلومات ذات الصلة بإدارة النفايات الصناعية وتقديمها للصناعات التحويلية، مما يساعدها على فهم التحديات والفرص المتعلقة بإدارة النفايات واتخاذ القرارات الأفضل.

4.4.المركز الوطني لتنمية الموارد البيولوجية: تم إنشاؤه في سنة 2002 بعد تصديق الجزائر على إتفاقية التنوع البيولوجي، له علاقة مباشرة مع الصناعات التحويل البيولوجي حيث يمكن أن يوفر المعرفة والتقنيات اللازمة لتطوير هذه الصناعات وهو منشورات و بحوث في مجال إستخدام المواد الطبيعية والنباتات الطبية لإنتاج منتجات صناعية مثل المستحضرات الصيدلانية، والمواد الكيميائية الحيوية، والمواد القائمة على البيولوجيا والوقود الحيوي والمنتجات الغذائية ،بالإضافة إلى يقدم المركز الدعم المالي والفني للأفراد والشركات الناشئة التي تنشط في مجال تطوير تقنيات ومنتجات جديدة قائمة على الموارد البيولوجية والتي يمكن أن تسهم في تطوير الصناعة التحويلية، و بالإضافة إلى ذاك يقوم المركز على خلق شراكات إستراتيجية مع الشركات الصناعية والمؤسسات الحكومية لتبادل المعرفة والتجارب وتسهيل الإبتكار في مجال الصناعة التحويلية بإستخدام الموارد البيولوجية[325].

5.4.المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة:أنشئ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-115 الصادر في 20 محرم 1423 الموافق لـــ 3 أفريل 2002 تحت إشراف وزارة البيئة والطاقات المتجددة، وذلك في سياق دولي يتعلق بالعديد من البروتوكولات والإتفاقيات التي وافقت عليها الجزائر أو وقعتها، بما في ذلك جدول أعمال القرن 21 من أجل التنمية المستدامة، الذي جرى في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المستدامة في ريو دي جانيرو بالبرازيل في عام 1992، بالإضافة إلى إتفاقية برشلونة في إسبانيا والبروتوكولات المتعلقة بحماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث.

[325] https://cndrb.dzvue le 2024/04/24

يهدف المرصد إلى الإجابة على العديد من الأسئلة المتعلقة بالتأثير المتزايد للأنشطة البشرية والصناعية على البيئة، وهو جزء من الآلية التي أنشأتها الدولة لضمان تنفيذ السياسة البيئية ضمن إطار الإستراتيجية الوطنية للبيئة وخطة العمل الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة، من بين مهام المرصد إدارة شبكات رصد التلوث وقياسه، ورصد البيئات الطبيعية، مما يمكنها من مراقبة تصريف السوائل من مختلف الوحدات الصناعية إلى البيئات الطبيعية، وبالتالي تحديد حجم التلوث على مستوى الأنهار والتربة والكائنات الحية[326].

II. 3.4.**التنويع الإقتصادي**: هوإستراتيجية تعمل على إنشاء قاعدة إنتاجية وترسيخ ركائز إقتصادية حقيقية من خلال توجيه الإستثمارات نحو قطاعات إقتصادية متنوعة هدفها تحسين الأداء الاقتصادي عن طريق توفير مصادر دخل متعددة وفرص عمل متنوعة، والحد من التعرض للأزمات الناتجة عن تقلبات أسعار المنتجات في الأسواق العالمية وتقليل الإعتماد على العمل الأجنبي [327]، كما أنه العمل على خلق قاعدة إنتاجية وإقامة ركائز اقتصادية حقيقية من خلال توزيع الإستثمار على قطاعات إقتصادية مختلفة، تسهم في تحسين الأداء الإقتصادي إلى إيجاد مصادر متعددة للدخل والعملة الأجنبية، والحد من التعرض للأزمات الناتجة عن تقلبات أسعار المنتجات في الأسواق الدولية أو إنخفاض الطلب عليها، وبذلك تحقيق النمو المستدام[328]، يمكن إستخدام التنويع في الإقتصاد بعدة طرق البنية الإنتاجية أكثر تنوعا لتقليل الإعتماد على عدد قليل من الأنشطة الاقتصادية و أيضا في توسيع نطاق أو مزيج الأنشطة الإقتصادية والتصدير إلى أسواق جديدة سواء كانت إقليمية أو دولية.

إن التنويع الاقتصادي يلعب دور مهم في تحقيق النمو المستدام وتعزيز إستقرار الاقتصاد، خاصة في الدول التي تعتمد بشكل كبير على صادرات السلع الأولية مثل الجزائر، يتم ذلك من خلال تنويع مصادر الدخل وتطوير قطاعات إقتصادية أخرى بجانب الصناعة النفطية والغازية.، يمكن للحكومة تقليل التعرض لتقلبات أسعار هذه السلع وتحقيق إستقرار اقتصادي على المدى الطويل من خلال وضع إستراتيجيات فعالة لتعزيز التنويع الإقتصادي كما ورد في مخطط عمل الحكومة (2015-2019) في إطار برنامج التنويع الاقتصادي، ومن بين هذه الإستراتيجيات[329]:

---

[326] https://onedd.org/ar/vue le 2024/04/24

[327] United Nations, The concept of economic diversification in the context of response measures, The UNFCCC secretariat (UN Climate Change),may 2016,p7.

[328] لبنى ناصر، الإستراتيجية الصناعية ومساهمتها في ترقية التنويع الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصصمناجمنت، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج، الجزائر ،2019-2020، ص 64.

[329] القانون رقم 16-09، متعلق بحماية الإستثمار في الجزائر، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 45، 2016.

1.تطوير قطاع الصناعات التحويلية والمناجم: ستعمل الحكومة على تنفيذ برامج إستكشافية لإستغلال المناجم وتعزيز القدرات المنجمية في كل منطقة، حيث من المقرر فتح مناطق إستغلال للرصاص والزنك في بجاية، البونتونيت بتلمسان، البايت ببشار، والذهب تمنراست، إلى جانب مضاعفة إنتاج الملح والرخام، وإنشاء مركب لصناعة جميع أنواع الأسمدة والمواد الفوسفاتية الموجهة للسوق المحلية والتصدير.

2.تقديم الدعم والأولوية اللازمين لأنشطة تثمين الموارد الطبيعية: التي تحفز الإدماج وظهور القطاعات التي تستفيد من المزايا التنافسية في الموارد الطبيعية و مجال الطاقة ويرتبط بشكل خاص بأنشطة إنتاج الفوسفات والإسمنت،وصناعة الأسمدة والبناءات الحديدية، بالإضافة إلى صناعة الحديد والصلب.

3.عصرنة القطاع الصناعي وتوسيعه: تتم هذه العملية من خلال تحسين حكم المؤسسات ونوعية إدارتها، وتنظيم النشاطات الصناعية من خلال تدعيم القوانين ووسائل الهيئات المسؤولة عن وضع المعايير النوعية والإعتماد والملكية الصناعية، كما يجب دعم وتطوير القدرات الوطنية لتكوين الموارد البشرية والدراسات الخاصة بالقطاع الصناعي هذه الجهود المتكاملة تسهم في تعزيز الفعالية والكفاءة في القطاع الصناعي وتعزيز تنافسيته على الصعيدين المحلي والعالمي.

4.دعم وترقية الصناعات التقليدية: من خلال تحسين برامج تطوير الصناعات التقليدية ودعم الحرفيين وتحسين مستوى تأهيلهم وتكوينهم ستسعى الحكومة إلى تعزيز تدخلها بعنوان الدعم المباشر وغير المباشر لصالح الحرفيين والحرفيات، بهدف تعزيز نشاطات الصناعات التقليدية لذلك ستركز هذه الجهود على تحسين مستوى مهارات الحرفيين وتطويرها، خاصة فيما يتعلق بالعمل في المنازل، وبالأخص بالنسبة للنساء في الوسط الريفي.

5.تطويرآليات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودمجها في النشاطات التحويلية: من خلال دمجها مع أنشطة المناولة لمصلحة الشركات الآمرة وتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصناعات التحويلية للتقليل من الإعتماد على الإستيراد وتلبية الطلب الوطني.

– تشجيع النشاطات الصناعية التي تخدم القطاعات الأخرى كالزراعة والطاقة، بهدف تحقيق الإندماج الوطني.

– تطوير قطاع الصناعات الطبية والصيدلانية والبنية التحتية الصحية لتحسين جودة الخدمات وتحقيق العصرنة في المؤسسات الإستشفائية.

6.إنجازات الحكومة لتطوير القطاع الصناعي التحويلي وتحقيق التنويع الإقتصادي: وتتمثل في :

1.6.التنظيم الذكي: تعتمد هذه الإستراتيجيةعلى تعزيز التشاور مع المهنيين والناشطين الإقتصاديين من خلال تنظيم ورش عمل لتبادل الآراء والإستفادة من خبرة المجلس الوطني للتشاور بهدف تعزيز وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصناعة و أيضا فروع الصناعات التحويلية ،تشمل نتائج هذا الجهد إنشاء مخطط تنفيذي شامل يركز على محورين[330]:

1.1.6. تطوير المناولة في مجال الميكانيك الدقيقة:يشير هذا التطوير إلى تحسين عمليات التحكم والتنظيم للمواد والمنتجات في بيئة صناعية دقيقة تتطلب دقة عالية في عمليات الإنتاج والتصنيع، يشمل إستخدام التكنولوجيا المتقدمة والتحسين المستمر للعمليات والمعدات لضمان جودة المنتجات وكفاءة الإنتاجية، يتجلى بشكل خاص في الصناعة الميكانيكية من خلال:

- تحسين تدفق المواد والمكونات داخل المصنع بطريقة تسهل الوصول إلى المعدات والماكينات بكفاءة.
- إستخدام أنظمة الروبوت لتخفيض الخطأ البشري ورفع دقة العمليات.
- تطبيق تقنيات التتبع والمراقبة المستمرة للعمليات لترصد العيوب المحتملة وتصحيحها بسرعة.
- توظيف تقنيات التحليل البياني لتحليل البيانات الإنتاجية وتحديد المناطق التي بحاجة لتحسين.

2.1.6. تطوير البنية الإعلامية الإقتصادية لهذه المؤسسات: هو نظام الإعلام الإقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يهدف إلى تطوير البنية التحتية وتحسين العمليات التي تدعم نشاطاتها الإقتصاديةيرتبط بشكل وثيق مع صناعات التحويلية من عدة جوانب:

- توفير المعلومات اللازمة لتحسين عمليات الإنتاج والتصنيع داخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في صناعات التحويلية مما يحقق كفاءتها وجودة منتجاتها.
- توفير معلومات حول إحتياجات السوق والإتجاهات الصناعية يمكن المؤسسات في صناعات التحويلية من تحديد الفرص وتوجيه إستراتيجياتها بشكل أحسن.
- تعزيز شفافية عمليات المؤسسات وتسهيل التواصل مع العملاء في الصناعات التحويلية يساعد في بناء الثقة وتعزيز العلاقات معهم.

[330] https://www.premier-ministre.gov.dz/arvue le 25/04/25/2024

– تحديد فرص الشراكة والتعاون بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبيرة في صناعات التحويلية، مما يشجع على التبادل التقني والتطوير المشترك.

3.1.6. تطوير الصناعة التحويلية للحلفاء: تطرقت في عملها على دراسة مدى جدوى إعادة تحقيق المشاريع الصناعية الثلاثة، وهي المصنع الجديد للورق، مشروع الطباعة والكتابة، والمصنع الجديد للكلور من خلالها تم تقييم قدرات التموين بكميات من الحلفاء لإقامة صناعة الورق وتمت الموافقة على التقرير المتعلق بالصناعات التحويلية للحلفاء من قبل مجمعي الصناعيين.

4.1.6.تنمية الصناعات الزراعية والغذائية:تشمل الجهود المبذولة لتعزيز وتطوير القطاعين الزراعي والغذائي، تحسين عمليات الإنتاج الزراعي وتعزيز جودة المنتجات الزراعية والغذائية، وقد تضمن هذا الإجراء تحديد الكميات الزراعية المناسبة لتلبية الإحتياجات الصناعية، مع التركيز على منتجي البطاطا وزيت الزيتون، وإعداد تقارير متعلقة بهما[331]:

– إحتياجات الصناعة التحويلية لمحصول البطاطا.

– تحديد الإمكانيات الخاصة بزيت الزيتون وتقدير صادراتها.

– تشجيع التعاون بين الفلاحين والمتعاملين الصناعيين، خاصة عند توقيع العقود، وضمان التقييم والمتابعة من قبل الجهات المختصة، مثل الإدارات الولائية المعنية بالصناعة والمجالس المهنية.

5.1.6. تنظيم برامج تدريبية متناسبة مع متطلبات القطاع: من خلال إبرام إتفاقيات شراكة بين وزارة المناجم ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي، تم تنفيذ وتوقيع أربعة إتفاقيات لتطوير مشاريع في مجالات متنوعة، وهي بين:

– جامعة بجاية وشركة ENOF[332] لتحقيق مشروع تطوير مكمن الزنك والرصاص في وادي أميزور ببجاية.

– جامعة وهران و شركة FERAAL[333] في إطار تحسين مجمع الحديد بغاز في جبيلات بتندوف.

– مدرسة المناجم و الصناعة المعدنية بعنابةوشركة SOMIPHOS[334] لإنشاء مشروع تطوير تحويل الفوسفات في تبسة.

---

[331] https://www.premier-ministre.gov.dz/ar/category/%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%B1%D8%B3%D9%85%D9%8A%D8%A9vue le 25/04/25/2024

[332] الشركة الوطنية للمنتجات المنجمية غير الحديدية والمواد المفيدة Entreprise Nationale des Produits Miniers non Ferreux et des Substances Utiles

[333] الشركة الوطنية للحديد والصلب، فيرال Société Nationale du Fer et de l'Acier

[334] شركة المناجم والفوسفات Société des Mines de Phosphates

– المركز الجامعي بتندوف وشركة FERAAL في إطار تطوير مجمع الحديد بغاز جبيلات في تندوف.

6.1.6.تشجيع الإستثمار في مجال البتروكيماويات: من خلالهتم تشكيل شراكة بين مؤسسة سوناطراك وشركة تركية بهدف الإستثمار الدولي في عملية نزع الهيدروجين من البروبان وإنتاج البوليبروبلين وذلك لتطوير الصناعات البتروكيماوية، يتم حاليا العمل على هذا المشروع وهو في مرحلة الدراسات الهندسية.

7.1.6. إعادة تفعيل اللجنة الاقتصادية المحددة لأسعار الأدوية: بإصدار مرسوم تنفيذي يتعلق بإعادة تفعيل اللجنة الإقتصادية، وتعيين أعضائها، وعقد إجتماعات يومية لحل الملفات العالقة، يهدف هذا الإجراء إلى إعادة بناء القطاع الصحي ووضع إطار تنظيمي جديد يمكن الوكالة الوطنية للمنتجات الصيدلانية من تسجيل الأدوية البيولوجية المماثلة، مما يسهم في خفض فاتورة الإستيراد وتنفيذ سياسة جديدة لتحديد الأسعار بشكل متناسق على الصعيد الاقتصادي.

8.1.6. تسهيل الإجراءات الإدارية المتعلقة برخصة أو طلب الإعتماد لشراء المواد الكيميائية الخطرة: يتم من خلال إنشاء فريق عمل لمراقبة الإجراءات الحالية وإقتراح تحسينات عليها، وتكليف وكيل تابع لوزارة الطاقة بمتابعتها على مستوى الوكالة الوطنية للمنتجات الصيدلانية لإنشاء نقطة واحدة للإتصال بمتعاملي صناعة الأدوية الذين يقدمون طلباتهم، يهدف هذا إلى تنشيط الإنتاج المحلي عبر تقليل الوقت المستغرق في معالجة طلبات شراء المواد الكيميائية الخطرة وتقليص الآجال الزمنية المطلوبة لمعالجتها.

II.4.4.تشجيع الإستثمار:يقصد به إستخدام الأموال في المشاريع الإجتماعية والإقتصادية والثقافية لتحقيق تراكم رأس المال الجديد وزيادة القدرة الإنتاجية، أو لتعويض رأس المال القديم [335]، كما هو تلك التضحية بالموارد في الوقت الحالي من أجل تحقيق منافع مستقبلية خلال فترات زمنية محددة، حيث يكون العائد المستقبلي أكبر من التكاليف الأولية التي تم إستخدامها[336]، يشكل الإستثمار أحد الدعائم الأساسية للقطاع الصناعي وتطوير الصناعات التحويلية ، إذ يقوم بتوفير التمويل والموارد اللازمة لدعم عمليات التطوير والنمو فيها عند التخطيط للإستثمار في قطاع معين يتم توجيه الموارد المالية والبشرية نحو تطوير البنية التحتية اللازمة،والتي تشمل الطرق والمرافق والمصانع والمختبرات البحثية، وكذلك توفير التكنولوجيا والمعدات اللازمة

[335] بشير هارون، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي والتنمية الاقتصادية: دراسة حالة الجزائر وسنغافورة خلال الفترة (1990–2018) الريشة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة1، الجزائر، 2022/2021، ص12.

[336] خالد محمد خالد،أساسيات الإقتصاد الدولي،الأكاديميون للنشر والتوزيع، الطبعة01، عمان ،2014، ص307.

لدعم وتطوير العمليات الصناعية، بهذه الطريقة يسهم الإستثمار بشكل فعال في تعزيز البنية الصناعية ورفع كفاءتها، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى زيادة الإنتاجية وتعزيز التنافسية في الأسواق المحلية والعالمية.

وتعتبر الجزائر من بين الدول التي تولي إهتماما كبيرا بالإستثمار وتطوير الصناعات التحويلية إذ تشهد البلاد جهودا مستمرة لتعزيز بنية التحتية الصناعية وزيادة جاذبية الإستثمارات الوطنية والأجنبية في مختلف القطاعات من خلال منح مزايا وحوافز للشركات التي تريد الإستثمار في البلاد ،وقد وقعت الجزائر على نحو 47 إتفاقية لتعزيز فرص الاستثمار في مختلف القطاعات، بما في ذلك القطاع الفلاحي، السياحي، الصيد البحري، الري والأشغال العمومية، و المناجم، وأيضا القطاع الصناعي المتضمن كل أنواع الصناعات التحويلية والتي صنفت كالتالي [337]:

– **الصناعات الميكانيكية البحرية والطيران:** تشمل المركبات الخفيفة، النفعية، ومركبات النقل، ومركبات الصناعية،الآلات الزراعية، وآلات التشغيل العمومية والبناء و الري، المحركات والهياكل الصناعية، القطع الأصلية والقطع الغيار المخصصة للصيانة الصناعية، صناعة المرتبطة بمجال الطيران و أيضا بناء السفن وصناعة المعدات المرتبطة بها.

– **صناعة النسيج: تتضمن** الألياف الصناعية، الأقمشة والملابس ومعالجة وتحويل الجلود وصناعة الأحذية بأنواعها.

– **صناعة الكهربائية والإلكترونية والكهرومترلية:** تتشكل من المكونات عالية الأداء، المولدات والمحولات ذات القدرة العالية، المعدات الكهربائية لتطوير شبكات الكهرباء الذكية ومنتجات متنوعة مثل الكوابل والأسلاك والعوازل.

– **صناعة المواد وصناعة الكيماوية:** تضم صناعة البتروكيماويات والكيميائيات والغازات الصناعية، السيليلوز والورق ومواد التغليف، الأمونيا واليوريا والكحول الإيثيلي ومواد البناء ذات القدرة العالية على العزل.

– **الصناعة الغذائية:** تحتوي على مجمعات مجمعات مدمجة في الفروع الإستراتيجية كالحبوب وتغذية المواشي، الحبوب الزيتية، والشمندر السكري وتطوير تحويل فروع تحويل المنتجات الزراعية.

[337] جوازك للإستثمار في الجزائر،وزارة الصناعة و الإنتاج الصيدلاني ، الجزائر ،ص29-31 ،على الموقع https://www.industrie.gov.dz/ تاريخ الإطلاع 2024/04/30.

– **صناعة المعادن:** تشمل صناعة الحديد والصلب ومصاهر ومسابك ومصانع الدرفلة، المنتجات الحديدية المختلفة وتحويل المعادن غير الحديدية.

– **صناعة التكنولوجيا المتقدمة:** تتضمن التكنولوجيا الحيوية، تكنولوجيا النانو والروبوتيكا.

1.أدوات للإستثمار المرافقة والداعمة في الجزائر: لقد سعت الحكومة على مواجهة العراقيل الناجمة عن العولمة وتأثيراتها على البلاد لذا من الضروري أن تتخذ السلطات العامة وعلى رأسها وزارة الصناعة، إجراءات فعالة لدعم ومساعدة القطاع الصناعي، والذي يتضمن الصناعات التحويلية كأحد أبرز المكونات الحيوية في الإقتصاد ،ومن بينها [338]:

1.1.المعهد الوطني للملكية الصناعية:تم إنشاء هذا المعهد إطار إعادة هيكلة المعهد الجزائري للمواصفات والملكية الصناعية الأصل، وتم تحت إشراف وزارة الصناعة والمتوسطة وتشجيع الاستثمار. يعمل المعهد كمؤسسة عامة ذات طبيعة صناعية وتجارية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 98-69 الصادر في 21 فيفري 1998،هذا المعهد يسهم في تسهيل استخدام الملكية الصناعية من خلال دوره المستمر كوكيل لتنمية الاقتصاد الجزائري والشركات[339].

2.1.المركز التقني للصناعات الغذائية:هو مؤسسة وطنية تخضع لوزارة الصناعة والمناجم، تهدف إلى تعزيز القدرة التنافسية لمؤسسات الصناعة الغذائية الوطنية، ودعم جهودها لتطوير الابتكار وتحسين جودة منتجاتها، وتنظيم إدارة أنظمة إنتاجها، وضمان توافقها مع المعايير واللوائح الوطنية والدولية ،يقدم هذا المركز التقني دعما للمؤسسات في القطاعين العام والخاص من خلال تقديم خدمات تدريبية وتحليلية، ومرافقة تقنية، إستشارات متخصصة، التي يتحصل عليها من مخابر الصناعات التحويلية التالية[340]:

– مختبر الفيزياء والكيمياء الكلاسيكية.

– معمل التحليل الميكروبيولوجي.

– مختبر الفيزياء الكيميائية والتحليلات الدقيقة والمحددة.

– مختبر الفيزياء والتحليل الريولوجي للدراسة والبحث والتطوير.

– مختبر توصيف الحبوب والقمح اللين.

[338] https://www.industrie.gov.dz/ianor/vue le 2024/04/24
[339] https://www.industrie.gov.dz/inapi/vue le 2024/04/24
[340] https://www.industrie.gov.dz/ctiaa/vue le 2024/04/24

3.1.المركز التقني الصناعي للصناعات الميكانيكية والصناعات المحولة للمعادن:هو مؤسسة عمومية صناعية وتجارية تابعة لوزارة الصناعة، أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 10-215 المؤرخ 16 سبتمبر 2010، والذي مقرها في قسنطينة، تهتم بالصناعات التحويلية المتعلقة بكل ما يرتبط بالصناعات الميكانيكية، تشمل مخبرين هما [341]:

- مختبر الإختبارات الميكانيكية.
- مختبر قياس الأبعاد.

II.5.4.تحفيز القطاع الخاص : يحتل القطاع الخاص مكانة هامة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، نظراً للخصائص والإمكانيات الفريدة التي يتمتع بها، مما يمكنه من التأثير في مختلف المجالات وتعزيز دوره في النشاط الإقتصادي[342]، يعبر القطاع الخاص عن ذلك القطاع غير المملوك للدولة، إذ يعتبر قاعدة الإقتصاد الحر الذي يستند إلى آلية السوق الحرة والمنافسة التامة لتحديد الأسعار والكميات المستهلكة والمنتجة[343]، أيضا القطاع الخاص هو ذلك العنصر الأساسي والمنظم في النشاط الاقتصادي، ويتميز بالملكية الخاصة حيث تتم فيه عمليات الإنتاج بناء على نظام السوق والمنافسة، وتَحَدَد فيه المبادرة الخاصة والتصدي للمخاطر والقرارات والأنشطة المتخذة لذا ينبغي على صانعي السياسات الإقتصادية التركيز على وضع الآليات اللازمة لتطوير القطاع الخاص وتوفير بيئة مناسبة لنشاطه.

II.6.4.تحسين البنية التحتية: تعتبر البنية التحتية القاعدة الأساسية التي يقوم عليها النشاط الاقتصادي في مختلف المجالات. تؤدي هذه البنية دور هام في توفير البيئة الملائمة للمؤسسات الإقتصادية لأداء نشاطاتها بفعالية وكفاءة ،تسهم على المدى البعيد في تحسين مستوى الإنتاجية، تنشيط سوق العمل، وزيادة الرفاهية وأيضا إلى جذب الإستثمارات الأجنبية والمساعدة في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية، كما تمثل مجموعة المرافق العامة اللازمة والخدمات الأساسية التي يحتاجها سكان المنطقة من ناحية، وأنشطة الإنتاج الإقتصادي من ناحية أخرى في إقليم معين، تؤثر هذه البنية بشكل مباشر أو غير مباشر على الحياة الإقتصادية والتجارية، وتشمل

[341] https://www.industrie.gov.dz/ctime/ vue le 25/04/2024

[342]فطيمة ساسي وعبد الصمد سعودي، القطاع الخاص كبديل تنموي للإقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة،المجلد2 ،العدد 2،الجزائر، 2017،ص85.

[343] ضياء مجيد الموسوي، الخصخصةوالتصحيحات الهيكلية، مؤسسة شباب الجامعة،الإسكندرية،2005، ص18.

شبكة الطرق ،والموانئ، المطارات،وسائل النقل، وشبكات المياه والصرف الصحي، شبكة الاتصالات وشبكة الكهرباء[344].

II.7.4.تحقيق الإبداع التكنولوجي :الإبداع التكنولوجي يشمل مجموعة متنوعة من الإختراعات العلمية والتكنولوجية والتقنيات المتطورة في مختلف المجالات مثل الإنترنت والتكنولوجيا الحيوية والطاقة المتجددة والتصنيع والمعلوماتية، ويهدف إلى تحسين الإقتصاد وجودة الحياة وتوفير حلول للتحديات العالمية، يشمل هذا الإبداع إيجاد أفكار جديدة أو تطوير التقنيات لتحسين العمليات والمنتجات أو حل المشاكل القائمة، ويعكس عملية البحث والتطوير في مجال التكنولوجيا حيث يتم إستخدام التكنولوجيا بطرق جديدة ومبتكرة لتلبية إحتياجات المستخدمين بشكل فعال ومبتكر[345] ،كما أنه يساهم في تعزيز الصناعات و التحويلية من خلال[346]:

– تحسين عمليات الإنتاج وتحديث الآلات والمعدات لزيادة الإنتاجية وتقليل التكاليف فتطوير أساليب التصنيع والإنتاج في هذه الصناعات يعزز الكفاءة والتنافسية ويساهم في تحقيق التقدم التكنولوجي والإقتصادي.

– تطوير عمليات التصنيع من خلال التحكم الدقيق في العمليات وتقليل الهدر.

– يمكن إستخدام التكنولوجيا في تطوير مواد جديدة، وتصميم منتجات مبتكرة، وتحسين عمليات الإنتاج بشكل عام.

– يدعم التحول نحو صناعات أكثر إستدامة من خلال إستخدام تقنيات توفير الطاقة وتقليل الإنبعاثات الضارة.

– يسهم في تطوير صناعات التحويل من خلال تعزيز التواصل والتعاون بين الشركات والمؤسسات والجامعات ومراكز البحوث، فبالتعاون المشترك يمكن تبادل المعرفة والخبرات والتكنولوجيا الجديدة، مما يعزز قدرة الصناعات التحويلية على التطور والابتكار.

---

[344]أسماء بشوتي ومحمد شويح، تأسيس البنية التحتية الجزائرية في ظل البرامج التنموية خلال الفترة (2001- 2016)، مجلة الإقتصاد والإحصاء التطبيقي،المجلد 16، العدد2، الجزائر،2020، ص202.

[345]قادري محمد، إشكالية تبني الإبداع في المؤسسة الإقتصادية الجزائرية، كتاب جماعي حول: الإبداع، ريادة الأعمال، والتنمية الإقليمية المحلية المستدامة (دراسة ميدانية وتجارب رائدة)، الجزء الأول، مخبر الطرق الكمية في العلوم الإقتصادية وعلوم الإدارة وتطبيقاتها من أجل التنمية المستدامة، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، ديسمبر 2019، الصفحة 93.

[346] Ball, Helen Callie, Improving Healthcare Cost, Quality, and Access Through Artificial Intelligence and Machine Learning Applications, journal of Healthcare Management, volume 66, number4, America, July-August 2021,p 277.

– يفتح أبواب جديدة للتسويق والتوزيع، وبالتالي زيادة فرص الوصول إلى الأسواق الجديدة وتوسيع نطاق العملاء المحتملين.

II.8.4.إستراتيجية إنعاش قطاع الصناعات التحويلية:

تواجه معظم المؤسسات الوطنية سواء كانت حكومية أو خاصة تحديات كبيرة في مجالات التنظيم والتسويق، وذلك نتيجة لزيادة التحديات والمنافسة الشديدة التي تأتي من الشركات الكبرى، إضافة إلى فتح أسواق جديدة على الصعيدين المحلي والدولي بعد التحرير التجاري، هذه التحديات تشكل عائقا وخطرا على الصناعة الوطنية على الرغم من تنفيذ العديد من البرامج للتأهيل، لذا بدا من الضروري إتخاذ إستراتيجية جديدة لإعادة إحياء الصناعة الوطنية وتعزيز قدرتها على المنافسة[347].

لقد تم تطوير إستراتيجية إنعاش الصناعة نتيجة لعدة لقاءات وطنية شاركت فيها جميع الأطراف المعنية بالموضوع بشكل واسع،وقد ساهمت المناقشات و الحوارات التي جرت حول إعداد الإستراتيجية في تحديد هذه التوجهات الرئيسية[348]:

– التأكيد على ضرورة بناء إطار مرجعي ووضع مبادئ إستراتيجية.

– إنشاء إطار مرجعي وصياغة سياسات صناعية جديدة لتعزيز التنمية الصناعية.

– صياغة السياسات وإتخاذ القرارات بناء على المبادئ والأهداف التي تم تحديدها في إستراتيجية الصناعة.

– إعداد سياسة تشجيعية لجذب الإستثمار الصناعي المباشر الأجنبي.

– من الضروري تغيير النظام الاقتصادي ومتابعة تنفيذ سياسات الإصلاح الهيكلي التي بدأت في بداية التسعينيات وخاصة الإصلاح البنكي، بما في ذلك ظهور سوق رؤوس الأموال وخلق سوق للعقار وتحديث قواعد المنافسة لتدعيم وتحقيق الشفافية في سوق السلع والخدمات الإقتصادية بما يخدم المستهلكين.

1.جوانب إستراتيجية الإنعاش لقطاع الصناعات التحويلية في الجزائر: وتتمثل في:

1.1. إنتقاء الفروع: تم تحديد ثلاثة أصناف من الفروع الصناعية التي تتمتع بإمكانيات للتنمية، وهي:

– الصناعة المستهدفة للأسواق العالمية بطلب قوي، والتي تعتمد بشكل كبير على تحويل المواد الخام:

– الأسمدة ومنتجات الكيماويات العضوية والمعدنية، والنسيج الكيميائي.

– صناعة الحديد والصلب،صناعة البناء،الصناعات الصيدلانية والبيطرية وصناعة الألمنيوم.

[347] عبد الله الطيبي وأحمد صديقي، آليات دعم وتطوير المناطق الصناعية في الجزائر من أجل تحقيق التنمية المستدامة، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 1،العدد5،الجزائر، 2017،ص93.

[348] يوسف جحيم الطائي وآخرون، نظم إدارة الجودة في المنظمات الإنتاجية والخدمية، داراليازوري، عمان، الأردن،2009، ص120.

2.1.الصناعات التي يتطلب تطويرها وجود صناعات أخرى: وتشمل :

- الصناعات المعدنية، الميكانيكية، الكهربائية، والإلكترونية.
- الصناعات الغذائية.
- الصناعات الجديدة أو تلك التي يعاني فيها البلد من التأخر كالصناعات ذات الصلة بالتكنولوجيا الحديثة للإتصال والإعلام، مثل صناعة السيارات.

II. 9.4. بعض المجمعات الصناعية الرائدة في الجزائر لقطاع الصناعات التحويلية: نخص بالذكر:

1.صيدال: هو أول مخبر صيدلاني منتج للأدوية في الجزائر تأسس سنة 1982 لتلبية حاجة إقامة توفير المستلزمات الطبية والأدوية المحلية للمواطنين وهو في الوقت الحالي على هيئة مجمع صناعي متخصصة في نتاج وتسويق و تطوير المنتجات الصيدلانية المهيئة للاستهلاك البشري،تملك أسهم و رأسمال يقدر 2.500.000.000 دينار جزائري،80 % ملكية للدولة و 20 %المتبقية تتوزع بين المستثمرين من الأشخاص و المؤسسات.

2.الشركة القابضة الجزائرية للتخصصات الكيمياوية: هي شركة ذات أسهم تعود ملكيتها كاملة للدولة الجزائري تنشط في مجال التخصصات الكيميائية،المستلزمات الطبية، والخدماتية،يبلغ رأس مالها 40.295.000.000 دج و تتألف الشركة من أربعة مجمعات صناعية وستة مؤسسات عمومية اقتصادية، والتي تضم في مجموعها 31 مؤسسة فرعية[349].

3.الشركة القابضة الكهربائية والإلكترونية و الكهرومترلية :أنشئ بتاريخ 23 فيفري 2015 كمجمع صناعي وذلك عقب تعديل القانون الأساسي للشركة القابضة SGP EQUIPAG التي أنشئت بتاريخ 17 نوفمبر 2001،يشمل 28 شركة فرعية تنشط في مختلف مجالات الصناعات الميكانيكية و الحديدية والمناولة منها 4 شركات أقيمت مع متعاملين أجانب من ألمانيا،وفنلندا ، إسبانياوالبرتغال[350].

[349] https://www.industrie.gov.dz/acs/ vue le 2024/04/25
[350] https://www.industrie.gov.dz/eleceldjazair/vue le 2024/04/25

4.المجمع الصناعي للإسمنت: تأسس مجمع GICA لإنتاج الإسمنت في الجزائر بقرار من الجمعية العامة غير العادية، بتاريخ 26 نوفمبر 2009، بعد تحول شركة إدارة الاستثمار السابقة "صناعة الإسمنت"، يعتبر مجمع GICA Group شركة مساهمة، ويبلغ رأسمالها المالي 25.358.000.000 دينار[351].

5.الشركة القابضة للمنسوجات والجلود: تم تأسيس شركة القابضة "جيتكس ش.ذ.أ" في فبراير 2015، رأس مالها يبلغ 10179.000.000 دينار جزائري، وتضم أكثر من 8000 موظف يعملون في جميع الشركات التابعة المختلفة، وهي TEXALG و C&H و ACED و TDA و LEATHER INDUSTRY ،تتخصص القابضة في إنتاج وتسويق المنسوجات والملابس والجوارب والجلود والمصنوعات الجلدية والأحذية[352].

6.مجمع إيميتال: تأسس مجمع إيميتال في 23 فبراير 2015، وهو متخصص في صناعات المعادن والصلب. تبرز مهامه في تحويل الصلب والحديد المصبوب، وإنتاج الصلب، وتحويل خام الحديد، وتصنيع المنشآت المعدنية والهياكل الأساسية والمراجل الصناعية، بالإضافة إلى العمل في ميادين الهندسة والتدريب[353].

7.مجمع فرويتال : بعد إعادة هيكلة الشركة الأم SN.METAL، تم إنشاء Ferrovial سنة ،وفي سنة 1989 تحولت إلى شركة ذات أسهمS.P.A برأسمال قدره 2.254.100.000 دينار جزائري، تعود تمتلكها للدولة الجزائرية يقودها مجلس إدارة برئاسة الرئيس التنفيذي، وتخضع لإشراف وزارة الصناعة[354].

8.مجمع سوناطراك للصناعة النفطية:يمتلك 154 شركة تابعة موزعة عبر مختلف أنحاء البلاد، منها خمسة عشر شركة مملوكة بالكامل، وتعمل بشكل يومس لتعزيز سلسلة قيمة النفط والغاز في البلاد، من بين هذه الشركات نذكر[355]:

– **الشركة الوطنية لأشغال البترول الكبرى**:(NAFTAL) متخصصة في أعمال البناء والإنشاءات في قطاع المحروقات.

---

[351] https://www.industrie.gov.dz/gica/vue le 2024/04/25
[352] https://www.industrie.gov.dz/getex/vue le 2024/04/25
[353] https://www.industrie.gov.dz/imetal/vue le 2024/04/25
[354] https://www.industrie.gov.dz/ferrovial/vue le 2024/04/25

[355] قريشي العيد،التكامل العمودي لمجمع سوناطراك في الصناعة النفطية الجزائرية: دراسة تحليلية 1962–2022 ،مجلة دراسات العدد الإقتصادي،المجلد14،العدد2،الجزائر، 2023،ص43.

- **المؤسسة الوطنية للحفر**:(ENAFOR) متخصصة في خفر الآبار النفطية.
- **الشركة الوطنية الجيوفيزيائية**(ENRGEO): متعلقة بالأعمال وتحليل التربة.
- **الشركة الوطنية لتسويق وتوزيع المنتجات البترولية**(ENGTP): مختصة بتوزيع وتسويق المنتجات البترولية في السوق المحلية.

خاتمة الفصل الثاني

لقد حاولنا خلال هذا الفصل تقديم لمحة شاملة حول مفاهيم مرتبطة بقطاع الصناعات التحويلية و المتمثلة في الصناعة و التصنيع ،وقد توضح أن هذا القطاع يمثل أحد فروع القطاع الصناعي تقوم على مبدأ تحويل المواد الخام إلى مواد قابلة للإستهلاك لتحقيق متطلبات المجتمع وإحتياجاتهم وهذا بإستخدام عمليات التصنيع والتي لها دور فعال في تحسين وتيرة الإنتاج ، تنويع الهياكل الإنتاجية ودعم قطاع الصناعات التحويلية و بما أن الجزائر ذات إقتصاد ريعي و المورد الواحد وأن أغلب عائداتها ناتجة عن المحروقات أصبح من الضروري البحث عن بدائل يمكن من خلالها تنويع الإقتصاد والخروج من تلك المحدودية في الإنتاج و تعتبر قطاع الصناعات التحويلية أحد هذه البدائل.

ولأجل ذلك قد تم التطرق إلى أبرز المؤشرات التي يمكن إستعمالها لتقييم هذا القطاع وتحديد مستواه، بالإضافة إلى ذلك ولمحاولة منا لإيجاد حلول وسياسات يمكن أن تطور بقطاع الصناعات التحويلية وتعزز من مكانة القطاع الصناعي تم وضع عدة آليات ولما لا أن تكون بمثابة حلول للتقليل من الإعتماد المفرط على قطاع المحروقات والتخفيف من حدة الصدمات التي يخلفها إنهيار في الأسعار وللتنويع في تركيبة الإقتصاد الجزائري.

الفصل الثالث:

تحليل تنافسية وتقييم أداء قطاع الصناعات التحويلية في الجزائر خلال الفترة (2010-2022)

تمهيد:

في ظل التحديات الإقتصادية العالمية، يعد رفع مستوى التنافسية تحدي يواجه الدول، وتسعى الجزائر بجدية لتعزيز قدراتها التنافسية خاصة في قطاع الصناعات التحويلية، إذ تشكل هذه الصناعات جزء هام من الإقتصاد الجزائري جراء دورها الفعال في تحقيق التنمية الاقتصادية وتوفير فرص العمل، ومع تحول الإقتصاد العالمي إلى ساحة تنافسية عالمية، تسعى الجزائر لتعزيز قدراتها التنافسية في هذا القطاع وهذا من خلال إعتماد سياسات تحفيز الإبتكار وتطوير البنية التحتية الصناعية، إذ تعتبر من الدول التي يعتمد إقتصادها بشكل مفرط على مورد واحد مثل النفط مما يجعلها عرضة للتقلبات السعرية في هذ المورد بسبب التبعية المفرطة لقطاع المحروقات، لذا يظهر دور التنوع الإقتصادي كضرورة حتمية تساهم في زيادة كفاءة الإستخدام الاقتصادي للعوائد، وبالتالي فإن تحليل واقع التنافسية في قطاع صناعات التحويلية يمثل موضوع حيوي يتطلب دراسة شاملة للعديد من الجوانب، هذا النوع من التحليل يساعد على تحديد نقاط القوة والضعف في القطاع، ويوجه جهود لتطوير الإستراتيجيات لتعزيز التنافسية وتحقيق التنمية المستدامة.

وفي هذا الفصل، سنحاول تجسيد أفكار الدراسة النظرية وتطبيقها على القطاع الصناعي التحويلي في الجزائر، إذ سنناقش مساهمة هذه الصناعات في الناتج الصناعي العربي ومكانتها على الصعيدين العربي والعالمي وفقا لمؤشرات التنافسية العالمية، كما سنقوم بدراسة ترتيب الجزائر بشكل عام بإستخدام مؤشرات الأداء التنافسي الصناعي التي تصدرها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، خلال الفترة (2010-2022)، وسنحلل أيضا معدل ميزان التجارة في الجزائر مقارنة بإجمالي التجارة لبعض الدول العربية خلال نفس الفترة.

ووفقا لما سبق، إرتأينا تقسيم هذا الفصل إلى:

- **المبحث الأول**: تحليل أداء قطاع الصناعات التحويلية في الإقتصاد الجزائري
- **المبحث الثاني**: تطور أهم منتجات فروع الصناعات التحويلية في الجزائر خلال الفترة (2010-2022)
- **المبحث الثالث**: قياس وتحليل الأداء التنافسي الصناعي التحويلي للجزائر خلال الفترة (2010-2022)
- **المبحث الرابع**: تقييم تنافسية منتجات الصناعة التحويلية في الجزائر حسب معدل الميزان التجاري إلى إجمالي التجارة في الفترة (2010-2021)

III. 1.تحليل أداء قطاع الصناعات التحويلية في الإقتصاد الجزائري:

يعتبر القطاع الصناعي بما في ذلك الصناعات التحويلية والإستخراجية، ركيزة أساسية للإقتصاد الجزائري، فهو لا يقوم فقط بخلق الثروات والدخل، بل يساهم أيضا في تنويع الإقتصاد ويوفر فرص عمل مستقرة ومستدامة، وأنه بفضل هذا القطاع تقوي الجزائر مكانتها في الساحة الإقتصادية الدولية وتحقق التكامل بين القطاعات المختلفة لتعزيز الإكتفاء الذاتي وبلوغ الإستقرار الاقتصادي وتعزيز القدرة التنافسية الإقتصادية.

III. 1.1. مساهمة الصناعات الإستخراجية والصناعات التحويلية في الناتج الصناعي العربي خلال الفترة (2010-2022):

يعتبر الناتج الصناعي العربي من بين العناصر الرئيسية التي تشكل النسيج الإقتصادي للمنطقة العربية، ومن بين المكونات الرئيسية التي تسهم في تشكيل هذا الناتج تبرز الصناعات التحويلية والصناعات الإستخراجية بأهميتها ودورها الحيوي، ويحظى الناتج الصناعي العربي بأهمية كبيرة كمؤشر رئيسي يعكس نشاط القطاع الصناعي في الدول العربية ويعزز من قدرة الإقتصاديات العربية على المنافسة في الساحة الإقليمية والعالمية، ويوضح الجدول التالي تطور هذا القطاع بشقيه في الجزائر وأيضا نسب المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي على المستوى العربي خلال الفترة (2010-2022):

الجدول 1.3: نصيب الصناعات الإستخراجية والصناعات التحويلية في الجزائر من القيمة الإجمالية للقطاع الصناعي عربيا خلال الفترة (2010-2022)

الوحدة: مليار دولار

السنة	الصناعة الإستخراجية			الصناعة التحويلية			إجمالي القطاع الصناعي		
	القيمة المضافة	معدل النمو السنوي %	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي %	القيمة المضافة	معدل النمو السنوي %	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي %	القيمة المضافة	معدل السنوي %	مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي %
2010	713	-	-	199	-	-	912	-	-
2011	956	34,20	40,10	223	11,80	9,40	1179	29,30	49,40
2012	1080,30	13	40,90	242,60	8,70	9,20	1322,90	12,20	50,10
2013	1031,50	-4,50	38	248,50	2,40	9,10	1280	-3,20	47,10
2014	943,40	-8,5	34,20	270,80	9	9,80	1214,20	-5,10	44
2015	528	-43,90	21,60	261,30	-2,30	10,70	789,30	-34,70	32,30
2016	453,40	-14,10	18,70	261,40	0,10	10,80	714,90	-9,40	29,50
2017	550,30	21,40	22	257,90	-1,40	10,30	808,30	13,10	32,30
2018	730,20	32,70	27	279,80	8,50	10,30	1010,10	25	37,30
2019	688,30	-5,70	25	281,90	0,70	10,30	970,10	-4	35,3
2020	421,80	-38,70	17,30	267,90	-4,90	11	689,70	-28,90	28,40
2021	676,90	57	22,90	328,10	15,40	11	1005	40,50	34
2022	1085,1	60,30	29,50	418,50	27,50	11,40	1503,60	49,60	40,90

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على بيانات التقرير الاقتصادي الموحد 2021، الفصل الرابع: القطاع الصناعي الناتج الصناعي العربي، صندوق النقد العربي، أبوظبي دولة الإمارات العربية،2021، ص86-87.

الشكل1.3 : نصيب الصناعات الإستخراجية والصناعات التحويلية في الجزائر من القيمة الإجمالية للقطاع الصناعي عربيا

خلال الفترة (2010-2022)

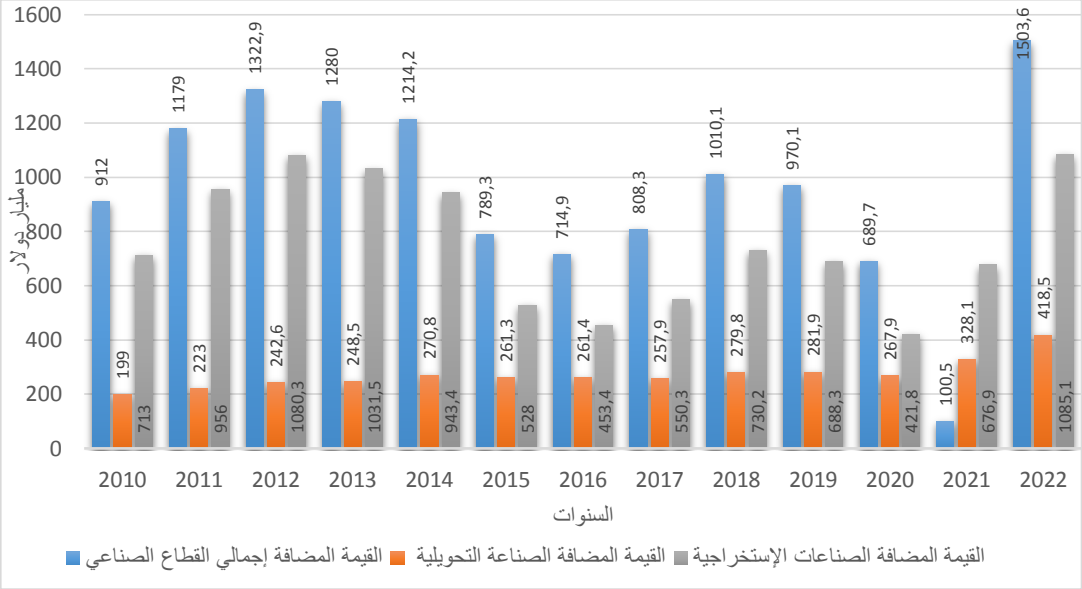

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على بيانات الجدول (1.3) من مخرجات Excel

من خلال الجدول، يلاحظ أن إجمالي القطاع الصناعي في الدول العربية خلال الفترة (2010-2012) شهد إرتفاعا فبعدما كان يبلغ 912 مليار دولار أصبح 1214,20 مليار دولار، يعود هذا الإرتفاع بشكل أساسي إلى زيادة الإنتاج في الصناعات الإستخراجية التي بلغت 713 مليار دولار وإرتفعت إلى 1035,50 مليار دولار، يعزى هذا الإرتفاع إلى تزايد إنتاج الصناعات الإستخراجية بالإضافة إلى إرتفاع إنتاج ومتوسط أسعار النفط خلال هذه الفترة أما في الفترة (2012-2016) شهد الناتج الصناعي العربي إنخفاضا نتيجة تراجع الإنتاج النفطي في أغلب الدول العربية، خاصة في سوريا وليبيا تم تسجيل إرتفاعا مرة ثانية لمدة سنتين متتاليتين ليصل الناتج الصناعي العربي إلى 1010,10 مليار دولار عام 2018 يرجع هذا الإرتفاع إلى عدة أسباب منها إرتفاع أسعار النفط من متوسط سعره 52,40 دولار للبرميل عام 2017 إلى 69,80 دولار للبرميل عام 2018.بعد ذلك شهد الناتج المحلي الصناعي العربي إنخفاضا إلى 689,7 مليار دولار حتى غاية 2020 بنسبة تقدر بحوالي 4% وذلك جراء تراجع أسعار الغاز الطبيعي والنفط في الأسواق الداخلية وأيضا لتأثير جائحة كوفيد-19 التي أثرت بشكل كبير على العديد من القطاعات بما في ذلك القطاع الصناعي بشقيه التحويلي والإستخراجي ،في هذه الفترة سجلت أعلى نسبة من مساهمات هذا القطاع في كل من عمان، قطر، السعودية، والعراق.

أما في الفترة (2020-2022)، عرف الناتج الصناعي العربي إرتفاعا ملحوظا حيث بلغ الذروة بعدما كان 689,7 مليار دولار ليصل إلى 1503,60 مليار دولار، يعود هذا الإرتفاع إلى زيادة أسعار النفط العالمية وإرتفاع الطلب عليه نتيجة للحرب الروسية الأوكرانية، أيضا سجلت الفترة إرتفاعا في معدل نمو الصناعة الإستخراجية بنسبة 60,30% ونمو الصناعة التحويلية بنسبة 27,50% عام 2022، بعدما كانت على التوالي 57% و15,40%.

1. حصة إجمالي القطاع الصناعي والصناعات التحويلية في الناتج الداخلي الخام بالجزائر في الفترة (2010-2022):

يبرز الجدول الموالي القيمة المضافة المحققة للصناعات التحويلية والقطاع الصناعي ومعدلات مساهمتهما في الناتج الداخلي الخام بالجزائر للفترة (2010-2022):

الجدول 2.3: مساهمة القطاع الصناعي والصناعات التحويلية في الناتج الداخلي الخام بالجزائر خلال الفترة (2010-2022)

الوحدة: مليون دج

السنة	الناتج الداخلي الخام PIB (مليون دج)	إجمالي القطاع الصناعي			الصناعات التحويلية		
		القيمة المضافة (مليون دج)	معدل النمو السنوي	المساهمة في PIB%	القيمة المضافة (مليون دج)	معدل النمو السنوي	المساهمة في PIB%
2010	11991563,9	4797762,5	/	40,01	500577,2	/	4,17
2011	14588531,9	5906259,1	23,1	40,49	533608,3	6,6	3,66
2012	16208698,4	6264997	6,1	38,65	583311,3	9,3	3,6
2013	16650180,6	5739805,7	-8,4	34,47	617175,4	5,8	3,71
2014	17242544,8	5496316,1	-4,20	31,88	670659	8,7	3,89
2015	16591875,3	4035122	-26,60	24,32	719168,4	7,2	4,33
2016	17514634,9	4004915,4	-0,70	22,87	772381,4	7,4	4,41
2017	18876175,6	4740431	18.40	25,11	815327,4	5,6	4.32
2018	20452321,2	7538146,5	59	36,86	866985	6,3	4,24
2019	204283442	5156052,4	-31,6	25,24	904145,2	4,3	4,43
2020	18476922	3557676,16	-3,1	19,25	539860	-4,2	2,9
2021	220792791	5187091,84	4,58	23,49	840022,16	5,56	3,80
2022	276888000	8288972,76	5,98	29,93	1438117,94	7,12	5.19

المصدر:من إعداد الباحثة بالإعتماد على:

- Les comptes économiques de 2001 à 2015, Office National des Statistiques, publication N°750, Alger, aout 2016, p12-18.
- Les comptes nationaux économiques de 2001 à 2022, Office National des Statistiques, collections Statistiques N° 234/2023, Office National des Statistiques, publication N°121, Alger, Décembre 2016 , p114.

- Les comptes nationaux trimestriels 4ème trimestre 2020, Office National des Statistiques, publication N°925, Alger, 2021, p10-17.
- Les comptes nationaux trimestriels 1ere trimestre 2021, Office National des Statistiques, publication N° 932, Alger, 2023, p4.
- Les comptes économiques de 2019 à 2021, Office National des Statistiques, publication N°963, 2021, Alger , p 6.
- Les comptes nationaux trimestriels 3ème trimestre 2022, Office National des Statistiques, publication N°985, Alger, 2023, p3.
- Statistiques économiques activité industrielle de 2012à 2021, Office National des Statistiques, collections Statistiques N° 229/2023 publication N° 116, Alger, juin 2023, p19-20.
- Les comptes nationaux trimestriels 4ème trimestre 2022, Office National des Statistiques, publication N°991, Alger, 2023, p10.

الشكل 2.3: مساهمة القطاع الصناعي والصناعات التحويلية في الناتج الداخلي الخام بالجزائر خلال الفترة (2010–2022)

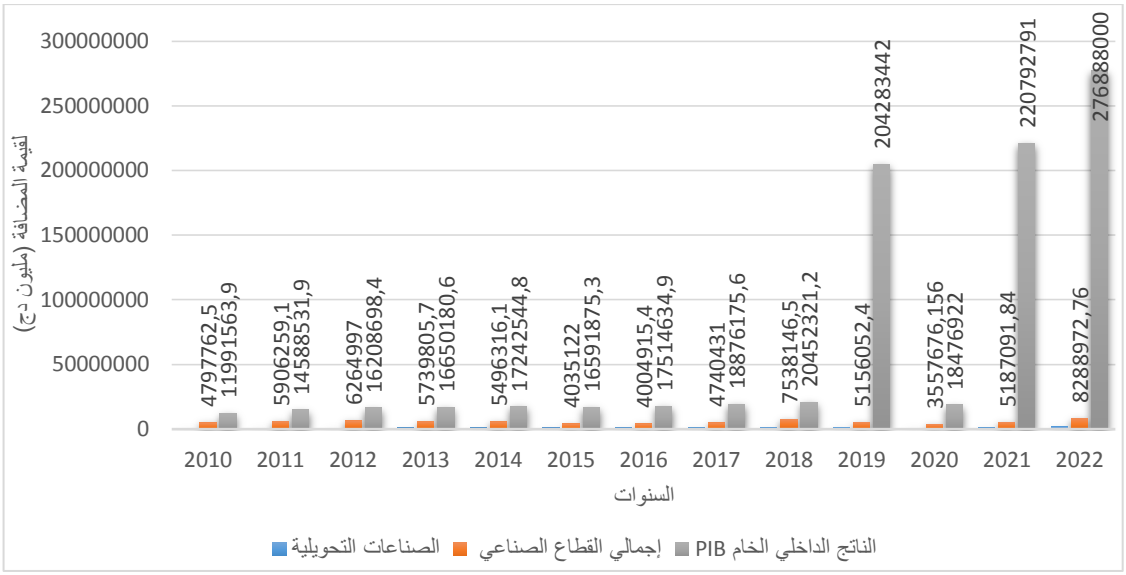

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد (2.3) على بيانات الجدول من مخرجات Excel

يوضح الجدول أن القطاع الصناعي في الفترة (2010–2012) حقق مساهمة كبيرة في الناتج الداخلي الخام، حيث إرتفع بشكل ملحوظ من 40,01٪ في عام 2010 إلى 40,49٪ في عام 2011. بالمقابل فإن قطاع الصناعات التحويلية حقق معدلات منخفضة وضعيفة جدا، حيث تراجع من 4,17٪ في عام 2010 إلى 3,6٪ في عام 2011 يعود ذلك إلى الآثار الناجمة عن بعض سياسات الإصلاح الإقتصادي.

خلال الفترة (2013–2016) حقق القطاع الصناعي تراجعا ملحوظا، حيث سجل قيمة سالبة في نسبة نموه فقد بلغ معدل النمو -8,4٪ عام 2013، مقارنة بنسبة النمو التي بلغت 6,1٪ سنة 2012،إستمر هذا التراجع حتى وصل إلى 26,6٪ سنة 2015، بالمقارنة مع 2014 حيث كانت نسبة النمو 4,2٪ يعود هذا التراجع إلى إنخفاض القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية وتراجع أسعار النفط ،أما فيما يتعلق بقطاع

الصناعات التحويلية خلال نفس الفترة، فقد بلغ ارتفاعا بنسبة 5,8٪ في عام 2013 مقارنة بعام 2012، وإستمر هذا الإرتفاع حتى وصل إلى 7,4٪ عام 2016.

في سنة 2017 وخلال الفترة (2017–2018) يلاحظ أن كل من القطاع الصناعي والصناعات التحويلية قد سجلا إرتفاعا ملحوظ فبعدما كان معدل النمو لكل منهما في عام 2017 يبلغ 18,4٪ و5,6٪ على التوالي، إرتفعا في عام 2018 إلى 59٪ و7,4٪ على التوالي، هذا يعني أن نسب مساهمة هذين القطاعين في الناتج الداخلي الخام قد شهدت تصاعدا هي الأخرى، أما خلال الفترة من 2019 إلى 2020، يلاحظ أن القطاع الصناعي شهد إنخفاضا في معدلات مساهمته في الناتج الداخلي الخام، حيث بلغت 25,24٪ عام 2019 مقارنة بالعام 2018، وإستمر هذا التراجع حتى عام 2020 حيث بلغ 19,25٪ نفس الإتجاه يلاحظ في قطاع الصناعات التحويلية حيث بلغ تراجعا ملحوظا من 6,3٪ في عام 2018 إلى -4,2٪ في عام 2020 جميع هذه التراجعات يمكن أن تعزى إلى تداعيات جائحة كوفيد19 وآثارها الوخيمة التي أدت إلى تذبذب قوي في القطاعين وكذلك في الناتج الداخلي الخام، بالإضافة إلى الإجراءات الحكومية الصارمة التي إتخذتها للتصدي لهذا الفيروس.

2. تطورإجمالي التشغيل حسب نوع القطاع خلال الفترة (2010–2022) في الجزائر:

يظهر الجدول التالي إجمالي العمالة في الجزائر حسب القطاع الناشطين فيه خلال الفترة (2010–2022):

الجدول 3.3 : تطور إجمالي العمالة في الجزائر بحسب قطاع العمل خلال الفترة (2010–2022)

الوحدة: بالآلاف

السنوات	الفلاحة	الصناعة	بناءوأشغالعمومية	تجارة،خدماتوإدارة
2010	1136	1337	1886	5377
2011	1034	1367	1595	5603
2012	912	1335	1663	6260
2013	1141	1407	1791	6449
2014	1007	1329	1743	6486
2015	917	1377	1776	6524
2016	949	1414	1813	6718
2017	928	1501	1805	6536
2018	1067	1434	1774	6726
2019	1083	1450	1890	6857
2020	2600	1399	2026,08	7350,71
2021	2678	2000,57	2816,25	10879,05
2022	4499,04	2100,59	3548,47	18929,54

المصدر: من إعداد الباحثةبالإعتماد على تقارير الديوان الوطني للإحصائيات، الوكالة الوطنية لترقية الإستثمار والبنك الجزائري.

الشكل 3.3: تحليل إجمالي العمالة في الجزائر بحسب قطاع العمل خلال الفترة (2010-2022)

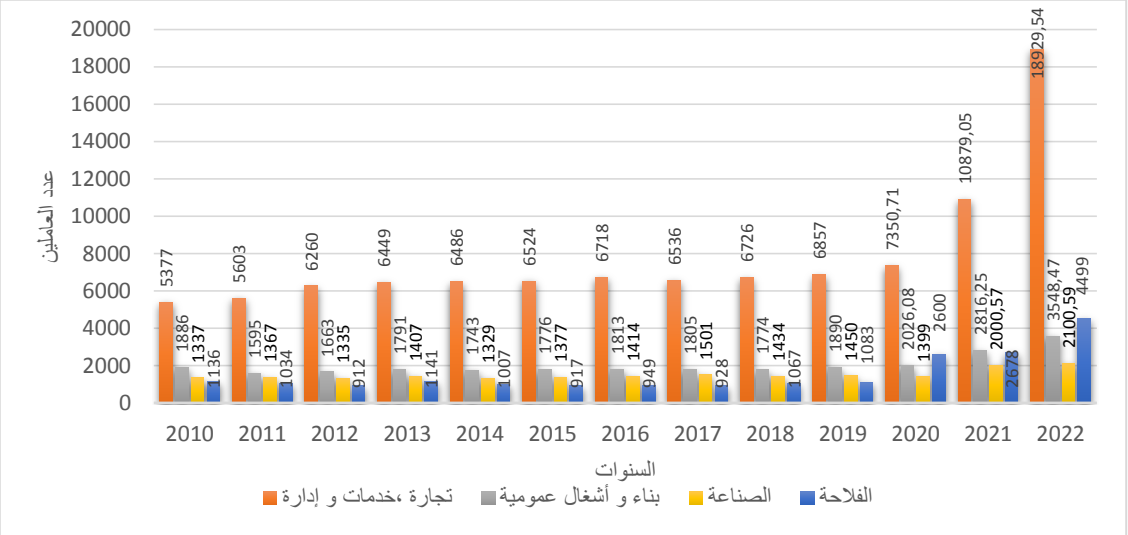

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على بيانات الجدول(3.3) من مخرجات Excel

من خلال الجدول، يلاحظ أن قطاع التجارة، الخدمات، والإدارة قد شهد إرتفاعا في عدد العمال طوال الفترة (2010-2019) بشكل عام نتيجة تطور هذا القطاع والعوائد الإقتصادية الإيجابية التي حققها أما بالنسبة القطاع الفلاحيفقدعرف إرتفاعا وتقارب لعدد الناشطين فيه خلال هذه الفترة إذ إرتفع عام 2020 بمعدل غير مسبوق بنسبة تقدر بـــــ 67% جراء أزمة كوفيد 19 التي إجتاحت العالم وانعكاساتها الواضحة فقد جعلت القطاع الفلاحي يفرض نفسه كقطاع إستراتيجي بإمكانه تحقيق الأمن الغذائي في البلد بالأخص في هذه الظروف الصعبة.

أما نشاط البناء والأشغال العمومية شهد انخفاضا في عام 2011، بعد أن كان يبلغ عدد المشتغلين فيه 1886 ألف عامل يعود هذا الإنخفاض إلى الإصلاحات الهيكلية التي تم تطبيقها في الجزائر خلال ذلك الوقت، مما أدى إلى تسريح العمال وإغلاق عدد من المؤسسات، بعد ذلك سجل هذا القطاع زيادة مستمرة حتى عام 2017 ومن ثم تراجع بشكل نسبي بالمقارنة مع السنوات السابقة، ليصبح عدد العمال فيه 1774 ألف عامل ومن ثم حقق هذا القطاع أعلى قيمة بمعدل يقدر بحوالي 90% في عام 2019، وهو ما يشير إلى أن الرواتب والأجور في هذا القطاع إستحوذت على حصة كبيرة من العمال، نتيجة لديناميكية القطاع والتطور الملحوظ الذي شهده، بالإضافة إلى زيادة مصاريف التجهيز في عام 2020.

في القطاع الصناعي، يلاحظ إرتفاعا عام 2011حيث بلغ عدد العمال فيه 1367 ألف عامل مقارنة بـــ 1337 ألف عامل عام 2010،أما طيلة الفترة من (2012- 2014) شهد هذا القطاع تذبذبا في أعداد

العمال، ثم إرتفع إلى أن وصل إلى أعلى قيمة لعدد الناشطين بلغت 1501 ألف عامل في عام 2017، بمعدل إيجابي يقدر بنسبة 94%، ومع ذلك في الفترة بين عامي (2018- 2020) شهد هذا القطاع تراجعا ملحوظا في عدد العمال، إذإنخفض من 1434 ألف عامل في عام 2018 إلى 1399 ألف عامل في عام 2020، يُعزى هذا التراجع إلى الآثار السلبية وتأثر القطاع الصناعي بالإجراءات الحمائية التي إتخذتها الحكومة لمواجهة جائحة كوفيد 19، بما في ذلك إيقاف مؤقت للمشاريع الصناعية الكبرى وفرض الحجر الصحي.

في الفترة الممتدة (2012- 2014) يلاحظ أن قطاع التجارة، الخدمات، والإدارة إستحوذ على أعلى قيمة مقارنة بالقطاعات الأخرى، بالنسبة لقطاع البناء والأشغال العمومية فقد سجل إرتفاعا في السنتين على التوالي، ويُعزى ذلك إلى إنتعاش هذا القطاع وخروجه من أزمة جائحة كوفيد-19 التي شهدها العالم ،كما يرجع الإرتفاع في هذا القطاع أيضا إلى إلغاء الأعباء الضريبية والإجتماعية خلال العامين الأخيرين ،بالنسبة لقطاع الصناعة حقق إرتفاعا طفيفا مقارنة بالعام 2020، وذلك نتيجة للإجراءات التي إتخذتها الدولة فيما يتعلق بالقطاع الصناعي أيضا قطاع الفلاحة هو الآخر سجل إرتفاع في الفترة (2020- 2022) نتيجة لزيادة الإستثمار في هذا القطاع وتحسين أداء الإنتاج وإلى التوجه نحو التصدير.

III. 2.1.تطور أهم منتجات فروع الصناعات التحويلية في الجزائر خلال الفترة (2010-2022):

1.تطور أهم المواد المنتجة لصناعة الحديد والصلب في الجزائر خلال الفترة (2010-2022):

تعتبر صناعة الحديد والصلب في الجزائر من بين الصناعات الإستراتيجية البارزة نظرا لإرتباطها الوثيق بمختلف القطاعات الصناعية، وتلعب هذه الصناعة دورا فعالا في تحقيق توازن ميزان المدفوعات والميزان التجاري بالإضافة إلى دورها في تعزيز العملة الوطنية ورفع الناتج الداخلي الإجمالي، كما تسهم هذه الصناعة في تصنيع مجموعة متنوعة من المنتجات مما يمكن البلد من تحقيق الإكتفاء الذاتي وزيادة الصادرات إلى الأسواق الدولية، ويُعزى هذا الدور المهم للصناعة في الجزائر إلى إنتاجها السنوي الذي بلغ 3,5 مليون طن في عام 2021، مما جعلها تحتل المرتبة الثالثة بعد السعودية ومصر في هذا القطاع[356]،وفيما يلي جدول يوضح تطور القيمة المضافة لأبرز المصنوعات الناتجة عن صناعة الحديد والصلب في الفترة (2010-2022):

356أمين بشار، الجزائر في المرتبة الثالثة عربيا في إنتاج الحديد ،موقع سهم ميديا(نافذة على إقتصاد الجزائر الجديدة)،الجزائر،18سبتمبر 2022، https://www.sahm-media.dz/، تاريخالإطلاع 2024/02/15.

الجدول 4.3: تطور أهم منتجات صناعة الحديد والصلب في الجزائر خلال الفترة (2010–2022)

الوحدة: بالآلاف

المنتج	أنابيب فولاذية ملحمة		أنابيب فولاذية غير ملحمة		هياكل معدنية		العدانة		الأقفال	
السنوات	القيمة المضافة	%	القيمة المضافة	%	القيمة المضافة	%	القيمة المضافة	%	القيمة المضافة	%
2010	151,60	-	5,00	-	20,50	-	4,20	-	0,50	-
2011	29,20	-80,74	0,00	0,00	24,00	17,07	4,00	-4,76	0,27	-45,09
2012	142,80	389,04	3,40	0,00	18,00	-25,00	3,80	-5,00	0,52	88,32
2013	241,00	68,77	4,50	32,35	28,00	55,56	3,30	-13,16	0,28	-45,74
2014	96,70	-59,88	0,10	-97,78	22,30	-20,36	7,00	112,12	0,39	40,71
2015	196,40	103,10	0,20	100,00	23,80	6,73	5,20	-25,71	0,36	-8,38
2016	191,90	-2,29	0,00	0,00	21,20	-10,92	5,20	0,00	0,59	62,05
2017	140,10	-26,99	5,00	0,00	19,60	-7,55	5,30	1,92	0,17	-70,43
2018	78,70	-43,83	0,10	-98,00	16,50	-15,82	3,10	-41,51	0,14	-19,08
2019	133,60	69,76	0,00	0,00	21,54	30,55	3,04	-1,94	0,34	139,29
2020	47,90	-64,15	3,50	0,00	11,10	-48,47	2,00	-34,21	0,14	-57,31
2021	54,40	13,57	0,00	0,00	10,54	-5,05	1,73	-13,50	0,22	56,64
2022	72,35	33,00	0,00	0,00	13,39	27,00	2,04	18,00	0,26	18,00

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على

- Total statistique (1962-2020), Office National des Statistiques, Publications en arabe, Alger En vertu de la loi n° 17-278De 09 octobre 2017, septembre2002, p205.
- Bulletin trimestriel des statistiques 4ème trimestre 2021, Office National des Statistiques, publication N° 104, Alger,2021, p46 - 47.
- Rapport de Indice de la production industrielle 4ème trimestre 2022, Office National des Statistiques, publication N°992, Alger,2022, p3-4.
- Rapport de Indice de la production industrielle 4ème trimestre 2023, op.cit., Alger,2023, p3.

الشكل 4.3: تطور أبرز منتجات صناعة الحديد والصلب في الجزائر خلال الفترة (2010–2022)

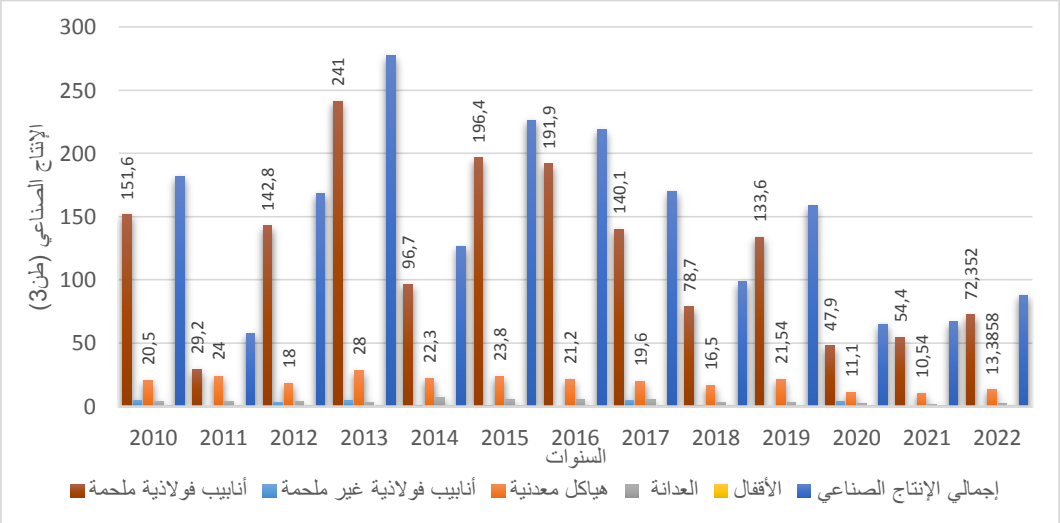

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على بيانات الجدول(4.3) من مخرجات Excel

يوضح الجدول القيم الإنتاجية المحققة لأبرز منتجات صناعة الحديد والصلب في القطاع الصناعي بالجزائر خلال الفترة (2010-2022)، حيث يلاحظ أنه في عام 2010، إستحوذت الأنابيب الفولاذية الملحومة على أعلى حصة من إجمالي الإنتاج الصناعي للحديد والصلب، حيث بلغت 151600 طن، تلتها الهياكل المعدنية بإنتاج يقدر بـــ 20500 طن، بينما كانت كميات الأنابيب الفولاذية غير الملحومة والعدانات متقاربة بقيم تقدر بـــ 5000 طن و 4200 طن على التوالي، وكانت الأقفال تسجل أدنى قيمة ومعدلات ضعيفة جدا بلغت 0,5 طن، أما عام 2011 فشهدت أغلب المنتجات تدنيا في معدلات نموها السنوية حيث سجلت الأنابيب الفولاذية الملحومة إنخفاضا بنسبة 80,74٪، الأقفال بنسبة 45,09٪، والعدانة بنسبة 4,76٪،في الفترة (2012-2013)، حققت الأنابيب الفولاذية الملحومة تصاعدا مستمرا، مما جعلها تحتل مرة أخرى المرتبة الأولى في إنتاج صناعة الحديد والصلب بقيمة تبلغ 241000 طن، ثم شهدت إنخفاضا في سنة 2014 لتصل إلى 126490 طن،أما إنتاج الأقفال فقد سجل تدنيا بنسبة 45,74٪، كما شهدت الأنابيب الفولاذية والهياكل المعدنية إرتفاعا في عام 2013 مقارنة بعام 2012 إذ بلغت معدلات نموها 4.5٪ و 3,3٪ على التوالي،على العموم، حقق الإنتاج الصناعي إرتفاعا هائلا، حيث بلغت ذروته 277080 طن في عام 2014 في حين في هذه الفترة سجلت الأنابيب الفولاذية الملحومة وغير الملحومة، وهياكل المعادن، تراجعا مستمرا في معدلات نموها السنوية، حيث تراوحت بين 20,36٪ و 97,78٪، وسجل الإنتاج من الأقفال إرتفاعا إلى 2800 طن مقارنة بعام 2014 الذي بلغ 3900 طن.

وأيضا، نلاحظ على مدى الفترة (2015-2018) تذبذبا في جميع منتجات صناعة الحديد والصلب، لكن عادت إلى حيويتها في عام 2019، حيث إرتفعت القيمة المضافة لإنتاج الصناعة إلى 158,515 طن3، بعد أن سجلت 98540 طن في عام 2018، أما سنة 2020 سجل الإنتاج الصناعي تدني لأهم منتجات صناعة الحديد والصلب ويرجع ذلك إلى أزمة فيروس كورونا التي أثرت على الإقتصاد العالمي بشكل عام والقطاع الصناعي بشكل خاص.

في السنوات التالية، شهد الإنتاج الصناعي إرتفاع مستمر حيث حقق إنتاج بـــ 88040 طن سنة 2022، بعد أن كانت 66590 طن عام 2020. ويرجع هذا الإرتفاع إلى إستئناف النشاط الصناعي والخروج من الأزمة العالمية التي أثرت على العالم.

2.تطور أهم المواد المنتجة للصناعة الميكانيكية في الجزائر خلال الفترة (2010–2022):

تشغل الصناعة الميكانيكية مكانة هامة في القطاع الصناعي بالجزائر، حيث تلعب دورا فعالا في تحقيق الإكتفاء الذاتي وتقليص كميات الإستيراد في بعض المنتجات الصناعية، كما تسهم في خلق إقتصاد متنوع وقوي يسهم في تعزيز الإنتاج المحلي بعيدا عن القطاع النفطي، وفيما يلي جدول يوضح إجمالي الإنتاج لأبرز منتجات الصناعة الميكانيكية في الجزائر خلال الفترة (2010-2022):

الجدول 5.3: تطور أبرز منتجات الصناعة الميكانيكية بالجزائر في الفترة (2010–2022)

الوحدة: عدد

المنتج	جرارات		مضخات		شاحنات		حافلات		مدخرات	
السنوات	القيمة المضافة	%	القيمة المضافة	%	القيمة المضافة	%	القيمة المضافة	%	القيمة المضافة	%
2010	1807	28,78	2499	39,81	1042	16,60	500	7,96	430,1	6,85
2011	2311	33,33	2263	32,64	1311	18,91	686	9,89	362,2	5,22
2012	2414	33,67	2427	33,85	1198	16,71	760	10,60	371,3	5,18
2013	3228	42,60	2039	26,91	1531	20,21	467	6,16	311,6	4,11
2014	4075	59,13	1797	26,08	530	7,69	193	2,80	296,1	4,30
2015	4104	62,57	1613	24,59	427	6,51	140	2,13	275,1	4,19
2016	2820	62,04	825	18,15	399	8,78	237	5,21	264,8	5,83
2017	680	29,81	458	20,08	723	31,69	184	8,07	236,3	10,36
2018	500	21,94	930	40,82	448	19,66	187	8,21	213,5	9,37
2019	15	0,68	1270	57,92	349	15,92	363	16,55	195,7	8,93
2020	0	0,00	1085	57,76	335	17,83	237	12,62	221,4	11,79
2021	560	28,94	1270	65.62	352	18,19	233	12,04	230,25	11,90
2022	476	28,94	476	28,94	299,2	18,21	198,05	12,04	195,72	11,90

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على: موقع الديوان الوطني للإحصائيات Office National des Statistiques

- Bulletin trimestriel des statistiques 4ème trimestre 2021, op.cit, p 47- 48.
- Total statistique (1962-2020) , Office National des Statistiques, op.cit ,p 206-207.
- Indice de la production industrielle 4ème trimestre 2023, Office National des Statistiques, publication N°1001, p3.
- Bulletin trimestriel des statistiques 4ème trimestre 2014, Office National des Statistiques, publication N° 76, Alger,2014, p32-33.

الشكل 5.3: تطور أبرزمنتجاتالصناعة الميكانيكية في الجزائرخلالالفترة (2010–2022)

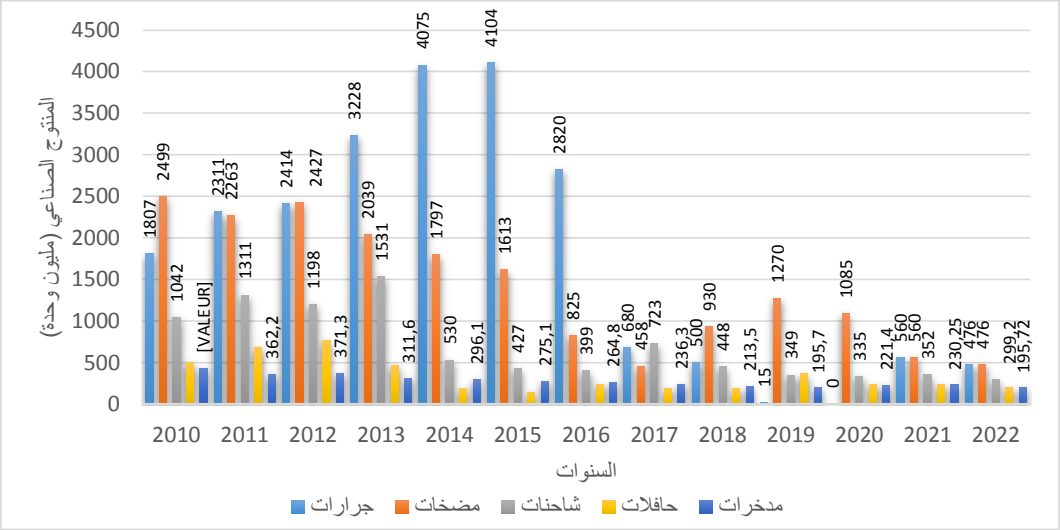

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (5.3) من مخرجات Excel

من خلال الجدول، يتبين أن إنتاج المضخات الموجهة للمحروقات حقق أعلى قيمة في عام 2010 بلغت 2499 مليون وحدة، يليه إنتاج الجرارات المستخدمة في القطاع الفلاحي بقيمة تبلغ 1807 مليون وحدة، وتأتي بعدها الشاحنات المعدة للنقل والتوصيل بـــ 1042 مليون وحدة، بينما بلغ إنتاج الحافلات 500 مليون وحدة، والمدخرات 430,1 مليون وحدة على التوالي.

أما عام 2011 شهد إنتاج المضخات إنخفاضا حيث بلغ 2263 مليون وحدة، وكذلك المدخرات التي سجلت 362,2 مليون وحدة، بينما حققت الجرارات، الشاحنات، والحافلات ارتفاعًا إذ بلغ إنتاجها 2311 مليون وحدة، 1311 مليون وحدة، و686 مليون وحدة على التوالي، مقارنةً مع العام السابق.

في الفترة (2012-2015)، سجل إنتاج الجرارات تزايدا مستمرا حتى وصل إلى أعلى قيمة إنتاجية سنة 2015 بلغت 4107 مليون وحدة، مما يمثل نسبة مساهمة تبلغ 62, 57٪ من إجمالي الصناعات الميكانيكية، في المقابل شهد إنتاج المضخات، الجرارات، والمدخرات تراجعا وإنخفاضا ملحوظا في عام ، بينما حقق إنتاج الشاحنات إرتفاعا في عام 2013 قدر ب 1531 مليون وحدة بعد أن كان 1198 مليون وحدة سنة 2012، ولكنه تذبذب حتى عام 2016 حيث وصل إلى 399 مليون وحدة، علاوة على ذلك، شهدت المدخرات إنخفاضا بعد أن كانت تقدر بـــ 264 مليون وحدة في عام 2016، وإنخفضت إلى 195,7 مليون وحدة في عام 2019، ومن الملاحظ أيضا تراجعا كبيرا في إنتاج الجرارات حتى الإنعدام في عام 2020.

بالنسبة لإنتاج الشاحنات، سجلت زيادة وصلت إلى 723 مليون وحدة في عام 2017 مقارنة بعام 2016 الذي سجل فيه إنتاجها 335 مليون وحدة، بعد ذلك شهدت تراجعا مستمرا حتى وصلت إلى 335 مليون وحدة في عام 2020 بينما عام 2021 أحرزت زيادة قدرت ب 352 مليون وحدة مقارنة بعام 2020، بعد ذلك شهدت تذبذبا ملحوظًا في عام 2022 حيث بلغ إنتاج الشاحنات 299,2 مليون وحدة.

أما عام 2021، فعاد إنتاج الجرارات إلى نشاطه وإستئناف إنتاجه بعدما شهد انخفاضًا في عام 2020 بسبب الأزمة التي أثرت على الإنتاج الصناعي بشكل عام. أما إنتاج الحافلات، فشهد تراجعًا متتاليا حتى عام 2022 حيث بلغ إنتاجه 198,05 مليون وحدة، بالنسبة لإنتاج المضخات، فقد إنخفض إلى 476 مليون وحدة في عام 2022 مقارنة بعام 2020 الذي بلغ فيه 560 مليون وحدة، وفيما يتعلق بإنتاج المدخرات، شهدت أيضًا تراجعًا في نفس السنة، حيث بلغت 195,72 مليون وحدة مقارنة بـــ 230,25 مليون وحدة في عام 2020.

3.تطور أهم المواد المنتجة لصناعة مواد البناء في الجزائر خلال الفترة (2010–2022):

تشكل مواد البناء قاعدة أساسية تستخدم في بناء المنشآت والمباني المختلفة إستخدمت منذ القدم، ويُعتبر البناء صناعة تشمل تجارة وتصنيع هذه المواد، وفيما يلي جدول يوضح أبرز منتجات هذه الصناعة في الجزائر خلال الفترة (2010-2022):

الجدول6.3 : تطور أبرز منتجات صناعة مواد البناء في الجزائر خلالالفترة (2010–2022)

الوحدة:10^{3}طن

المنتج	خرف صحي		الإسمنت		الخزف اللوحي		زجاج أمني		الزجاج الأجوف	
السنة	القيمة المضافة	%	القيمة المضافة	%	القيمة المضافة	%	القيمة المضافة	%	القيمة المضافة	%
2010	1234,3	-	11275	-	2072,8	-	158,6	-	28285	-
2011	1236,7	0,19	11275	0,00	2014,1	-2,83	81,2	-48,80	10295	-63,60
2012	1125,8	-8,97	11116	-1,41	1771,7	-12,04	59,7	-26,48	11835	14,96
2013	1064	-5,49	11399	2,54	1285	-27,47	71,3	19,43	11166	-5,66
2014	1022,6	-3,89	11555	1,37	1192,7	-7,18	40,4	-43,34	7071,8	-36,66
2015	914,9	-10,53	12144	5,09	1055,7	-11,49	32,6	-19,31	6462,1	-8,62
2016	1097	19,90	12604	3,79	1112,8	5,41	20,1	-38,34	11909	84,28
2017	1084,1	-1,18	13951	10,68	930,8	-16,36	20,4	1,49	10372	-12,90
2018	1041,7	-3,91	13587	-2,61	568,4	-38,93	37,4	83,33	15272	47,24
2019	883,8	-15,16	11657	-14,20	1142,4	100,99	14,8	-60,43	15694	2,76
2020	771,3	-12,73	11053	-5,18	686,7	-39,89	5,8	-60,81	13441	-14,36
2021	731,4	-5,17	3782	-65,78	743,6	8,29	8,7	50,00	16954	26,13
2022	813,54	11,23	10761	184,49	817,96	10,00	10	14,94	18649	10,00

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على: موقع الديوان الوطني للإحصائيات Office National des Statistiques

- Bulletin trimestriel des statistiques 4ème trimestre 2021, opcit ,p 47- 48.
- Total statistique (1962-2020) , Office National des Statistiques, op.cit,p 206-207.

الشكل 6.3: تطور أهم منتجات صناعة مواد البناء في الجزائرخلال الفترة (2010-2022)

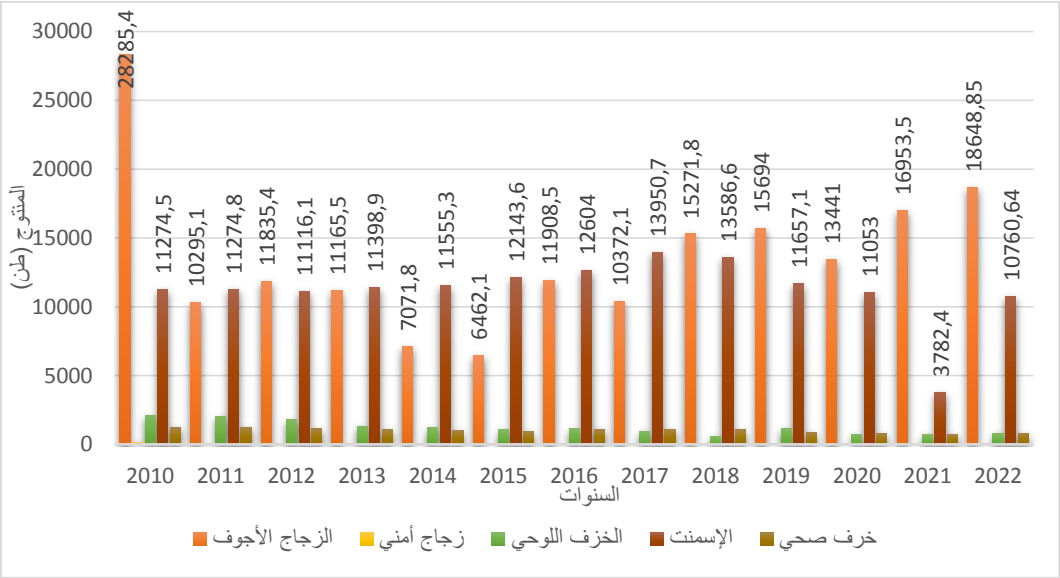

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على بيانات الجدول (6.3) من مخرجات Excel

يتضح من الجدول أعلاه أن منتج الزجاج الأجوف يؤدي دور هام في صناعة البناء بالجزائر خلال الفترة (2010-2022) ،ففي العام 2010 سجل هذا المنتج أعلى معدل إنتاج بلغ 28285,1 طن^3، مما يشير إلى أهمية كبيرة له في هذا القطاع، يُعزى هذا الإنتاج الكبير إلى الإستخدامات المتعددة له في صناعة البناء، مثل إستخدامه في صنع النوافذ والأبواب وواجهات المباني وغيرها من المستلزمات الأساسي ،يليه منتج الإسمنت في ثاني مرتبة من ناحية أهم منتج في صناعة البناء حيث يستخدم في بناء الهياكل الخرسانية والإنارة وصناعة البلاط بأنواعه المختلفة، وقد حققت أعلى إنتاجية لهذا المنتج بين 3782 طن^3 و 13951 طن^3 خلال الفترة المذكورة، من الناحية الأخرى يلاحظ أن منتجات الخزف اللوحي والخزف الصحي قد سجلتا قيم إنتاجية متقاربة نوعا ما خلال الفترة المذكورة فقد بلغت أعلى قيمة لإنتاج الخزف اللوحي حوالي 2072,8 طن^3، في حين سجلت أعلى قيمة لإنتاج الخزف الصحي حوالي 1234,3 طن^3 في عام 2010.

يعكس هذا التقارب في الإنتاجية بين منتجي الخزف اللوحي والخزف الصحي أهمية استخدامهما في صناعة البناء، فعادة ما يتم استخدام الخزف اللوحي في تبليط الأرضيات والجدران بشكل مشابه للاستخدامات السيراميكية، بينما يُستخدم الخزف الصحي في صناعة الأحواض الصحية والمراحيض وغيرها من المنتجات ذات الصلة في البناء.

أما فيما يرتبط بالزجاج الأمني فقد حقق إنتاجية منخفضة مقارنة بأهم منتجات صناعة البناء الأخرى، حيث بلغت أعلى قيمة له في عام 2010 بحوالي 158,6 طن^3، ومن الملاحظ أيضا تذبذب في معدل الإنتاج لمعظم

المنتجات خلال الفترة من عام (2016-2021) على سبيل المثال، شهد الخزف الصحي انخفاضا في الإنتاج إلى 731 طن^3 في عام 2021، مقارنة بإنتاج يقدر بـــ 1097 طن^3 في عام 2016.

أيضا الإسمنت سجل معدلات سنوية منخفضة عام 2021 ب 10.68% و تراجع مستمر بالمقارنة مع سنة 2017 التي تحصل فيها على إنتاجية تقدر ب65,75%وبالنسبة للزجاج الأمني، فقد شهد تدنيا ملحوظا في الإنتاج خلال عامي 2019 و 2021 مقارنة بالعام 2018، الذي شهد إنتاجية عالية ومعدلات نمو سنوية مرتفعة بلغت حوالي 83,33%.

أما بالنسبة للزجاج الأجوف، فقد سجل تدهورا كبيرا في عام 2020، حيث إنخفض الإنتاج بشكل ملحوظ إلى 13441طن3 بعدما كان 15694 طن3في عام 2019، ويعود هذا التدهور إلى أزمة فيروس كورونا التي أثرت سلبا على القطاع وجميع منتجاته.

يلاحظ أيضا أن عام 2020 شهد إنتعاشا وإرتفاعا في الإنتاجية لأهم منتجات صناعة البناء حيث سجلت معدلات سنوية تراوحت بين 10 إلى12,6 ، ومن بين هذه المنتجات برزت الإسمنت بقفزة تصاعدية بمعدل يفوق 184٪، حيث إرتفعت من 3782 في عام 2021 إلى 10761 في عام 2022. ويعزى هذا الإنتعاش إلى تجاوز الأزمة العالمية التي إجتاحت العالم، والتي كان لها أثر خطير على جميع الصناعات بما في ذلك صناعة البناء.

4.تطور أهم المواد المنتجة في الصناعة الكيماوية بالجزائر خلال الفترة (2010-2022):

تساهم الصناعة الكيميائية بشكل كبير في تغيير التركيبة الكيميائية وتحويل المواد الخام بإستخدام عمليات التصنيع، سواء للحصول على منتجات تستخدم في صناعات أخرى أو للحاجة إلى معالجة إضافية، وفيما يلي جدول يوضح أهم المنتجات الصناعية في قطاع الصناعة الكيمياوية في الجزائر خلال الفترة (2010-2022):

الجدول 7.3: تطور أبرز منتجاتالصناعة الكيمياوية في الجزائر خلال الفترة (2010–2022)

المنتج	الميثانول		الطلاء والورنيش		مواد تنظيف		الأصماغ		مواد كيميائية أخرى	
السنة	القيمة المضافة	معدل النمو السنوي	القيمة المضافة	معدل النمو السنوي	القيمة المضافة	معدل النمو السنوي	القيمة المضافة	معدل النمو السنوي	القيمة المضافة	معدل النمو السنوي
2010	92,8	-	141,1	-	1,60	-	-	-	-	
2011	117,6	26,72	141,8	0,50	1,60	0	-	-	-	
2012	111	-5,61	144	1,55	2,00	25,00	0,41	-	7,62	-
2013	78	-29,37	141	-2,22	1,50	-25,00	0,22	-48,07	8	4,98
2014	108	37,12	143	1,42	2,30	53,33	0,43	98,14	11	37,5
2015	102	-5,21	141	-1,54	2,40	4,35	0,33	-21,60	12	09,09
2016	103	1,18	133	-5,41	6,10	154,17	0,37	11,08	12	0
2017	91	-11,74	121	-9,17	7,40	21,31	0,35	-6,20	12	0
2018	67	-26,92	115	-4,97	8,30	12,16	0,34	-1,72	12	0
2019	89	33,83	98	-14,29	5,40	-34,94	0,28	-17,25	12	0
2020	102	15,06	77	-22,05	2,80	-48,15	0,33	16,25	11	-8,33
2021	106	3,22	54	-29,23	11,99	328,21	0,22	-32,19	11	0
2022	30	-72	11	-80	1,80	-85	0,025	-88,59	13	18,18

الوحدة: 10^3طن

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: موقع الديوان الوطني للإحصائيات Office National des Statistiques

– Bulletin trimestriel des statistiques 1ère trimestre 2013, Office National des Statistiques, publication N° 69, Alger,2013, p32.
– Bulletin trimestriel des statistiques 3ème trimestre 2013, Office National des Statistiques, publication N° 72, Alger,2013, p32.

الشكل7.3 : تطور أبرزمنتجات الصناعة الكيمياوية في الجزائر خلال الفترة (2010–2022)

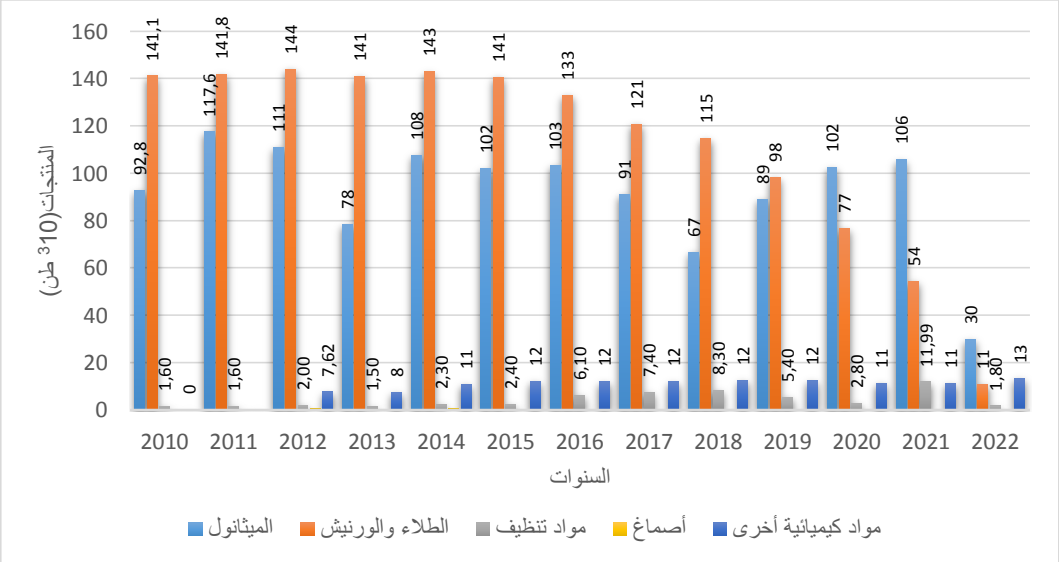

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على بيانات الجدول (7.3) من مخرجات Excel

يتضمن الجدول أعلاه أهم منتجات الصناعة الكيميائية في الجزائر، حيث يلاحظ أن منتجات الطلاء والورنيش قد سجلت إرتفاعا مستما وأعلى إنتاجية مقارنة بالمنتجات الأخرى في الفترة (2010-2014) كما سجلت

مستويات إستقرار في الإنتاجية تراوحت بين 141,1 طن^3 و 144طن^3 كأقصى إنتاجية، ويرجع ذلك إلى الإستخدامات الأساسية لهذا المنتج في حياة الفرد وفي المشاريع الكبرى مثل أعمال البناء والعمران.

يليها منتج الميثانول في الفترة (2010-2020) بإنتاجية تراوحت بين 117,600 طن^3 و67 طن^3، ويرجع ذلك إلى إستخدامه كمادة خام في العديد من الصناعات كصناعة المستحضرات الطبية، والبلاستيك، والأجهزة الكهربائية والإلكترونيات، أما بالنسبة للأصباغ ومواد التنظيف، فقد سجلت إنتاجية منخفضة ومعدلات نمو سنوية ضعيفة خلال الفترة (2010-2019).

أما بخصوص المواد الكيميائية الأخرى، التي تشمل منتجات الصيانة والكاشطة، فقد حققت إنتاجية متزايدة وارتفاعا مستمرا خلال الفترة (2015-2019) على الرغم من القيم الإنتاجية المنخفضة التي حققتها في الصناعة الكيميائية أما في الفترة (2021-2022) عرفت منتجات الأثيلين، الأصباغ والورنيش، مواد التنظيف، والأصماغ تراجعا وتذبذبا ملحوظا في الإنتاجية إذ سجلت 30000 طن، 11000 طن، 1800 طن، و25 طن على التوالي في هذه الفترة، بعدما كانت تقدر بنحو 106000 طن، 54000 طن، 11990 طن، و 220 طن على التوالي.

أما المواد الإنتاجية الأخرى سجلت ارتفاعًا خلال عام 2022 بمقدار 13 طن مقارنة بعام 2021، حيث كانت تبلغ 11,000 طن في العام السابق. يعزى هذا الارتفاع إلى الأزمة الصحية التي أثرت على العالم خلال الفترة من عام 2019 إلى عام 2021، والتي بدت آثارها واضحة على كافة القطاعات بما في ذلك القطاع الصناعي وصناعة الكيماويات.

5.تطور أهمالمواد المنتجة في الصناعة الغذائيةفي الجزائر خلال الفترة (2010-2022):

يعد الغذاء من الضروريات الأساسية للإنسان، حيث يلعب دورا حيويا في دعم حياة الكائنات الحية، وتأتي الصناعة الغذائية لتلبية هذه الحاجة بفعاليةحيث تقوم بتحويل المواد الغذائية الجاهزة للإستهلاك إلى منتجات غذائية محفوظةوذلك من خلال سلسلة من الأنشطة التجارية يهدف ذلك إلى توجيه هذه المنتجات للأفراد والحفاظ على جودتها لأطول فترة ممكنة، وفيما يلي جدول يسلط الضوء على أهم منتجات الصناعة الغذائية في الجزائر خلال الفترة (2010-2022):

الجدول8.3 : تطور أبرزمنتجات الصناعة الغذائية في الجزائر خلالالفترة (2010–2022)

الوحدة: قنطار

المنتج	الدقيق		السميد		العجائن		الجبن		الزبدة و السمن	
السنوات	القيمة المضافة	معدل النمو السنوي	القيمة المضافة	معدل النمو السنوي	القيمة المضافة	معدل النمو السنوي	القيمة المضافة	معدل النمو السنوي	القيمة المضافة	معدل النمو السنوي
2010	379460	-	1547000	-	1500	-	2366,4	-	902,3	-
2011	420650	10,85	3506900	126,7	1900	26,67	3809,3	60,974	1850,6	105,1
2012	404970	-3,73	3150800	-10,2	8700	357,9	7044,7	84,934	1201,7	-35,1
2013	423950	4,687	3270700	3,805	7700	-11,5	4603,7	-34,65	1522	26,65
2014	507440	19,69	3604500	10,21	1200	-84,4	5451,4	18,413	2510,8	64,97
2015	550660	8,517	3846900	6,725	2200	83,33	4991,9	-8,429	2718,4	8,268
2016	588280	6,832	4126500	7,268	2000	-9,09	5001,6	0,1943	3286,2	20,89
2017	705710	19,96	4965000	20,32	6400	220	4375	-12,53	2478,4	-24,6
2018	761440	7,897	9648700	94,33	25500	298,4	4464,5	2,0457	1916,7	-22,7
2019	791510	3,949	4516900	-53,2	48600	90,59	4804,8	7,6224	2243,6	17,06
2020	771330	-2,55	4984900	10,36	126300	159,9	5215	8,5373	1420,9	-36,7
2021	884 670	14,69	488 340	-2,04	156040	23,55	5367,1	2,9166	1498,8	5,482
2022	910325	2,9	5034785,4	31	160706	2,99	5538,8	3,2	5699,5	280,3

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على موقع الديوان الوطني للإحصائيات Office National des Statistiques

- Bulletin trimestriel des statistiques 4ème trimestre 2021, op.cit, p 48-49.
- Bulletin trimestriel des statistiques 1ème trimestre 2013, op.cit, p30-31.
- Bulletin trimestriel des statistiques 1ème trimestre 2018, Office National des Statistiques, publication N° 91, Alger,2018, p47-48.

الشكل 8.3: تطور أبرز منتجات الصناعة الغذائية في الجزائر خلال الفترة (2010–2022)

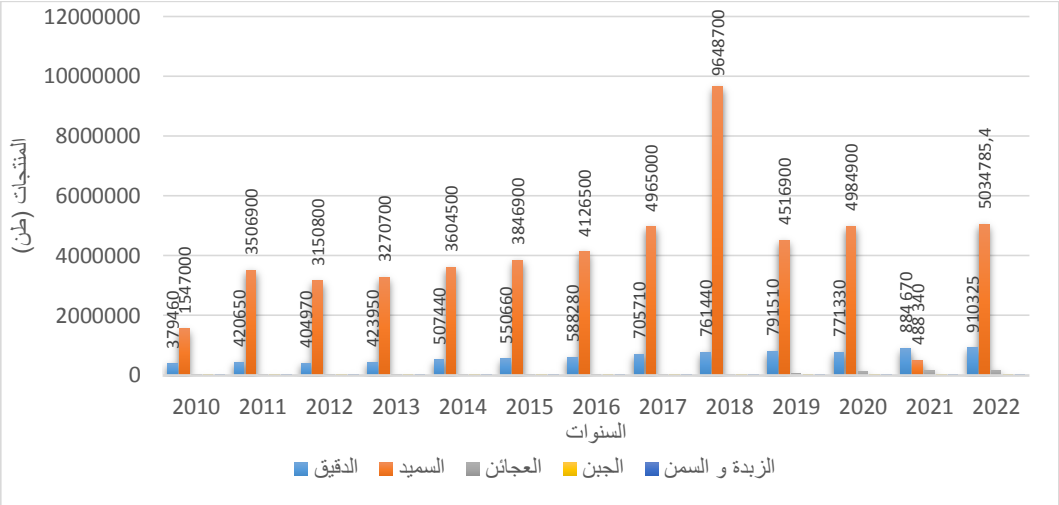

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على بيانات الجدول(8.3) من مخرجات Excel

يظهر الجدول أعلاه أن أهم المنتجات في الصناعة الغذائية في الجزائر خلال الفترة (2010–2022) هي السميد، العجائن، الدقيق، الجبن، والزبدة والسمن وقد سجل السميد إرتفاعا ملحوظا في 2022 مقارنة بعام

2010، حيث زادت قيمته من 1547000 إلى 6397250قنطار ، بالنسبة للعجائن فقد شهدت إرتفاعات في معدلات النمو في بعض السنوات مثل 2012 و2018، وإنخفاضات حادة في سنوات أخرى مثل 2014 و2016، إرتفعت القيمة المضافة للعجائن من 1500 في 2010 إلى 160706 قنطار في 2022، أما الدقيق فقد أظهر زيادات ثابتة ومستدامة على مر السنين، حيث إرتفعت قيمته من 379460 قنطار في 2010 إلى 910325 قنطار في 2022 مما يعكس نموا ثابتا ومستداما ،بينما شهد الجبن نمو متنوع مع زيادات في بعض السنوات مثل 2012 وإنخفاضات ملحوظة في سنوات أخرى مثل 2013 و2017 وقد إرتفعت قيمته من2366,4 قنطار في سنة 2010 إلى 5538,8 قنطار في عام 2022،أما بالنسبة الزبدة والسمن فقد شهدت زيادات حادة في بعض السنوات مثل 2011 و2022، وإنخفاضات في سنوات أخرى مثل 2017 و2018، وسجلت قيمته المضافة تزايدا من 902,3 قنطار في 2010 إلى 5699,5 قنطار في 2022.

6.حصة فروع الصناعات التحويلية في إجمالي الصناعات التحويلية في الجزائر خلال الفترة (2010-2022):

تمثل نسب مساهمة فروع الصناعات التحويلية والقيم المضافة في القيمة المضافة الإجمالية للصناعات التحويلية مقياس هام لتحديد مدى تطور التطور الذي حققته هذه الفروع والمقارنة فيما بينها أيضا لإبراز الأهمية النسبية لفروع الصناعات التحويلية من جانب الفرص المتاحة والتهديدات التي تحيط بها وعليها البحث عن حلول لذلك، ويوضح الجدول التالي تطور قيم فروع الصناعات التحويلية ومعدلات مساهمتها في إجمالي الصناعات التحويلية في الفترة (2010-2022):

الجدول 9.3: تطور القيمة المضافة لفروع الصناعة التحويلية ومعدل مساهمتها في القيمة المضافة الكلية للصناعات التحويلية في الجزائر خلال الفترة (2010-2022)

الوحدة:مليون دج

السنة	2010		2011		2012		2013		2014	
	القيمة المضافة	%	القيمة المضافة	%	القيمة المضافة	%	القيمة المضافة	%	القيمة المضافة	%
الصناعة الغذائية	214133	42,78	231846,5	43,45	266137,4	45,63	285480	46,26	324542	48,39
ص,م,ك,إ	83624,7	16,71	89916,2	16,85	97395,5	16,70	104022	16,85	109170,3	16,28
مواد البناء	70523,3	14,09	74846,9	14,03	75897,5	13,01	80347	13,02	88225,3	13,16
الخشب ،الفلين و الورق	17194,6	3,43	17620,4	3,30	18360,2	3,15	18914	3,06	19693,6	2,94
الكيمياء ،المطاط و البلاستيك	48363,8	9,66	53165,1	9,96	59174,4	10,14	64941	10,52	66935,6	9,98

المنسوجات و الملابس	13842,8	2,77	13477,7	2,53	14008,3	2,40	14331	2,32	14793,6	2,21
جلود و أحذية	2593,3	0,52	2603,5	0,49	2665,4	0,46	2650,5	0,43	2865,2	0,43
صناعات مختلفة	50302,1	10,05	50132	9,39	49672,6	8,52	46490	7,53	44 433,40	6,63
المجموع	500577	100	533608,3	100	583311,3	100	617175	100	670659	100

السنة	2015		2016		2017		2018		2019	
	القيمة المضافة	%	القيمة المضافة	%	القيمة المضافة	%	القيمة المضافة	%	القيمة المضافة	%
الصناعة الغذائية	353721	49,25	381647,1	49,41	407474,1	49,98	433407	49,99	444701,4	48,86
ص,م,ك,إ	124235	17,30	118766,1	15,38	120842,9	14,82	115236	13,29	140919,4	15,48
مواد البناء	93186	12,98	115544,2	14,96	121221,2	14,87	126152	14,55	117010,5	12,86
الخشب ،الفلين و الورق	20039,9	2,79	22370,6	2,90	25221,5	3,09	27997	3,23	29374,9	3,23
الكيمياء ،المطاط و البلاستيك	70605,2	9,83	73325,1	9,49	73594,4	9,03	90444	10,43	97361,2	10,70
المنسوجات و الملابس	15792,9	2,20	17428,2	2,26	20081,1	2,46	21165	2,44	24571,9	2,70
جلود و أحذية	2789,4	0,39	2835,8	0,37	2852,3	0,35	3080,1	0,36	3283,6	0,36
صناعات مختلفة	37799,2	5,26	40464,3	5,24	44039,9	5,40	49504	5,71	52922,3	5,81
المجموع	718168	100	772381,4	100	815327,4	100	866985	100	910145,2	100

السنة	2020		2021		2022	
	القيمة المضافة	%	القيمة المضافة	%	القيمة المضافة	%
الصناعة الغذائية	457727	51,99	492768,9	52,13	550627,5	51,07
ص,م,ك,إ	109216	12,40	123358,6	13,05	148883,7	13,81
مواد البناء	113416	12,88	110625,8	11,70	127037,7	11,78
الخشب ،الفلين و الورق	26404,4	3,00	26901,7	2,85	29528	2,74
الكيمياء ،المطاط و البلاستيك	91047,8	10,34	107096,2	11,33	124314,9	11,53
المنسوجات و الملابس	24550,1	2,79	29946,2	3,17	39638,8	3,68
جلود و أحذية	3167,3	0,36	3690,2	0,39	4672,4	0,43
صناعات مختلفة	54904	6,24	50931,6	5,39	53411,4	4,95
المجموع	880432	100	945319,2	100	1078114	100

المصدر: من إعداد الباحثةبالإعتمادعلى موقع الديوان الوطني للإحصائياتOfficeNationaldesStatistiques

- Les comptes économiques de 2001 à 2015, op.cit, p 12-17.
- Les comptes économiques de 2016 à 2019, Office National des Statistiques, publication N° 899, Alger, aout 2020, p3-6.
- Les comptes nationaux économiques 2001-2022 (Base 2001), Office National des Statistiques, publication N°121, Alger, Décembre 2023, p104-106.

الشكل 9.3: تطور القيمة المضافة لفروع الصناعة التحويلية ومعدل مساهمتها في القيمة المضافة الكلية للصناعات التحويلية في الجزائر خلال الفترة (2010-2022)

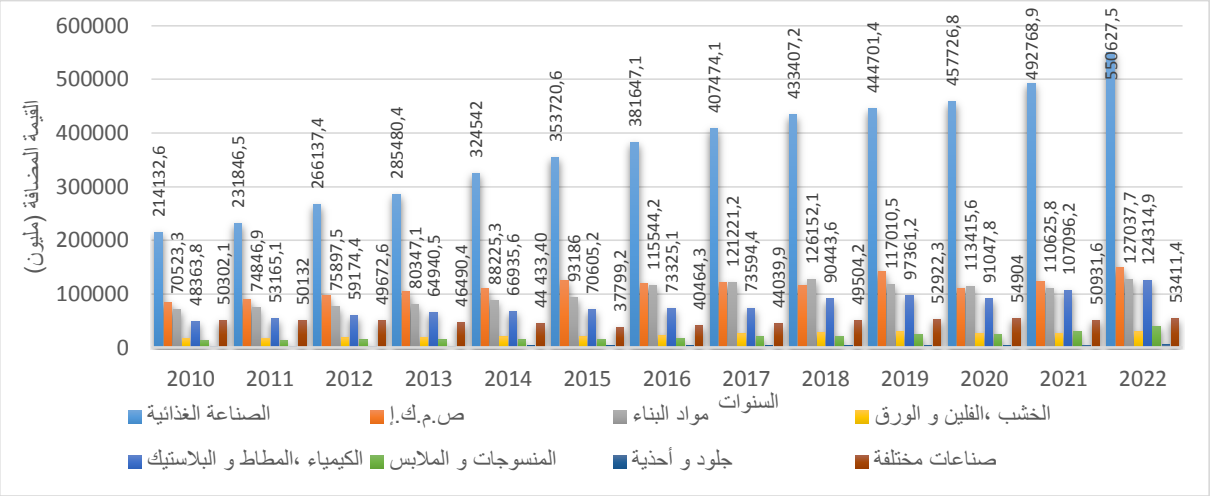

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على بيانات الجدول (9.3) من مخرجات Excel

من خلال الجدول، يلاحظ أن الجزائر تعتمد على عدد محدد من فروع الصناعة التحويلية وتفتقر إلى التنوع، حيث تحتل الصناعة الغذائية المرتبة الأولى في مساهمتها في القيمة المضافة الإجمالية مقارنة بالفروع الأساسية الأخرى للصناعات التحويلية إذ سجلت الصناعة الغذائية إرتفاعا وتطورا مستمرا في قيمتها المضافة ومعدلات مساهمتها خلال الفترة (2010-2022)، حيث بلغت قيمتها المضافة 550627,5 مليون دينار جزائري في عام 2022، ونسبة مساهمتها بلغت 51,07٪، بعدما كانت تقدر بـــ214133 مليون دينار جزائري في عام 2010، ونسبة تقدر ب 42,78 ٪ .

في المرتبة الثانية تأتي الصناعات الحديدية والمعدنية والميكانيكية والكهربائية والإلكترونية (ص.ح.م.م.ك.إ) بقيمة مضافة بلغت 83624,7 مليون دينار جزائري في عام 2010، ونسبة مساهمتها 16,71٪ من إجمالي القيمة المضافة لفروع الصناعات التحويلية ،سجلت هذه الصناعات زيادة في القيمة المضافة إلى غاية عام 2019، حيث بلغت 140919,4مليون دينار جزائري ونسبة 15,48٪، ثم شهدت تذبذب ملحوظ في عام 2020 بنسبة 12,40٪ من إجمالي القيمة المضافة، وقيمة بلغت109216 مليون دينار جزائري، لتحقق بعدها وحتى عام 2022 إرتفاع مستمر في قيمتها المضافة إلى 148883,7 مليون دينار جزائري ونسبة 13,81٪ من القيمة المضافة الإجمالية.

وتحتل صناعة مواد البناء المرتبة الثالثة من إجمالي القيمة المضافة لفروع الصناعات التحويلية، حيث حققت 70523,3 مليون دينار جزائري ونسبة مساهمة 14,96٪ عام 2010، وشهدت زيادات مستمرة حتى عام

2018 بقيمة بلغت 126152,1 مليون دينر جزائري. لكن بعد ذلك وحتى عام 2021، عرفت تراجع بقيمة 110625,8 مليون دينار جزائري ونسبة مساهمة 11,70٪، بالمقارنة مع عام 2020 الذي كانت قد حصلت فيه على قيمة قدرت ب 113416 مليون دينار جزائري ومعدل مساهمة 12,88٪، أما عام 2022 حققت إرتفاع طفيف في قيمتها المضافة بلغت 127037,7 مليون دينار جزائري ونسبة مساهمة 11,78٪ من إجمالي القيمة المضافة.

وفيما يتعلق بصناعة الكيمياء والمطاط والبلاستيك، فقد كانت في المرتبة الرابعة بتحقيقها لقيمة مضافة قدرت ب 48363,8 مليون دينار جزائري في عام 2010، ونسبة مساهمتها 9,66٪ من القيمة المضافة الإجمالية لفروع الصناعة التحويلية، وتسجيل إرتفاع مستمر إلى غاية عام 2019 بقيمة مضافة بلغت 97361,2 مليون دينار جزائري، محققة بذلك نسبة 10,70٪ بالمقارنة مع سنة 2020 التي عرفت فيها تراجعا بلغ 10,34٪ وقيمة مضافة بلغت 91047,8 مليون دينار جزائري. في الفترة (2020-2022)، سجلت هذه الصناعة تزايد مستمر بنسبة مساهمة 11,53 مليون دينار جزائري وقيمة مضافة تساوي 124314,9 مليون دينار جزائري، لتعود المرتبة الخامسة إلى مختلف الصناعات التحويلية الباقية بمعدل مساهمة بلغ 50302,1 مليون دينار جزائري في عام 2010، محققة بذلك معدل مساهمة 10,05٪ من إجمالي القيمة المضافة وتراجعا إلى عام 2016 بمعدل 5,24٪ وقيمة مضافة بلغت 40464,3 مليون دينار جزائري.

تم إستثناء من هذا التحليل صناعات مثل صناعة الملابس والمنسوجات، صناعة الخشب والفلين والورق، وصناعة الجلود والأحذية التي حققت قيم مضافة متدنية، وكانت نسب مساهمتها جد ضعيفة لم تتعدى 3,09٪، 3,68٪، و0,43٪ على التوالي في الفترة (2010-2022).

III.3.1. تقييم أداء التصدير والإستيراد لفروع الصناعة التحويلية في الجزائر خلال الفترة (2010–2022)

1.تطور صادرات فروع الصناعة التحويلية بالجزائر في الفترة (2010–2022)

جدول10.3: تطور صادرات فروع الصناعة التحويلية في الجزائر خلال الفترة (2010–2022)

الوحدة: مليون دج

السنة	2010		2011		2012		2013		2014	
	الصادرات	%	الصادرات	%	الصادرات	%	الصادرات	%	الصادرات	%
الصناعة الغذائية	21878,4	20,54	23837,1	17,31	21263,7	14,77	27644,9	18,84	21751,5	11,125
ص.م.ك.إ	14526,6	13,64	9549,9	6,93	6666,9	4,63	4692,7	3,20	3436	1,757
مواد البناء	2953,3	2,77	2701,5	1,96	1837	1,28	2182,2	1,49	1656,5	0,847
الخشب ،الفلين و الورق	915,4	0,86	1776,1	1,29	1275,9	0,89	1970,3	1,34	2072,7	1,060
الكيمياء ،المطاط و البلاستيك	64606	60,64	97454,5	70,75	110866,8	77,03	107970	73,59	164157	83,960
المنسوجات و الملابس	216,1	0,20	54,8	0,04	31,5	0,02	30,6	0,02	53,8	0,028
جلود و أحذية	1379,3	1,29	2347,0	1,70	1887,7	1,31	2092,3	1,43	2286,3	1,169
صناعات مختلفة	62,2	0,06	20,8	0,02	103	0,07	136,5	0,09	103,7	0,053
المجموع	106537,3	100	137741,7	100	143932,5	100	146719	100	195518	100

السنة	2015		2016		2017		2018		2019	
	الصادرات	%	الصادرات	%	الصادرات	%	الصادرات	%	الصادرات	%
الصناعة الغذائية	18440,9	10,10	30357,1	16,53	30886,3	15,48	33681	10,47	38042,9	13,10
ص.م.ك.إ	3784,7	2,07	6563,2	3,57	10723,1	5,38	20728,3	6,44	28441,3	9,79
مواد البناء	1427	0,78	1881,3	1,02	3604	1,81	7989,2	2,48	11104,4	3,82
الخشب ،الفلين و الورق	1876,7	1,03	2256,9	1,23	3396,5	1,70	3416,8	1,06	3427,4	1,18
الكيمياء ،المطاط و البلاستيك	155111,1	84,92	141143	76,83	148782,9	74,58	253393	78,76	207073,8	71,31
المنسوجات و الملابس	195,4	0,11	214	0,12	421,1	0,21	1094,7	0,34	1438,2	0,50
جلود و أحذية	1728,5	0,95	1246,5	0,68	1597,2	0,80	1300,2	0,40	688,5	0,24
صناعات مختلفة	85,7	0,05	35	0,02	86,5	0,04	122,1	0,04	182,2	0,06
المجموع	182650	100	183697	100	199497,6	100	321726	100	290399	100

السنة	2020		2021		2022	
	الصادرات	%	الصادرات	%	الصادرات	%
الصناعة الغذائية	43634,8	16,45	60620	9,35	21655,2	2,45
ص,م,ك,إ	21817,8	8,23	154379,3	23,81	153201,6	17,30

مواد البناء	13714,4	5,17	35662,5	5,50	73615,9	8,31
الخشب ،الفلين و الورق	4130,5	1,56	8545,3	1,32	14475	1,63
الكيمياء ،المطاط و البلاستيك	179452,1	67,67	384135,7	59,24	615591,4	69,53
المنسوجات و الملابس	1713,3	0,65	3487,5	0,54	3371,2	0,38
جلود و أحذية	647,2	0,24	734,8	0,11	1137,9	0,13
صناعات مختلفة	90,6	0,03	872,2	0,13	2349	0,27
المجموع	265200,7	100	648437,3	100	885397,2	100

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على: موقع الديوان الوطني للإحصائيات Office National des Statistiques

- Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2012 à 2017, Collections statistiques N°209/2018, SérieE : Statistiques Economiques N° 96, Alger, décembre2018, p 25.
- Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2005 à 2015, Collections statistiques N°201/2018, Série E : Statistiques Economiques N° 88, Alger, p22.
- Collections Statistiques N° 233 : Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2017 à 2022, Alger, p22.

الشكل 10.3: تطور صادرات فروع الصناعة التحويلية في الجزائر خلال الفترة (2010–2022)

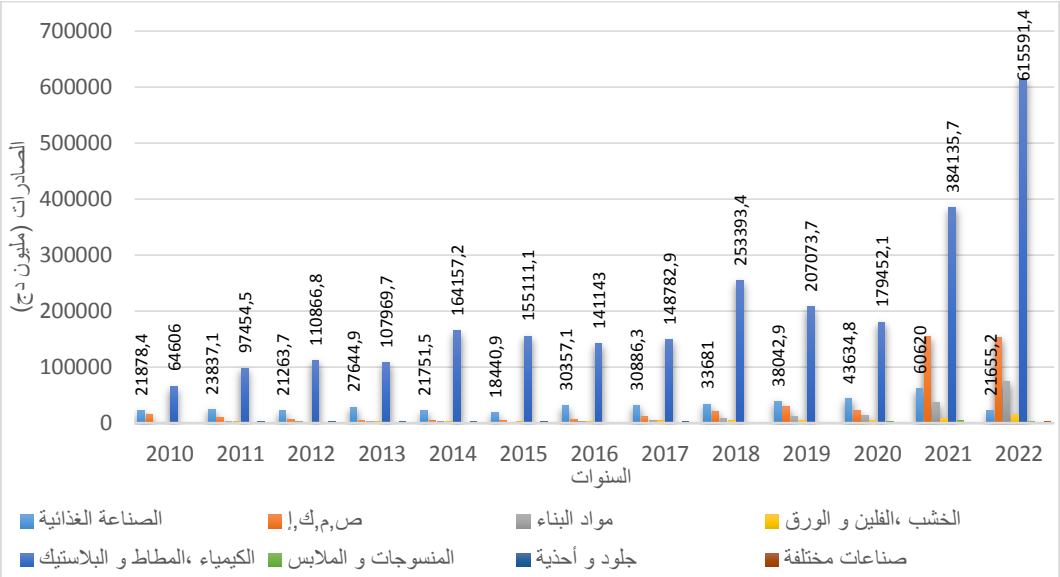

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على بيانات الجدول (10.3) من مخرجات Excel

من خلال الجدول يتضح أن صناعة الكيمياء ،المطاط و البلاستيك تستحوذ على المرتبة الأولى في نسبة مساهمة صادرات الجزائر مقارنة مع الصناعات التحويلية الأخرى ،سجلت أعلى نسبة في عام 2015 حيث بلغت84,92%وهي تعتبر كأكبر نسبة محققة في الفترة (2010–2022)، بالنسبة للقيمة صادرات هذه الصناعة فقد سجلت تزايدا مستمرا إلى غاية 2022قدر ب615591,4مليون دج، وفي المرتبة الثانية تأتي الصناعة الغذائية من حيث المساهمة في إجمالي الصادرات بأعلى نسبة وصلت إلى 16,45%في عام 2020

،أما فيما يتعلق بقيمة الصادرات فقد حققت21878,4مليون دج في عام 2010 ،كذلك شهدت إرتفاع عام 2021 بقيمة 60620 مليون دج، بالمقابل سجلت إنخفاضا ملحوظا في عام 2022 بلغت قيمة الصادرات فيه 21655,2مليون مما أدى أيضا إلى إنخفاض نسبة مساهمتها في إجمالي الصادرات إلى 2,45٪.

في المرتبة الثالثة، حققت صناعة الحديدية والمعدنية والميكانيكية والكهربائية والإلكترونية أعلى نسبة من حيث نسبة الصادرات الإجمالية، حيث بلغت 23,81٪ في عام 2021، في الفترة(2010-2014) سجلت الصادرات إنخفاضا حيث بلغت 3,436 مليون دينار جزائري بعد أن كانت 14526,6 مليون دينار جزائري في عام 2010لكنها حققت إرتفاعا مستمرا في الصادرات بلغت 28441,3 مليون دينار جزائري في عام 2019، ثم تراجعت بقيمة 153201,6 مليون دينار جزائري للصادرات في عام 2022.

تليها صناعة مواد البناء من حيث المساهمة الإجمالية للصادرات بأكبر نسبة لها، حيث بلغت 8,31٪، وصادرات بلغت 2953,3 مليون دج عام 2010، وقد شهدت إرتفاعا مستمرا حتى عام 2022 بقيمة 73615,9 مليون دينار جزائري. أما صناعة الجلود والأحذية، وصناعة المنسوجات والملابس، وصناعة الخشب والفلين والورق، ومختلف الصناعات الأخرى، فكانت نسب مساهمتها في القيمة الإجمالية للصادرات منخفضة لم تتعدى 1,70٪، 0,65٪، 1,63٪، 0,24٪ على التوالي.

2.تطور واردات فروع الصناعة التحويلية بالجزائر في الفترة (2010-2022)

الجدول 11.3: تطور واردات فروع الصناعة التحويلية بالجزائر في الفترة (2010-2022)

الوحدة: مليون دج

السنة	2010		2011		2012		2013		2014	
	الواردات	%	الواردات	%	الواردات	%	الواردات	%	الواردات	%
الصناعة الغذائية	281341,1	10,41	398992,7	13,57	435325,1	13,77	467104,4	12,84	554284,6	13,62
ص,م,ك,إ	1825928,7	67,54	1863805,8	63,41	1915267	60,57	2179259,2	59,93	2478718,4	60,92
مواد البناء	47180,8	1,745	46514,8	1,583	51703	1,635	87455,3	2,41	90200,3	2,217
الخشب ،الفلين و الورق	109937,1	4,07	120701,3	4,11	142079,4	4,50	151290,9	4,16	178671,3	4,40
الكيمياء ،المطاط و البلاستيك	360776,3	13,34	426809,3	14,52	514281,5	16,26	556230,8	15,3	617190,7	15,17
المنسوجات و الملابس	38644,7	1,43	46995,2	1,60	61274,7	1,938	73936,4	2,033	82671,4	2,032
جلود و أحذية	9528,4	0,36	13242,4	0,451	14619,5	0,462	16864	0,464	22014,6	0,541
صناعات مختلفة	30319,3	1,12	22134,7	0,753	27341,9	0,865	104340,9	2,869	44 949,30	1,105
المجموع	2703656,4	100	2939196,2	100	3161892	100	3636481,9	100	4068700,6	100

السنة	2015		2016		2017		2018		2019	
	الواردات	%	الواردات	%	الواردات	%	الواردات	%	الواردات	%
الصناعة الغذائية	536773,4	12,04	563842,9	12,45	621365,2	13,98	624404	13,53	596491,8	13,83
ص.م.ك.إ	2755469,1	61,79	2721639,7	60,11	2641116	59,44	2751624,5	59,62	2366973,3	54,89
مواد البناء	104129,3	2,335	93983,7	2,076	72993,8	1,643	76445,3	1,656	65655,4	1,523
الخشب، الفلين و الورق	190041,6	4,262	196046,7	4,33	166865,2	3,755	224527,7	4,865	183084,5	4,246
الكيمياء ،المطاط و البلاستيك	695059,1	15,59	751357,4	16,59	730955,9	16,45	730955,9	15,84	870330,8	20,18
المنسوجات و الملابس	106352,2	2,385	120318	2,657	127776,6	2,876	128003,9	2,773	144798,5	3,358
جلود و أحذية	25092,4	0,563	30119,5	0,665	31060,4	0,699	27800,5	0,602	32007,5	0,742
صناعات مختلفة	46376,4	1,04	50762,5	1,121	51209,1	1,152	51816,1	1,123	52845,7	1,225
المجموع	4459293,5	100	4528070,4	100	4443342	100	4615577,9	100	4312187,5	100

السنة	2020		2021		2022	
	الواردات	%	الواردات	%	الواردات	%
الصناعة الغذائية	631415,5	17,42	691816,6	17,16	796817,2	19,15
ص,م,ك,إ	1740960,9	48,05	1935915,6	48,03	1708639	41,06
مواد البناء	50057,5	1,38	55079,2	1,37	62653	1,506
الخشب ،الفلين و الورق	167005,4	4,61	193385,1	4,80	253662,3	6,10
الكيمياء ،المطاط و البلاستيك	840606,7	23,20	942712,5	23,39	1107926	26,62
المنسوجات و الملابس	126765,6	3,98	133299,2	3,307	138534,6	3,329
جلود و أحذية	23765,1	0,66	28478,4	0,707	22995,8	0,553
صناعات مختلفة	42608,9	1,18	50147,1	1,244	70164,8	1,686
المجموع	2057185,6	100	4030833,7	100	4161392	100

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على موقع الديوان الوطني للإحصائياتOffice National des Statistiques

- Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2012 à 2017,op.cit, p 68 .
- Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2005 à 2015,op.cit, p97.
- Collections Statistiques N° 233 : Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2017 à 2022, op.cit,p 66.

الشكل11.3 : تطور واردات فروع الصناعة التحويلية بالجزائر في الفترة (2010-2022)

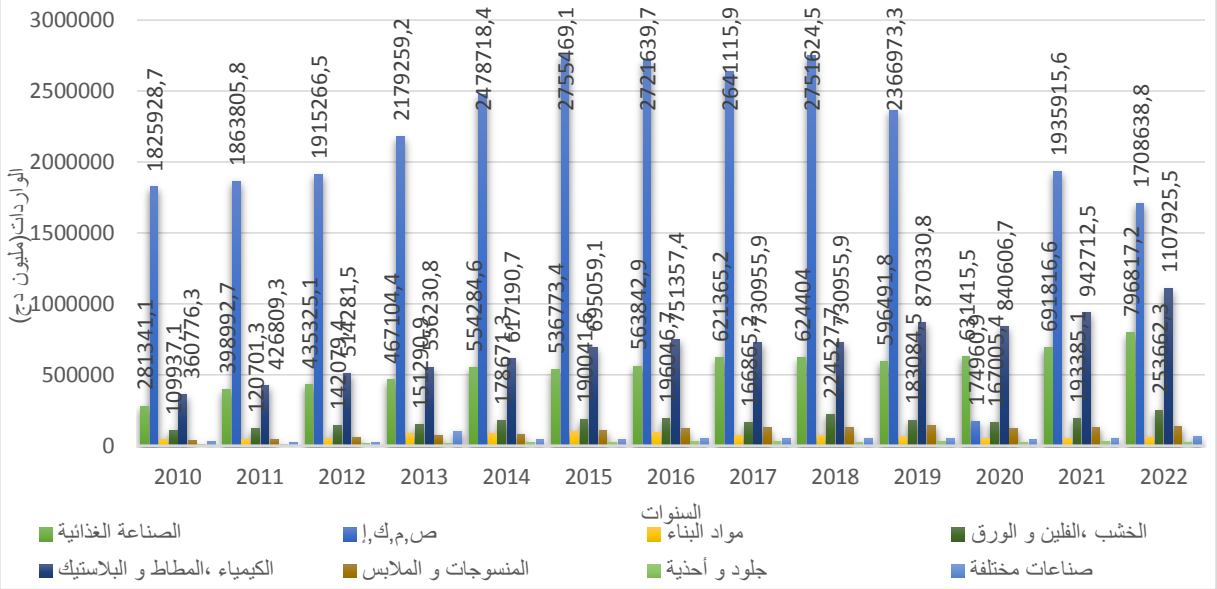

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على بيانات الجدول (11.3) من مخرجات Excel

حسب معطيات الجدول، يلاحظ أن أكبر قيمة للواردات في الجزائر في الفترة (2010-2019) تعود إلى الصناعات الحديدية والمعدنية والميكانيكية والكهربائية والإلكترونية فقد حصلت على أكبر نسبة من إجمالي الواردات بنسبة 67,54٪ هذه النسبة تعد الأكبر بين واردات فروع الصناعة التحويلية على مدار الفترة (2010-2022). وقد شهدت هذه الصناعات تزايدا مستمرا حتى عام 2015، حيث بلغت قيمتها 2755469,1 مليون دينار جزائري ونسبة 61,79٪ من الواردات الإجمالية، ثم شهدت بعد ذلك انخفاضاً ملحوظاً حتى عام 2022 بنسبة 41,06٪.

وتمثل المرتبة الثانية صناعة الكيمياء، المطاط، والبلاستيك والتي شهدت إرتفاعا مستمرا طوال الفترة (2010-2022)، وبلغت قيمتها 1107926 مليون دج في عام 2022 مقارنة بقيمتها في عام 2010 التي كانت 360776,3 مليون دج، وبذلك تكون سجلت زيادة في مساهمة إجمالي الواردات بنسبة 16,26٪ في عام 2012 مقارنة بنسبة 13,34٪ المحققة في عام 2010، وكانت النسب متقاربة في الفترة من عام 2013 إلى عام 2018، حيث تراوحت بين 16,59٪ و15,17٪. ثم شهدت زيادة مرة أخرى إلى 26,62٪ في عام 2022.

وكانت الصناعة الغذائية في المرتبة الثالثة بقيم متزايدة للواردات، حيث وصلت إلى 796817,2 مليون دج في عام 2022، بعدما كانت 281341,1 مليون دج في البداية. وكانت نسب مساهمة من الواردات

الإجمالية خلال الفترة (2010-2019) تراوحت بين 10,41٪ و13,98٪، وارتفعت إلى نسبة 19,15٪ في عام 2022 كأقصى نسبة محققة بعد أن سجلت 13,83٪، في حين صناعة الخشب، الفلين، والورق احتلت المرتبة الرابعة في واردات الجزائر، حيث سجلت 109,937.1 مليون دج في عام 2010 وشهدت زيادة مستمرة حتى وصلت إلى 196,046 مليون دج في عام 2016. تراجعت في عام 2017 ثم ارتفعت مرة أخرى في عام 2018 إلى 224,527 مليون دج. ومن ثم تراجعت مرة أخرى حتى وصلت إلى 167,005.4 مليون دج في عام 2020. حققت أقصى قيمة للواردات في عام 2022 بقيمة 253,662.3 مليون دج وأعلى نسبة مساهمة بلغت 6.10%.

أما صناعة مواد البناء، صناعة المنسوجات والملابس، صناعة جلود والأحذية وباقي الصناعات الأخرى كانت قيم وارداتها ضعيفة ومعدلات مساهمتها من إجمالي الواردات جد متدنية بالمقارنة مع الصناعات الأخرى.

II.2.أداء قطاع الصناعات التحويلية في الجزائر خلال الفترة (2010–2022)

لتقييم أداء قطاع التصنيع في بلد ما، ينبغي التركيز على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية المتعلقة بهذا القطاع، بحيث أنه كلما إرتفعت قيم هذه المؤشرات، يشير ذلك على التحسن في الأداء الاقتصادي وإزدهار قطاع التصنيع للبلد.

II.2.1. مؤشرات الإنتاجية:

1.مؤشر عدد السكان لقطاع الصناعات التحويلية في الجزائر خلال الفترة (2010–2022):

يوضح هذا المؤشر تطور الإقتصاد والنمو الإقتصادي في البلد، وتنافسية قطاع الصناعات التحويلية في هذا السياق يعكس مدى قدرتها على تحقيق القيمة المضافة بشكل فعال وتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة، وفيما يلي جدول يقيس هذا المؤشر في الجزائر خلال الفترة (2010-2022):

الجدول 12.3: تغير مؤشر عدد السكان في الجزائر لقطاع الصناعات التحويلية خلال الفترة (2010–2022)

السنوات	عدد السكان	القيمة المضافة الصناعات التحويلية	مؤشر حجم السكان MVApc
2010	35856344	500577,2	0,014
2011	36543541	533608,3	0,015
2012	37260563	583311,3	0,016
2013	38000626	617175,4	0,016
2014	38760168	670659	0,017
2015	39543154	719168,4	0,018
2016	40339329	772381,4	0,019
2017	41136546	815327,4	0,020
2018	41927007	866985	0,021
2019	42705368	904145,2	0,021
2020	43451666	539860	0,012
2021	44177969	840022,16	0,019
2022	44903225	1438117,94	0,032

المصدر:إحصائيات البنك الدولي الموقع https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.TOTL?locations=DZ تاريخ الإطلاع 2024/05/10.

الشكل 12.3:تغير مؤشر عدد السكان في الجزائر لقطاع الصناعات التحويلية خلال الفترة (2010–2022)

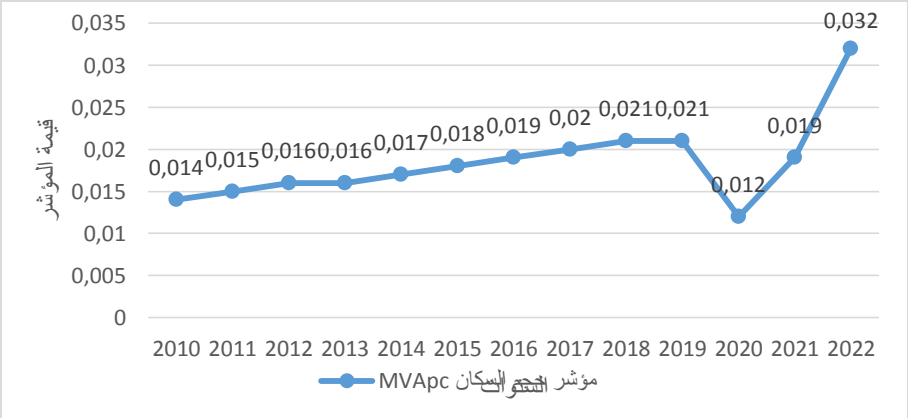

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على بيانات الجدول (12.3) من مخرجات Excel

يوضح الجدول تطور قيمة مؤشر القيمة المضافة حسب عدد السكان في قطاع الصناعات التحويلية بالجزائر، حيث أظهر إرتفاعا متزايدا خلال الفترة من عام (2010-2019) حيث بلغت قيمته 0,021 عام 2019، وهي أعلى قيمة سجلت بعدما كانت في عام 2010 تقدر بـــ 0,014، أما في عام فسجل إنخفاضا ملحوظا حيث وصلت قيمته إلى 0,012، وهي أدنى قيمة سجلت خلال فترة الدراسة، أما في السنوات 2021 و2022، فقد سجل إرتفاع طفيف حيث بلغت قيمته 0,032 عام 2022 بعد أن كانت 0,019 عام 2021.

2.مؤشر اليد العاملة لقطاع الصناعات التحويلية في الجزائر خلال الفترة (2010-2022):

يستخدم هذا المؤشر لتقييم كفاءة وجاهزية اليد العاملة في قطاع معين، مثل قطاع الصناعات التحويلية، فهو يقوم بتحديد قدرة العمالة على تحقيق الإنتاجية والإبتكار، وكذلك لتقييم مدى توافر المهارات اللازمة والمستوى التنافسي للقوى العاملة في السوق وهذا بإعتبار أن الجودة وكفاءة اليد العاملة عامل أساسي لنجاح الصناعة وتطورها، وفيما يلي جدول يوضح هذا قيم هذا المؤشر في الجزائر للفترة (2010-2022):

الجدول 13.3: تغير مؤشر العمالة في الجزائر لقطاع الصناعات التحويلية خلال الفترة (2010-2022)

السنوات	عدد العاملين	القيمة المضافة الصناعات التحويلية	مؤشر العمالة MVAPe
2010	1337000	500577,2	0,374
2011	1367000	533608,3	0,390
2012	1335000	583311,3	0,437
2013	1407000	617175,4	0,439
2014	1329000	670659	0,505
2015	1377000	719168,4	0,522
2016	1414000	772381,4	0,546
2017	1501000	815327,4	0,543
2018	1434000	866985	0,605
2019	1450000	904145,2	0,624
2020	1399000	539860	0,386
2021	2000570	840022,16	0,420
2022	2100590	1438117,94	0,685

المصدر: بالإعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات والبنك الدولي تقارير مختلفة للفترة (2010-2022)

الشكل 13.3: تغير مؤشر العمالة في الجزائر لقطاع الصناعات التحويلية خلال الفترة (2010-2022)

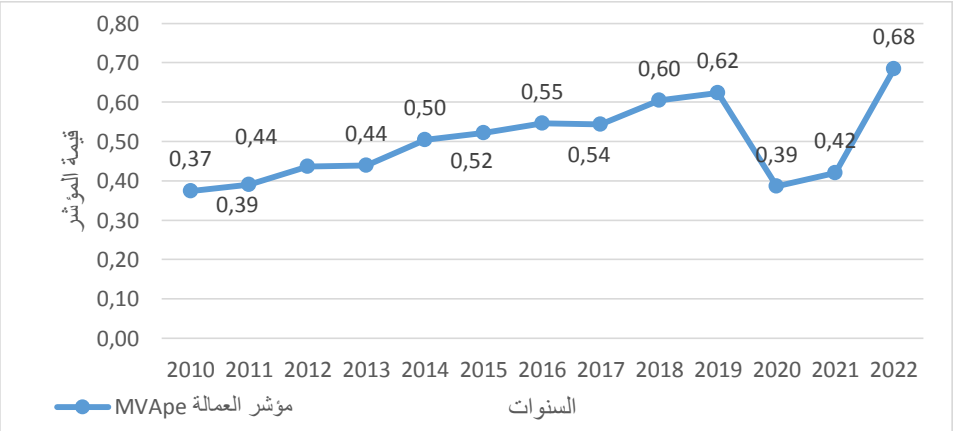

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على بيانات الجدول (13.3) من مخرجات Excel

من خلال الجدول، يظهر زيادة مستمر في قيم مؤشر العمالة خلال الفترة من عام (2010-2019)، حيث إرتفع من 0,37 في عام 2010 إلى 0,62 في عام 2019، هذا الإرتفاع يدل على زيادة في فعالية

العمالة مقارنة بالقيمة المضافة لقطاع الصناعات التحويلية، ومع ذلك سجلت قيم المؤشر تراجع كبير عام 2020 وصلت به إلى 0,39، مما يشير إلى تأثر القطاع سلبا بسبب الظروف الإقتصادية غير المستقرة بما فيها جائحة كورونا، وبالتالي تراجع الإنتاجية وإستخدام العمالة لكن مع عام 2021 شهد المؤشر إرتفاعا مستمرا مرة أخرى، حيث بلغ 0,68 في عام 2022، وهي أعلى قيمة مسجلة خلال الفترة المدروسة هذا يدل على إستعادة القطاع لزيادة فعاليته بشكل إيجابي، ومن الملاحظ أيضا أن قيم المؤشر كانت إيجابية طوال فترة الدراسة، مما يعكس التحسن المستمر في النشاط الإقتصادي لهذا القطاع.

3.مؤشر رأس المال لقطاع الصناعات التحويلية في الجزائر خلال الفترة (2010–2022):

يقيس هذا المؤشر القدرة على إنتاجية رأس المال في هذا القطاع كما يعبر هذا المؤشر عن القيمة الإضافية التي تنتجها وحدة من رأس المال المستثمر في الصناعات التحويلية، إذ يعتبر إرتفاع قيمة هذا المؤشر إشارة إلى زيادة الإنتاجية وكفاءة إستخدام رأس المال في الصناعات التحويلية، مما يعزز تنافسية هذا القطاع في السوق ويسهم في تعزيز النمو الاقتصادي للبلد، والجدول التالي يوضح تطور هذا المؤشر في الجزائر خلال الفترة (2010–2022):

الجدول 14.3: تغير مؤشر رأس المال في الجزائر لقطاع الصناعات التحويلية خلال الفترة (2010–2022)

السنوات	القيمة المضافة الصناعات التحويلية(مليون)	إجمالي الأصول الثابتة	قيمة مؤشر رأس المال %MVApuc
2010	500577,2	1217000	0,41
2011	533608,3	1297000	0,41
2012	583311,3	1352000	0,43
2013	617175,4	1491000	0,41
2014	670659	1619000	0,41
2015	719168,4	1797000	0,40
2016	772381,4	887000	0,87
2017	815327,4	1886000	0,43
2018	866985	20162000	0,04
2019	904145,2	20164000	0,04
2020	539860	1095000	0,49
2021	840022,16	1709000	0,49
2022	1438117,94	2014000	0,71

المصدر: بالإعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر الخاصة بالتطور الإقتصادي والنقدي ، أعداد مختلفة للفترة (2010–2022)

الشكل 14.3: تغير مؤشر رأس المال في الجزائر لقطاع الصناعات التحويلية خلال الفترة (2010-2022)

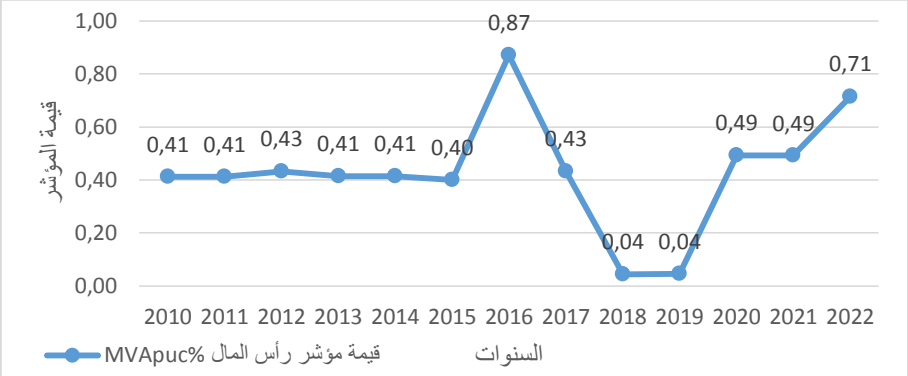

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على بيانات الجدول (14.3) من مخرجات Excel

من خلال أعلاه، يظهر أن قيم مؤشر رأس المال قد سجلت قيما ثابتة نسبا تراوحت بين 0,4 و 0,43 خلال الفترة (2010-2015)،أما في عام 2016 سجلت قيمة المؤشر إرتفاعا كبيرا وصل إلى 0,87، وهي أكبر قيمة مسجلة للمؤشر خلال الفترة المدروسة، بعد ذلك في عامي 2018 و 2019، شهد المؤشر إنخفاض حاد إذ وصلت قيمته إلى 0,04 وكان ذلك نتيجة للتحولات الإقتصادية الطارئة آنذاك، بما في ذلك جائحة الكوفيد التي أثرت على العالم بأسره، أما في الفترة من عام 2021 إلى 2022، فقد سجل المؤشر تزايد ملحوظ قدرت قيمته ب 0,49 و 0,71 على التوالي، مما يشير هذا التقلب الكبير إلى تذبذب في قوة وإستقرار رأس المال على مدى هذه الفترة، كما توضح النتائج أيضا أن قيم مؤشر رأس المال كانت إيجابية طوال فترة الدراسة رغم وجود تقلبات في القيم على مدى السنوات، مما يشير إلى أن الإتجاه العام كان إيجابيا.

4.مؤشر حسب المخرجات لقطاع الصناعات التحويلية في الجزائر خلال الفترة (2010-2022):

يستعمل هذا المؤشر في قياس حجم الإنتاج الإجمالي الذي يحققه هذا القطاع، وهو يوضح كمية السلع والخدمات التي تنتجها الصناعات التحويلية خلال فترة زمنية معينة، بالإضافة إلى ذلك يعد هذا المؤشر دليل على إرتفاع نشاط الإنتاج وفعالية العمليات الصناعية، ونمو القطاع التحويلي وأيضا تقييم مدى تطور الصناعات التحويلية في الإقتصاد، وفيما يلي جدول يقيس هذا المؤشر في الجزائر خلال الفترة (2010-2022):

الجدول 15.3: تغير مؤشر المخرجات في الجزائر لقطاع الصناعات التحويلية خلال الفترة (2010–2022)

السنوات	القيمة المضافة الصناعات التحويلية	قيمة المخرجات	قيمة مؤشر حسب المخرجات MVAor
2010	500577,2	1211000	0,41
2011	533608,3	1372000	0,39
2012	583311,3	1153000	0,51
2013	617175,4	1121000	0,55
2014	670659	1227000	0,55
2015	719168,4	887000	0,81
2016	772381,4	6105000	0,13
2017	815327,4	9195000	0,09
2018	866985	1000000	0,87
2019	904145,2	8000000	1,13
2020	539860	800000	0,67
2021	840022,16	9004000	0,09
2022	1438117,94	502000	2,86

المصدر: بالإعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر الخاصة بالتطور الإقتصادي والنقدي، أعداد مختلفة للفترة (2010–2022)

الشكل 15.3: تغير مؤشر المخرجات في الجزائر لقطاع الصناعات التحويلية خلال الفترة (2010–2022)

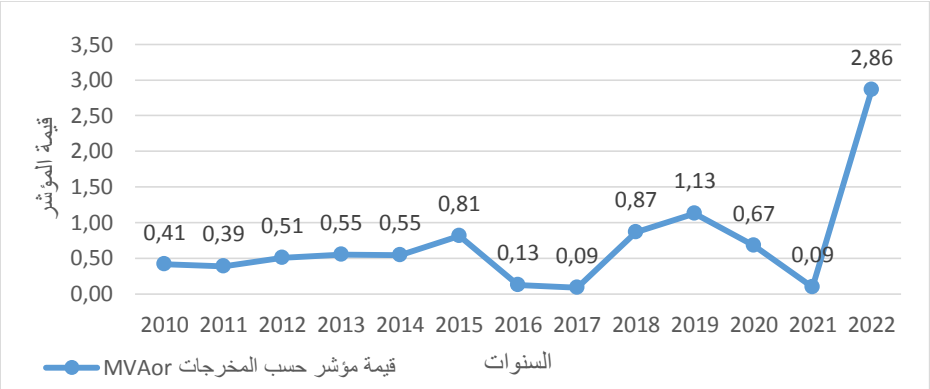

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على بيانات الجدول (15.3) من مخرجات Excel

يظهر الجدول أعلاه قيم المؤشر حسب المخرجات في الجزائر خلال الفترة (2010–2022)،حيث أنه خلال الفترة من عام 2010 إلى عام 2015، تراوحت قيم المؤشر بين 0,39 و0,55، مع إرتفاع طفيف في عام 2016، سجلت القيمة تراجعا حادا إلى 0,09 وهي أدنى قيمة خلال الفترة المدروسة، بعد ذلك إستعادت القيمة المؤشر بشكل ملحوظ، حيث بلغت 1,13 في عام 2019، مما يشير إلى أداء محسن وزيادة في كفاءة الإنتاج وإستخدام الموارد،أما في السنوات 2020 و2021 شهد المؤشر تغيرات كبيرة، حيث إنخفضت قيمته إلى 0,76 في عام 2020، مما يشير إلى تراجع في الأداء أو تحسن محدود نتيجة لتأثيرات جائحة كوفيد19 والتغيرات الاقتصادية الناجمة عنها. أما في عام 2021 فقد إرتفعت القيمة بشكل كبير

لتصل إلى 2,86 ، مما يشير إلى تحسن ملحوظ في الأداء، وربما يكون نتيجة لإستعادة النشاط الإقتصادي بعد الجائحة أو لتحسن في الإستثمارات والإبتكارات التقنية وغيرها.

5. مؤشر الإنتاجية لقطاع الصناعات التحويلية في الجزائر خلال الفترة (2010-2022):

مقياس يستعمل لقياس إنتاجية وكفاءةقطاع الصناعات التحويلية، يحدد هذا المؤشر كمية السلع والخدمات المنتجة مقابل كل وحدة من المدخلات كالعمل ورأس المال والمواد الخام، يعبر عن مدى فعالية إستخدام الموارد في قطاع الصناعات التحويلية، والتمكن من تحويل هذه الموارد إلى منتجات نهائية ذات قيمة، وفيما يلي جدول يبرز تطور قيم هذا المؤشر في الجزائر خلال الفترة (2010-2022):

الجدول 16.3: تطورمؤشر إنتاجية قطاع الصناعات التحويلية في الجزائر خلال الفترة (2010-2022)

السنة	قيمة المخرجات	إجمالي الأصول الثابتة	مؤشر الإنتاجية
2010	1211000	1217000	0,995
2011	1372000	1297000	1,058
2012	1153000	1352000	0,853
2013	1121000	1491000	0,752
2014	1227000	1619000	0,758
2015	887000	179700	4,936
2016	6105000	887000	6,883
2017	9195000	1886000	4,875
2018	1000000	20162000	0,050
2019	800000	20164000	0,040
2020	800000	1095000	0,731
2021	9004000	1709000	5,269
2022	502000	2014000	0,249

المصدر: بالإعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر الخاصة بالتطور الإقتصادي والنقدي، أعداد مختلفة للفترة (2010-2022)

الشكل 16.3: تطورمؤشر إنتاجية قطاع الصناعات التحويلية في الجزائر خلال الفترة (2010-2022)

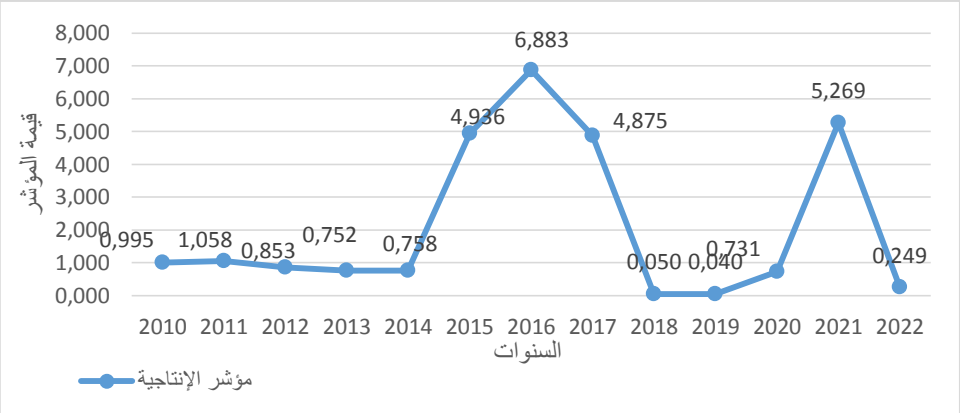

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على بيانات الجدول (16.3) من مخرجات Excel

من خلال الجدول يتضح أنه في الفترة (2010-2014) تراوحت قيم المؤشر بين 0,995 و1,058، مع إنخفاض تدريجي لاحقا إلى 0,752 و0,758، ما يشير إلى تذبذب طفيف في الإنتاجية، أما في الفترة

(2015-2017) فقد شهدت قيمة المؤشر قفزة كبيرة، حيث وصلت إلى 4,936 في عام 2015، وإرتفعت بشكل ملحوظ إلى 6,883 في عام 2016، وهي أفضل قيمة محققة خلال فترة الدراسة، مما يبين وجود تحسن كبير في الإنتاجية وكفاءة إستخدام الموارد، في عام 2017 إنخفضت قيمة المؤشر إلى 4,875، مما يشير إلى إستمرار التحسن رغم التراجع الطفيف،في عام 2018، شهدت قيمة المؤشر إنخفاضا ملحوظا، إذ أصبحت 0,050، وإستمر هذا الإنخفاض إلى غاية 0,040 في عام 2019، مما يدل على تدهور كبير في الإنتاجية بسبب التحولات الإقتصادية الكبيرة، بما في ذلك التأثيرات المحتملة لجائحة كوفيد-19، في عام 2020 إرتفعت القيمة إلى 0,731، مما يشير إلى بداية إستعادة الإنتاجية بعد التراجع الكبير.

في سنة 2021، شهد المؤشر إرتفاعا كبيرا مرة أخرى ليصل إلى 5,269، مما يشير إلى تحسن ملحوظ في الإنتاجية وإستعادة النشاط الاقتصادي بعد الجائحة، في عام 2022 إنخفض المؤشر إلى 0,249، مما يشير إلى بعض التراجع بعد الإنتعاش الكبير المحقق في 2021.

6. مؤشر الإنتاجية الكلية لقطاع الصناعات التحويلية في الجزائر خلال الفترة (2010-2022):

هو مقياس يستعمل لقياس الإنتاجية العامة لهذا القطاع، يتم حسابه عن طريق قياس الإنتاج الإجمالي للصناعات التحويلية بالمقارنة مع المدخلات المستخدمة لتحقيق هذا الإنتاج، يشمل ذلك عوامل مثل العمالة، ورأس المال، والمواد الخام، والتكنولوجيا المستخدمة في العمليات الإنتاجية، بحيث أنه عند إرتفاع قيمته فهو دلالة على زيادة الإنتاجية والفعالية في إستخدام الموارد في قطاع الصناعات التحويلية، وفيما يلي جدول يوضح تطور قيم هذا المؤشر في الجزائر خلال الفترة (2010-2022):

الجدول 17.3: تطورالإنتاجية الكلية لقطاع الصناعات التحويلية في الجزائر خلال الفترة (2010–2022)

السنة	قيمة المدخلات	قيمة المخرجات	مؤشر الإنتاجية الكلية
2010	43929	1211	0,028
2011	57901	1372	0,024
2012	63393	1153	0,018
2013	59409	1121	0,019
2014	57384	1227	0,021
2015	51031	887	0,017
2016	51101	6105	0,119
2017	6182,8	9195	1,487
2018	68269	1000	0,015
2019	66019	800	0,012
2020	56409	800	0,014
2021	65866	9004	0,137
2022	94673	502	0,005

المصدر: بالإعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر الخاصة بالتطور الإقتصادي والنقدي، أعداد مختلفة للفترة (2010–2022)

الشكل 17.3: تطورالإنتاجية الكلية لقطاع الصناعات التحويلية في الجزائر خلال الفترة (2010–2022)

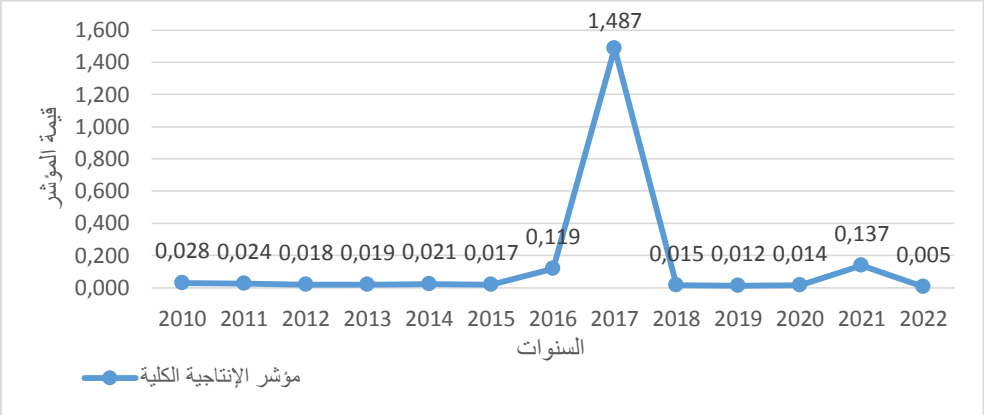

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على بيانات الجدول (17.3) من مخرجات Excel

من خلال الجدول، يتضح أن مؤشر الإنتاجية الكلية قد شهد تقلبات كبيرة خلال الفترة (2010-2022)، ويلاحظ أنه خلال الفترة (2010-2015) كانت متدنية تراوحت بين 0,017 و0,028 مما إستقرار متواضع في الإنتاجية خلال هذه الفترة، في عام 2016 حقق المؤشر إرتفاع كبير بلغ 0,119 مما يشير إلى زيادة ملحوظة في الإنتاجية ، أما سنة 2017 سجلت إرتفاع ملحوظ في الإنتاجية حيث وصل المؤشر إلى 1,487، وهو أعلى مستوى مسجل خلال الفترة المدروسة.

في الفترة (2018-2020)شهد المؤشر تراجعا حادا ومستويات منخفضة جدا بقيمة بلغت 0,005 عام 2020، مما يدل على إنخفاض كبير وملحوظ في الإنتاجية خلال هذه الفترة، أما الفترة (2021-2022) شهد المؤشر إنخفاض بحيث أصبح 0,005 عام 2022 بعدما كانت 0,137 عام 2021.

III. 2.2. مؤشرات التغير الهيكلية:

1. مكانة قطاع الصناعات التحويلية في الجزائر خلال الفترة (2010-2022):

هو مقياس يستعمل لتقدير مدى أهمية وفاعلية قطاع الصناعات التحويلية في الإقتصاد الجزائري، وأيضا مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي، وفيما يلي جدول يوضح تقييم لمكانة هذا المقياس في الجزائر خلال الفترة (2010-2022):

الجدول 18.3: تطورمكانة قطاع الصناعات التحويلية في الجزائر خلال الفترة (2010-2022)

السنة	الناتج الداخلي الخام PIB	حصة قطاع الصناعات التحويلية	مؤشر MVAgdp
2010	11991563,9	500577,2	0,042
2011	14588531,9	533608,3	0,037
2012	16208698,4	583311,3	0,036
2013	16650180,6	617175,4	0,037
2014	17242544,8	670659	0,039
2015	16591875,3	719168,4	0,043
2016	17514634,9	772381,4	0,044
2017	18876175,6	815327,4	0,043
2018	20452321,2	866985	0,042
2019	204283442	904145,2	0,004
2020	18476922	539860	0,029
2021	220792791	840022,16	0,004
2022	276888000	1438117,94	0,005

المصدر: من إعداد الباحثةبالإعتماد على كل من الديوان الوطني للإحصائيات تقارير مختلفة (2010-2023) وإحصائيات البنك الدولي (2010-2023)

الشكل 18.3: تطورمكانة قطاع الصناعات التحويلية في الجزائر خلال الفترة (2010-2022)

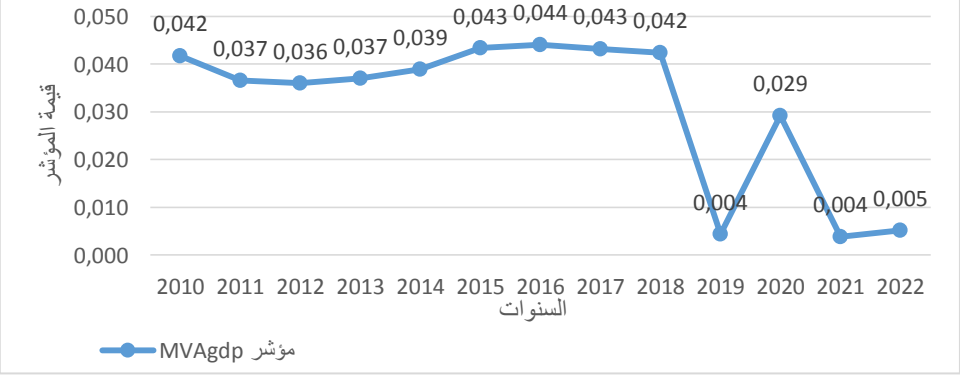

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على بيانات الجدول (18.3) من مخرجات Excel

خلال الجدول، يتضح أن مكانة قطاع الصناعات التحويلية قد شهد تقلبات على مدى الفترة من 2010 إلى 2022،إذ يلاحظ أن القيم كانت ثابتة نسبيا بين 0,036 و0,044 خلال الفترة من 2010 إلى 2018، مما يشير إلى إستقرار نسبي في نسبة القيمة المضافة للصناعات التحويلية إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه السنوات، ومع ذلك في عام 2019 شهد المؤشر إنخفاض كبير وصل ل 0,004، مما يعكس تأثر القطاع بظروف اقتصادية غير مستقرة بشكل كبير على الرغم من التعافي الطفيف في عام 2020 إلى 0,029، إلا أن المؤشر عاد وإنخفض مرة أخرى إلى 0,004 في عام 2019 قبل أن يرتفع بشكل طفيف إلى 0,005 في عام 2022،هذا التذبذب الكبير يشير إلى تأثيرات إقتصادية كبيرة على القطاع، بما في ذلك تأثيرات جائحة كوفيد19 التي بدأت في أواخر 2019 وإستمرت في التأثير على الإقتصاد العالمي خلال السنوات اللاحقة على الرغم من وجود بعض التحسن الطفيف في عام 2022، إلا أن المؤشر لم يستعد بعد إلى مستويات الإستقرار التي كانت موجودة قبل عام 2019.

2.مؤشر درجة التنوع لقطاع الصناعات التحويلية في الجزائر خلال الفترة (2010–2022):

يستعمل لقياس مدى تنوع الأنشطة الصناعية داخل هذا القطاع يعكس تنوع المنتجات والخدمات المنتجة في الصناعات التحويلية وتوزيع الموارد على مختلف الصناعات الفرعية، وإرتفاع قيمته هذا المؤشر يدل على أن القطاع يتميز بتنوع كبير في أنشطته الإنتاجية،والجدول اللاحق يظهر تطور هذا المؤشر في الجزائر خلال الفترة (2010-2022):

الجدول 19.3: مؤشر درجة التنوع لقطاع الصناعات التحويلية في الجزائر خلال الفترة (2010–2022)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
مؤشر درجة التنوع	0,36	0,38	0,34	0,32	0,34	0,33	0,35	0,34	0,31	0,31	0,32	0,36

المصدر: من إعداد الباحثةبالإعتماد على المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات تقارير مختلفة (2010-2023).

الشكل 19.3: مؤشر درجة التنوع لقطاع الصناعات التحويلية في الجزائر خلال الفترة (2010-2022)

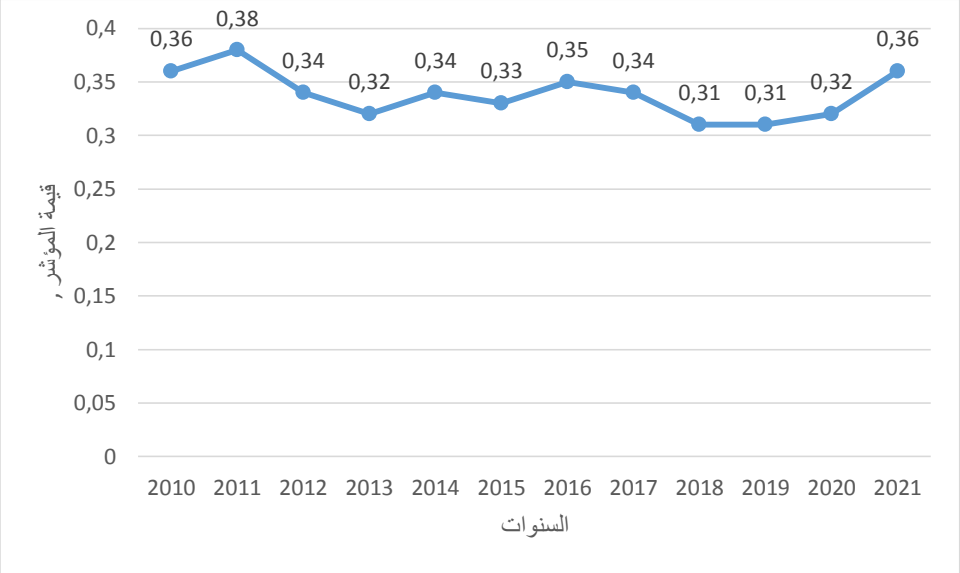

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على بيانات الجدول (19.3) من مخرجات Excel

من الجدول يتضح أن مؤشر التنويع الإقتصادي في الجزائر شهد عدة تقلبات خلال الفترة (2010-2022)، ويلاحظ في الفترة (2010-2011) أن المؤشر شهد إرتفاعا إلى أعلى مستوى بقيمة 0,38، أما الفترة

(2012-2019) حققت عدة تقلبات في القيم تراوحت بين 0,35 و 0,32 وعليه لم يكن هناك اتجاه واضح للإرتفاع أو الاستقرار في درجة التنوع، بينما بالنسبة للفترة (2020-2022) سجل المؤشر إرتفاعا بلغت قيمته 0,36 عام 2022 بعد أن كانت 0,31 عام 2020، هذا ما يظهر أن هناك تحسن في درجة التنوع الإقتصادي.

3.مؤشر التجارة من الحصة السوقية لقطاع الصناعات التحويلية في الجزائر خلال الفترة (2010-2022):

هو مقياس يستعمل لقياس مدى قدرة هذا القطاع على المنافسة في الأسواق العالمية من خلال حصته في التجارة الدولية. يعكس هذا المؤشر نسبة صادرات قطاع الصناعات التحويلية من بلد معين مقارنة بإجمالي الصادرات العالمية لهذا القطاع،والجدول التالي يوضح تطور هذا المؤشر في الجزائر للفترة (2010-2022):

الجدول 20.3: مؤشر التجارة من الحصة السوقية لقطاع الصناعات التحويلية في الجزائر خلال الفترة (2010-2022)

السنوات	صادرات الصناعة التحويلية	صادرات إجمالية	قيمة مؤشر TMS
2010	106537,3	3281820	0,032
2011	137741,7	4247330	0,032
2012	143932,5	5548330	0,026
2013	146719	5144430	0,029
2014	195518	4818210	0,041
2015	182650	3455040	0,053
2016	183697	3212770	0,057
2017	199497,6	3841730	0,052
2018	321726	4798280	0,067
2019	290399	4216150	0,069
2020	265200,7	2781660	0,095
2021	648437,3	5219990	0,124
2022	885397,2	9304390	0,095

المصدر: من إعداد الباحثةبالإعتماد على إحصائيات البنك الدولي، و نشرة الإحصائيات للدول العربية، صندوق النقد العربي تقارير مختلفة (2010-2023)

الشكل 20.3: مؤشر التجارة من الحصة السوقية لقطاع الصناعات التحويلية في الجزائر خلال الفترة (2010-2022)

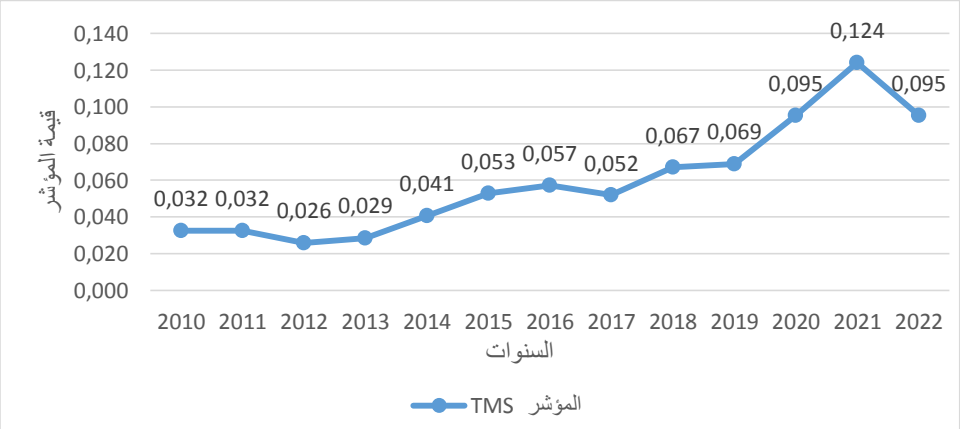

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على بيانات الجدول (20.3) من مخرجات Excel

من خلال الجدول أعلاه فيما يخص قيم مؤشر التجارة من الحصة السوقية لقطاع الصناعات التحويلية خلال الفترة (2010-2022) في الجزائر، يلاحظ أنه في الفترة (2010-2013) كانت القيم متدنية، حيث تراوحت بين 0,026 و0,032، أما في الفترة (2014-2016) فقد سجل المؤشر إرتفاع تدريجي، حيث زادت قيمته من 0,029 في عام 2014 إلى 0,057 في عام 2016.

في الفترة (2017-2019)، إستمر الإرتفاع في قيم المؤشر، حيث وصل إلى أعلى مستوى له عند 0,069 في عام 2019، مما يشير إلى زيادة مستمرة في معدلات النمو، أما الفترة (2020-2022)، فقد سجل المؤشر عدة تذبذبات، حيث إرتفع بشكل كبير إلى 0,095 في عام 2020، ثم ارتفع بشكل أكبر إلى 0,124 في عام 2021، قبل أن ينخفض مرة أخرى إلى 0,095 في عام 2022.

4.مؤشر تغير الحصة السوقية لقطاع الصناعات التحويلية في الجزائر خلال الفترة (2010-2022):

هو مقياس يستعمل لتحديد التغيرات في حجم سوق الصناعات التحويلية خلال فترات معينة، يتم حساب هذا المؤشر من خلال قياس نسبة حجم الصناعات التحويلية إلى إجمالي حجم السوق في فترة زمنية معينة ثم مقارنتها بنسبة مماثلة في فترة زمنية أخرى، وفيما يلي جدول يوضح قيم هذا المؤشر للجزائر خلال الفترة (2010-2022):

الجدول 21.3: مؤشر تغير الحصة السوقية لقطاع الصناعات التحويلية في الجزائر خلال الفترة (2010-2022)

السنوات	المؤشر TMS	تغير الحصة السوقية
2010	0,032	-
2011	0,032	0,000
2012	0,026	-0,200
2013	0,029	0,099
2014	0,041	0,423
2015	0,053	0,303
2016	0,057	0,082
2017	0,052	-0,092
2018	0,067	0,291
2019	0,069	0,027
2020	0,095	0,384
2021	0,124	0,303
2022	0,095	-0,234

المصدر: من إعداد الباحثةبالإعتماد على إحصائيات البنك الدولي ونشرة الإحصائيات للدول العربية، صندوق النقد العربي تقارير مختلفة للفترة (2010-2023).

الشكل 21.3: مؤشر التجارة تغير الحصة السوقية لقطاع الصناعات التحويلية في الجزائر خلال الفترة (2010-2022)

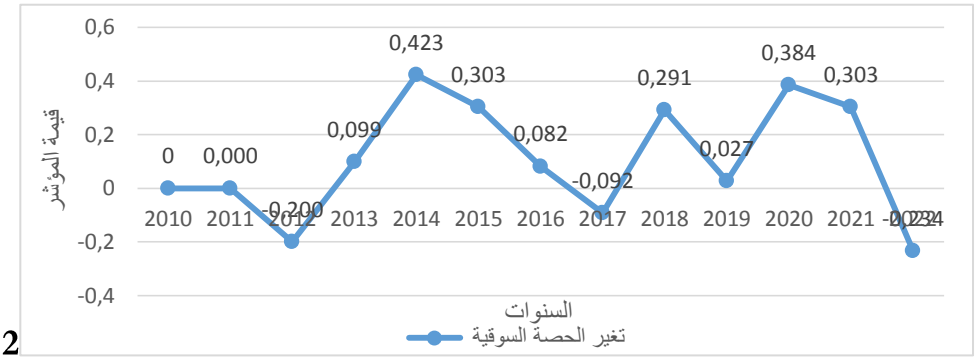

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على بيانات الجدول (21.3) من مخرجات Excel

يلاحظ من الجدول أعلاه أنه خلال الفترة (2010-2012)، كانت الحصة السوقية مستقرة عند قيمة 0,032، ثم إنخفضت إلى 0,026 في الفترة (2012-2016)، خلال هذه الفترة سجلت الحصة السوقية إرتفاعا طفيفا بلغ 0,029 وإستمرت في الإرتفاع حتى وصلت إلى 0,052،أما في الفترة (2017-2020)، سجلت الحصة السوقية أعلى مستوياتها في عام 2020-2021 عند 0,124، مما يشير إلى تحسن مستمر في الأداء التنافسي، أما في عام 2022، فقد شهدت الحصة السوقية إنخفاضا كبيرا إلى 0,095 بمعدل سلبي لتغير قدر ب-0,234 بعد أن كان عام 2021 يبلغ 0,303.

III.3.قياس وتحليل الأداء التنافسي الصناعي التحويلي للجزائر خلال الفترة (2010-2022):

III.3.1. ترتيب الجزائر عربيا وعالميا حسب مؤشرات التنافسية في الفترة (2010-2022):

يعبر مؤشر التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصاد العالمي حوصلة تم إعدادها بناء على مجموعة من المؤشرات الإجتماعية والإقتصادية لتقييم القدرة التنافسية للدول، وفيما يلي جدول يبرز مرتبة الجزائر حسب هذا المؤشر على المستوى العربي والعالمي في الفترة (2010-2022):

الجدول 22.3: ترتيب الجزائر عربيا وعالميا لمؤشر التنافسية العالمية في الفترة (2010–2022)

السنوات	مؤشر التنافسية العالمي			
	عربيا		عالميا	
	المرتبة	المجموع	المرتبة	المجموع
2010	11	15	86	139
2011	10	15	87	142
2012	11	14	110	144
2013	10	15	100	148
2014	9	15	79	144
2015	9	13	87	140
2016	9	14	87	137
2017	9	14	86	138
2018	11	15	92	140
2019	11	15	89	141
2020	12	16	98	152
2021	12	17	100	152
2022	11	17	96	154

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على دردور أمال، مرجع سبق ذكره، ص 106.

- صندوق النقد العربي، التقارير الإقتصادية العربية الموحد خلال الفترة (2010–2023).
- المنتدى الإقتصادي العالمي، تقارير التنافسية العالمية خلال الفترة (2010–2022).

الشكل 22.3: ترتيب الجزائر عربيا وعالميا لمؤشر التنافسية العالمية في الفترة (2010–2022)

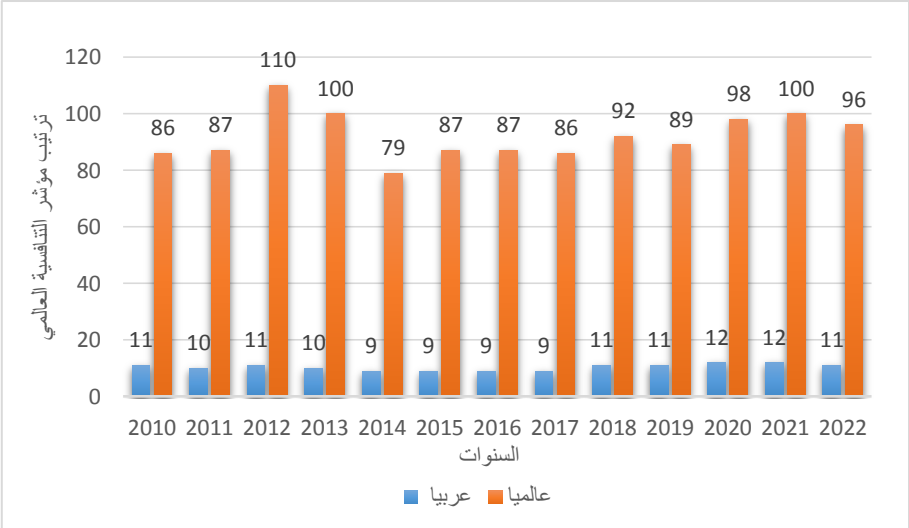

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على بيانات الجدول (22.3) من مخرجات Excel

من الجدول أعلاه، يظهر أن مرتبة الجزائر، وفقا لمؤشر عام 2010 على المستوى العربي والعالمي، كانت 11 من بين 15 دولة عربية و86 من بين 139 دولة عالميا، وتشير البيانات إلى تراجع ملحوظ في مرتبتها في عام 2012، حيث إنخفضت إلى المرتبة 100 من بين 144 دولة، وهي أدنى مرتبة حققتها الجزائر على مدى

الفترة من (2010-2022)، يليها تقدم في عام 2014 لتحتل المرتبة 79 من بين 144 دولة، بتقدم 31 مرتبة مقارنة بعام 2012، وخلال الفترة من(2014 - 2017)، إستقرت المرتبة عند عالميا مع إختلافات في الدرجات تراوحت بين درجة ودرجتين، وهو أفضل تصنيف عربي حققته الجزائر خلال الفترة المدروسة.

وفي عام 2018، شهدت الجزائر تراجعا بـــ 13 درجة عالميا، حيث إحتلت المرتبة 92 من بين 140 دولة، وتراجعت بدرجة واحدة عربيا بعدما كانت في المرتبة 12 من مجموع 17 في عام 2018،أما عام 2020حدث تراجع آخر بدرجة واحدة عربيا، حيث تراجعت إلى المرتبة 11 من بين 15 بعد أن كانت المرتبة 12 من إجمالي 17 في عام 2018 ،أما في عام 2022 فقد شهدت تحسنا عربيا وعالميا بدرجة واحدة ودرجتين على التوالي.

من خلال ما تم التوصل إليه، يتضح أن الجزائر كانت في المراتب الدنيا سواء على المستوى العربي أو العالمي خلال الفترة (2010-2022) مما يشير إلى ضعف تنافسيتها على الصعيدين.

III. 2.3. ترتيب الجزائر حسب مؤشر التنافسية العالمي تبعا للمؤشرات الرئيسية للفترة (2010-2021):

1. ترتيب الجزائر حسب مؤشر التنافسية العالمي ضمن المؤشرات الرئيسية للفترة (2010-2019):

بناء على الأسباب التي أدت إلى تراجع تنافسية الجزائر ووضعها في المراتب السفلية ضمن مؤشر التنافسية العالمي، يمكن تحديد ترتيب الجزائر وفقا لهذا المؤشر على مدى الفترة من عام (2010-2017) والتي تضمنت ثلاث مؤشرات رئيسية: مجموعة المتطلبات الرئيسية، محفزات الكفاءة، ومجموعة عوامل الإبتكار، وذلك بمقياس يتراوح من 0 إلى 7 درجات.

كما يمكن تحديد ترتيب الجزائر في عامي 2018 و2019 وفقا لمؤشر التنافسية العالمي المعدل GCI4، الذي يشمل أربع مؤشرات رئيسية: تمكين البيئة، مجموعة الابتكار والأعمال، إجمالي الأسواق، ومجموعة رأس المال البشري، ويتم قياسه بمقياس يتراوح من 0 إلى 100 درجة.

يتم إعداد التقارير التنافسية العالمية الخاصة بقياس مدى تنافسية البلد بناء على مؤشر مركب يتألف من ثلاث أقسام والتي بدوره يضم 12 مؤشر فرعي 2022، والجداول التالية توضح ذلك، بحيث أن:

1.1.مجموعة المتطلبات الرئيسية: يحتوي هذا القسم على أربع مؤشرات رئيسية تتمثل في[357]:

. **البنية التحتية:** يقيس هذا المؤشر جودة البنية التحتية في مختلف مناطق البلاد، وهدفه تسهيل الربط بين الأسواق الوطنية والعالمية بأقل تكلفة ممكنة.

. **المؤسسات:** يتعلق هذا المؤشر بالبيئة المؤسسية التي يعمل فيها الأفراد والشركات لإنتاج السلع والخدمات، بما في ذلك القطاع العام والخاص، ويعكس أداء المؤسسات في البلاد.

. **بيئة الاقتصاد الكلي:** يقيس هذا المؤشر السياسات الإقتصادية وأداء البلاد على مستوى الإقتصاد الكلي، ويسهم في تحديد قدرتها التنافسية.

. **الصحة والتعليم:** يستند هذا المؤشر إلى الاستثمار في القطاع الصحي والتعليم الأساسي كجزء أساسي من تطوير الاقتصاد.

2.1.مجموعة محفزات الكفاءة: تتضمن هذه المجموعة الست مؤشرات التالية[358]:

. **كفاءة السوق:** يقيس هذا المؤشر مدى وجود المنافسة الحرة في الشركات المحلية وقدرة البلد على توفير التسهيلات التي تجعل السلع والخدمات المحلية قادرة على المنافسة في الأسواق العالمية، يعكس هذا المؤشر أيضا تطور حاجيات ومتطلبات المستهلكين ومدى التنافس في الأسواق العالمية والمحلية، بالإضافة إلى تحديد القيود التي تفرضها الحكومة، يتضمن هذا المؤشر 16 مؤشرا فرعيا.

. **التعليم العالي والتدريب:** يقيس هذا المؤشر معدلات الالتحاق بالتعليم الثانوي ويحدد نوعية وجودة التعليم ومخرجاته، يوضح هذا المؤشر إمكانية الاقتصاد الوطني على إنتاج فئة مدربة ومتعلمة قادرة على التعامل مع متطلبات الاقتصاد الحديث. يتضمن هذا المؤشر 8 مؤشرات فرعية.

. **كفاءة سوق العمل:** يقيس هذا المؤشر مدى وجود مديرين ذوي كفاءة وخبرة، وفاعلية القوى العاملة في السوق، كما يقيس مرونة سوق العمل في توزيع القوى العاملة على جميع القطاعات الإقتصادية بطريقة تحقق أقصى إنتاجية ممكنة، يشمل هذا المؤشر 10 مؤشرات فرعية ويعكس مدى مرونة تشريعات العمل وضمان حقوق عناصر الإنتاج.

---

[357]علي عماد محمد أزهر، دور تنافسية الأردن في مؤشر المنتدى الإقتصادي العالمي (دراسة تحليلية عن مؤشر التنافسية العالمي لعام 2019)،المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة الإختصاصات،المجلد 9،العدد 28،الأردن، 2020، ص7.

[358]نجيب محمد حمودة الشعافي،تحليل وتقيم التنافسية العالمية للاقتصاد الليبي خلال الفترة (2009-2011)،مجلة دراسات وأبحاث، المجلد 5، العدد12، الجزائر، 2013، ص 248-249.

. **الجاهزية التكنولوجية:** يسهم هذا المؤشر في تقييم مدى تقدم البلد في مجال التكنولوجيا، وقدرته على الإستفادة من التطورات الحديثة سواء المحلية أو المستوردة ويتكون هذا المؤشر من 7 مؤشرات فرعية.

. **حجم السوق:** يدرس هذا المؤشر إمكانية بيع المنتجات في السوقين العالمي والمحلي، فسعة السوق المحلي وإتساعه تسهم في تحقيق فوائد اقتصادية وميزات أكبر، بما في ذلك تخفيض تكاليف الإنتاج، يعتمد هذا المؤشر على 4 مؤشرات فرعية.

. **تطور الأسواق المالية:** يسلط هذا المؤشر الضوء على فعالية النظام المالي في توجيه المدخرات المحلية نحو الإستثمارات الأكثر إنتاجية، بالإضافة إلى تقييم كفاءة التشريعات التي تضمن حماية حقوق المستثمرين وتنظيم تبادل الأوراق المالية، فالأسواق المالية الحديثة تعتمد على نظام مصرفي قوي يسهم في توفير الفرص الإستثمارية وتحقيق التنافسية الإقتصادية ويتكون هذا المؤشر من 8 مؤشرات فرعية.

3.1.مجموعة التطور والإبتكار: تتألف هذه المجموعة من مؤشرين رئيسيين، وهما[359] :

. **الإبتكار:** يركز هذا المعيار على البيئة المشجعة للإبتكار من خلال وجود مراكز البحث والتطوير، وكفاءة المهندسين والعلماء المتخصصين، والمؤسسات الوطنية العامة أو الخاصة، يهتم بفاعلية التشريعات والقوانين التي تحمي حقوق الملكية الفكرية، يعكس هذا المؤشر قدرة المجتمع على الإبتكار والإهتمام الذي توليه الحكومة للإنفاق على هذا الجانب ويتكون من 7 مؤشرات فرعية.

ب.تطور بيئة الأعمال: يتألف هذا المؤشر من مجموعة من المؤشرات الفرعية التي تعكس نمط بيئة الأعمال وتطورها، والإستراتيجيات المتبعة في المؤسسات المحلية، وقدرة الإدارة العليا على تفويض السلطة، وإستخدام طرق التسويق الحديثة والمناسبة في السوق العالمية، وتطور بيئات الأعمال المختصة في البلد، تساهم هذه العوامل في تعزيز القدرات على إنشاء منتجات مميزة ومتطورة.

[359]طارق الراشي، قراءة في مؤشرات تقرير التنافسية العالمي للجزائر خلال الفترة (2010-2018)، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والإندماج في الإقتصاد العالمي، المجلد14، العدد 1، الجزائر، 2020، ص 206.

الجدول 23.3: قيمة وترتيب الجزائر حسب المتطلبات الأساسية للفترة (2010-2017)

السنوات	2010		2011		2012		2013		2014		2015		2016		2017	
المؤشرات الرئيسية	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة
المتطلبات الأساسية																
بيئة الإقتصاد الكلي	57	4,8	19	5,7	23	5,7	34	5,5	11	6,4	38	5,3	63	4,8	71	4,6
البنية التحتية	87	3,5	93	3,4	100	3,2	106	3,1	106	3,1	105	3,1	100	3,3	93	3,3
المؤسسات	98	3,5	127	3,1	141	2,7	135	3	101	3,4	99	3,5	99	3,5	88	3,6
التعليم و الصحة	77	5,6	82	5,5	93	5,4	92	5,4	81	5,6	81	5,6	73	5,7	71	5,8
المتطلبات الأساسية	80	4,3	75	4,4	89	4,2	92	4,3	65	4,6	82	4,4	88	4,3	82	4,4
المؤشرات الرئيسية	**مجموعة عوامل الإبتكار**															
الإبتكار	107	2,8	132	2,4	141	2,1	141	2,4	128	2,6	119	2,8	112	2,9	104	2,9
تطور بيئة الأعمال	108	3,3	135	2,9	144	2,5	144	2,9	131	3,2	128	3,3	121	3,3	122	3,3
عوامل الإبتكار	108	3	136	2,7	144	2,3	143	2,6	133	2,9	124	3	119	3,1	118	3,1
المؤشرات الرئيسية	**محفزات الكفاءة**															
تطور السوق المالية	135	2,8	137	2,6	142	2,4	143	2,6	137	2,7	135	2,8	132	2,9	125	3,1
حجم السوق	50	4,3	47	3,4	49	4,3	48	4,4	47	4,4	37	4,7	36	4,7	36	4,8
كفاءة سوق العمل	123	3,7	137	3,4	144	2,8	147	2,9	139	3,1	135	3,2	132	3,2	133	3,3
كفاءة سوق السلع	126	3,6	134	3,4	143	3	142	3,2	136	3,5	134	3,5	133	3,5	129	3,6
الجاهزية التكنولوجية	106	3	120	2,8	133	2,6	136	2,5	129	2,6	126	2,6	108	3,1	98	3,4
التعليم العالي والتدريب	98	3,6	101	3,5	108	3,4	101	3,5	98	3,7	99	3,7	98	3,9	92	4
محفزات الكفاءة	107	3,5	122	3,4	136	3,1	133	3,2	125	3,3	117	3,4	110	3,6	102	3,7
إجمالي الدول عالميا	**139**		**142**		**144**		**149**		**144**		**140**		**13**		**137**	

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على:

- دردور أمال، مرجع سبق ذكره، ص 109.
- المنتدى الاقتصادي العالمي، تقارير التنافسية العالمية خلال الفترة (2010-2019).

الشكل23.3 :ترتيب الجزائر حسب مؤشر التنافسية العالمي تبعا للمؤشرات الرئيسية للفترة (2010-2017)

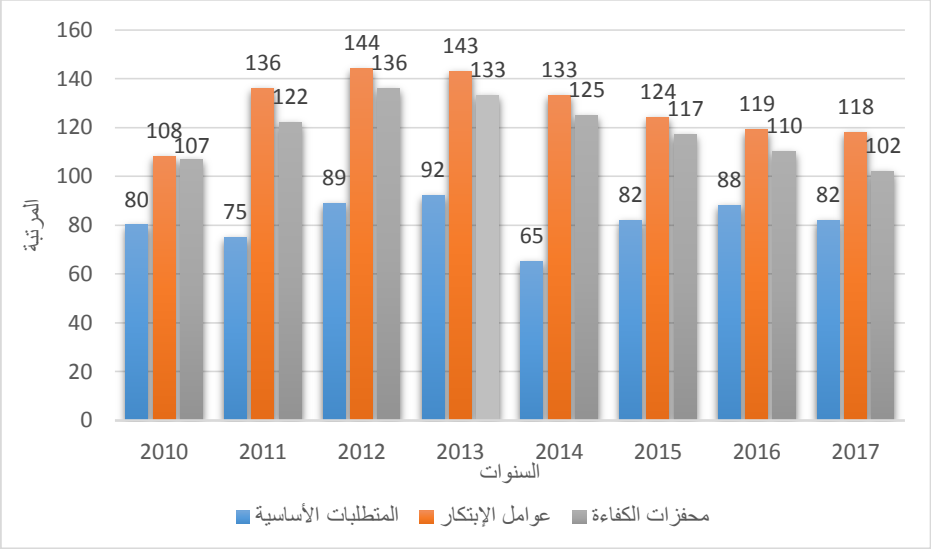

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على بيانات الجدول (23.3) من مخرجات Excel

من الجدول أعلاه، يظهر أن مؤشر التنافسية العالمي للجزائر كانت أدنى في مجموعة عوامل الإبتكار خلال الفترة (2010-2017) بحيث في عام 2010كانت بالمرتبة والدرجة 2,8 من 7، تلتها مجموعة محفزات الكفاءة بالمرتبة 107 ودرجة 3,5، ومجموعة المتطلبات الأساسية بدرجة 4,3 والمرتبة 80 من بين 139 دولة، بينما عام 2011 شهدت مجموعة عوامل الإبتكار تقدما بـــ 5 درجات مع إرتفاع بلغت 0,1 درجة مقارنة بعام 2010، لتصبح في المرتبة 75 بدرجة 4,4، وفي الوقت نفسه شهدت مجموعة محفزات الكفاءة تراجعا بـــ 28 مرتبة وإنخفاضا بـــ 0,3 في الدرجة، بينما تراجعت مجموعة المتطلبات الأساسية بـــ 27 مرتبة و 0,1 في الدرجة لتصبح في المرتبة 136 و 122 على التوالي من بين 142 دولة.

بعد ذلك، سجلت تراجعا مستمرا حتى عام 2012، حيث وصلت مجموعة عوامل الإبتكار إلى المرتبة 144، ومجموعة محفزات الكفاءة إلى المرتبة 36 من بين 144 دولة، مما يمثل إنخفاضا بـــ 2,3 و3,1 درجة على التوالي، أي بفارق 0,4 و0,3 درجة، أما بالنسبة لمجموعة المتطلبات الأساسية فقد سجلت تراجعا ملحوظا في عام 2013، حيث إحتلت المرتبة 92 مقارنة بالعام 2011 الذي كانت فيه المرتبة 75، مما يعني تراجعا بـــ 17 مرتبة و0,6 درجة، لتحتل بذلك المرتبة 65 من بين 144 دولة، والتي تعتبر أفضل مرتبة تحققها المجموعة خلال الفترة المدروسة. بعد ذلك تحسنت مرتبتي كل من مجموعتي عوامل الإبتكار ومحفزات الكفاءة إلى المرتبتين 118 و102 من بين 137 دولة وبدرجة 3.1 و3,7 درجة على التوالي، مقارنة بعام 2013 الذي كانت فيه المرتبة 143 و133 وبدرجة 2,6 و3,2 على التوالي.

في المقابل شهدت مجموعة المتطلبات الأساسية تراجعا مستمرا حتى عام 2016، حيث إنخفضت إلى المرتبة 88 من بين 138 دولة وبدرجة 4,3، مما يمثل فارقا بـــ 23 مرتبة،بينما عام 2017حققت المرتبة 82 من بين 137 دولة، مما يعني تقدما بـــ 6 مراتب، والدرجة 4,4، أي زيادة بـــ 0,1 درجة عن عام 2013.

لقد سجلت أفضل مرتبة لمجموعة محفزات الكفاءة وعوامل الإبتكار على التوالي عام 2017 و 2010، بالمرتبة إلى 102 و 108 على التوالي،أما أسوأ مرتبة فقد كانت المرتبة 92 لمجموعة المتطلبات الأساسية في عام 2013، المرتبة 136 لمجموعة محفزات الكفاءة في عام 2012، والمرتبة 144 لمجموعة عوامل الابتكار في نفس العام، وهي آخر مرتبة ضمن مجموع 144 دولة.

2.ترتيب وقيمة الجزائر حسب مؤشر التنافسية العالمي تبعا للمؤشرات الرئيسية للفترة (2018–2019):

1.2. ترتيب وقيمة الجزائر حسب مؤشر تمكين البيئة للفترة (2018–2019): والموضحة في الجدول التالي:

الجدول 24.3: ترتيب وقيمة الجزائر حسب مؤشر تمكين البيئة خلال عامي2018 و2019

تمكين البيئة				
السنوات	2018		2019	
المؤشرات الرئيسية	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة
المؤسسات	120	44	111	46
البنية التحتية	88	61	82	64
التكنولوجيا	83	47	76	53
بيئة الإقتصاد الكلي	111	69	102	71

المصدر:من إعداد الباحثة بالإعتماد على المنتدى الإقتصادي العالمي، تقرير التنافسية العالمية عام 2018 و2019.

الشكل 24.3: ترتيب وقيمة الجزائر حسب مؤشر تمكين البيئة خلال عامي2018 و2019

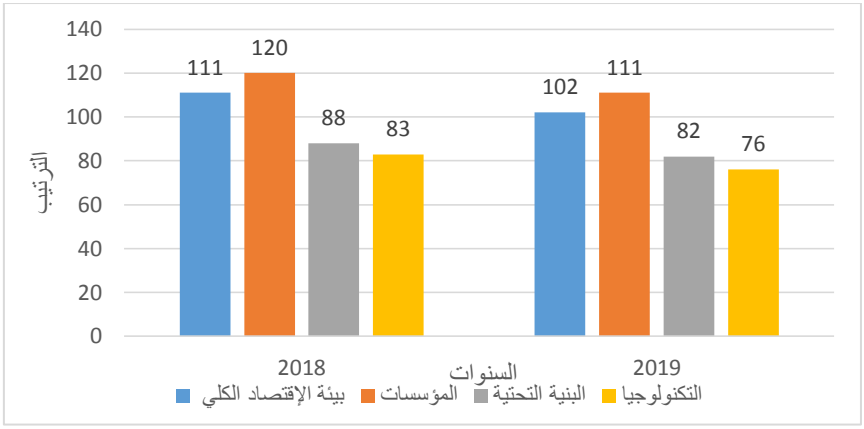

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على بيانات الجدول (24.3) من مخرجات Excel

يلاحظ من الجدول أنه تبعا لمؤشر التنافسية العالمي لمجموعة تمكين البيئة أن أدنى المراتب تعود للمؤسسات خلال عامي 2018 و 2019 بالمقايسة مع المؤشرات الرئيسية الأخرى، وقد تحصلت على المرتبة 120 عام 2018 بالمقارنة مع المرتبة 88 عام أي تراجع 32 مرتبة في حين سنة 2019 تقدمت ب 9 مراتب لتصبح المرتبة 111 من مجموع 152 دولة، أيضا بيئة الإقتصاد الكلي حققت إنخفاضا في المرتبة سنة 2018 ب 40 مرتبة إذ أضحت المرتبة 111 بعدما كانت في المرتبة 71 عام 2017 وهي أسوء مرتبة بلغها هذا المؤشر خلال الفترة (2010-2019) بينما سنة 2018 فهي سجلت تقدم ب 9 مراتب للوصول إلى المرتبة 102،أما فيما يخص البنية التحتية فقد تحصلت على المرتبة 88 عام 2018 أي تقدم ب5 مراتب عن سنة2017 ،لتحتل عام 2019 المرتبة 92 و إنخفاض ب 4 مراتب،أما بخصوص التكنولوجيا فقد حققت تقدم مستمر عامي 2018 و2019 ب 22 مرتبة عن عام 2017 إذ أضحت تبلغ المرتبة 76 بعدما كانت المرتبة 98.

2.2. ترتيب وقيمة الجزائر حسب مؤشر إجمالي الأسواق للفترة (2018–2019): والموضحة في الجدول التالي:

الجدول 25.3: ترتيب وقيمة الجزائر حسب إجمالي الأسواق عامي 2018 و2019

إجمالي الأسواق				
السنوات	2018		2019	
المؤشرات الرئيسية	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة
حجم السوق	38	66	38	66
النظام المالي	122	48	111	50
أسواق العمل	134	44	131	46
أسواق السلع	128	45	125	46

المصدر:من إعداد الباحثة بالإعتماد على المنتدى الإقتصادي العالمي، تقرير التنافسية العالمية عام 2018 و2019.

الشكل 25.3: ترتيب وقيمة الجزائر حسب إجمالي الأسواق عامي 2018 و2019

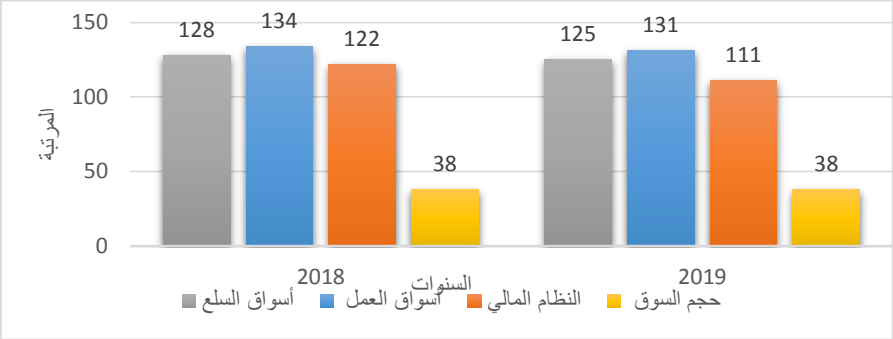

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على بيانات الجدول (25.3) من مخرجات Excel

من خلال الجدول نلاحظ أن الجزائر عام 2018 حققت تحسن طفيف في مرتبة النظام المالي وقد سجل تقدم ب03 مراتب بعدما كان المرتبة 125 ليصبح 122،أيضا أسواق السلع حققت تقدم بمرتبة واحدة بالمقارنة مع عام 2017 لتكون بذلك المرتبة 128،عكس مرتبة أسواق العمل وحجم السوق التي شهدت تراجع عام 2018 قدر بمرتبة واحدة ومرتبتين للحصول على المرتبة134 و38 على التوالي، ليحافظ حجم السوق عام 2019 على نفس المرتبة و القيمة، ويسجل تقدم ب03 مراتب كل من أسواق العمل و أسواق السلع و إرتفاع بدرجتين و درجة واحدة على التوالي ،أيضا النظام المالي هو الآخر حقق تقدم ب 11 مرتبة عام 2019 إذ أصبح 111 المرتبة بعدما كان المرتبة 122 عام 2018.

3.2. ترتيب وقيمة الجزائر تبعا لمجموعة الإبتكار والأعمال عامي 2018 و2019 والموضحة في الجدول التالي:

الجدول 26.3: ترتيب الجزائر تبعا لمجموعة الإبتكار والأعمال عامي 2018 و2019:

الإبتكار والأعمال				
السنوات	2018		2019	
المؤشرات الرئيسية	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة
الإبتكار	106	30	86	34
حيوية الأعمال	113	51	93	65

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على المنتدى الإقتصادي العالمي، تقرير التنافسية العالمية عام 2018 و2019.

الشكل 26.3: ترتيب الجزائر تبعا لمجموعة الإبتكار والأعمال عامي 2018 و2019:

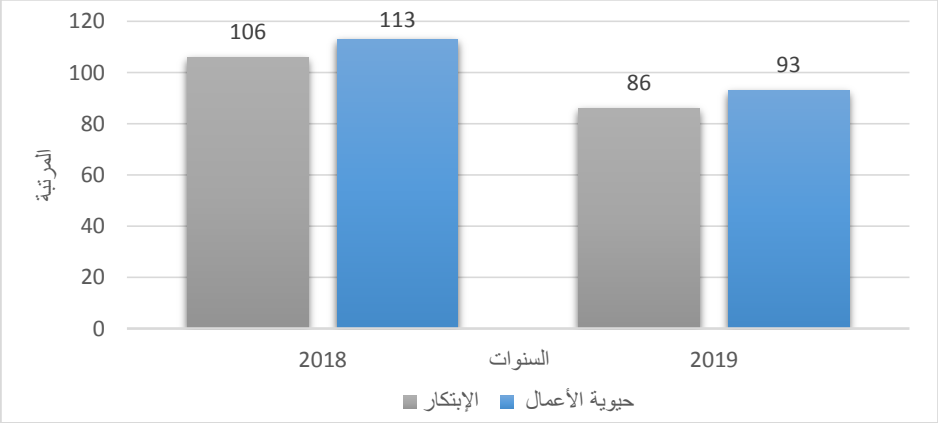

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (26.3) من مخرجات Excel

يوضح الجدول أن مؤشر تطور الأعمال قد سجلت المرتبة 106 عام 2018 بالمقارنة مع 25 المرتبة 122 عام 2017 أي تقدم ب 09 درجات، بينما مؤشر الإبتكار حقق تراجع به درجتين عام 2018 إذ أصبحت المرتبة 106 بعد ما كانت 104، أما عام 2019 فقد سجل مؤشر حيوية الأعمال ومؤشر الإبتكار تقدم ملحوظ بـــ 20 مرتبة وأيضا تقدم ب06 و 04 درجات عن سنة 2018.

4.2. ترتيب وقيمة الجزائر تبعا لمجموعة رأس المال البشري عامي 2018 و2019: والموضحة في الجدول التالي:

الجدول 27.3: ترتيب الجزائر تبعا لمجموعة رأس المال البشري عامي 2018 و2019:

رأس المال البشري				
السنوات	2018		2019	
المؤشرات الرئيسية	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة
المهارات	88	57	85	59
الصحة	66	81	56	83

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على المنتدى الإقتصادي العالمي، تقرير التنافسية العالمية عام 2018 و 2019 .

الشكل 27.3: ترتيب الجزائر تبعا لمجموعة رأس المال البشري عامي 2018 و2019:

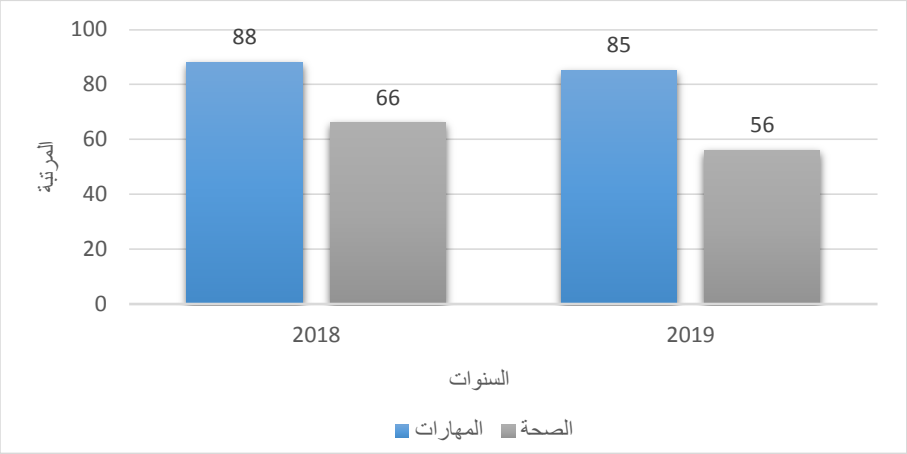

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (27.3)من مخرجاتExcel

يوضح الجدول أعلاه أن مؤشر الصحة بلغ المرتبة 66 عام 2018 أي تحسن بالمقارنة مع 2017سنة الذي كان فيها المرتبة71 و تقدم ب05 مراتب، و إستمر ذلك إلى غاية عام 2019 ببلوغه المرتبة 56 ب 10 مراتب وإرتفاع بدرجتين عن سنة 2018، أما فيها يخص مؤشر المهارات فقد تحصلت على المرتبة 59 عام 2019 بعد ما كانت عام 2018 المرتبة 57 أي تتقدم مرتبتين وإرتفاع أيضا بدرجتين.

III. 3.3. ترتيب الجزائر العام تبعا لمؤشر أداء التنافسية الصناعية CIP[360] للفترة (2010-2021)

يقوم مؤشر الأداء الصناعي التنافسي CIP التابع لمنظمة Unido[361] بقياس وتقييم الهيكل التكنولوجي والإنتاجي للقطاع الصناعي ومدى إمكانيته في تصدير وإنتاج السلع المصنعة بالشكل تنافسي بحيث أن إرتفاع قيمةمؤشر الأداء الصناعي التنافس CIPفي دولة معينة يبين إرتفاع تنافسية الإنتاج الصناعي لهذه الدولة، وفيما يلي جدول يبرز ترتيب الجزائر عالميا وعالميا لمؤشرالأداء الصناعي التنافسي CIP خلال الفترة (2010-2021) :

[360]CIP : Competitive Industral Performance
[361]Unido:United Nations Industrial Development Organization

الجدول 28.3: الترتيب العام للجزائر حسب مؤشر الأداء الصناعي التنافسي CIPللفترة (2010-2021)

السنوات	الترتيب				المكانة	قيمة المؤشر
	عربيا		عالميا			
	المرتبة		المجموع			
2010	12	17	86	154	الوسط	0,02
2011	12	17	87	154	الوسط السفلي	0,018
2012	12	17	110	154	الوسط السفلي	0,017
2013	12	17	100	154	الوسط السفلي	0,016
2014	12	17	79	154	الوسط السفلي	0,019
2015	12	17	87	154	الوسط السفلي	0,015
2016	12	17	87	154	الوسط السفلي	0,014
2017	12	17	86	154	الوسط السفلي	0,015
2018	12	17	92	154	الوسط السفلي	0,015
2019	12	17	89	154	الوسط السفلي	0,015
2020	14	17	98	152	الوسط السفلي	0,013
2021	11	17	100	153	الوسط السفلي	0,013

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على: منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، الموقع الإلكتروني https://stat.unido.org/ تاريخ الإطلاع 2023/04/15 .

الشكل 28.3: الترتيب العام للجزائر حسب مؤشر الأداء الصناعي التنافسي CIPللفترة (2010-2021)

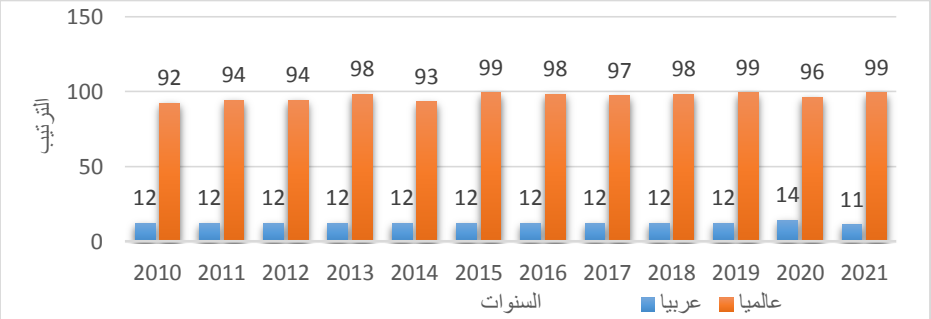

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (28.3)من مخرجاتExcel

يبرز الجدول أعلاه أن مرتبة الجزائر حسب مؤشر الأداء الصناعي التنافسي CIP عربيا سجل تراجع في الفترة (2010-2020) ،إذ كانت عام 2010 في المرتبة 12 وعادت للمرتبة 14 عام 2020 أي تراجع بدرجتين لتكون بذلك في أسوء مرتبة بلغتها طول الفترة المدروسة ،و قد سجلت سنة 2021 المرتبة 11 بالمقارنة مع عام 2020 بتقدم قدر ب03درجات لتكون بها في أفضل مرتبة محققة خلال (2010-2021) من إجمالي 17 دولة ما يدل كونها في المراتب الأخيرة عربيا ،أما عالميا فقد إنخفضت مرتبة الجزائر إلى المرتبة 99 عام 2021 من إجمالي 153 دولة بعدما كانت المرتبة 92 سنة 2021 أي تراجع ب05 مراتب وعليه تكون أحسن مرتبة عالميا هي المرتبة 92عام 2010 و أدنى مرتبة هي99 عام 2021 ، أيضا قيمة مؤشرالأداء الصناعي التنافسي CIP شهدت إنخفاضا عام 2021 بالمقارنة مع سنة 2010 ب 0,007 فبعدما

كانتقيمته 0,02 أضحت 0,013 عام 2021 ما قابله إنخفاض كذلك في المكانة فبعدما كانت في الوسط أضحت في الوسط السفلي ،مما سبق يتوضح أن مرتبة الجزائر عربيا و عالميا حسبمؤشر الأداء الصناعي التنافسي CIP كانت في المراتب الأخيرة ما يفسر ضعف التنافسية صناعيا بالجزائر .

1. مكونات مؤشر أداء الصناعي التنافسيCIP:

يكمن دور مؤشر أداء الصناعي التنافسي لبلد معين في تحديد قدرته التنافسية إذ يعد مقياس لتحديد مدى مساهمة قطاع التصنيع في هذا البلد ونجاحه في الأسواق العالمية والدولية في بيع وإنتاج السلع[362]، ويمكن قياسه حسب ثلاث أبعاد رئيسية تتمثل في :

1.1. ترتيب الجزائر حسب مؤشري البعد الأول لمؤشر أداء الصناعي التنافسي CIP للفترة (2010-2021): يبرز هذا البعد في القدرة التصنيعية الإنتاجية والتصديرية و يشمل مؤشرين هما:

- نصيب الفرد من القيمة المضافة للصناعة التحويلية MVapc[363]
- نصيب الفرد من الصادرات المصنعة التحويليةMXpc[364]

الجدول3.29: ترتيب الجزائر حسب مؤشري البعد الأول للفترة (2010-2021)

السنوات	الترتيب			
	MVapc		MXpc	
	المرتبة	قيمة المؤشر	المرتبة	قيمة المؤشر
2010	127	0,011	88	0,013
2011	129	0,010	86	0,013
2012	128	0,011	90	0,012
2013	129	0,011	96	0,011
2014	127	0,011	87	0,015
2015	128	0,007	102	0,010
2016	127	0,008	106	0,008
2017	128	0,008	103	0,009
2018	128	0,007	104	0,008
2019	129	0,007	104	0,008
2020	127	0,008	105	0,007
2021	126	0,008	108	0,007

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على: منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، الموقع الإلكتروني https://stat.unido.org/ تاريخ الإطلاع 2023/04/15 .

[362]Competitive Industrial Performance Report 2018, United Nations Industrial Development Organization,p 16-17.
[363]Manufacturing value added per capita
[364] Manufactured exports per capita

الشكل 29.3: ترتيب الجزائر حسب مؤشري البعد الأول للفترة (2010-2021)

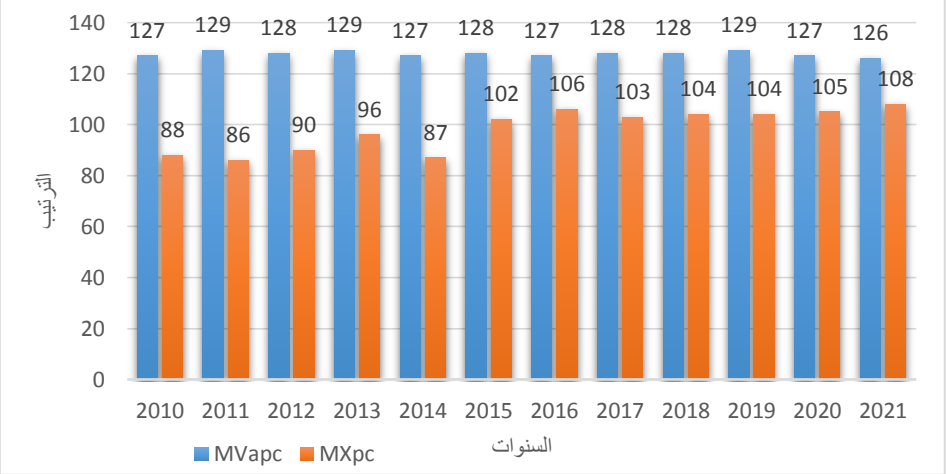

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (29.3) من مخرجاتExcel

من خلال الجدول نلاحظ أن مرتبة الجزائر حسب نصيب الفرد من صادرات الصناعة التحويلية عام 2010 كانت المرتبة 88 و مؤشر بقيمة 0.013 ،وقد شهدت تحسن عام 2014 وتقدم بدرجة واحدة جعلها في المرتبة 87 من إجمالي 154 دولة وهي أفضل مرتبة محققة في الفترة (2010-2021) ما قابلها إرتفاع أيضا في قيمة المؤشر ب 0,002 مقارنة بعام 2010 إذ أصبح بها يبلغ 0.015 والتي تمثل أعلى قيمة مسجلة خلال الفترة المدروسة لتسجل بعد ذلك سنة 2021 المرتبة 108 أي تراجع بـــ 21 مرتبة بالمقارنة مع سنة 2014 وهي أسوء مرتبة مسجلة في الفترة المدروسة وإنخفاض في قيمة المؤشر بـــ 0,008 أي ما يقارب ضعف قيمة المؤشر عام 2014،أما فيما يتعلق بنصيب الفرد من القيمة التصنيعية المضافة بالجزائر عالميا خلال الفترة (2010-2021) فقد تراوحت مراتبها ما بين المرتبة 129 والمرتبة 126 وهي أحسن مرتبة مسجلة خلال الفترة المدروسة في عام 2021 لتعود المرتبة الأسوء إلى كل من سنة 2011 ،2013 و2019 من مجموع 154 دولة، في حين بالنسبة لقيمة المؤشر فقد شهدت إنخفاض عام 2021 ب 0,003 بعد ما كانت عام 2010 تبلغ 0,011 .

إن المراتب المتدنية التي بلغتها الجزائر عالميا خلال الفترة (2010-2021) تعود إلى إنخفاض قيمة مؤشري مرتبة الجزائر حسب نصيب الفرد من صادرات الصناعة التحويلية MXpcونصيب الفرد من القيمة المضافةللصناعة التحويلية MVapc التابعي للبعد الأول ،تبين ضعف القدرة التصديرية و الإنتاجية للصناعات التحويلية في الجزائر.

2.1. ترتيب الجزائر حسب مؤشرات البعد الثاني لمؤشر أداء الصناعي التنافسي CIP للفترة (2010-2021): يدرسهذا البعد مدى قدرة البلد على خلق قيمة مضافة بإستخدام التكنولوجيا في ظل عناصر الإنتاج المتاحة لترقية وتطوير الصناعة التحويلية وطرق التصنيع، وهو يشمل قسمين أساسين:

القسم الأول: يشمل درجة الكثافة التصنيعية ويتكون من مؤشري:

- نصيب الأنشطة ذات المحتوى التكنولوجي المرتفع والمتوسط في القيمة المضافةللصناعة التحويلية[365] **MHVash.**
- نصيب القيمة المضافةللصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي [366] **MVAsh.**

القسم الثاني: ترتبط بنوعية الصادرات المصنعة التحويلية، وتشمل:

- نصيب صادرات الصناعة التحويلية ذات المحتوى التكنولوجي المتوسط والمرتفع من الصادرات الإجمالية للصناعة التحويلية [367] **MXHsh.**
- نصيب صادرات الصناعة التحويلية من إجمالي الصادرات السلعية الإجمالية للبلد [368] **MXsh.**

الجدول 30.3: ترتيب الجزائر حسب مؤشري درجة الكثافة التصنيعية لمؤشر الأداء الصناعي التنافسي (CIP) في الفترة (2010-2021)

السنوات	الترتيب			
	MVAsh		MHVash	
	المرتبة	قيمة المؤشر	المرتبة	قيمة المؤشر
2010	144	0,116	114	0,124
2011	144	0,123	153	0,013
2012	142	0,129	153	0,014
2013	141	0,133	153	0,017
2014	142	0,127	152	0,019
2015	142	0,0114	145	0,033
2016	143	0,118	146	0,032
2017	144	0,126	146	0,031
2018	143	0,130	145	0,029
2019	143	0,135	146	0,030
2020	141	0,229	146	0,030
2021	139	0,214	146	0,030

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على: منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، الموقع الإلكتروني https://stat.unido.org/ تاريخ الإطلاع 2023/04/15 .

[365] Manufacturing value added share in total GDP.
[366] Medium- and high-tech MVA share in total MVA.
[367] Medium- and high-tech manufactured exports share in total manufactured exports.
[368] Manufactured exports share in total exports.

الشكل30.3: ترتيب الجزائر حسب مؤشري درجة الكثافة التصنيعية لمؤشر الأداء الصناعي التنافسي(CIP)في الفترة (2010-2021)

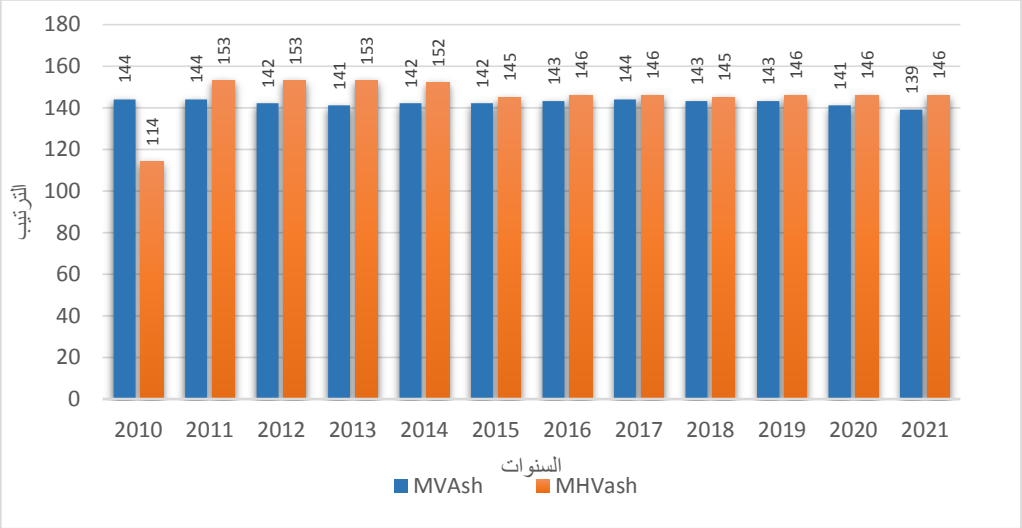

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (30.3)من مخرجاتExcel

من خلال الجدول يلاحظ أن حصة القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر في الفترة (2010-2021) كانت مدنية إذ بلغت المرتبة 139 كأفضل مرتبة محققة عام 2021 بمؤشر قيمته 0,214 بالمقارنة مع عام 2010 بالمرتبة 144 من مجموع 154 دولة وقيمة لمؤشر قدرت 0,030 أي تحسن بـــ 5 درجات وإرتفاع للمؤشر بقيمة 0,098 والتي هي أسوء مرتبة محققة، أما فيما يرتبط بنصيب الأنشطة ذات المحتوى التكنولوجي المرتفع والمتوسط في القيمة المضافة للصناعة التحويلية فقد تحصلت على أفضل مرتبة عام 2010 قدرت بالمرتبة 144 ومؤشر بقيمة 0,124 أما أسوء مرتبة هي 146 وقد سجلت سنة 2019 إلى عام 2021 نفس الشي بالنسبة لقيمة لمؤشر فقد قدرت 0,03 وبذلك تكون قد تراجعت ب32 درجة و إنخفاض للمؤشر بقيمة 0,094.

الجدول31.3: ترتيب الجزائر حسب مؤشري نوعية الصادرات المصنعة التحويلية للبعد الثاني لمؤشر الأداء الصناعي التنافسي (CIP) في الفترة (2010-2021)

السنوات	الترتيب			
	MXsh		MHXsh	
	المرتبة	قيمة المؤشر	المرتبة	قيمة المؤشر
2010	129	0,260	148	0,005
2011	126	0,255	150	0,006
2012	129	0,233	150	0,006
2013	130	0,223	149	0,010
2014	119	0,336	143	0,020
2015	124	0,308	142	0,046
2016	125	0,307	136	0,063
2017	118	0,333	140	0,044
2018	120	0,333	141	0,048
2019	118	0,332	142	0,048
2020	120	0,327	141	0,039
2021	125	0,333	142	0,051

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على: منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، الموقع الإلكتروني https://stat.unido.org/ تاريخ الإطلاع 2023/04/15 .

الشكل 31.3: ترتيب الجزائر حسب مؤشري نوعية الصادرات المصنعة التحويلية للبعد الثاني لمؤشر الأداء الصناعي التنافسي (CIP) في الفترة (2010-2021)

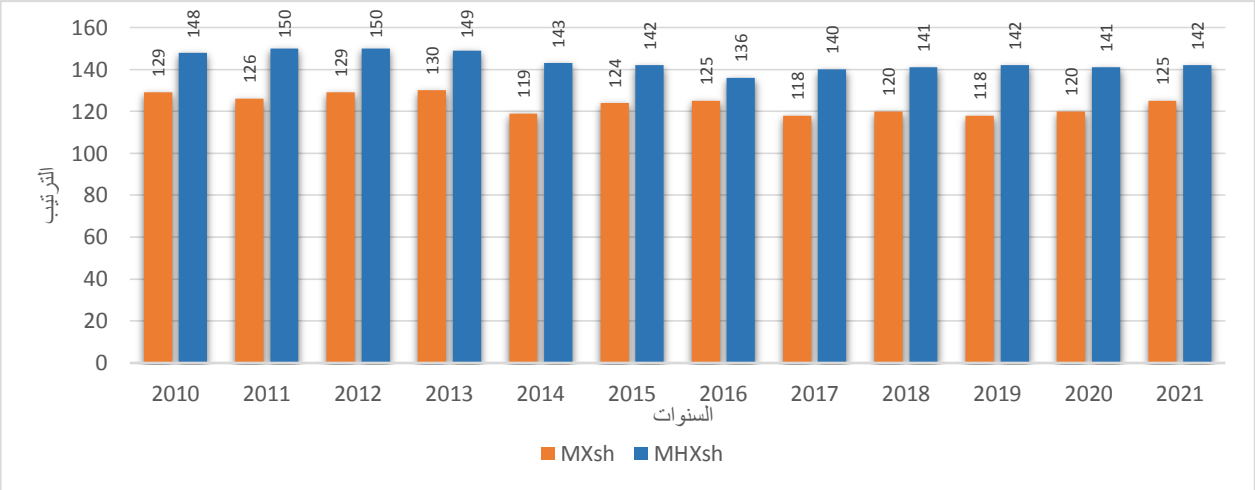

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على بيانات الجدول (31.3)من مخرجاتExcel

يلاحظ من خلال الجدول أن الجزائر حققت حصة منخفضة في صادرات الصناعة التحويلية ذات المحتوى التكنولوجي المرتفع و المتوسط من الصادرات الإجمالية للصناعة التحويلية إذ بلغت عام 2010 المرتبة 148 ومؤشر قيمته 0,005 و إنخفضت بمرتبين عام 2012 لتحقق أسوء مرتبة لها بلغت 150 من إجمالي 154 دولة،أما عام 2016 فقد أحرزت تقدم بالمقارنة مع عام 2012 بـــ 14 مرتبة و إرتفاع قيمة المؤشر ب 0,057وهي أفضل مرتبة مسجلة خلال الفترة المدروسة عام2021 المرتبة142 أي تراجع بـــ 6 مراتب

بالمقارنة مع 2016 وإنخفاض المؤشر بقيمة 0,012 ،أما بشأن نصيب الصادرات السلعية من إجمالي صادرات البلد فقد بلغت عام 2021 المرتبة 125 بمؤشر قيمته 0,333بالمقارنة مع سنة 2010 الذي كانت فيها بالمرتبة 129 أي أنها أحرزت تقدم ب 4 مراتب أيضا قيمة المؤشر سجلت إرتفاع ب 0,073 بعد ما كانت قيمة عام 2019 تبلغ 0,260 ،لقد كانت أفضل مرتبة مسجلة خلال الفترة (2010-2021) في الجزائر بالنسبة نصيب الصادرات السلعية من إجمالي صادرات البلد هي المرتبة 118 عام 2019 أما الأسوء فقد كانت المرتبة 130سنة 2013 من إجمالي 154 دولة.

من خلال ما تم ملاحظته حول المراتب المحققة للجزائر، و تبعا لقيم مؤشرات البعد الثاني لأداء التنافسي الصناعي خلال الفترة (2010-2021) قد توضح أن الجزائر تسجل ضعف على الصعيد التكنولوجي للصناعة التحويلية ذلك أن الجزائر لا زالت قاعدة مواردها تفتقر للمحتوى التكنولوجي أوجب عليها التحسين منه عكس ما يجرى عالميا فقد أصبح من الضروري الإلمام بالمحتوى التكنولوجي المرتفع والمتوسطة ضرورة حتمية في تسيير الأنشطة الصناعية.

3.1.ترتيب الجزائر حسب مؤشرات البعد الثالث لمؤشر أداء الصناعي التنافسي CIP للفترة (2010–2021):

يقوم هذا البعد على تقديم وقياس تأثير البلد على المستوى العالمي في قطاع الصناعات التحويلية ، وهذا بإستخدام مؤشرين :

– المساهمة العالمية للبلد في نصيب الصناعة التحويلية Im WMVA[369].

– نصيب صادرات البلد من الصناعات التحويلية في التجارة العالمية للصناعات التحويليةIm WMT[370].

[369] Impact of a country on world MVA.
[370] Impact of a country on world manufactures trade.

الجدول 32.3: ترتيب الجزائر حسب مؤشري البعد الثالث لمؤشر الأداء الصناعي التنافسي للفترة (2010-2021)

السنوات	الترتيب			
	Im WMT		Im WMVA	
	المرتبة	قيمة المؤشر	المرتبة	قيمة المؤشر
2010	58	0,010	74	0,003
2011	61	0,010	73	0,003
2012	64	0,008	71	0,003
2013	62	0,007	71	0,002
2014	55	0,008	68	0,002
2015	68	0,005	68	0,002
2016	69	0,004	69	0,002
2017	66	0,005	68	0,002
2018	68	0,005	69	0,002
2019	68	0,005	68	0,002
2020	68	0,005	68	0,002
2021	67	0,004	68	0,002

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، الموقع الإلكتروني https://stat.unido.org/ تاريخ الإطلاع 2023/04/15 .

الشكل 32.3: ترتيب الجزائر حسب مؤشري البعد الثالث لمؤشر الأداء الصناعي التنافسي للفترة (2010-2021)

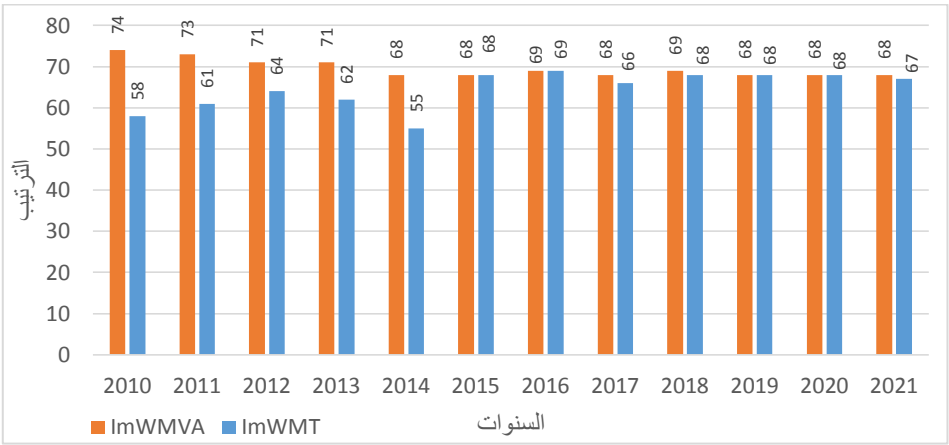

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على بيانات الجدول (32.3) من مخرجاتExcel

يلاحظ من خلال الجدول أن مساهمة القيمة المضافة في الجزائر للصناعة التحويلية عالميا سجلت المرتبة 68 عام 2015 من إجمالي 154 دولة وهي أحسن مرتبة محققة خلال الفترة (2010-2021) بالمقارنة مع سنة 2010 التي كانت فيها بأسوء مرتبة إذ بلغت 74 من مجموع 154 دولة وعليه تكون قد أحرزت تقدم به 06 مراتب وإنخفاض في قيمة المؤشر 0,001 فقد كان يساوي 0,003 سنة 2010 و أصبح 0,002 عام

2013 إلى غاية 2021،أما بالنسبة لنصيب صادرات الصناعة التحويلية للجزائر من تجارة سلع الصناعة التحويلية عالميا فقد سجلت تراجع عام بالمرتبة 67 2021 بعد ما كانت المرتبة 58 عام 2010 أي إنخفاض ب 09 مراتب وبقيمة للمؤشر قدرت بـــ 0,006 بالمقارنة مع سنة 2010 التي حققت فيه مؤشر بقيمة 0,010 ، لقد كانت المرتبة 55 عام 2014 هي أفضل مرتبة مسجلة خلال الفترة (2010-2021) أما الأسوء فكانت عام 2016 بالمرتبة 69.

جراء ما تم التوصل إليه حول ترتيب وقيم المؤشرات الأبعاد الثلاث للجزائر خلال الفترة (2010-2021) حسب مؤشر الأداء الصناعي أن الجزائر تسجل ضعف في التنافسية الصناعية ويعود ذلك إلى القدرات التصديرية والإنتاجية المحدودة ولنا أيضا إلى إفتقارها للمحتوى التكنولوجي سواء تعلق الأمر بنوع الصادرات أو الكثافة التصنيعية الشيء الذي جعل الجزائر في أدنى المراتب عالميا من جانب صادرات أو القيمة المضافة لصناعة التحويلية.

III. 4.تقييم تنافسية منتجات الصناعة التحويلية حسب معدل الميزان التجاري إلى إجمالي التجارة في الفترة (2010-2021):

تحدد تنافسية المنتجات بإستعمال مؤشر معدل الميزان التجاري إلى إجمالي التجارة للدولة، بقسمة صافي التجارة للدولة للمنتج المعني على إجمالي تجارة الدولة هذا المنتج، فإذا كان المؤشر موجباً فذلك يشير إلى تمتع الدولة المعنية بتنافسية في هذا المنتج.ويتم حساب هذا المؤشر بناء على العلاقة التالية:

مؤشر معدل الميزان التجاري إلى إجمالي التجارة للدولة = (الصادرات – الواردات) / (الصادرات + الواردات) ×100

وفيما يلي سيتم تقييم تنافسية بعض منتجات الصناعة التحويلية في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية المُتضمنة في التقرير الاقتصادي العربي الموحد، وذلك تبعًا لمؤشر المعدل الميزان التجاري إلى إجمالي التجارة خلال الفترة (2010-2021):

1.تنافسية منتجات الدهون والزيوت النباتية والحيوانية:

بناء على التصنيف المنسق للسلع الصادر عن منظمة التجارة العالمية، فإن فئة منتجات الدهون والزيوت النباتية والحيوانية تُمثل المجموعة السلعية الرقم 15 في التصنيف، يضم الجدول التالي تطور مؤشر معدل الميزان التجاري إلى إجمالي التجارة لهذه المنتجات في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية الأخرى خلال الفترة (2010-2021).

الجدول 33.3:تطور مؤشر معدل الميزان التجاري في الجزائر إلى إجمالي التجارة للزيوت مقارنة ببعض الدول العربية خلال الفترة (2010-2021)

الوحدة :نسبة مئوية

السنوات	الجزائر	مغرب	تونس	البحرين	السعودية	الإمارات	عمان	قطر
2010	-97,2	-53,3	26,8	-99	-60,5	2,9	-2,4	-98,3
2011	-97,6	-58	16,1	-99,4	-59,3	-38,7	-13,1	-61,9
2012	-97,7	-67,6	27,5	-33	-55,4	3	-22,7	-93,8
2013	-99,3	-64,9	38,5	-98	-54,7	7,5	-11,7	-99,7
2014	-99,9	-51	21,1	-97,3	-61	-26,7	-8,4	-97,8
2015	-99,7	-28,9	66,6	-96,3	-54,6	-30,7	-1	-95,8
2016	-96,7	-38,3	41,6	-96,6	-51,3	-31,7	-41,2	-95,7
2017	-97	-48,6	30,5	-96,8	-54,7	-39	-12	-98,4
2018	-95,9	-44,9	63,9	-96,3	-60,8	-23,6	-10,8	-93,3
2019	-99,5	-41,9	40	-94,4	-58,1	-4,8	-18,8	-89,9
2020	-99,4	-42	65,7	14,6	-52,4	14,6	-10,6	-87,2
2021	-95,3	-56,8	52,5	9,8	-49,2	9,8	-15,4	-86,2

المصدر : من إعداد الباحثة بالإعتماد على صندوق النقد العربي ، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، تقارير سنوية من 2011 إلى غاية 2023.

يتضح من الجدول أن الجزائر تعاني ضعف في تنافسية صادرات الزيوت، إذ بلغت قيم مؤشر معدل الميزان التجاري إلى إجمالي التجارة قيم سالبة بشكل كبير بلغت فيها أعلى قيمة قدرت ب -95,3% عام 2019 خلال الفترة (2010-2021) والتي توافق أدنى قيمة مسجلة من بين الدول العربية الأخرى ما يشير أن الجزائر قد تمكنت من إستيراد كميات كبيرة من الزيوت مقارنة بصادراتها في هذا القطاع وأيضا إعتمادها بشكل أساسي على إستيراد الزيوت بدلا من تحقيق توازن بين الإستيراد والتصدير.

بالمقارنة مع الدول العربية الأخرى، فإن تونس كانت الأكثر تنافسية في صادرات الزيوت، حيث بلغت أعلى معدل للتنافسية بنسبة 66,6% في عام 2015، في حين الإمارات حققت تنافسية في سنوات مختلقة كانت أعلاها قيمة 14,6% في عام 2020 القيمة نفسها أحرزتها البحرين كأعلى معدل تنافسية في صادرات الزيوت، أما بالنسبة لعمان ،السعودية، المغرب وقطر فقد سجلت قيم سالبة في مؤشر معدل الميزان التجاري إلى إجمالي التجارة ما يبرز إنخفاض في تنافسيتها في هذه المنتجات ، هذه الأرقام تبرز وجود فجوة بين بعض الدول العربية و الجزائر في تنافسية صادرات الزيوت و تشير إلى إلزامية إتخاذ تدابير لتحسين تنافسية الصادرات الزيتية لدى الجزائر وزيادة صادراتها في هذا القطاع.

2.تنافسية الصناعة غير العضوية:

حسب التصنيف المنسق للسلع الصادر عن منظمة التجارة العالمية، فإن فئة منتجات الصناعة غير العضوية تمثل المجموعة السلعية الرقم 28 في التصنيف، ويضم الجدول الموالي تطور مؤشر معدل الميزان التجاري إلى إجمالي التجارة لهذه المنتجات في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية الأخرىخلال الفترة (2010-2021).

الجدول 34.3: تطور مؤشر معدل الميزان التجاري في الجزائر إلى إجمالي التجارة للمنتجات غير العضوية مقارنة ببعض الدول العربية خلال الفترة (2010-2021)

الوحدة :نسبة مئوية

السنوات	الجزائر	مغرب	تونس	البحرين	السعودية	الإمارات	عمان	قطر
2010	12,5	60,7	41,1	-92,6	-28,2	-41,7	-77,9	-41,8
2011	22,9	71,9	30,9	-96,5	38,3	-53,6	-71,2	49,6
2012	27,9	44,7	25	-76,5	5,9	-60,4	-66,5	-78,8
2013	22,6	44,1	21,8	-68,5	29,4	-69,6	-74,7	-97,7
2014	46,9	42,9	26,9	-56,3	30,6	-71,9	-73,8	-83
2015	41,7	48,2	37,2	-80,3	19	-92,4	-78,1	-94,5
2016	23,9	38,8	49,3	-77,6	5,9	-90,9	-71	21,8
2017	27,1	20,4	39,3	-75,5	-1,5	-76	-90	31,9
2018	55,7	-95,5	37,8	-87,4	45,3	-84,1	-90,8	32,5
2019	48	-56,3	48,1	-89,4	44,8	-86,1	13,3	16,8
2020	45,5	29,1	46,3	-91	46,6	-72,6	-92,2	44
2021	73,5	28,1	48,1	-87	33,6	-71,6	-90,2	32,6

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على صندوق النقد العربي ، التقارير الإقتصادية العربية الموحدة، تقارير سنوية من 2011 إلى غاية 2023.

تبين من الجدول أن الجزائر تحقق تنافسية في المنتجات غير العضوية، حيث سجلت قيم إيجابية لمؤشر معدل الميزان التجاري إلى إجمالي التجارة، ووصلت أعلى قيمة لها إلى 73,5% في عام 2021 وهي أعلى مسجلة خلال الفترة (2010-2021) بين الدول العربية الأخرى، بالإضافة إلى الجزائر سجلت بعض الدول الأخرى تنافسية في المنتجات غير العضوية خلال فترة الدراسة، فقد حقق المغرب قيمة تنافسية في سنوات مختلفة بنسبة أعلاها 71,9% في عام 2011، بينما سجلت تونس قيما موجبة في كل الفترة المدروسة بتنافسية أعلاها نسبة 49,3% في سنة 2020. وأيضا لاحظنا أن السعودية وعمان حققتا تنافسية في سنوات مختلفة، حيث بلغت أعلى قيمة للسعودية 49.6% عام 2020، ولعمان 13.3% سنة في حين سجلت كل من البحرين والإمارات معدلات سالبة ما يظهر ضعف تنافسيتهما في هذه المنتجات، حيث بلغت أعلى قيمة لها -41,7% و -56,3% على التوالي.

هذه النتائج تعكس التفاوت في إمكانات الدول العربية على تصدير وإنتاج المنتجات غير العضوية، وتوضح ضرورة زيادة الإنتاج المحلي وتحسين القطاع الزراعي لتحقيق التوازن في الميزان التجاري والإكتفاء الذاتي في هذه المنتجات.

3.تنافسية صناعة الكيماويات العضوية:

بناء على التصنيف المنسق للسلع الصادر عن منظمة التجارة العالمية، فإن فئة منتجات الكيماويات العضوية مثل المجموعة السلعية الرقم 29 في التصنيف، يشتمل الجدول التالي على تطور مؤشر معدل الميزان التجاري إلى إجمالي التجارة لهذه المنتجات في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية الأخرى خلال الفترة (2010-2021).

الجدول 35.3: تطور مؤشر معدل الميزان التجاري في الجزائر إلى إجمالي التجارة للكيماويات العضوية مقارنة ببعض الدول العربية خلال الفترة (2010-2021)

الوحدة :نسبة مئوية

السنوات	الجزائر	مغرب	تونس	البحرين	السعودية	الإمارات	عمان	قطر
2010	-70,4	-93,2	-95,1	-98,4	65,4	-13,4	41,3	82,7
2011	-78,4	-91,5	-95,9	29,1	82,7	-31,6	58,9	93,7
2012	-84,1	-94,6	-96,8	81,4	70,6	-15	36,7	75,1
2013	-77,6	-94,7	-96,8	75,8	71,6	-15,6	6,5	63,9
2014	-44,9	-94	-96,9	58,6	69,8	-53,9	21,8	60,9
2015	-69,7	-94,6	-96,4	56,4	70,3	-74,5	17,2	66,1
2016	-72,3	-94,1	-94,1	39,6	67,5	-67,9	65,6	72,5
2017	-81,9	-92,7	-92,7	45	67,1	-47,8	82	73
2018	-86,2	-92,1	-92,1	49,8	74,3	-37,8	80,8	67,6
2019	-83,3	-91,8	-91,8	41,6	73	-27,7	44,1	69,4
2020	-99,4	-94,5	-96	30,1	69	-29,1	13,2	70,8
2021	-95,3	-93,6	-91,9	45	72,2	-33,6	25,4	72,5

المصدر : من إعداد الباحثة بالإعتماد على صندوق النقد العربي ، التقارير الإقتصادية العربية الموحدة السنوية من 2011 إلى غاية 2023.

يظهر من الجدول أن الجزائر سجلت قيما سالبة في مؤشر معدلات الميزان التجاري إلى إجمالي التجارة للمنتجات العضوية، مما يعكس ضعف تنافسيتها في هذا القطاع، وقد كانت أعلى قيمة مسجلة لها هي -44,9% عام 2014 في الفترة (2010-2021) بالمقابل حققت قطر وعمان قيما موجبة خلال الفترة المدروسة ما يشير إلى تحقيقهما لتنافسية أقوى في هذا المجال إذ بلغ ذروتها معدل 93,7% لقطر عام 2011 و82% لعمان سنة 2017 ،أيضا السعودية تميزت بتنافسية في هذه المنتجات وأرقاما موجبة لمؤشر معدل

الميزان التجاري إلى إجمالي التجارة خلال الفترة المدروسة ، بينما حققت البحرين تنافسية في سنوات مختلفة، أعلاها 81.4% عام 2012.

في حين سجلت تونس والمغرب والإمارات قيما سالبة أعلاها -91.8%، -91.5%، و -13.5% على التوالي، ما يدل على ضعف تنافسيتها في المنتجات العضوية خلال الفترة المدروسة ما يستلزم بضرورة إتخاذ إجراءات مناسبة لتحسين تنافسيتها في هذا القطاع وأهمية تعزيز الصناعة العضوية لتعزيز صادراتها وتحقيق الإكتفاء الذاتي.

4.تنافسية الصناعة الصيدلانية:

تبعا لما جاء في التصنيف المنسق للسلع الصادر عن منظمة التجارة العالمية، فإن فئة منتجات الصناعة الصيدلانية تعبر المجموعة السلعية رقم 30 في التصنيف ويتضمن الجدول التالي تطور مؤشر معدل الميزان التجاري إلى إجمالي التجارة لهذه المنتجات في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية الأخرى في الفترة (2010-2021).

الجدول 36.3:تطور مؤشر معدل الميزان التجاري في الجزائر إلى إجمالي التجارة للمنتجات الصيدلانية مقارنة ببعض الدول العربية خلال الفترة (2010-2021)

الوحدة: نسبة مئوية

السنوات	الجزائر	مغرب	تونس	البحرين	السعودية	الإمارات	عمان	قطر
2010	-99,8	-78	-88,5	-99,6	-86,9	-60	-85,8	-99,5
2011	-99,9	-88	-88,2	-99,7	-91,4	-83,2	-83,4	-97,5
2012	-99,8	-70,4	-84,8	-98	-87	-66,5	-69,7	-94,8
2013	-99,7	-67,7	-83,7	-98,6	-84,9	-66,3	-78,6	-100
2014	-99,9	-73	-84,5	-99	-85,2	-60,8	-75,7	-92,9
2015	-99,8	-68,3	-82,7	-99	-84,4	-72,9	-79,7	-95
2016	-99,3	-69,1	-81,3	-99,5	-80,8	-73,2	-76,6	-96,3
2017	-99,5	-70,1	-81,2	-99,7	-83,7	-63,4	-72,5	-88,6
2018	-99,2	-68,6	-76,3	-99,4	-86,2	-49,9	-69,4	-99,2
2019	-99,2	-70,2	-75,6	-99,2	-85,4	-56,3	-68,6	-99
2020	-99,4	-74,9	-76	-99	-86,3	-48,4	-85,9	-98,3
2021	-95,3	-81,7	-71,9	-97,2	-89,1	-47,7	-90,3	-99,2

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على :صندوق النقد العربي ، التقارير الإقتصادية العربية الموحدة، تقارير سنوية من 2011 إلى غاية 2023.

يلاحظ من الجدول أن جميع الدول العربية تسجل قيما سالبة لمؤشر معدلات الميزان التجاري إلى إجمالي التجارة في المنتجات الصيدلانية، مما يعكس ضعف تنافسيتها في هذه المنتجات خلال الفترة (2010-2021) وقد بلغت الجزائر أدنى مستوى تنافسيةحيث بلغت أعلى قيمة سالبة للمؤشر بنسبة-95,3% عام 2021 في

المقابل سجلت الإمارات أعلى مستوى تنافسية بأدنى قيمة سالبة للمؤشر بقيمة 47,7% السنة نفسها تلتها المغرب، عمان، تونس، السعودية وقطر بقيم سالبة تتراوح بين 67,7%و 95,3% خلال الفترة المدروسة.

هذه الأرقام تشير إلى أن هذه الدول العربية تعتمد بشكل كبير على إستيراد المنتجات الصيدلانية بدلا من إنتاجها محليا، مما يبين تحديات الصناعة الصيدلانية في تحقيق التنافسية والإكتفاء الذاتي لتحسين هذا الوضع إذ هذه الدول بحاجة لتطوير صناعة الأدوية المحلية، وتعزيز الإستثمار في البحث والتطوير، وتبني سياسات تشجيعية لزيادة الإنتاج المحلي وتحفيز التصدير في القطاع الصحي.

5.تنافسية صناعة الأسمدة:

حسب التصنيف المنسق للسلع الصادر عن منظمة التجارة العالمية، فإن فئة منتجات صناعة الأسمدة تعبر عن المجموعة السلعية رقم 31 في التصنيف. يشتمل الجدول الموالي تطور مؤشر معدل الميزان التجاري إلى إجمالي التجارة لهذه المنتجات في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية الأخرى خلال الفترة (2010-2021).

الجدول3.37: تطور مؤشر معدل الميزان التجاري في الجزائر إلى إجمالي التجارة لمنتجات الأسمدة مقارنة ببعض الدول العربية خلال الفترة (2010-2021)

الوحدة :نسبة مئوية

السنوات	الجزائر	مغرب	تونس	البحرين	السعودية	الإمارات	عمان	قطر
2010	-95,9	78,7	93,7	21,1	90,5	76,1	74,7	98,8
2011	-87,3	87	83,9	97	91,6	85,1	94,9	99,6
2012	-89,6	85,3	87	97,3	88	77,3	97,1	-94,8
2013	-61,2	75,5	83,6	95,8	83,9	75	93,5	-98,2
2014	28,1	77,9	84	95,4	82	64,3	91	-83,5
2015	30,1	76,1	71,4	96,7	78,7	40,3	92,4	-100
2016	63,5	81,4	76,6	98,6	80,8	79,1	89,6	-99,1
2017	55,5	81,4	84,2	98	83,7	78,2	92,5	99,1
2018	71,9	82,2	79,7	98,4	87,1	78,4	93	99,2
2019	74,9	83,3	82	98,1	83,9	71,8	94,7	98,9
2020	79,5	85,7	65,8	96,5	84,9	-39,4	92,5	98,8
2021	89,4	90,3	77,7	97,8	93,6	-50,8	92,5	99,3

المصدر : من إعداد الباحثة بالإعتماد على :صندوق النقد العربي ، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، تقارير سنوية من 2011 إلى غاية 2023.

توضح نتائج الجدول أن مؤشر معدل الميزان التجاري إلى إجمالي التجارة لمنتجات الأسمدة أن الجزائر حققت تطور في تنافسية منتجات الأسمدة خلال الفترة المذكورة حيث تراوحت معدلات مؤشر معدل الميزان التجاري بين السلبية في الفترة (2010-2013) والإيجابية في الفترة من (2014-2021) ماجعلها تحقق تنافسية في هذه المنتجات خلال هذه المدة، وقد كانت أعلى قيمة لها هي 89,4%عام 2021 وهي القيمة أقصوى

المسجلة خلال الفترة (2010-2021) هذا ما يشير إلى أن الجزائر إستطاعت زيادة صادراتها من منتجات الأسمدة مقارنة بوارداتها، ما جعلها تحقق تنافسية في هذا القطاع خلال تلك الفترة.

بالنسبة للدول العربية حققت أغلبها تنافسية في منتجات الأسمدة فيما عادت أعلى قيمة لمؤشر الميزان التجاري إلى إجمالي التجارة لهذه المنتجات لقطر في عام 2012 بمعدل 97,1%، وإلى عمان بمعدل 93,6% في عام 2021، وإلى السعودية بمعدل 85,1% في عام 2011 ما يوضح أن هذه الدول تملك فائض في صادراتها من منتجات الأسمدة مقارنة بوارداتها في تلك السنوات.

6.تنافسية صناعة البلاستيك:

تبعا لما جاء في التصنيف المنسق للسلع الصادر عن منظمة التجارة العالمية، فإن فئة منتجات صناعة البلاستيك تشكل المجموعة السلعية رقم 39 في التصنيف و يعبر الجدول التالي عن تطور مؤشر معدل الميزان التجاري إلى إجمالي التجارة لهذه المنتجات في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية الأخرى في الفترة (2010-2021).

الجدول3.38:تطور مؤشر معدل الميزان التجاري في الجزائر إلى إجمالي التجارة للمنتجات البلاستيك مقارنة ببعض الدول العربية خلال الفترة (2010-2021)

الوحدة :نسبة مئوية

السنوات	الجزائر	مغرب	تونس	البحرين	السعودية	الإمارات	عمان	قطر
2010	-99,2	-83,1	-50	-39,8	65,4	-2,7	15,4	51
2011	-99,5	-89,1	-50	-39,6	71	8,9	11,6	79,6
2012	-99,3	-88,1	-49,3	-29	65	17,1	1,5	-83,6
2013	-99,3	-86	-49,3	-25,4	66,9	11,6	2,3	77,4
2014	-99,6	-85,2	-48,7	-22,4	69,4	-9,4	8,9	-63,7
2015	-99,7	-83,1	-52,6	-15,9	62,7	-5,1	-7,5	-82
2016	-99,7	-82,5	-48,3	-24	65,9	21,2	30,2	59
2017	-99,6	-81,9	-45,1	-31,5	70,8	3,7	-17,6	61,4
2018	-99,1	-80,3	-44,9	-34,3	74,3	5,9	-9,8	60
2019	-99,2	-91,8	-40,6	-25,2	70,3	12	12	59,2
2020	-99,2	-84,5	-40,4	-23,6	66,4	24,3	25,7	56,3
2021	-98,6	-85,1	-40,1	-19,8	72,1	20,2	43,1	64

المصدر : من إعداد الباحثة بالإعتماد على :صندوق النقد العربي ، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، تقارير سنوية من 2011 إلى غاية 2023.

يظهر الجدول أن الجزائر تعاني من ضعف تنافسية منتجات البلاستيك، فقد كانت قيم مؤشر معدل الميزان التجاري إلى إجمالي التجارة سالبة وجد منخفضة بحيث قدرت أعلى قيمة له ب -98,6% سنة 2021 في

الفترة (2010-2021) ما يدل على أن الجزائر تستورد كميات كبيرة من منتجات البلاستيك بنسبة تتجاوز صادراتها في هذا القطاع.

أما بالمقارنة مع الدول العربية، فنجد أن السعودية حسب مؤشر معدل الميزان التجاري إلى إجمالي التجارة حققت قيم موجبة على طول الفترة المدروسة أعلاها 74,3 عام 2018 ما كسبها ميزة تنافسية خلال هذه الفترة، في حين سجلت قطر هذه الميزة في بعض سنوات الدراسة أعلى قيمة لها قدرت بنسبة 79,6% سنة 2011 ، أما عمان و الإمارات فقد تحصلت على هذه الميزة أيضا في فترات مختلفة ضمن الفترة (2010-2021) بلغت أعلاها 43,1 عام 2021 و 24,3 عام 2020 على التوالي ،لتسجل كل من البحرين و المغرب و تونس ضعف في تنافسية منتجات البلاستيك، إن هذه الأرقام تبين وجود تباين عند الدول العربية على التنافس في صادرات هذه المنتجات ما يعكس وجود تحديات مختلفة تواجه كل دولة في هذا الصناعة ما يوضح ضرورة البحث عن إستراتيجيات مخصصة لتعزيز التنافسية و تطوير صناعة هذه المنتجات.

7.تنافسية صناعة المطاط:

تبعا للتصنيف المنسق للسلع لمنظمة التجارة العالمية، فإن فئة منتجات المطاط تعبر عن المجموعة السلعية رقم 40 في التصنيف ويتضمن الجدول الآتي تطور مؤشر معدل الميزان التجاري إلى إجمالي التجارة لهذه المنتجات في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية الأخرى خلال الفترة (2010-2021).

الجدول 39.3: تطور مؤشر معدل الميزان التجاري في الجزائر إلى إجمالي التجارة لمنتجات المطاط مقارنة ببعض الدول العربية خلال الفترة (2010-2021)

الوحدة :نسبة مئوية

السنوات	الجزائر	مغرب	تونس	البحرين	السعودية	الإمارات	عمان	قطر
2010	-95	-85,7	-52,5	-71	-93,9	-57	-88,4	-99,7
2011	-93,3	-81,7	-49,5	-73,6	-97,6	-84,9	-83,6	-99
2012	-96,9	-70,7	-36,6	-94,6	-98,7	-84,3	-84,6	-82,2
2013	-96,9	-87,2	-59,3	-65,4	-93,8	-79,1	-83,7	-99,1
2014	-97,7	-87,4	-62,2	-95,5	-64,8	78,4	-96,7	-97,2
2015	-99,9	-86,5	-65,5	-95,1	-51	-74,4	-89,6	-95,3
2016	-99,9	-79,2	-69	-64,1	-97,1	-70,2	-82,4	-95,4
2017	-99,9	-81,9	-77,2	-75,5	-76,2	-12,9	-76,3	-97
2018	-99,8	-77,8	-68,7	-70	-66,7	-9,19	-76,3	-96,6
2019	-99,9	-73,4	-77,3	-48,4	-77,1	-7,6	-94,4	-93,5
2020	-95,7	-68,4	-82	-46,1	-75,2	-5,2	-69,4	-94
2021	-89,4	-74,6	-80,6	-54,6	-58,8	7,6	-69,3	-92,1

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على: صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، تقارير سنوية من 2011 إلى غاية 2023.

لقد أوضح الجدول أن معدل مؤشر ميزان التجارة الإجمالي لمنتجات المطاط أن الجزائر تسجل قيما سالبة في الفترة (2010-2021) ، حيث بلغت أعلى قيمة سالبة لها نسبة -89,4% عام 2021، وهي القيمة الأدنى التي سجلت خلال هذه الفترة بالمقارنة مع الدول الأخرى ما يظهر أن الجزائر تعاني من ضعف تنافسيتها في قطاع صادرات المطاط، بالمقابل سجلت الإمارات قيما موجبة في سنوات مختلفةوكانت أعلى قيمة لها في عام 2014 بنسبة 78,4% مما يعكس تنافسيتها في منتجات المطاط 2014 بينما بخصوص قطر، عمان، المغرب، البحرين، وتونس، فقد سجلت جميعها معدلات سالبة، وتراوحت هذه القيم بين -82,2% لقطر عام 2012، و -69,3% لعمان عام 2020، و -68,4% للمغرب عام 2020، و -51% للسعودية عام 2015، و -46,1% للبحرين عام 2020، و -36,6% لتونس عام 2012، مما يشير إلى ضعف تنافسيتها في هذه المنتجات.

8.تنافسية صناعة الجلود:

حسب التصنيف المنسق للسلع الصادر عن منظمة التجارة العالمية، فإن مجموعة منتجات الجلود هي عن المجموعة السلعية رقم 41 في التصنيف، ويشمل الجدول التالي تطور مؤشر معدل الميزان التجاري إلى إجمالي التجارة لهذه المنتجات في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية الأخرى في الفترة (2010-2021).

الجدول3.40: تطور مؤشر معدل الميزان التجاري في الجزائر إلى إجمالي التجارة لمنتجات الجلود مقارنة ببعض الدول العربية خلال الفترة (2010-2021)

الوحدة :نسبة مئوية

السنوات	الجزائر	المغرب	تونس	البحرين	السعودية	الإمارات	عمان	قطر
2010	-100	23,6	44,2	-97,4	-97,3	-87,1	-90,4	-98,5
2011	-99,9	-4,1	48,3	-97,8	-99,5	-92,2	-88,8	-97,1
2012	-99,6	-6,4	37,1	-98,2	-97,5	-91,6	-95,8	-94,9
2013	-100	-8,4	38,9	-69	-97,8	-91,5	-97	-99,2
2014	-99,8	-19,8	35,7	-87,9	-98	-61,1	-99,6	-95,2
2015	-100	-17	39,2	-38,7	-98,7	-74,3	-97,4	-94,6
2016	-100	-16	39,8	-61,5	-97,1	-74,1	-96,7	-93,1
2017	-99,8	-24,9	40,3	-67,9	-96,8	-61,1	-61,6	-97,8
2018	-99,7	-42,2	45,4	-71,8	-95,9	-53	-77,8	-93,6
2019	-99,8	-38	47,3	-78	-99,8	-45,7	-98,5	-95,1
2020	-99,7	-58	49,5	-80,1	-99,6	-43,7	-100	-94
2021	-99,5	-43,6	40,7	-84,1	-99	-51	-99,9	-92,1

المصدر : من إعداد الباحثة بالإعتماد على :صندوق النقد العربي ، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، تقارير سنوية من 2011 إلى غاية 2023.

يظهر الجدول قيما لمؤشر معدل الميزان التجاري الإجمالي لمنتجات الجلود، حيث سجلت الجزائر قيما سالبة خلال الفترة (2010-2021) ،حيث وصلت أعلى قيمة سالبة لها هي- 99,5% عام 2021، وهي الأدنى نسبة محققة بالمقارنة مع الدول العربية الأخرى مما يظهر ضعف تنافسيتها في هذه المنتجات. بالمقابل سجلت تونس قيما موجبة في هذه الفترة، بقيمة أقصاها 49,5% عام 2020، ما يبين تحقيقها للتنافسية في منتجات الجلود و بينما أظهر المغرب أيضا قيما موجبة في سنوات مختلفة، بأعلى قيمة له هي 23,6% عام 2010، ما يدل على تحقيقه للتنافسية ،على الجانب الآخر سجلت السعودية، قطر، عمان، الإمارات، والبحرين قيما سالبة بنسب مختلفة، بلغت أعلاها -95,9% في عام 2018، -92,1% في عام 2021، -61,6% عام 2017، -43,7% سنة 2020، و -38,7% في عام 2015 على التوالي، مما يبرز ضعف تنافسيتها في هذه المنتجات خلال الفترة المدروسة.

9.تنافسية صناعة الورق:

حسب التصنيف المنسق للسلع الصادر عن منظمة التجارة العالمية، فإن فئة منتجات الورق تمثل المجموعة السلعية رقم 29 في التصنيف، ويضم الجدول التالي تطور مؤشر معدل الميزان التجاري إلى إجمالي التجارة لهذه المنتجات في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية الأخرى خلال الفترة (2010-2021).

الجدول 41.3: تطور مؤشر معدل الميزان التجاري في الجزائر إلى إجمالي التجارة لمنتجات الورق مقارنة ببعض الدول العربية خلال الفترة (2010–2021)

الوحدة :نسبة مئوية

السنوات	الجزائر	مغرب	تونس	البحرين	السعودية	الإمارات	عمان	قطر
2010	-98,8	-83,1	-20,2	-50,3	-20,6	-33,2	-70,5	-96,8
2011	-99	-86	-29,9	-33,5	-48,7	-3,2	-70,9	-95,3
2012	-99	-80,9	-57,3	-94,4	-49,5	-83,6	-7,75	-91,4
2013	-98,8	-75,9	-61,1	-3,8	-39,2	-67,7	-77,7	-99,1
2014	-99,2	-50,1	-73,3	1,3	-38,1	-49,1	-70,7	-89,3
2015	-99,8	-66,8	-75,3	-28	-43,1	-57,3	-68,6	-89,8
2016	-98,9	-77,5	-59	-47,3	-42,2	-48	-58,3	-94,7
2017	-98,1	-78,4	-36,8	-17,3	-43,5	-46,9	-58,3	-89,6
2018	-95,4	-79	-59	-39,6	-39,9	-26,9	-58,3	-83,2
2019	-97,8	-77,6	-40,6	-17,8	-42,2	-29,2	-66	-78,3
2020	-95,4	-78,5	-417	-37,2	-42,3	15,9	-68,8	-76,7
2021	-95,8	-78	-24,8	-44,1	-40,1	-4,1	-68,2	-76,6

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على :صندوق النقد العربي ، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، تقارير سنوية من 2011 إلى غاية 2023.

يظهر من خلال الجدول أن الجزائر لم تحقق تنافسية في منتجات الورق، حيث كان أعلى معدل لمؤشر الميزانالتجاري إلى إجمالي التجارة لمنتجات الورق قيمة سالبة بلغت -95,4% عام 2020 خلال الفترة (2010-2021) ما يدل على أن الجزائر تعتمد بشكل كبير على واردات منتجات الورق بدلا من القدرة على تلبية إحتياجاتها المحلية أو تصدير منتجاتها.

بالمقارنة مع الدول العربية، فقد حققت الإمارات تنافسية في سنوات مختلفة خلال الفترة المدروسة حيث بلغت أعلى قيمة لمؤشر الميزان التجاري إلى إجمالي التجارة لمنتجات الورق نسبة 15,9% عام 2020، تلتها البحرين أيضا بمعدلات موجبة في سنوات مختلفة، إذ كانت أعلى قيمة لها 1,3% سنة 2014 أما بالنسبة لقطر ،المغرب، عمان ،السعودية و تونس فقد حققت جميعها قيما سالبة لمؤشر الميزان التجاري إلى إجمالي التجارة لمنتجات الورق تراوحت بين -76,6% و -7,75% خلال الفترة المدروسة مما يبين ضعف تنافسيتها في هذه المنتجات لذلك لابد من توفر فرص لتعزيز تنافسية هذا القطاع وتحسين أدائه في التجارة الدولية.

10.تنافسية صناعة المنسوجات:

حسب التصنيف المنسق للسلع الصادر عن منظمة التجارة العالمية، فإن فئة منتجات النسيج تمثل المجموعة السلعية رقم 50 في التصنيف، ويتضمن الجدول الموالي تطور مؤشر معدل الميزان التجاري إلى إجمالي التجارة لهذه المنتجات في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية الأخرى في الفترة (2010-2021).

الجدول42.3: تطور مؤشر معدل الميزان التجاري في الجزائر إلى إجمالي التجارة لمنتجات النسيج مقارنة ببعض الدول العربية خلال الفترة (2010–2021)

الوحدة: نسبة مئوية

السنوات	الجزائر	مغرب	تونس	البحرين	السعودية	الإمارات	عمان	قطر
2010	-100	-77,5	-91,8	-92,9	-84,3	-41,5	-77,1	-37
2011	-100	-94,3	-90,3	-89,4	-95,6	-57	-98,7	-98,6
2012	-100	-93,1	-95,6	-100	-98	-99,3	-99,2	-74,3
2013	-100	-96,4	-96	-82,1	-94,5	-92,3	-100	-99,5
2014	-99,4	-96,4	-85,4	-47,2	-86	-51,1	-100	31,1
2015	-99,6	-97,6	-87,2	19	-84,6	-23,2	-99,4	-99
2016	-99,9	-97,9	-69	-64,1	-97,1	-86,7	-99,2	-99,9
2017	-100	-93,6	-14,4	2,6	-96,8	-52,1	-86,1	-94,7
2018	-100	-96,1	-19,6	-5,7	-61,5	-51,4	-98,4	-58,6
2019	-100	-93,2	-92,8	-77,8	-98,4	-48,1	-99,4	-98,3
2020	-100	-68,4	-94	-95	-94,6	-45,1	-88,5	-97,7
2021	-97,7	-77,5	-94,3	-87,7	-86	-37,6	-89,5	-93,4

المصدر : من إعداد الباحثة بالإعتماد على صندوق النقد العربي ، التقارير الإقتصادية العربية الموحدة، تقارير سنوية من 2011 إلى غاية 2023.

من خلال تحليل البيانات، يظهر أن هناك تباينا كبيرا في الأداء التنافسي لمنتجات المنسوجات في الدول العربية و أن الجزائر سجلت معدلات سالبة لمؤشر معدل الميزان التجاري لإجمالي التجارة لهذه المنتجات على مدى الفترة (2010-2021) ، ووصلت بها أعلى قيمة سالبة هي -97.7% عام 2021، وهي أدنى قيمة مسجلة لهذا المؤشر بالمقارنة مع الدول العربية الأخرى، مما يشير إلى ضعف تنافسيتها في هذا المجال، أما البحرين وقطر فقد سجلتا معدلات موجبة في سنوات مختلفة، حيث كانت أعلى قيمة للبحرين هي 19% سنة 2015 ، وأعلى نسبة لقطر 31.1.% عام 2014، في حين بالنسبة للمغرب، عمان، تونس، والسعودية، فقد سجلت جميعها معدلات سالبة تراوحت قيمها بين -14.4% و -77.1% مما يعكس تباين أدائها وضعف تنافسيتها في هذه المنتجات.

11.تنافسية صناعة الحديد:

تبعا للتصنيف المنسق للسلع الصادر عن منظمة التجارة العالمية، فإن فئة منتجات الحديد هي المجموعة السلعية الرقم 72 في التصنيف، يضم الجدول التالي تطور مؤشر معدل الميزان التجاري إلى إجمالي التجارة لهذه المنتجات في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية الأخرى في الفترة (2010-2021).

الجدول43.3: تطور مؤشر معدل الميزان التجاري في الجزائر إلى إجمالي التجارة لمنتجات الحديد مقارنة ببعض الدول العربية خلال الفترة (2010–2021)

الوحدة :نسبة مئوية

السنوات	الجزائر	مغرب	تونس	البحرين	السعودية	الإمارات	عمان	قطر
2010	-92,4	-98	-64	-38,9	-75	8	-88,8	-98,7
2011	-96,2	-75,9	-72,5	-10,7	-82,7	-54,2	-24	31,8
2012	-98	-78	-74,1	21,3	-89,1	-46,3	-29,5	-16,4
2013	-99,4	-88,6	-80,4	47,2	-85,6	-31	-37,2	-100
2014	-100	-88,3	-91,4	-87,7	-69,5	-54,3	-37,2	21,7
2015	-95,4	-90,9	-86,9	-82,1	-58,3	-87,7	-32,1	8,1
2016	-100	-86,9	-86,9	20,3	-80,6	-19,9	-35,8	-4,4
2017	-99,9	-74,4	-14,4	2,6	-69,8	-34,9	-62,6	-94,7
2018	-98,6	-69,6	-19,6	-5,7	-61,5	-22,9	-64,9	-8,6
2019	-85,1	-64,4	-92,8	-77,8	-98,4	-21,3	-60,9	19,3
2020	-90,6	-90,3	-60,4	53,3	-76,7	-21,6	7,7	-56,2
2021	6,7	-82,2	-49,5	62,4	-62	-13,7	9,9	-46,9

المصدر : من إعداد الباحثة بالإعتماد على صندوق النقد العربي ، التقارير الإقتصادية العربية الموحدة، تقارير سنوية من 2011 إلى غاية 2023.

تظهر بيانات الجدول أن الجزائر سجلت معدلات موجبة لمؤشر معدل الميزان التجاري في إجمالي التجارة لمنتجات الحديد في سنوات مختلفة أعلاها 6,7% عام 2021 خلال الفترة (2010-2021) ما يشير إلى تحقق التنافسية في هذه المنتجات، أيضا البحرين قد سجلت قيم موجبة في سنوات مختلفة أقصاها 62,4% في عام 2021، وهي أعلى محققة في الفترة المدروسة بالمقارنة مع الدول العربية المذكورة مما يعكس قدرتها القوية على المنافسة وتحقيق توازن إيجابي في تجارتها في قطاع الحديد.

أما قطر وعمان والإمارات، فقد سجلت جميعها قيم موجبة وتنافسية في سنوات مختلفة حيث بلغت أعلاها على التوالي 31,8% عام 2011، 9,9% سنة 2021 و 8% عام 2010 مما يشير إلى قدرتها على التنافس في السوق العالمية، في المقابل حققت السعودية، تونس، والمغرب معدلات سالبة في مؤشر معدل الميزان التجاري في إجمالي التجارة لهذه المنتجات وقد كانت أعلاها -58,3% سنة 2015 ،-14,4% عام 2017 و- 64,4% سنة 2019 مما يدل على ضعف تنافسيتها في قطاع الحديد خلال الفترة المشار إليها، وهو مؤشر على الإعتماد الأكبر على الإستيراد في هذه البلدان وتحدياتها في تعزيز صادراتها.

12.تنافسية صناعة الألمنيوم:

تبعا للتصنيف المنسق للسلع الصادر عن منظمة التجارة العالمية فمنتجات الألمنيوم تمثل المجموعة السلعية رقم 76 في التصنيف. ويتضمن الجدول التالي تطور مؤشر معدل الميزان التجاري إلى إجمالي التجارة لهذه المنتجات في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية الأخرى في الفترة (2010-2021).

الجدول3.44: تطور مؤشر معدل الميزان التجاري في الجزائر إلى إجمالي التجارة لمنتجات الألمنيوم مقارنة ببعض الدول العربية خلال الفترة (2010-2021)

الوحدة :نسبة مئوية

السنوات	الجزائر	مغرب	تونس	البحرين	السعودية	الإمارات	عمان	قطر
2010	-94,7	-63,2	-30,5	89,1	-39,1	49,2	56,4	-18,8
2011	-99	-63,5	-37,3	86,6	-64	57,6	57,2	72,7
2012	-100	-54,8	-39,8	93,6	-57,9	68,1	59,3	-88,5
2013	-100	-59,6	-40,7	88,3	-22,7	63,6	53,7	-93,2
2014	-99,9	-57,3	-41,2	87,1	-6,9	44,8	62,8	-90,8
2015	-100	-57,1	-43,1	73,3	-3,9	61,9	63,4	-73,2
2016	-99,9	-52,2	-35,6	80,6	17,1	65,5	50,1	66,7
2017	-100	-53	-39,4	67,5	23	68,7	42,6	82,4
2018	-100	-57	-41,5	68,9	25,9	68,9	58,1	76,2
2019	-99,9	-64,6	-40,4	66,6	21,5	66,6	52,2	80,2
2020	-99,7	-86	-37,4	62,8	11,8	62,8	57,5	77,6
2021	-98,2	-84,1	-34,7	71	22	71	62,2	80,9

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على صندوق النقد العربي ، التقارير الإقتصادية العربية الموحدة، تقارير سنوية من 2011 إلى غاية 2023.

من خلال تحليل الجدول يظهر أن الجزائر سجلت معدلات سالبة في مؤشر معدل ميزان التجاري لإجمالي التجارة لمنتجات الألمنيوم في الفترة (2010-2021) ، حيث بلغ أعلى معدل سالب لها نسبة - 94,7% عام 2010 ما يدل على إلى ضعف تنافسية هذا البلد في هذه المنتجات، بالمقابل سجلت البحرين معدلات موجبة خلال نفس الفترة بلغ أعلاها 93,6% سنة 2012 ما يشير إلى قوتها وقدرتها على التنافس في سوق الألمنيوم وهو أعلى نسبة محققة مقارنة بالدول الأخرى ، أيضا شهدت قطر معدلات موجبة طوال الفترة بلغ أقصاها معدل 82,4% عام 2019، كذلك حققت الإمارات معدلات موجبة طوال الفترة، وقد بلغ أعلى معدل لها 71% سنة 2021، مما يعكس قدرتهما على الازدهار و إستمرار تنافسيتها في هذه المنتجات ، أما عمان وقطر والسعودية فقد سجلت معدلات موجبة في سنوات مختلفة، وبلغ أعلى معدل لكل منهما 82,4% و63,4% و25,9% على التوالي مما يظهر قدرتها على التنافس في هذه المنتجات بالمقابل سجلت المغرب وتونس معدلاتسالبة في مؤشر معدل ميزان التجاري لإجمالي التجارة لمنتجات الألمنيوم خلال الفترة المدروسة إذ كان أعلى معدل لكل منهما سالب على التوالي -30.5% عام 2010 و-52.2% سنة 2016 مما يبرز ضعف تنافسيتها و عدم تميزهما في هذه المنتجات.

13.تنافسية صناعة الإلكترونيات:

حسب التصنيف المنسق للسلع الصادر عن منظمة التجارة العالمية، فإن مجموعة منتجات صناعة الإلكترونيات هي المجموعة السلعية رقم 30 في التصنيف و يشمل الجدول الآتي تطور مؤشر معدل الميزان التجاري إلى إجمالي التجارة لهذه المنتجات في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية الأخرى.

الجدول3.45: تطور مؤشر معدل الميزان التجاري في الجزائر إلى إجمالي التجارة للمنتجات الإلكترونية مقارنة ببعض الدول العربية خلال الفترة (2010–2021)

الوحدة :نسبة مئوية

السنوات	الجزائر	مغرب	تونس	البحرين	السعودية	الإمارات	عمان	قطر
2010	-99,7	60,7	41,1	-92,6	-28,2	-41,7	-77,9	-41,8
2011	-99,8	71,9	30,9	-96,5	38,8	-53,6	-71,2	49,6
2012	-99,9	44,7	25	-76,5	5,9	-60,4	-66,5	-78,8
2013	-99,9	44,1	21,8	-68,5	29,4	-69,6	-74,7	-97,7
2014	-99,8	42,9	26,9	-56,3	30,6	-71,9	-73,8	-83
2015	-99,9	48,2	37,2	-80,3	19	-92,4	-78,1	-94,5
2016	-98,7	38,8	493	-77,6	5,9	-90,9	-71	21,8
2017	-99,1	20,4	39,3	-75,5	-1,5	-76	-90	31,9
2018	-96,9	-59,5	37,8	-87,4	453	-84,1	-90,8	32,5
2019	-96,9	-56,3	48,1	-89,4	44,8	-86,1	13,1	16,8
2020	-99,1	14,7	13,6	-77,3	-90,2	-7,5	-62,8	-92,5
2021	-98,7	10,5	18,5	-68,8	-90,8	-10,5	-55,2	-89,5

المصدر : من إعداد الباحثة بالإعتماد على صندوق النقد العربي ، التقارير الإقتصادية العربية الموحدة، تقارير سنوية من 2011 إلى غاية 2023.

تظهر البيانات في الجدول أن الجزائر سجلت مؤشرات سالبة في الميزان التجاري إلى إجمالي التجارة لمنتجات الإلكترونيات خلال الفترة (2010-2021) وقد كانت أعلى قيمة سالبة بلغتها هي - 96,9% عام 2019، مما يعكس ضعف تنافسيتها في هذه المنتجات ، بالمقابل سجلت تونس معدلات إيجابية خلال نفس الفترة فقد كانت أعلى قيمة إيجابية لها 49,3% في عام 2016 ما يدل على قدرتها على المنافسة في سوق الإلكترونيات ،إضافة إلى ذلك حققت المغرب وقطر تنافسية في هذه المنتجات في فترات مختلفة إذ بلغت أعلى معدلات للمغرب وقطر 71,9% و4,96% على التوالي في عام 2014، أيضا السعودية وعمان سجلت معدلات إيجابية في سنوات مختلفة إذ بلغ أعلى معدل للسعودية 45,3% عام 2018 ولعُمان 13,3% عام 2019بالمقابل حققت البحرين والإمارات معدلات سالبة خلال الفترة المدروسة، حيث تراوحت القيم بين 7,5-% عام 2020 للإمارات و -56,3 %عام 2014 للبحرين، مما يعكس ضعف تنافسيتهما في سوق الإلكترونيات خلال تلك الفترة.

خاتمة الفصل الثالث:

كخاتمة لهذا الفصل أنه بالرغم من إهتمام الجزائر بتطوير قطاع الصناعات التحويلية، إلا أنها لا تزال تعتمد بشكل رئيسي على القطاع الإستخراجي، خاصة فيما يتعلق بالنفط والغاز، كمصدر رئيسي للدخل الوطني،إذ أنه و بالرغم من توجه هذا البلد نحو تعزيز دور الصناعات التحويلية في تنويع إقتصادها، إلا أنها تعاني من عدة مشاكل أغلبها التي تعاني منها معظم الدول العربية، مثل ضعف المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي والتمويل الذي يعتمد بشكل كبير على الصادرات الإستخراجية، وبإستناد إلى البيانات والتحليلات، يظهر جليا أن قطاع صناعات التحويلية في الجزائر يواجه عراقيل كبيرة تؤثر على أدائه العام. فعلى الصعيد العالمي، تظهر النتائج تراجعا ملحوظا في تنافسية الجزائر، حيث إحتلت مراكز منخفضة في مؤشرات التنافسية العالمية مما يفسر تدنيها في إطار هذا المؤشر.

أما من خلال تقييم مؤشر الأداء الصناعي، تبيّن أن الصناعة في الجزائر تسجل معدلات ضعيفة ما يبرز أن الجزائر تواجه صعوبات كبيرة تعيق قدرتها على المنافسة والتصدير، وهذا يرجع إلى القيود في الإنتاجية والتحديات التقنية التي تواجهها في البلاد، مما يعكس هذا الوضع سلبا على تأثيرها في الاقتصاد الوطني بشكل عام، ويقلل من فرصها في المنافسة في الأسواق الدولية.

في حين بعد تقييم مستوى الصادرات الصناعية ومقارنتها مع بعض الدول العربية، وبالإعتماد على مؤشر الميزان التجاري إلى إجمالي التجارة، يتضح أن الجزائر تعاني من ضعف التنافسية في معظم المنتجاتما يشير إلى صعوبة دخولها الأسواق الدولية بشكل فعال ولكن يبدو أن لديها تنافسية جيدة في بعض المنتجات غير العضوية والأسمدة، بالإضافة إلى تحسن في تنافسية منتج الحديد في سنة 2021.

خاتمة عامة

في عالم الإقتصاد الحديث، لقد توضح أن قطاع الصناعات التحويلية تحقق دور هام في تحقيق النمو الإقتصادي وتطوير البنية الصناعية للدول، ويعتبر هذا القطاع الركيزة الأساسية لتحويل المواد الخام إلى منتجات نهائية ذات قيمة مضافة عالية، مما يسهم في تعزيز التنافسية وتحقيق التنمية المستدامة، تتنوع صناعات التحويل بين عدة قطاعات من بينها الصناعات الغذائية والصناعات الصيدلانية والميكانيكية وغيرها، وتتضمن عمليات التغليف والتحويل والتعبئة والتجميع وغيرها كما تعتمد على آليات حديثة وموارد بشرية ذات كفاءة.

تسهم الصناعات التحويلية في خلق فرص عمل وتحسن القدرات التصديرية للدول بالإضافة رفع مستوى الرفاهية وتعزيز الاستقرار الإقتصادي كما تحقق التوازن في الإقتصاد الوطني من خلال تنويع مصادر الدخل والإعتماد الذاتي عن الموردين الخارجيين، من المهم بذلك أن تكون السياسات الحكومية داعمة ومشجعة لهذا القطاع، من خلال توفير بيئة إستثمارية ملائمة وتقديم الدعم اللازم للشركات التحويلية لتعزيز تطويرها ونموها المستدام، ففي ظل مواجهة التحديات الإقتصادية وتعزيز مكانة الجزائر في الساحة الدولية، تعد الإستراتيجيات التنافسية ذات أهمية بالغة، فتنافسية الدولة تعكس قدرتها على إستخدام الموارد المتاحة بفعالية وتطويرها بطريقة مستدامة، وبما أن الجزائر تتمتع بثروات طبيعية وإمكانات إقتصادية هائلة، فإن إستغلال هذه الموارد بطريقة مبتكرة وذكية يمثل أساسا في بناء قوة تنافسية للبلاد ،إن تنافسية الجزائر يجب أن تكون شاملة، تشمل جميع القطاعات الإقتصادية من بينها القطاع الصناعي بالأخص الصناعات التحويلية .

ولقد أوضحت الدراسة حول تحليل واقع تنافسية قطاع الصناعات التحويلية في الجزائر خلال الفترة (2010-2022) تبين أن هذا القطاع يسجل تنافسية ضعيفة حسب مؤشرات التنافسية العالمية الذي أقامه المنتدى الإقتصادي العالمي إذ بلغ مراتب متدنية ما يبرز عجز هذا الإقتصاد عن تحقيق قدرة تنافسية ،كذلك مؤشر تنافسية أداء القطاع الصناعي والذي يهدف إلى تقييم الهيكل الإنتاجي والتكنولوجي وقدراته على إنتاج وتصدير السلع المصنعة. ، وأنه كلما ارتفعت قيمته، كلما دل ذلك على زيادة تنافسية الإنتاج الصناعي في البلد.هو الآخر حقق تنافسية ضعيفة فعلى الرغم من الظروف الملائمة التي استفاد منها، مثل الإنفاق الحكومي العالي وزيادة حجم الاستثمارات العمومية، إضافة إلى ارتفاع مستويات الاستهلاك الداخلي ودخول الجزائر إلى فضاءات التجارة الحرة، إلا أن هذه العوامل لم تنعكس إيجاباً على تطور وتحسن قطاع الصناعات التحويلية.

وعليه تتطلع الجزئر من هذه الخطوات إلى تعزيز قطاع المحروقات وتحسين من أداء تجارتها الخارجية من جهة وتحقيق التنويع الإقتصادي من خلال تطوير قطاع الصناعات التحويلية ولهذا الغرض، إتخذت الحكومة مجموعة من الإجراءات التأهيلية، بما في ذلك إنشاء هيئات داعمة للمؤسسات المشاركة في هذا القطاع، ومحاولة تحسين

مناخ الاستثمار. يهدف ذلك إلى رفع الإنتاجية والتنافسية للمؤسسات في هذا القطاع، لجعلها قادرة على الوصول إلى الأسواق الدولية. وبالتالي، يُصبح قطاع الصناعات التحويلية وسيلة هامة لتنشيط الإقتصاد بشكل عام وتعزيز التبادل التجاري الخارجي بشكل خاص، مع محاولة التخفيف من الآثار المورد الواحد، ونتيجة لذلك، فإن الصناعات التحويلية في الجزائر لم تتمكن من النمو بالشكل المطلوب، مما يستلزم إعتماد إستراتيجية صناعية مرنة وتفاعلية تتماشى والتغيرات العالمية الطارئة، وعليه ينبغي أن تتصف هذه الإستراتيجية بتوجيه الصناعة الوطنية نحو القطاعات التي تمتاز بتنافسية ملموسة، وتكون قادرة على مواجهة التحديات المستقبلية. ومن الضروري بناء قاعدة صناعية وطنية تستطيع التنافس على الصعيدين المحلي والدولي، بهدف تحقيق تنويع اقتصاد البلاد وتقليص الإعتماد الكلي على قطاع النفط والغاز، وهو التحدي الذي يمثل تهديداً حقيقياً للأمن القومي ومستقبل الأجيال القادمة.

النتائج:

– تعود مشكلة الصناعة في الجزائر إلى الشكل الذي تم إعتماده في التسيير، حيث تم الإلتزام بتركيز عمليات التصنيع على الصناعات الثقيلة التي تتطلب إستثمارات كبيرة ولا تحقق نتائج فورية، بينما كان من الضروري التركيز على إنشاء صناعة موجهة للتصدير وتكون متوافقة مع قطاع المحروقات.

– تتعرض الصناعة الجزائرية لتحديات كثيرة فيما يتعلق بالبنية الأساسية للإقتصاد، وهو ما يستدعي من الجزائر العمل على بناء هياكل اقتصادية قوية ومتنوعة لتحقيق التحول الهيكلي المطلوب وضمان إستمرارية النمو أيضا يعد القطاع الإنتاجي المتقدم أحد أهم العوامل التي تسهم في جودة البنية الأساسية للإقتصاد الجزائري، وركيزة أساسية للتكامل والتشبك بين الأنشطة الإقتصادية على مستوى البلاد.

– عدم التنفيذ الفعال للإصلاحات الإقتصادية في الجزائر يشكل عائق كبير فهو يعيق جهود تطبيقها في عدة مجالات مثل الجباية والتجارة، بما في ذلك القطاع المصرفي والسوق الموازية، مايتسبب ذلك في تعثر قطاع العقارات الصناعية أيضًا. هذا الإخفاق عائق تحدي إقتصادي للنسيج الصناعي، هذا ما يؤثر سلبا على كفاءته وإمكانياته البشرية، ويعيق جهود المستثمرين، ونتيجة لذلك يكون البلد مضطر إلى اللجوء للإستيراد لتلبية إحتياجات المجتمع من السلع والمنتجات، وهذا يؤدي بالضرورة إلى ضعف الإنتاج الوطني ويعرض الإقتصاد للتهديد.

– تقييم واقع الصناعة التحويلية في الجزائر يكشف عن أهميتها المتزايدة، حيث تشمل مجموعة واسعة من الخدمات والعمليات مثل التركيب، التغليف، التعليب، والتجميع، دون الحاجة إلى الإستثمار في عمليات

الإنتاج من البداية حتى النهاية. وهذا يعني أن المنتج النهائي يكون بشكل أساسي من إنتاج جزائري، ويعزى ذلك غالبًا إلى ارتفاع التكاليف المتصاعدة للإنتاج الصناعي التقليدي.

– ضعف التجهيزات في قطاع الإنتاج الصناعي يمكن أن يكون نقطة ضعف رئيسية في الصناعات التحويلية فعدم كفاية التجهيزات وتحديث التكنولوجيا يمكن أن يعرقل عمليات التحويل والتصنيع مما يؤثر بشكل سلبي على جودة المنتجات وكفاءتها، وبما أن الصناعات التحويلية تعتمد على عمليات التحويل والتصنيع لتحويل المواد الخام إلى منتجات جاهزة للاستهلاك، فإن الضعف في التجهيزات يمكن أن يعرقل عمليات التحويل ويقلل من قدرة الصناعة على تلبية المعايير الجودة والكفاءة المطلوبة، إذا يمكن أن يؤثر ذلك سلبا على قدرة الصناعة التحويلية على المنافسة في السوق وتحقيق النمو والتطور المستدام.

– يجب إتباع استراتيجية ملائمة ترتكز على تعزيز قطاع الصناعة وتطوير قطاع الصناعات التحويلية، و توفير بيئة مناسبة تلبي متطلبات النشاط الإقتصادي، أيضا ينبغي تطوير العنصر البشري ودعمه نظرا لأهميته كعنصر حيوي للنجاح والتقدم في أي سياسة صناعية مستقبلية، بالإضافة إلى دعم القطاعات الإنتاجية المحلية، خاصة وأن الجزائر تمتلك عنصر رأس المال يهدف ذلك إلى تلبية احتياجات ومتطلبات السوق المحلية، والعمل على تحقيق التوازن في الإستيراد من خلال استخدام الواردات بشكل مناسب لتحقيق أهداف التنمية، ولتنفيذ هذه البرامج التنموية المرسومة، لابد من إختيار منتجات ذات تنافسية خارج قطاع الطاقة، مثل الصناعات الغذائية في مجال زراعة التمور، التي تمكن البلاد من المنافسة بفاعلية في الأسواق العالمية.

– نتيجة لضعف قطاع الصناعات التحويلية في الجزائر، يظهر بوضوح أهمية اتباع استراتيجية النمو المتوازن، التي تمنح الأولوية والأفضلية لقطاع معين على حساب قطاع آخر، هذه الإستراتيجية تعتبر الخيار الأمثل لتطوير القطاع الصناعي وتعزيز تنويع الإقتصاد، حيث تتضمن منح الأولوية لعدة أنشطة صناعية بالتوازي مع توفير السلع الوسيطة المحلية والمواد الخام، مما يحد من الإعتماد الكلي على نشاط محدد.

– بسبب ضعف تجهيزات الإنتاج في قطاع الصناعات التحويلية، يظهر نقص في القدرة على تحقيق المعايير المطلوبة من حيث الجودة والكفاءة، هذا الضعف يمكن أن يكون ناتجا عن عدة عوامل، بما في ذلك تقنية الإنتاج المتقدمة أو قلة الإستثمار في تحديث وتحسين البنية التحتية لعمليات الإنتاج، نتيجة لهذا يصبح من الصعب على الصناعات التحويلية تلبية المتطلبات المتزايدة للجودة والكفاءة، مما يؤثر سلبا على قدرتها على المنافسة في السوق المحلية والعالمية، ويعيق قدرتها على تحقيق النمو والتطور.

– يجب التركيز على توسيع أفق البحث لتنويع مصادر الدخل في الإقتصاد الوطني فهو أمر حيوي يتطلب تعزيز وتحسين القطاع الصناعي، وزيادة حجم الصادرات من السلع المصنعة، وتطوير قدراتها لتحقيق التنافسية العالمية، لذلك ينبغي بناء صناعة تنافسية تستند إلى رؤية شاملة للتميز الصناعي، مع الإعتماد على السلع الديناميكية أو تحديثها، وربط هذه الجهود بصناعات التحويلية لضمان التطور الإقتصادي المستدام.

– التحول نحو التنويع الإقتصادي يعد هدف أساسي في الإقتصاديات المعتمدة بشكل كبير على النفط،و يعتبر تحقيق التنويع الإقتصادي ضرورة ملحة في ظل إعتماد هذه الإقتصاديات بشدة على القطاع النفطي، حيث يمثل هذا الإعتماد مصدر خطر نتيجة لتقلبات أسعار النفط العالمية، لذا من الضروري البحث عن مصادر دخل بديلة، ويمثل قطاع الصناعات التحويلية كأحد الحلول الفعالة لتحقيق ذلك،وعليه لابد من إعداد إستراتيجية صناعية متكاملة تمكننا تحقيق التنمية الصناعية والتوازن الإقتصادي المطلوب.

– عدم قدرة الصناعات التحويلية على الوصول إلى الأسواق العالمية يعود في الغالب إلى عدم تطوير التقنيات على المستوى المحلي، بالإضافة إلى عدم تلبية احتياجات المجتمع من الخدمات والمواد والمنتجات، هذا الوضع أدى إلى إرتفاع كبير في حجم الواردات.

– تعد الصناعات التحويلية من أبرز المجالات الإقتصادية التي تُسهم بشكل كبير في إضافة القيمة، لذا فإن أي إستراتيجية تنموية يجب أن تُولي الإهتمام اللازم لهذا القطاع ،وأنه على الرغم من الجهود الجبارة التي بذلتها الجزائر في تطوير قطاعها الصناعي، إلا أن النتائج لم تكن مرضية بسبب عدم إستقرار الإستراتيجيات المعتمدة والتغيرات المستمرة في سياسات التنمية الصناعية.

إختبار الفرضيات

– **الفرضية الأولى:** تمتلك الجزائر موارد ضخمة وإمكانيات كبيرة مادية وبشرية تستطيع من خلالها تحقيق مزايا تنافسية عالية للصناعات التحويلية تمكنها من التنافس على المستوى الدولي.

من خلال النتائج ، يتضح أنه يجب رفض الفرضية الأولى التي تفترض أن الجزائر تمتلك موارد ضخمة وقدرات كبيرة مادية وبشرية تمكنها من تحقيق مزايا تنافسية عالية في الصناعات التحويلية والتنافس الدولي إذ توصلنا إلى أن النمط السائد في الجزائر غير مناسب ولا يتوافق مع المعايير العالمية، مما يعكس ضعف التنافسية الإقتصادية، و الإعتماد الكبير على قطاع المحروقات وضعف الهيكل الصناعي التحويلي يشكلان تحديات

كبيرة، لذا يجب إعادة هيكلة الصناعة التحويلية في الجزائر بطريقة تشجع على تنويع الصادرات الصناعية وتعزيز التنافسية العالمية.

– **الفرضية الثانية:** تعد الصناعة التحويلية قاعدة أساسية في تطوير الإقتصاد الوطني والخروج من محدودية الموارد.

بناء على نتائج الدراسة، تبين أن الفرضية التي تقول أن الصناعة التحويلية تعد قاعدة أساسية في تطوير الإقتصاد الوطني والخروج من محدودية الموارد هي صحيحة،يظهر أن هذا القطاع يمثل الجهاز الوحيد القادر على تجاوز التحديات والعراقيل التي تواجهه المؤسسات الأخرى، لتحقيق هذا الهدف يجب على الجزائر تعزيز الوعي الصناعي لدى المواطنين وتعزيز جهودهم في تطوير المعارف الصناعية، والتخلص من التبعية على المحروقات كمصدر رئيسي للدخل الوطني، يمكن لتطوير هذا القطاع أن يسهم في خلق معدلات نمو مرتفعة وتحقيق رفاهية المجتمعات، بالإضافة إلى ذلك يمكن للصناعة التحويلية أن تكون حلا لتحقيق معدلات نمو عالية، مما يبرز أهمية تنويع الإقتصاد وتشجيع الاستثمارات الوطنية والأجنبية في هذا القطاع، بالإضافة إلى توجيه الاستثمارات نحو التقنيات الحديثة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

باللغة العربية:

1.الكتب:

1. إبراهيم شريف وآخرون، **جغرافية الصناعة**، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق، 1982.
2. إبراهيم محمود البخار، **الصناعات الكيماوية "الجزء الأول"**، الإدارة العامة للنوعية العلمية والنشر، 1994.
3. أحمد حبيب، **مبادئ الجغرافيا الصناعية، الجزء الأول**، مطبعة دار السالم، بغداد، 1972.
4. أحمد سعيد بامخرمة، **إقتصاديات الصناعة**، دار زهران للنشر والتوزيع، جدة، المملكة العربية السعودية، 1994.
5. أحمد سيد مصطفى، **التسويق العالمي: مدخل بناء القدرة التصديرية**، شركة ناس للطباعة، مصر، 2001.
6. أحمد سيد مصطفى، **التنافسية في القرن الواحد والعشرين: مدخل إنتاجي**، الطبعة الأولى، مصر، 2003.
7. أحمد ماهر، **اقتصاديات الإدارة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2010.
8. إياد هاني العلاف، **سؤال وجواب في برامج تسميد بساتين الفاكهة**، دار المعتز للنشر والتوزيع، جامعة الموصل، العراق، 2018.
9. ثامر ياسر البكري، **إستراتيجيات التسويق**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
10. جلال إبراهيم العبد، **إدارة الإنتاج والعمليات (مدخل كمي)**، الدار الجامعية، مصر، 2002.
11. حسن علي الزغبي، **نظم المعلومات الإستراتيجية: مدخل استراتيجي**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005.
12. خالد محمد بني حمدان ووائل محمد صبحي إدريس، **الإستراتيجية والتخطيط الإستراتيجي: منهج متكامل**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
13. راجيش شندار، **التصنيع والتنمية في العالم الثالث**، ترجمة محمد عمار، مطبعة المعرفة، مصر، 1994.
14. رشاد محمد الساعدي ومحمود جاسم الصميدعي، **التسويق الدوائي: مدخل استراتيجي تحليلي**، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.
15. روبرت بيتس، **الإدارة الإستراتيجية**، ترجمة عبد الحكيم الخزامي، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2008.
16. زغدار أحمد، **المنافسة–التنافسية والبدائل الإستراتيجية**، دار جرير للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2011.
17. زكي محمد حسين، **فنون الإسلام**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر، 1948.
18. سامي صلاح عبد الله الغمري، **التحليل الجغرافي لصناعة الورق ومنتجاته في المملكة العربية السعودية**، مجلة كلية الآداب، الإسكندرية، العدد 74، 2014.
19. سعاد ماهر محمد، **الفنون الإسلامية**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، 2005.

20. شارلزهر جاريث جونز، **الإدارة الإستراتيجية: مدخل متكامل**، ترجمة: رفاعي محمد رفاعي، سيد أحمد عبد المتعال، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2001.

21. شارلوت سيمور سميث، **موسوعة علم الإنسان: المفاهيم والمصطلحات الأنثروبولوجية**، ترجمة مجموعة من أساتذة علم الاجتماع بإشراف محمد جوهري، المجلس الأعلى للثقافة، مصر، 1998.

22. شوام بوشامة، **مدخل في الاقتصاد العام**، الطبعة الثالثة، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزء الأول، الجزائر، 2000.

23. صلاح الشنواني، **إدارة الإنتاج (مدخل تاريخي: التطور التكنولوجي، مدخل إنشائي: المنشأة الصناعية)**، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 2000.

24. طاهر محسن منصور الغالبي ووائل محمد إدريس، **الإدارة الإستراتيجية (منظور منهجي متكامل)**، دار وائل للطباعة و النشر، الأردن، 2015.

25. عبد الباري إبراهيم درة وناصر محمد سعود جرادات، **الإدارة الإستراتيجية في القرن الحادي والعشرين: النظرية والتطبيق**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2014.

26. عبد السلام أبو قحف، **التنافسية وتغيير قواعد اللعبة**، مكتبة ومطبعة الإشعاع، الإسكندرية، 1977.

27. عبد الغفور حسن كنعان المعماري، **اقتصاديات الإنتاج الصناعي**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

28. عبد الوهاب الأمين، **التنمية الاقتصادية: المشكلات والسياسات المقترحة مع إشارة إلى البلدان العربية**، الطبعة الأولى، دار حافظ للنشر والتوزيع، جدة، المملكة العربية السعودية، 2000.

29. علي أحمد الطايش، **الفنون الزخرفية الإسلامية المبكرة في العصرين الأموي والعباسي**، مكتبة زهراء الشرق، الطبعة الأولى، 2000، مصر.

30. علي السلمي، **إدارة الإنتاجية**، مكتبة غريب، القاهرة، مصر، 1991.

31. علي السلمي، **إدارة الموارد البشرية**، دار غريب، القاهرة، مصر، 1998.

32. علي الشرقاوي، **إدارة النشاط الإنساني (مدخل التحليل الكمي)**، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 2000.

33. عمر صخري، **إقتصاد المؤسسة**، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

34. فريد مجيد عيد وفاضل أحمد شهاب، **تلوث التربة**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

35. ماجد عبد المهدي مساعدة، **الإدارة الإستراتيجية (مفاهيم–عمليات–حالات تطبيقية)**، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والطباعة والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.

36. محمد توفيق ماضي، **إدارة الإنتاج والعمليات (مدخل اتخاذ القرارات)**، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 1999.

37. محمد سمير أحمد، **الجودة الشاملة وتحقيق الرقابة في البنوك التجارية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان،الأردن، 2009.

38. محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، **التنمية الإقتصادية والإجتماعية ومشكلاتها**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999.

39. محمد عبد العزيز عجمية ومحمد علي الليثي، **التنمية الاقتصادية: مفهومها – نظرياتها – سياساتها**، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، القاهرة، مصر، 2003.

40. محمد عزيز، **فصول في التكامل الاقتصادي**، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا، 1982.

41. محمد محروس إسماعيل، **اقتصاديات الصناعة والتصنيع (مع اهتمام خاص بدراسات الجدوى الاقتصادية)**، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، مصر، 1997.

42. محمد يوسف حاجم، ونوري أحلام منشد، **التكامل الصناعي وآليات التوزيع المكاني**، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2019.

43. محمود عبد الفتاح رضوان، **البرنامج العلمي لكتابة الخطة الإستراتيجية**، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، مصر، 2013.

44. مرزوق محمد عبد العزيز، **الفنون والزخرفة في بلاد المغرب والأندلس**، دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1970.

45. مرسي جمال الدين محمد وآخرون، **التفكير الإستراتيجي والإدارة الإستراتيجية: منهج تطبيقي**، الدار الجامعية، مصر، 2007.

46. مظفر أحمد داود الموصلي، **الكامل في الأسمدة والتسميد (تحليل التربة والنباتات والماء)**، دار الكتب العلمية للنشر، بيروت، لبنان، 2018.

47. نبيل مرسي خليل، **الميزة التنافسية في مجال الأعمال**، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 1998.

48. نيفين حسن شمت، **التنافسية الدولية وتأثيرها على التجارة العربية والعالمية**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2010.

49. هشام حريز، بوشمال عبد الرحمان، **التسويق كمدخل إستراتيجي لتحسين القدرة التنافسية للمؤسسة**، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، 2014.

50. هوشيار معروف، **دراسات في التنمية الإقتصادية: إستراتيجيات التصنيع والتحول الهيكلي**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005.

51. وجيه عبد الرسول العلي، **الإنتاجية: مفهومها، قياسها، العوامل المؤثرة فيها**، دار الطليعة، بيروت، 1983.

52. وليام هلال وكينث تايلر، **إقتصاد القرن الحادي والعشرين**، ترجمة: حسن عبد الله بدر وعبد الوهاب حميد رشيد، الطبعة الأولى، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، 2009.

2.الرسائل والأطروحات:

1. أحمد بلالي، **الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية بين مواردها الخاصة وبيئتها الخارجية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008/2007.

2. أحمد زغدار، **التحالف الإستراتيجي كخيار للمؤسسة الجزائرية (دراسة حالة مؤسسة التبغ والكبريت)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005.

3. برقيقة خديجة، **دور أدوات التحليل الإستراتيجي للبيئة في تعزيز الميزة التنافسية (دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية بالجنوب الشرقي للجزائر)**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2021/2020.

4. بركاني سمير، **دراسة تحليلية لدور اليقظة التنافسية والتكنولوجية في تدعيم الميزة التنافسية للمؤسسة الجزائرية (دراسة حالة: مؤسسة موبيليس)**، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2014-2015.

5. بشاري سلمى، **دعم وتطوير قطاع الصناعة التحويلية كآلية لترقية التجارة الخارجية في ظل الشراكة مع الاتحاد الأوروبي**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2018.

6. بلعربي سليم، **دور استراتيجيات التصنيع الأخضر في تدعيم التفوق التنافسي (دراسة ميدانية لبعض المؤسسات الجزائرية)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، 2022/2021.

7. بن العمودي جليلة، **نحو استراتيجية متكاملة لتنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف بالجزائر) دراسة تقييمية لتنفيذ برنامج نظام الإنتاج المحلي SPL بغرف الصناعة التقليدية بالجزائر**(، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2018/2017.

8. بن بلة خيرة، **المنشآت الدينية بالجزائر خلال العهد العثماني**، أطروحة دكتوراه في الآثار الإسلامية، معهد الآثار، الجزائر، 2008/2007.

9. بن سانية عبد الرحمان، **الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013/2012.

10. بن طيرش عطاء الله، **تعزيز الميزة التنافسية للصادرات خارج المحروقات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2016.

11. بوهالي قواجلية، **دور رجال البيع الشخصي في خلق الميزة التنافسية لمؤسسات الإيواء السياحي بالشرق الجزائري من وجهة نظر الزبائن**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم التجارية، جامعة قالمة، الجزائر، 2022.

12. خالد خالفي، **التسويق الإستراتيجي وتحقيق الميزة التنافسية (دراسة تطبيقية لعينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية)**، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2014.

13. خشعي عفاف، **استخدام أساليب المحاسبة التحليلية لتحقيق تنافسية المؤسسة (دراسة حالة المؤسسة بيسكو فروي بسكرة)**، أطروحة دكتوراه في العلوم المالية والمحاسبة، جامعة بسكرة، الجزائر.

14. دردور أمال، **القدرة التنافسية للصادرات الصناعية التحويلية في ظل المتغيرات العالمية (دراسة حالة الجزائر)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2023/2022.

15. راجعي زكية، **مساكن الفحص بمدينة الجزائر في العهد العثماني (دراسة أثرية وفنية معمارية)**، أطروحة دكتوراه في الآثار الإسلامية، معهد الآثار، الجزائر، 2007.

16. رجب عبد الجواد ابراهيم، **المعجم العربي لأسماء الملابس في ضوء المعاجم والنصوص الموثقة من الجاهلية حتى العصر الحديث**، دار الآفاق العربية، الطبعة الأولى، المجلد الأول، القاهرة، مصر، 2002.

17. سالم رشيد، **أثر التلوث في البيئة في التنمية الاقتصادية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005.

18. سليم بوهديل، **إشكالية تنمية القطاع الصناعي الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية الدولية مع التطبيق على فرع الصناعات الغذائية – آفاق 2025–** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2017/2016.

19. سملالي يحضية، **أثر التسيير الإستراتيجي للموارد البشرية وتنمية الكفاءات على الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية (مدخل الجودة والمعرفة)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص التسيير، جامعة الجزائر، 2005.

20. طيان شريفة، **الفنون التطبيقية الجزائرية في العهد العثماني**، أطروحة دكتوراه في الآثار الإسلامية، معهد الآثار، الجزائر، 2008/2007.

21. عبد الرحمن بن عنتر، **نحو تحسين الإنتاجية وتدعيم القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2004.

22. عبد الناصر خري، **دراسة النشاط التسويقي ودوره في تحسين تنافسية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2014.

23. عبدوس عبد العزيز، **سياسة الإنفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول (دراسة حالة الجزائر)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان الجزائر، 2010-2011.

24. عزرين عز الدين، **دور السياسات ضبط الصناعة في نمو الصناعات التحويلية الجزائرية خلال الفترة 2000–2015**، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد الصناعي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2022/2021.

25. عمر بلجازية، **أثر الإستراتيجية التنافسية في الأداء الإستراتيجي للمؤسسة (دراسة ميدانية لشركات الاتصالات في الجزائر)**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2018/2017.

26. فارس طارق، **دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل ترقية قدراتها التنافسية (دراسة حالة الجزائر)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف 01، 2018/2017.

27. فرحات سميرة، **مساهمة الذكاء التنافسي في تحسين الأداء الصناعي (دراسة حالة مجموعة من مؤسسات الصناعة الغذائية)**، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد الصناعي، جامعة بسكرة، الجزائر، 2016/2015.

28. فيصل دلال، **فاعلية استخبارات التسويق الدولي في تطوير تنافسية الشركات الدولية (دراسة حالة الشركات الأجنبية بالجزائر)**، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004.

29. كريم عبد الكريم، **إستراتيجية الإبداع وتكنولوجيا المعلومات لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الجزائرية في تحقيق التنمية المستدامة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2022/2021.

30. لبنى ناصر، **الإستراتيجية الصناعية ومساهمتها في ترقية التنويع الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر)**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص مانجمنت واقتصاد تطبيقي، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج، الجزائر، 2019/.

31. لحول علي، **إستراتيجيات الصناعة الصيدلانية الجزائرية ومواجهة العولمة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2017/2016.

32. محمد زوزي، **تجربة القطاع الصناعي الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية (دراسة حالة ولاية غرداية)**، أطروحة الدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2010/2009.

33. مخضار سليم، **دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية**، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2017-2018.

34. مدني جميلة، **إستراتيجية التنمية الصناعية الجديدة في ظل العولمة الاقتصادية مع الإشارة إلى الواقع والآفاق بالجزائر 2000-2014**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2014/2013.

35. مسعودي راوية، **واقع صناعة النسيج في الجزائر وآليات تطويره الفترة(1998-2018)** ، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص إدارة العمليات التجارية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2022/2021 .

36. مفتاح صالح، **مساهمة الذكاء التنافسي في تحسين الأداء الصناعي (دراسة حالة: مجموعة من مؤسسات الصناعة الغذائية)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2016/2015.

37. مهني بوريش، **سياسات تخفيض التكاليف وأهميتها في تحسين المؤسسة الاقتصادية (دراسة مقارنة)**، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، الجزائر ، 2019.

38. ميثاق جودة الصناعات الحرفية، **منتوجات التطوير التقليدية المصنعة يدويا**، مؤسسة المواصفات الفلسطينية، الطبعة الأولى، الملحق 3، 2021.

39. نذير مياح، **دور التحليل الهيكلي للصناعة في صياغة الإستراتيجيات التنافسية لمنظمات الصناعة (دراسة حالة بعض الصناعات الجزائرية)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2020/2019.

40. واضح فواز، **إستراتيجية المؤسسة الاقتصادية بين هيكل الصناعة والأداء حالة صناعة خدمة الهاتف النقال في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2015-2016.

3.المقالات:

1. إبراهيم حسن العزي، نزار عباس الربيعي، **الصناعة التحويلية وتباين معدلات النمو الإقليمي (تجربة الأردن)**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، المجلد 9، العدد 31، العراق، 2002.

2. أحلام عماري وسهام وناسي، **صناعة الأواني الفخارية لدى المرأة الأمازيغية بمنطقة مشونش دراسة إثنوغرافية**، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 14، العدد 6، الجزائر، 2022.

3. أحمد خليل الحسيني وكريم سالم حسين، **تحليل هيكل القطاع الصناعي الخاص في العراق**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 4، العدد 3، العراق، 2001.

4. أركان ريسان عباس، **المؤشرات التحليلية ودورها في تقييم كفاءة أداء الصناعات التحويلية (الكبيرة والمتوسطة) في العراق لعام 2008**، مجلة حمورابي للدراسات، العدد 41، الجزائر، 2022.

5. أميمة رزق وعلي الجيوشى، **دراسة إنتقادية للأساليب التكاليفية المستخدمة في تخفيض التكاليف بالمنظمات الصناعية**، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد 20، العدد 4، دمياط، مصر.

6. إيمان محمد عبد اللطيف مصطفى، **تعزيز القدرة التنافسية لصناعة الجلود في مصر**، المجلة العربية للإدارة، المجلد 45، العدد 4، الجزائر، 2022.

7. باية ساعو ووهيبة بوترية، **الصناعة التحويلية في الجزائر (دراسة تحليلية)**، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 20، العدد 3، الجزائر، 2017.

8. براي الهادي، خليل عبد القادر، **استراتيجية تنمية الفروع الصناعية الواعدة في الجزائر دراسة تحليلية خلال الفترة (1990-2016)**، مجلة الاقتصاد والتنمية، المجلد 6، العدد 2، الجزائر، 2018.

9. بطاهر بختة و مخفي أمين،**دور تحليل في تحسين الأداء التنظيمي للمؤسسات (دراسة ميدانية لمؤسستي متيجي وسونلغاز بمستغانم)**،مجلة الإستراتيجية والتنمية ،المجلد7،العدد 13، الجزائر، 2017.

10. بعوني ليلى، **الصناعة الصيدلانية في الجزائر**، مجلة القسطاس للعلوم الإدارية والاقتصادية والمالية، المجلد 3، العدد 1، الجزائر، 2021.

11. بوعيسي رياض وبن سحنون سمير، **أثر الإستراتيجية الهجومية في تحقيق التفوق الإستراتيجي (دراسة حالة مؤسسة ماكستور)**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 5، العدد 2، 2019.

12. جيلالي بوكرا ديني وحمزة محمد شريف، **دراسة لعوامل ومظاهر تلف المادة الخشبية المستعملة في تسقيف بنيات قصبة الجزائر**، مجلة الدراسات الأثرية، المجلد 21، العدد 01.

13. جيلالي بوكرا ديني وحمزة محمد شريف، **صيانة وترميم خشب المباني التراثية التاريخية (قصبة مدينة الجزائر نموذجا)**، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، المجلد 11، العدد 01، 2022.

14. حجازي إسماعيل، عبداوي نوال، **أثر تحليل القوى التنافسية لبورتر على الأداء الإستراتيجي للمؤسسة دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب – أوماش– (بسكرة)**، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 2، العدد 1، 2015.

15. حسن طالب هاشم، **إنعكاس ترشيد تكاليف الإنتاج الصناعي على تحسين جودة المنتوج**، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد 08، العدد 29، العراق، مارس 2019.

16. حسن عبد الرحمن العمرو، **محددات نسبة هامش في قطاع الصناعة التحويلية في الأردن**، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 32، العدد 04، 2017.

17. حمزة علي خوالدة ونسيم فارس برهم، **دراسة للعوامل على القيمة المضافة للصناعات الأردنية**، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 42، العدد 1، الجزائر، 2015.

18. حيدر محمد صالح، **الإستراتيجية المقترحة لتنمية الصناعة التحويلية في العراق**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 15، 2007، العراق.

19. خلوفي سفيان وشريط أمال، **إستراتيجية منظمة الأعمال من خلال التحليل الرباعي (دراسة حالة شركة المراعي)**، مجلة جديد الاقتصاد، المجلد 14، العدد 1، الجزائر، 2019.

20. راتول محمد، سي علي أسماء، **دراسة تحليلية لأداء الجزائر في تقرير التنافسية العالمي 2014–2015**

21. راضي السيد عبد الجواد، **أحمد أبو اليزيد الرسول، فريات كالدور ودور الصناعات التحويلية في النمو الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية**، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 23، العدد 1، الجزائر، 2021.

22. ربيع خلف صالح، **ثائر محمد رشيد، نحو رؤية استراتيجية لبناء القدرة التنافسية للاقتصاد والصناعة في العراق**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 16، العدد 55، العراق.

23. زبير عياش والهام بوجعدار، **تكييف نماذج تنافسية منظمات الأعمال مع مراحل تطورها لضمان نجاحها واستمرارها**، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، العدد 1، المجلد 1، 2017.

24. زرمان محمد، **غردي محمد، واقع الصناعات التحويلية في الجزائر واستراتيجية تطويرها في إطار برنامج التنويع الاقتصادي**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 11، العدد 03، 2020.

25. زينب محمد أمين، **منى علي عباس، إيناس عبد العزيز علي وداليا أحمد محمد مهني، التطريز بالشرائط في تنفيذ تصميمات عصور تاريخية (تجربة داتية)**، مجلة البحوث في مجالات التربية النوعية، المجلد 2، العدد 3، الجزائر، 2016.

26. زينة جهاد جاسم الأسدي، **الإنتاج في الوقت المحدد وأثره على تخفيض التكاليف وتحسين نوعية المنتج**، مجلة البحوث والدراسات النفطية، المجلد 3، العدد 26، 2020.

27. ساطوري الجودي، **الإستراتيجية التنافسية وأثرها على الحصة السوقية للمؤسسة الاقتصادية**، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 5، العدد 1، 2012.

28. سالم منعم زامل الشمري، **تحليل محددات القدرة التنافسية لقطاع الصناعة التحويلية في العراق**، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 15، العدد 57، جامعة واسط، العراق، 2020.

29. سرى وليد إسماعيل إلياس و ثائر صبري محمود الغبان،**إستعمال إستراتيجية قيادة التكلفة في ظل المحاسبة عن عائد الأنشطة الداخلية (بحث تطبيقي في مصنع نسيج وحياكة واسط،معدل الحياكة)**،مجلة دراسات محاسبية و مالية ،المجلد 17،العدد 60،الجزائر ،2022

30. صالح إبراهيم، **يونس الشعباني، هشام عمر حمودي عبد الحديدي، استخدام سلسلة القيمة كأحد الإستراتيجيات الحديثة لإدارة التكاليف بهدف التخفيض**، مجلة تنمية الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العدد 97، 2010، ص 76.، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة شلف، المجلد 11، العدد 13، الجزائر، 2015.

31. صالحي سلمى، **تحليل الأداء التنافسي للصادرات الجزائرية باستخدام مؤشر الميزة النسبية الظاهرة للفترة 2005–2019**، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلد 15، العدد 1.

32. **الصناعة الدوائية**، مجلة التجارة العربية البريطانية، الإتحاد العام للغرف التجارة والصناعة العربية البريطانية، العدد 11، لندن، 199.

33. ضحى سالم أحمد، **القيمة المضافة للصناعة التحويلية العربية في ظل العولمة**، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 8، العدد 2، 2012، الجزائر.

34. طارق الراشي، **قراءة في مؤشرات تقرير التنافسية العالمي للجزائر خلال الفترة(2018–2010)** ، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلد 14، العدد 1، الجزائر، 2020.

35. عبد الحميد برحومة ومحمد الشريف، **الجودة الشاملة ومواصفات الإيزو كأداة لتفعيل تنافسية المؤسسة الاقتصادية**، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، المجلد 2، العدد 01، الجزائر، 2008.

36. عبود زرقين، **تواتية الطاهر، العناقيد الصناعية كاستراتيجية لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 41، 2014.

37. عزة علي فرج إبراهيم، **إقتصاديات صناعة الحديد والصلب بمصر**، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، المجلد 51، العدد 1، جامعة عين شمس، كلية التجارة، مصر، 2021.

38. عطوات سلمى ويمينة طريف، **دور الاستثمار في الصناعات التقليدية والحرفية في توفير مناصب الشغل دراسة حالة لواقع الصناعات التقليدية في ولاية أدرار**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 3، العدد 3، الجزائر، 2019.

39. علي عماد محمد أزهر، **دور تنافسية الأردن في مؤشر المنتدى الاقتصادي العالمي (دراسة تحليلية عن مؤشر التنافسية العالمي للعام 2019)**، المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات، العدد 28، سبتمبر 2020، عمان الأردن.

40. العيد قريشي و لخضر مرغاد، **دور استراتيجية التكامل العمودي الخلفي في تحسين أداء مؤسسة سوناطراك: دراسة تحليلية للفترة(2015–2000)** ، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 6، العدد 10، الجزائر، 2016.

41. فوزي علاوة، **مساهمة في صياغة مفهوم الصناعات الثقافية**، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، المجلد 4، العدد 3، 2016.

42. الكحلوت هشام، **العوامل المؤثرة على إنتاج الصناعة التحويلية في فلسطين**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 5، العدد 5، الجزائر، 2021.

43. كورتل نجاة، طوبال ابتسام، بن محمد هدى، **دور المقاطعات الصناعية في إنعاش وتعزيز الصناعة التحويلية في الجزائر – دراسة إحصائية لواقع مساهمة الصناعة التحويلية في الأداء الاقتصادي الكلي**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 5، العدد 2، الجزائر، 2020.

44. لمجد بوزيدي نور الدين نجيب، **مفاتيح لإنعاش تنافسية مؤسسات قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر كأداة لخلق القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات**، مجلة المستقبل الاقتصادي، المجلد 04، العدد 01، الجزائر، 2016.

45. ليكاوي مولو، **الصناعة التحويلية العربية ومساهمتها في المؤشرات الاقتصادية الكلية**، المجلة الجزائرية الأداء الاقتصادي، المجلد 5، العدد 1، الجزائر، 2020.

46. محسن بن الحبيب، **أنشطة القيمة كمدخل لتحقيق الميزة التنافسية بالمؤسسة الاقتصادية**، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، المجلد 14، العدد 29، 2015.

47. محمد العربي غزي، **بناء الميزات التنافسية: المداخل والإستراتيجيات التنافسية**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 6، العدد 9، الجزائر، 2013.

48. محمد بوقموم وجزيرة معيزي، **مساهمة الصناعة التقليدية في ترقية السياحة الداخلية: حالة ولاية قالمة**، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 17، العدد 2، الجزائر، 2017.

49. محمد زوزي، **استراتيجية الصناعات المصنعة والصناعة الجزائرية**، مجلة الباحث، المجلد 8، العدد 8، الجزائر، 2010.

50. محمد صفوت محمد، **محددات التنمية الصناعية**، مجلة أخبار البترول الصناعة، العدد 214، أبو ظبي، 1988، ص 28.

51. محمد عدنان وديع، **القدرة التنافسية وقياسها**، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 24، الكويت، 2003.

52. مداح عرايبي الحاج، **تنافسية الصناعات الصيدلانية في دول شمال إفريقيا**، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 5، العدد 1، الجزائر، 2013.

53. مزوغ عادل، **دراسات نقدية لإستراتيجيات بورتر التنافسية**، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 5، العدد 2، الجزائر، 2013،.

54. نجيب محمد حمودة الشعافي، **تحليل وتقيم التنافسية العالمية للاقتصاد الليبي خلال الفترة(2011-2009)** ، مجلة دراسات وأبحاث، المجلد 5، العدد 12، الجزائر، 2013.

55. وغاري فاطمة الزهرة، **تحليل الوضعية التنافسية لأقسام السوق باستخدام المصفوفتين BCG و GE/M McKinsey، دراسة تطبيقية على مؤسسة ترافل**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، المجلد 7، العدد 1، 2016.

56. يحة عيسى، العيداني حبيبة، **نموذج مقترح لدور اليقظة التنافسية في تعزيز الميزة التنافسية من خلال الإستراتيجيات التنافسية**، مجلة الإبداع، المجلد 6، العدد 6، 2016.

57. يدو محمد، بضياف صالح، زوروت رضا، **الصناعة في الجزائر بين الواقع والمأمول وأثرها على الميزان التجاري خارج قطاع المحروقات(1999/2014)** ، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، المجلد 1، العدد 2، 2014.

4.المداخلات:

1. أحمد بلالي، **إستراتيجية التنافس كأساس لميزة تنافسية مستدامة**، ورقة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 8 و9 مارس 2005.

2. راضية دغمان، **المركز التنافسي للمؤسسة: ميكانيزمات تقييمه**، ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول تنافسية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، 11 و12 ديسمبر 2011.

3. إبراهيم بلقلة، إبراهيم براهمية، **دور تسيير رأس المال الفكري في تعزيز تنافسية المنظمة**، الملتقى الدولي الخامس حول: رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل التحديات الاقتصادية الحديثة، جامعة شلف، 13-14 ديسمبر 2011، الجزائر.

4. بغداد كربالي، **تنافسية المؤسسات الوطنية في ظل التحولات الاقتصادية**، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة البليدة، الجزائر، 22 مايو 2002.

5. بلقاسم العباس، **التجارب الناجحة في النفاذ إلى الأسواق العالمية**، ملتقى حول التنافسية العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2003.

6. كمال رزيق، مسدود فارس، **تنافسية الجزائر ضمن مقتضيات التنافسية الدولية كمؤشر للأداء المتميز**، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، 8-9 مارس 2005.

7. زواوي الحبيب، **سعر الصرف ومؤشرات قياس التنافسية – حالة الجزائر**، الملتقى الدولي الرابع حول: المنافسة والإستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، الجزائر، 8-9 نوفمبر2010.

5. منشورات وتقارير:

1. التطور الإقتصادي والنقدي لبنك الجزائر، التقارير السنوية، أعداد مختلفة للفترة 2010 إلى غاية 2022.
2. الديوان الوطني للإحصائيات، تقارير ومنشورات السنوية، أعداد مختلفة للفترة 2010 إلى غاية 2022.
3. صندوق النقد العربي، التقارير الإقتصادي العربي الموحد، تقارير سنوية من 2011 إلى غاية 2023.
4. محمد عدنان وديع، منشورات المعهد العربي للتخطيط، سلسلة جسر التنمية، القدرة التنافسية وقياسها، العدد 24، الكويت،2003.
5. المرسوم الرئاسي رقم 96-01 المؤرخ في 14 شعبان 1419 الموافق ل 5 جانفي 1996، الجريدة الرسمية، المادة 3، العدد 27.
6. المرصد الوطني السوري للتنافسية، تقرير التنافسية في الفكر الإقتصادي سوريا، جوان 2011،
7. المرصد الوطني للتنافسية، التقرير الوطني الأول لتنافسية الإقتصاد السوري 2007، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة تخطيط الدولة سوريا ،2008.

6.مواقع الأنترنت:

1. https://andi.dz/
2. https://arab-ency.com.sy/ency/details/2515/6
3. https://cndrb.dz
4. https://cnfe.dz/
5. https://cntpp.dz/
6. https://onedd.org/ar/
7. https://www.commerce.gov.dz/
8. https://www.douane.gov.dz/ .
9. https://www.industrie.gov.dz/acs/
10. https://www.industrie.gov.dz/ctiaa/
11. https://www.industrie.gov.dz/ctime/
12. https://www.industrie.gov.dz/eleceldjazair/
13. https://www.industrie.gov.dz/ferrovial/
14. https://www.industrie.gov.dz/getex/
15. https://www.industrie.gov.dz/gica/
16. https://www.industrie.gov.dz/ianor/
17. https://www.industrie.gov.dz/imetal/
18. https://www.industrie.gov.dz/inapi/
19. https://www.premier-ministre.gov.dz/ar
20. https://www.premier-ministre.gov.dz/ar/category/%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%B1%D8%B3%D9%85%D9%8A%D8%A9

21. www.algex.dz

22.إحصائيات البنك الدولي الموقع
https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.TOTL?locations=DZ

23.أحمد صبيح عطية، سلام منع مزامل، الصناعات الغذائية في العراق بين الواقع وتحقيق الأمن الغذائي، كلية الإدارة و الإقتصاد، جامعة واسط، الرابط/https://uowasit.edu.iq/smuneam

24. أمين بشار، الجزائر في المرتبة الثالثة عربيا في إنتاج الحديد ،موقع سهم ميديا(نافذة على إقتصاد الجزائر الجديدة)،الجزائر،18سبتمبر 2022، الموقع /https://www.sahm-media.dz

25.تقارير منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، الموقع الإلكتروني /https://stat.unido.org

26.تقارير منظمة الأوبك https://oapecorg.org/ar/Home

27.جوازك للإستثمار في الجزائر، وزارة الصناعة و الإنتاج الصيدلاني ، الجزائر ،ص29-31 ،على الموقع https://www.industrie.gov.dz/ .

28.الموسوعة العربية، (دون تاريخ نشر)، 2023، رابط الموقع:
https://arab-.ency.com.sy/ency/details/2515/6

باللغة الأجنبية:

1. Agriculture Canada Task Force on Competitiveness in the Agri-Food Industry, Growing Together. Report to ministres of Agriculture. Agriculture Canada, Ottawa, 1991.
2. Aymeric Bourdin, "Le numérique locomotive de la 3éme révolution industrielle", Ellipses, Paris, France, 2013.
3. Bulletin trimestriel des statistiques 1ère trimestre 2013, Office National des Statistiques, publication N° 69, Alger,2013, p32.
4. Bulletin trimestriel des statistiques 1ère trimestre 2018, Office National des Statistiques, publication N° 91, Alger,2018.
5. Bulletin trimestriel des statistiques 3ème trimestre 2013, Office National des Statistiques, publication N° 72, Alger,2013.
6. Bulletin trimestriel des statistiques 4ème trimestre 2014, Office National des Statistiques, publication N° 76, Alger,2014.
7. Chaouch Noura, Généralités sur l'industrie chimique et la pétrochimie, Chapitre 1, Département de Génie des procédés, Université Kasdi Merbah Ouargla , Chapitre 01 , Février 2021.
8. Claude Jessua, "Le capitalisme", PNF, Paris, France, 2001.

9. Collections Statistiques N° 233 : Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2017 à 2022, Alger.

10. Competitive Industrial Performance Report 2018, United Nations Industrial Development Organization.
11. Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2005 à 2015, Collections statistiques N°201/2018, Série E : Statistiques Economiques N° 88, Alger.
12. Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2012 à 2017, Collectionsstatistiques N°209/2018, SérieE : Statistiques Economiques N° 96, Alger, décembre2018.

13. G. Donaldet Mc. Fetridge, La compétitivité : Notions et Mesures, Document hors- série n°5, Industrie Canada, Avril 1995.
14. Gerry Johnson et autres, stratégique, Pearson édition, 2008, Paris.
15. Gerry Johnson, Kevan Scholes, Richard Whittington et Frédéric Fréry, Stratégique, 8ème édition, Pearson Education, France, 2008.

Hap Navy; Rouja Johnstone; Commodity and Product Identification for Value Chain Analysis; CGIARResearch Program on Aquatic Agricultural Systems; Panang; Malaysia; 2015.

16. Indice de la production industrielle 4ème trimestre 2023, Office National des Statistiques, publication N°1001.
17. J. A Belohlav, The Evolving Competitive Paradigm, Business Horizons, Vol 39, No 2, 1996.
18. L. Fontagne, M. Debonneuil, Compétitivité, La documentation français, Paris, 2003.
19. Les comptes économiques de 2001 à 2015, Office National des statistiques, publication N°750, Alger, aout 2016, p12-18.
20. Les comptes économiques de 2016 à 2019, Office National des Statistiques, publication N° 899, Alger, aout 2020.
21. Les comptes économiques de 2019 à 2021, Office National des Statistiques, publication N°963, 2021, Alger.
22. Les comptes nationaux économiques 2001-2022 (Base 2001), Office National des Statistiques, publication N°121, Alger, Décembre 2023.
23. Les comptes nationaux économiques de 2001 à 2022, Office National des Statistiques, collections Statistiques N° 234/2023, Office National des Statistiques, publication N°121, Alger, Décembre 2016.

24. Les comptes nationaux trimestriels 1ere trimestre 2021, Office National des Statistiques, publication N° 932, Alger, 2023.
25. Les comptes nationaux trimestriels 3ème trimestre 2022, Office National des Statistiques, publication N°985, Alger, 2023.
26. Les comptes nationaux trimestriels 4ème trimestre 2020, Office National des Statistiques, publication N°925, Alger, 2021.
27. Les comptes nationaux trimestriels 4ème trimestre 2022, Office National des Statistiques, publication N°991, Alger, 2023.
28. Michael E. Porter, Competitive Advantage: Enduring Ideas and New Opportunities,14th Annual Rotman School Conference for Leaders Toronto, Harvard Business School, Canada June 22, 2012, P6.
29. Montazer Hammadi Al-Budeiri and Yahya Ajib Oudah Al-Shami, Effect of addition mineral, organic and bio-fertilizers on nitrogen, phosphorous, potassium concentration and protein of corn crop (Zea mays L.), IOP Conference Series: Earth and Environmental Science, 2nd Virtual International Scintific Agrticultural Conference, Iraq,21-22 January 2021.
30. Nicholas P. Cheremisinoff, PaulRosenfel,Petrochemical rocess,Handbook of pollution prevention and Clean Production-Best Practices in The Petroleul,Vol. 1,1st Edition,9 July2009.
31. P. Mikell Groover, "Fundamentals of Modern Manufacturing: Materials, Process and Systems", 4th edition, 2020.
32. Roger Percerou, Entreprise Gestion et compétitivité, Economica, 1984.
33. S. Shahena,Maya Rajan,Vinaya Chardon,Linu Mathew, Chapter 1 :Conventional methods of fertilizer release, Academic Press, America ,2021.
34. Source: L.Thomas Wheelen, J. David Hunger, Strategic management and business policy13th ed, Pearson Education, USA, 2012.
35. Statistiques économiques activité industrielle de 2012à 2021, Office National des Statistiques, collections Statistiques N° 229/2023 publication N° 116, Alger, juin 2023.

الملاحق

الملحق01

الجدول 6 : السكان النشطون، الشغل والبطالة

	2012	2013	2014	2015	2016
	(بالألاف ؛ ما لم ينص خلاف ذلك)				
السكان النشطون	**11 423**	**11 964**	**11 453**	**11 932**	**12 117**
الفلاحة	912	1 141	899	917	865
قطاعات أخرى	10 511	10 823	10 554	11 015	11 252
السكان النشطون فعلا	**10 170**	**10 788**	**10 239**	**10 594**	**10 845**
الفلاحة	912	1 141	899	917	865
قطاعات أخرى	9 258	9 647	9 340	9 677	9 980
صناعة	1 335	1 407	1 290	1 377	1 465
البناء والأشغال العمومية	1 663	1 791	1 826	1 776	1 895
نقل، اتصالات، التجارة والخدمات	6 260	6 449	6 224	6 524	6 620

الملحق 02

II - الإنتاج الصناعي للقطاع العام الوطني

جدول 2: أهم المنتجات الصناعية التحويلية -الحديد والصلب

	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
حديد مصبوب خام (10³طن)	1 191,1	-	-	-	-	-	-
فولاذ خام (10³طن)	1 179,2	-	-	-	-	-	-
أعمدة مسلحة (10³طن)	363,1	-	-	-	-	-	-
أنابيب فولاذية ملحمة (10³طن)	103,2	65,1	393,9	151,6	29,2	142,8	241,0
أنابيب غير ملحمة (10³طن)	19,1	11,7	6,8	5,0	0,0	3,4	4,5
هياكل معدنية (10³طن)	27,2	31,8	27,5	20,5	24,0	18,0	28,0
العدادة (10³طن)	5,5	4,6	8,7	4,2	4,0	3,8	3,3
الأقفال (طن)	1 013,0	1 414,0	1 576,1	499,0	423,0	516,0	280,0
	2014	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**
حديد مصبوب خام (10³طن)	-	-	-	-	-	-	-
فولاذ خام (10³طن)	-	-	-	-	-	-	-
أعمدة مسلحة (10³طن)	-	-	-	-	-	-	-
أنابيب فولاذية ملحمة (10³طن)	96,7	196,4	191,9	140,1	78,7	133,6	47,9
أنابيب غير ملحمة (10³طن)	0,1	0,2	0,0	5,0	0,1	0,0	3,5
هياكل معدنية (10³طن)	22,3	23,8	21,2	19,6	16,5	21,5	11,1
العدادة (10³طن)	7,0	5,2	5,2	5,3	3,1	4,3	2,0
الأقفال (طن)	394,0	361,4	585,0	173,0	140,0	335,0	143,0

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات
* متضمنة في الهياكل المعدنية

الملحق 03

جدول 5-2:أهم المنتجات الصناعية التحويلية -الصناعات الكيماوية

المنتجات / السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الميثانول (10^3 طن)	111,0	78,4	107,5	101,9	103,1	91,0	66,5	89,0	102,4
الأسيتيلين (10^3 م^3)	...	...	...	...	...	...	...	...	...
الأسمدة الأزوتية (10^3 طن)	...	...	...	...	...	...	...	...	...
الأسمدة الفوسفاتية (10^3 طن)	...	...	...	...	...	...	...	...	...
المنظفات (10^3 طن)	2,0	1,5	2,3	2,4	6,1	7,4	8,3	5,4	2,8
الطلاء والبرنيق (10^3 طن)	144,0	140,8	142,8	140,6	133,0	120,8	114,8	95,4	76,7
ماء جفيل (طن)	...	...	...	...	...	...	...	...	...
غاز الكاربون (10^3 طن)	-	-	-	-	-	-	-	-	-

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

الملحق 04

حوصلة إحصائية 1962-2020	206	الصناعة

جدول 3-3: أهم المنتجات الصناعية التحويلية -الصناعات الميكانيكية والكهربائية من 2012 إلى 2020

المنتجات / السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
جرارات (عدد)	2 414,0	3 228,0	4 075,0	4 104,0	2 820,0	680,0	500,0	15,0	0,0
مضخات (عدد)	2 427,0	2 039,0	1 797,0	1 613,0	825,0	458,0	930,0	1 270,0	1 085,0
مقطورات (عدد)	36,0	36,0	36,0	121,0	31,0	139,0	137,0	98,0	83,0
الشاحنات (عدد)	1 198,0	1 531,0	530,0	427,0	399,0	723,0	448,0	349,0	335,0
الحافلات والباص (عدد)	760,0	467,0	193,0	140,0	237,0	184,0	187,0	363,0	237,0
مدخرات (10^3 وحدة)	371,3	311,6	296,1	275,1	264,8	236,3	213,5	195,7	221,4
كوابل كهربائية (عارية ومعزولة) (طن)	15 500	15 500	15 500	15 500	14 800	13 200			
كوابل هاتفية (طن)	0,0	0,0	0,0	0,0	-	-	-	-	-
تلفزيون ملون (10^3وحدة)	72,4	49,2	48,9	29,0	44,4	27,5	17,2	46,9	16,7
تلفزيون أبيض وأسود (10^3 وحدة)	-	-	-	-	-	-	-	-	-
ثلاجات (10^3وحدة)	71,1	57,5	47,9	50,6	32,7	30,5	18,5	22,4	19,1
مواقد (10^3وحدة)	61,4	54,0	58,3	43,3	37,8	24,2	18,3	10,1	14,5
مضخات (وحدة)	121,0	226,0	270,0	190,0	83,0	0,0	0,0	2,0	0,0
دراجات نارية (10^3وحدة)	0,1	0,1	0,4	0,3	0,3	0,2	1,0	0,0	0,2
دراجات (10^3وحدة)	0,2	0,3	0,2	0,1	0,0	0,2	0,7	0,4	0,0
حصادات دراسات (وحدة)	235,0	511,0	1 131,0	603,0	220,0	105,0	100	220,0	280
مصابيح متأججة (10^6وحدة)	3,2	1,5	0,6	0,3	0,0	-	-	-	-
بطاريات (10^6وحدة)	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مسامير كبيرة ولوالب (طن)	2 750,0	3 634,0	4 100,0	4 553,0	5 045,0	5 405,0	4 192,0	3 038,0	2 004,0
أجهزة المذياع (10^3 وحدة)	-	-	-	-	-	-	-	-	-
أجهزة راديو مع مسجل أشرطة ممغنطة (10^3 وحدة)	-	-	-	-	-	-	-	-	-
عدادات المياه (10^3 وحدة)	-	-	-	-	-	-	-	-	-
عدادات الغاز (10^3 وحدة)	247,5	247,5	313,7	338,2	367,4	400,8	378,9	564,9	465,6
جهاز مضبط الغاز(وحدة) .	149 322	149 322	134 265	165 483	204 384	139 594	88 686	43 699	81995
عدادات الكهرباء (10^3 وحدة)	498,1	498,1	649,6	527,5	655,9	966,6	1 055,6	1 302,0	555,3

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

الملحق 05

جدول 6-2: أهم المنتجات الصناعية التحويلية -الصناعات الغذائية

	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الدقيق (10^3 قنطار)	4 206,5	4 049,7	4 239,5	5 074,4	5 506,6	5 882,8	7 057,1	7 614,4	7 915,1	7 713,3
السميد (10^3 قنطار)	3 506,9	3 150,8	3 270,7	3 604,5	3 846,9	4 126,5	4 965,0	4 648,7	4 516,9	4 984,9
العجائن (10^3 قنطار)	1,9	8,7	7,7	1,2	2,2	2,0	6,4	25,5	48,6	126,3
الكسكس (10^3 قنطار)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
زيوت غذائية مصفاة (10^3 طن)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
سكر مكرر ومتراكم (10^3) طن)	3,8	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	-	-	-
مصبرات الطماطم (طن)	2,0	277	0,0	0,0	0,0	0,0	-	-	-	-
عصير الفواكه ورحيقها (طن)	332,0	27	104	0,0	0,0	0,0	-	-	-	-
المربيات (طن)	759,0	582,0	216,0	400,0	2,0	0,0	-	-	-	-
المشروبات الغازية (10^3 هكتولتر)	28,6	28,7	28,6	28,6	0,0	0,0	-	-	-	-
الحليب المبستر (10^3 هكتولتر)	8 498,9	8 581,2	9 294,8	9 852,9	9 992,5	10 124,8	10 015,9	11 051,2	11 877,3	10 918,3
الأجبان (طن)	3 809,3	7 044,7	4 603,7	5 451,4	4 991,9	5 001,6	4 375,0	4 464,5	4 804,8	5 215,0
زبدة والسمن (طن)	1 850,6	1 201,7	1 522,0	2 510,8	2 718,4	3 286,2	2 478,4	1 916,7	2 243,6	1 420,9
مشتقات الحليب الأخرى (10^3 هكتولتر)	225,3	264,3	274,2	254,8	321,4	308,6	275,8	284,1	391,1	409,6
علف الماشية (10^3 طن)	319,9	355,8	343,8	359,9	378,5	406,6	332,0	346,8	380,4	355,5
تبغ للاستهلاك (طن)	16 550,1	15 216,4	13 443,4	12 764,8	9 157,5	8 346,5	9 248,5	-	-	-
تبغ للاستنشاق والمضغ (طن)	8 611,8	8 129,6	8 241,0	7 648,4	7 482,9	5 851,4	4 571,7	-	-	-
علبة الكبريت (10^6 علبة)	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

الملحق 06

EVOLUTION ANNUELLE DES PRINCIPAUX PARAMETRES DU SECTEUR INDUSTRIEL
EVOLUTION DE LA PRODUCTION BRUTE PAR SECTEUR D'ACTIVITE ET PAR SECTEUR JURIDIQUE
(2013 - 2022)

En Millions de DA

		2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
02- Eau et Energie.	Public	261 599,6	282 875,9	305 468,9	364 771,1	402 357,0	416284,3	436 765,0	443 499,5	457 022,8	478 302,7
	Privé	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0	0,0	0,0
	Total	261 599,6	282 875,9	305 468,9	364 771,1	402 357,0	416284,3	436 765,0	443 499,5	457 022,8	478 302,7
05- Mines et Carrières.	Public	40 124,8	41 514,6	47 639,1	51 302,9	45 043,4	52 798,4	55 898,3	57 586,7	63 729,6	116 935,1
	Privé	4025,6	3 728,7	3 862,4	4484,4	5 141,3	5 333,2	5 442,0	5 728,8	5 872,0	6 216,8
	Total	44 150,3	45 243,3	51 501,5	55 787,3	50 184,7	58 131,6	61 340,3	63 315,5	69 601,6	123 151,9
06- I.S.M.M.E.E.	Public	321 704,0	331 155,4	383 153,9	388000,5	402 617,1	422 851,5	497 489,8	372784.6	471 782,90	533 183,8
	Privé	16 098,3	16 529,8	16 971,7	17650,1	20 282,1	24 300,7	26 643,5	29 475.2	37 944,30	48 296,3
	Total	337 802,3	347 685,2	400 125,7	405650,7	422 899,2	447 152,2	524 133,4	402 259.8	509 727,20	581 480,1
07- Matériaux de construction.	Public	66 476,4	73 503,6	89534,1	95289,3	103 227,8	110 028,4	106 412,3	105 278,0	101 960,30	126 425,0
	Privé	69 550,1	74 482,8	80 237,8	87 289,5	95 656,4	98 933,0	100 611,9	95 760,3	99 983,10	117 467,3
	Total	136 026,6	147 986,5	169771,9	182578,8	198 884,2	208 961,4	207 024,2	201 038,4	201 943,30	243 892,2
09-Chimie, Caoutchouc, Plastique.	Public	39 140,9	36 980,6	40 788,7	41 548,8	34 331,0	39 012,3	37 993,0	32440.6	36 702,90	46 457,3
	Privé	141 124,1	149 576,5	157 053,1	166 710,7	178 830,1	187 303,3	196 930,8	208 631,0	219 777,60	239 964,5
	Total	180 264,9	186 557,1	197 841,8	208 259,5	213 161,0	226 315,6	234 923,8	241 071,5	256 480,50	286 421,8
10- Industries Agro-Alimentaires.	Public	160 169,1	175 784,1	189 738,8	198 091,3	208 528,9	220 734,7	229 642,6	232 722,5	259 894,80	277 993,7
	Privé	826 981,1	889 557,7	968 745,7	1 063924,4	1 131 098,6	1 196 827,5	1 234 358,0	1 277 944,1	1 372 695,80	1 521 987,2
	Total	987 150,2	1 065 341,7	1 158 484,5	1262015,8	1 339 627,6	1 417 562,2	1 464 000,6	1 510 666,7	1 632 590,60	1 799 980,9
11-Textiles, Confection.	Public	3 489,5	3 603,4	4 024,3	4 474,9	4 716,3	4 792,8	5 216,3	4 642,4	4 541,90	5 140,7
	Privé	42 252,9	42 056,8	43 326,9	49 277,9	57 651,7	61 371,3	71 016,2	72 311,8	90 225,90	119 759,2
	Total	45 742,5	45 660,1	47 351,1	53 752,8	62 367,9	66 164,1	76 232,5	76 954,2	94 767,80	124 899,9
12- Cuirs et Chaussures.	Public	1 017,4	1 093,1	1 158,7	1 184,7	1 067,9	1 342,2	1 496,4	980,8	912,8	1 311,0
	Privé	5 415,5	5 686,3	5 501,1	5 480,3	5 586,9	5 842,5	6 141,1	6 292,9	7 489,70	9 269,5
	Total	6 432,9	6 779,4	6 659,8	6 665,0	6 654,9	7 184,7	7 637,5	7 273,7	8 402,50	10 580,5
13- Bois, liéges et papiers.	Public	22 566,1	23 326,7	22 656,2	24 884,2	28 165,8	28 699,2	29 175,2	26 398,5	26 333,80	29 017,4
	Privé	18 378,9	18 823,5	19 977,9	22 804,8	25 649,2	30 074,3	32 885,8	29 816,6	31131,2	34 789,3
	Total	40 945,0	42 150,1	42 634,1	47 689,0	53 815,0	58 773,5	62 061,0	56 215,1	57 465,00	63 806,6
14- Industries Diverses.	Public	51 078,1	48 483,7	40 641,9	43 890,1	47 976,4	54 054,8	57 452,8	59 478,5	59 738,70	62 232,2
	Privé	4 025,0	3 944,5	4 233,3	4 111,4	4 131,9	4 394,1	5 272,9	5 701,1	5 632,70	6 510,0
	Total	55 103,0	52 428,1	44 875,2	48 001,5	52 108,4	58 448,9	62 725,7	65 179,5	65 371,40	6 8742,2
ENSEMBLE	Public	967 365,9	1 018 321,1	1 124 804,60	1 213 437,80	1 278 031,6	1 350 598,6	8 527 198,6	1 335 812,2	1 482 620,50	1 676 998,8
	Privé	1 127 851,5	1 204 386,6	1 299 909,90	1 421 733,50	1 524 028,2	1 614 379,9	16 004 150,0	1 731 661,8	1 870 752,30	2 104 260,0
	Total	2 095 217,3	2 222 707,4	2 424 714,50	2 635 171,50	2 802 059,9	2 964 978,5	24 531 348,6	3 067 473,9	3 353 372,80	3 781 258,8

الملحق 07

جدول 1-4: التطور الفصلي للإ نتاج الصناعي للقطاع العام الوطني خلال الفصل الرابع 2021

Tableau 1-4 : Evolution trimestrielle de la production industrielle du secteur public national durant le 4ème Trimestre 2021

Désignation	Unité de mesure	4ème Trim. 2021	الفصل الرابع 2020	Année سنة 2021	وحدة القياس	تعيين
Materiaux de construction ceramique et verre						**مواد بناء خزفية وزجاجية**
Industrie du verre						**صناعة الزجاج**
Verre creux	Tonne	4 222,0	3 781,4	**16 953,5**	طن	زجاج مقعر
Verre plat travaillé	10^3 M^2	4,6	3,1	**15,1**	10^3 $م^2$	زجاج مسطح مصنع
Pare brise	Unité	152,0	221,0	**741,0**	وحدة	الزجاج الأمامي للسيارات
Verre sécurité	Tonne	3,0	0,8	**8,7**	طن	زجاج واقي
Fabrication de matériaux de construction et des produits rouges						**صناعة مواد البناء والمنتجات الحمراء**
Céramique sanitaire	10^3 Unités	194,6	237,1	**731,4**	10^3 وحدة	السيراميك الصحي
Céramique carreaux	10^3 M^2	191,3	185,6	**743,6**	10^3 $م^2$	بلاط السيراميك
Fabrication liants hydrauliques						**صناعة الموثقات الهيدروليكية**
Ciment	10^3 Tonnes	2 608,0	3 129,4	**9 782,4**	10^3 طن	الإسمنت
Fabrication de produits de cimenteries et matières de construction divers						**صناعة منتجات من الإسمنت ومواد بناء أخرى**
Tuyau en béton	10^3 ML	18,5	27,2	**80,3**	10^3 متر خطي	أنابيب خرسانة
Support en béton	10^3 Unités	10,0	16,3	**55,0**	10^3 وحدة	دعائم خرسانة
Canaux en béton	10^3 ML	0,7	1,3	**2,9**	10^3 متر خطي	قنوات خرسانة
Chimie, caoutchouc, plastiques						**الكيمياء والمطاط والبلاستيك**
Acide sulfurique	Tonne	-	-	-	طن	حامض الكبريت
Eau javel (hypochlor.de sodium)	Tonne	-	-	-	طن	ماء جافيل (هيبوكلورين الصوديوم)
Fabrication engrais et pesticides						**صناعة الأسمدة والمبيدات**
Aérosol (Insecticide)	10^3 Bombes				10^3 رشاشة	الهباء الجوي (المبيدات الحشرية)
Produit phytosanitaire	10^3 Tonnes				10^3 طن	منتجات وقائية للنباتات
Fabrication résine synthétique et matière plastiques						**صناعة الراتينج الصناعي والمواد البلاستيكية**

جدول 1-2: التطور الفصلي للإ نتاج الصناعي للقطاع العام الوطني خلال الفصل الرابع 2021

Tableau 1-2 : Evolution trimestrielle de la production industrielle du secteur public national durant le 4ème Trimestre 2021

Désignation	Unité de mesure	4ème Trim. 2021	الفصل الرابع 2020	Année سنة 2021	وحدة القياس	تعيين
Industries Sidérurgiques, Métalliques, Mécaniques, Electriques et Electroniques -I.S.M.M.E.E-						**الصناعة الحديدية والمعدنية والميكانيكية والالكترونية والكهربائية (ص.ح.م.م.إ.ك)**
Sidérurgie et première transformation de la fonte et de l'acier						**الصناعة الحديدية والتحويل الأول للحديد والصلب**
Profile à froid	Tonne	1 376,8	1 206,0	**3 284,4**	طن	مجنبات على البارد
Gros tube soudé	10^3 Tonnes	15,0	21,6	**52,2**	10^3 طن	أنابيب كبيرة ملحمة
Tube soudé (petit et moyen)	10^3 Tonnes	1,1	1,0	**2,2**	10^3 طن	أنابيب ملحمة ذات الحجم الصغير
Treillis soudé	10^3 Tonnes	0,0	0,0	**0,0**	10^3 طن	شبكات معدنية ملحمة
Fil diver	10^3 Tonnes	7,0	8,8	**23,2**	10^3 طن	أسلاك مختلفة
Bouteille à gaz	Tonne	9,3	14,9	**33,8**	طن	قارورات الغاز
Tôle profile	Tonne	949,5	1 713,5	**5 041,7**	طن	صفائح مجنبة
Panneau sandwich+isotherme	10^3 M^2	0,0	255,0	**57,7**	10^3 $م^2$	لوحات مزدوجة معزولة
Production et première transformation des métaux non ferreux						**إنتاج وتحويل أول للمعادن غير الحديدية**
Zinc (en lingot)	Tonne	114,0	226,0	**383,0**	طن	سبائك الزنك
Fabrication de biens intermédiaires métalliques, mécaniques et électriques						**صناعة سلع وسيطة معدنية وميكانيكية وكهربائية**
Carrosserie industrielle	Unité	353,0	353,0	**473,0**	وحدة	صناعة المركبات الصناعية
Produits de fonderie	Tonne	1 125,7	1 374,0	**4 273,7**	طن	منتجات المسبك
Charpente métallique	Tonne	3 498,6	4 023,0	**10 544,5**	طن	هيكل بناء حديدي
Emballage métallique	Tonne	1 947,2	2 099,5	**6 905,1**	طن	التعبئة المعدنية
Robinet	Tonne	483,4	362,8	**1 013,7**	طن	حنفيات
Boulon et vis	Tonne	576,0	643,0	**1 762,0**	طن	مسامير وبراغي
Chaudronnerie	Tonne	1 516,5	1 086,0	**3 630,0**	طن	صناعة النحاس

الملحق 08

Competitive Industrial Performance Index 2020

Algeria

Africa
Other Developing Economies
Upper Middle Income

RANK 98
(index of 152 countries)

Score 0.014
World average 0.067

Manufacturing sector summary (2018)

Export data are in current USD, all other values - in constant 2015 US dollars

GDP: 176.1 billion | 4,171 per capita
Manufacturing value added: 8,022 million | 190 per capita
Manufacturing exports: 11.5 billion | 278 per capita

See full manufacturing profile at stat.unido.org/country-profile
Readers Guide: stat.unido.org/content/learning-center/cip-readers-guide

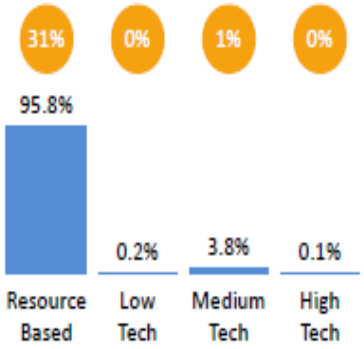

Performance indexes

	Rank 2018	Score 2018	World Average	Rank 2017	Trend 1990–2018
Competitive Industrial Performance Index	98	0.014	0.067	96 ↓	
Manufacturing Value Added Indexes					
Manufacturing Value Added per Capita Index	126	0.006	0.076	125	
Share of Manufacturing Value Added in GDP Index	142	0.117	0.343	143	
Share of Medium and High-Tech Activities in Total Manufacturing Value Added Index	144	0.032	0.302	144	
Industrialization Intensity Index	149	0.074	0.323	149	

الملحق 09

الجدول 7 : وضعية عمليات الخزينة العمومية

	2009	2010	2011	2012	2013
	(بملايير الدينارات)				
إجمالي إيرادات الميزانية و الهبات	**3 676,0**	**4 392,9**	**5 790,1**	**6 339,3**	**5 940,9**
إيرادات المحروقات *	2 412,7	2 905,0	3 979,7	4 184,3	3 678,1
منها : صندوق ضبط الإيرادات الإجمالية	400,7	1 318,3	2 300,3	2 535,3	2 062,2
صندوق ضبط الإيرادات الصافية	36,4	526,4	538,9	252,0	-70,2
إيرادات خارج المحروقات	1 263,3	1 487,8	1 810,4	2 155,0	2 262,8
إيرادات جبائية	1 146,6	1 298,0	1 527,1	1 908,6	2 018,5
الضريبة على المداخيل و الأرباح	462,1	561,7	684,7	862,3	817,0
الضريبة على السلع و الخدمات	478,5	514,7	572,6	652,0	737,5
الحقوق الجمركية	170,2	181,9	222,4	338,2	402,3
تسجيلات و طوابع	35,8	39,7	47,4	56,1	61,7
إيرادات غير جبائية	116,7	189,8	283,3	246,4	244,3
حاصل أملاك الدولة وأخرى	67,6	64,3	78,9	77,9	79,7
حصص أرباح بنك الجزائر	48,2	121,1	137,2	115,3	112,1
مؤسسات عمومية أخرى	0,9	4,4	67,2	53,2	52,5
هبات	0,0	0,1	0,0	0,0	0,0
إجمالي نفقات الميزانية	**4 246,3**	**4 466,9**	**5 853,6**	**7 058,1**	**6 092,1**

الملحق 10

الجدول 7 : وضعية عمليات الخزينة العمومية

	2012	2013	2014	2015	2016
	(بمليار دينار)				
إجمالي إيرادات الميزانية و الهبات	**6 339,3**	**5 957,5**	**5 738,4**	**5 103,1**	**5 042,2**
إيرادات المحروقات *	4 184,3	3 678,1	3 388,4	2 373,5	1 781,1
منها : صندوق ضبط الإيرادات الإجمالية	2 535,3	2 062,2	1 810,6	550,5	98,6
صندوق ضبط الإيرادات الصافية	252,0	−70,2	−1 155,0	−2 336,0	−1 387,9
إيرادات خارج المحروقات	2 155,0	2 279,4	2 349,9	2 729,6	3 261,1
إيرادات جبائية	1 908,6	2 031,0	2 091,4	2 354,7	2 422,9
الضريبة على المداخيل و الأرباح	862,3	823,1	881,2	1 034,5	1 103,8
الضريبة على السلع و الخدمات	652,0	741,6	768,5	824,3	857,2
الحقوق الجمركية	338,2	403,8	370,9	411,2	367,6
تسجيلات و طوابع	56,1	62,5	70,8	84,7	94,3
إيرادات غير جبائية	246,4	248,4	258,5	374,9	838,2
حاصل أملاك الدولة وأخرى	77,9	83,7	76,0	247,5	171,3
حصص أرباح بنك الجزائر	115,3	112,1	122,7	88,7	610,5
مؤسسات عمومية أخرى	53,2	52,6	59,8	38,7	56,4
هبات	0,0	0,0	0,1	0,0	0,0
إجمالي نفقات الميزانية	**7 058,1**	**6 024,1**	**6 995,7**	**7 656,3**	**7 383,6**

الملحق 11

الجدول 8 : وضعية عمليات الخزينة العمومية

	2018	2019	2020	2021***	2022****
			(بملايير الدينارات)		
إجمالي إيرادات الميزانية و الهبات	**6 826,9**	**6 601,6**	**5 640,9**	**6 597,5**	**9 467,3**
إيرادات المحروقات *	2 887,1	2 668,5	1 921,6	2 609,2	5 657,7
منها : صندوق ضبط الإيرادات الإجمالية	437,4	0,0	526,9	682,1	2 295,8
صندوق ضبط الإيرادات السابقة					
إيرادات خارج المحروقات	3 939,7	3 933,1	3 719,4	3 981,9	3 809,6
إيرادات جبائية	2 711,8	2 843,5	2 625,2	2 762,1	2 943,2
الضريبة على المداخيل و الأرباح	1 203,8	1 264,7	1 183,4	1 193,2	1 217,6
الضريبة على السلع و الخدمات	1 097,1	1 134,1	1 044,7	1 155,2	1 295,5
الحقوق الجمركية	324,2	362,1	328,2	331,8	336,9
تسجيلات و طوابع	88,4	83,7	69,3	83,3	93,7
إيرادات أخرى غير موزعة	-1,7	-1,2	-0,4	-1,4	-0,6
إيرادات غير جبائية	1 228,0	1 089,6	1 094,2	1 219,9	866,4
حاصل أملاك الدولة وأخرى	188,5	203,7	178,4	208,3	261,9
حصص أرباح بنك الجزائر	1 000,0	800,0	800,0	900,4	502,8
مؤسسات عمومية أخرى	39,5	85,9	115,8	111,2	101,7
هبات	0,0	0,0	0,0	6,5	0,0
إجمالي النفقات الميزانية	**7 732,1**	**7 741,3**	**6 902,9**	**7 436,1**	**9 660,0**
النفقات الجارية	4 813,7	4 895,2	5 009,3	5 479,7	7 573,7
نفقات المستخدمين **	2 254,1	2 353,7	2 373,1	2 512,6	2 745,3
منح المجاهدين	241,8	252,7	266,8	266,1	241,4
مواد و لوازم	216,2	216,4	109,5	170,9	201,4

الملحق 12

ملحق (12/4): الصادرات الصناعية العربية ونسبتها إلى إجمالي الصادرات (2000 و 2015)

	قيمة الصادرات من السلع الصناعية التحويلية (مليون دولار)		نسبة الصادرات من السلع الصناعية التحويلية إلى إجمالي الصادرات (%)		نسبة الصادرات من المواد الخام والمعادن إلى إجمالي الصادرات (%)		نسبة الصادرات من الوقود إلى إجمالي الصادرات (%)		نسبة الصادرات من السلع الأخرى إلى إجمالي الصادرات (%)	
	2000	2015	2000	2015	2000	2015	2000	2015	2000	2015
مجموع الدول العربية	25,728.0	120,765.8	9.7	14.7	1.7	2.5	79.4	61.3	9.2	21.5
الأردن	1,310.3	5,449.0	69.0	69.6	14.6	9.0	0.0	0.1	16.4	21.3
الإمارات	1,146.2	19,875.0	2.3	7.5	3.2	2.9	93.8	42.5	0.7	47.1
البحرين	607.1	2,676.8	9.8	23.9	16.2	22.8		50.4	74.0	2.9
تونس	4,504.5	10,765.8	77.0	76.5	1.5	1.4	12.1	7.2	9.4	14.9
الجزائر	506.7	1,776.0	2.3	4.7	0.3	0.3	97.2	94.3	0.2	0.7
جيبوتي	...	...	...	...	...	...	...		...	...
السعودية	5,586.0	37,120.0	7.2	18.4	0.1	1.3	92.1	78.4	0.6	1.9
السودان	142.8	...	7.9	...	0.5		69.3		22.3	...
سورية	361.5	...	7.8	...	0.7		76.4		15.1	...
الصومال	...	...	...	...	...	...	...		...	...
العراق	82.4	...	0.4	...	0.0	0.0	97.1	100.0	2.5	...
عُمان	1,403.6	6,082.8	12.4	15.5	0.9	4.5	82.5	62.0	4.2	18.0
فلسطين	...	...	...	...	...	...	...		...	...
قطر	997.1	4,019.3	8.6	5.2	0.1	0.6	91.2	82.8	0.1	11.4
القمر	1.2	5.0	8.5	21.7	0.0	0.0	0.0	0.0	88.3	78.2
الكويت	874.6	5,068.6	4.5	9.2	0.1	0.3	94.3	89.1	1.1	1.4
لبنان	505.5	2,492.7	70.7	62.6	7.4	9.3	0.2	1.1	21.7	27.0
ليبيا	896.5	...	6.7	...	...		92.6		...	...
مصر	2,026.0	10,078.0	38.4	52.9	3.9	4.6	41.9	18.4	15.8	24.1
المغرب	4,763.9	15,188.9	64.1	69.4	8.8	8.3	3.7	1.5	23.4	20.8
موريتانيا	...	...	...	...	45.7	59.5	...	3.3	...	...
اليمن	12.2	168.0	0.3	16.8	0.1	0.5	96.9	0.2	2.7	82.5

المصدر: البنك الدولي، تقرير مؤشرات التنمية الدولية 2017.

الملحق 13

ملحق (13/4): التنافسية في المنتجات الصناعية في الدول العربية (2015 - 2014)

بعض المنتجات الصناعية	معدل الميزان التجاري إلى إجمالي التجارة *													
	الأردن		الإمارات		البحرين		تونس		الجزائر		جيبوتي		السعودية	
	2014	2015	2014	2015	2014	2015	2014	2015	2014	2015	2014	2015	2014	2015
زيوت وشحوم	87.2-	90.7-	26.7-	3.7	97.3-	96.5-	21.1	64.3	99.9-	99.9-	99.9-	100.0-	61.0-	54.6-
كيماويات عضوية	86.4-	91.8-	53.9-	27.8-	58.6	55.2	96.4-	98.9-	44.9-	63.9-	99.6-	99.0-	69.8	70.3
منتجات صيدلانية	12.3	7.6	60.8-	65.3-	99.0-	99.1-	84.5-	91.5-	99.9-	99.8-	94.9-	100.0-	85.2-	84.4-
كيماويات غير عضوية	69.4	65.9	71.9-	73.2-	56.3-	85.2-	26.9	50.9	46.9	71.2	99.9-	100.0-	30.6	19.0
منتجات بلاستيكية	39.4-	41.7-	9.4-	11.8	22.4-	16.2-	48.7-	60.9-	99.6-	99.8-	99.0-	98.9-	69.4	62.7
أسمدة	90.7	89.7	3.2	73.7	95.4	96.5	84.0	67.7	28.1	58.7	100.0-	100.0-	82.0	78.7
الورق	29.3-	27.9-	49.1-	57.3-	1.3	28.0-	50.1-	66.8-	99.2-	99.8-	99.7-	99.6-	38.1-	43.1-
منتجات مطاط	90.3-	87.5-	18.4-	74.6-	61.8-	51.0-	62.2-	65.5-	99.9-	99.9-	90.5-	99.8-	95.5-	95.1-
منتجات جلدية	87.2-	89.2-	61.1-	92.0-	87.9-	38.7-	35.7	55.7	99.8-	99.9-	98.5-	100.0-	98.0-	98.7-
ملابس	28.5-	17.5-	41.0-	78.7-	27.8	35.7	23.3	16.0	99.0-	99.9-	100.0-	99.9-	89.6-	90.1-
منتجات نسيجية	74.6-	71.8-	54.3-	87.7-	82.1-	64.4-	91.4-	95.4-	100.0-	95.3-	97.6-	100.0-	69.5-	58.3-
منتجات أسمنتية	3.3-	2.9-	37.2-	42.7-	46.2-	52.5-	36.3-	59.5-	91.9-	99.5-	100.0-	100.0-	50.1-	46.0-
منتجات حديدية	84.7-	88.5-	51.1-	23.2-	47.2	19.0	85.4-	87.2-	99.4-	99.6-	98.6-	99.5-	86.0-	84.6-
منتجات ألمنيوم	12.8-	23.0-	44.8	59.1	87.1	73.4	41.2-	42.2-	99.9-	99.8-	96.4-	99.7-	6.9-	3.9-
أجهزة إلكترونية	42.1-	59.9-	15.3-	74.4-	54.7-	38.4-	19.6	22.6	99.8-	99.5-	99.4-	99.8-	89.5-	89.5-

* ((الصادرات - الواردات) / (الصادرات + الواردات)) × 100.

المصدر: المركز الدولي للتجارة، منظمة التجارة العالمية، قاعدة المعلومات، ديسمبر 2016.

الملحق 14

"تابع" ملحق (13/4): التنافسية في المنتجات الصناعية في الدول العربية (2015 - 2014)

بعض المنتجات الصناعية	معدل الميزان التجاري إلى إجمالي التجارة *															
	السودان		سورية		الصومال		العراق		عمان		فلسطين		قطر	
	2014	2015	2014	2015	2014	2015	2014	2015	2014	2015	2014	2015	2014	2015	2014	2015
زيوت وشحوم	92.8-	77.1-	79.7-	81.1-	99.8-	99.8-	99.9-	100.0-	8.4-	1.0-	6.1-	46.7	97.8-	95.8-
كيماويات عضوية	99.4-	99.5-	100.0-	97.5-	100.0-	100.0-	98.9-	100.0-	21.8	17.2	98.9-	100.0-	60.3	66.1
منتجات صيدلانية	99.9-	99.9-	77.4-	98.5-	99.4-	100.0-	99.8-	99.9-	75.7-	79.7-	85.7-	72.2-	92.9-	95.0-
كيماويات غير عضوية	99.7-	99.3-	94.1-	99.7-	97.3-	97.6-	97.2-	99.7-	73.8-	78.1-	98.9-	100.0-	83.0-	94.5-
منتجات بلاستيكية	96.7-	97.1-	88.2-	96.3-	78.3-	98.7-	98.2-	97.7-	8.9	7.5-	46.2-	94.0-	63.7-	82.0-
أسمدة	99.9-	100.0-	20.9-	3.4	100.0-	100.0-	100.0-	99.8-	91.0	92.4	90.5-	100.0-	83.5-	100.0-
الورق	99.7-	99.4-	90.8-	97.9-	99.3-	100.0-	99.9-	99.8-	70.7-	68.6-	67.2-	89.1-	89.3-	89.9-
منتجات مطاط	92.4-	99.0-	99.6-	99.6-	100.0-	99.3-	100.0-	100.0-	96.4-	82.6-	53.7-	99.8-	97.2-	95.3-
منتجات جلدية	100.0-	99.9-	93.4-	97.8-	98.6-	99.7-	99.9-	100.0-	99.6-	97.4-	66.2-	98.5-	95.2-	94.6-
ملابس	99.8-	99.9-	90.4-	97.7-	99.8-	100.0-	99.9-	99.9-	74.0-	56.6-	84.3-	74.7-	70.0-	84.4-
منتجات نسيجية	100.0-	100.0-	98.6-	99.9-	100.0-	100.0-	99.9-	100.0-	100.0-	99.4-	98.8-	100.0-	31.1	99.0-
منتجات أسمنتية	100.0-	99.9-	50.3	9.2	100.0-	87.2-	100.0-	100.0-	4.1-	7.8-	75.2	89.7	99.1-	98.8-
منتجات حديدية	99.0-	99.2-	90.2-	98.3-	99.6-	98.6-	99.9-	100.0-	37.2-	32.1-	46.7-	72.3	21.7	8.1
منتجات ألمنيوم	85.7-	86.0-	54.6-	92.4-	95.2-	98.2-	99.9-	98.8-	62.8	63.4	40.0-	93.6-	90.8-	73.2-
أجهزة إلكترونية	93.0-	96.5-	99.5-	99.3-	99.2-	97.5-	99.9-	99.5-	62.8-	62.5-	90.2-	99.6-	96.6-	91.9-

* ((الصادرات - الواردات) / (الصادرات + الواردات)) × 100.

المصدر: المركز الدولي للتجارة، منظمة التجارة العالمية، قاعدة المعلومات، ديسمبر 2016.

الملحق 15

"تابع" ملحق (13/4): التنافسية في المنتجات الصناعية في الدول العربية (2015 - 2014)

بعض المنتجات الصناعية	معدل الميزان التجاري إلى إجمالي التجارة *															
	مصر		ليبيا		لبنان		الكويت		قطر		المغرب		موريتانيا		اليمن	
	2014	2015	2014	2015	2014	2015	2014	2015	2014	2015	2014	2015	2014	2015	2014	2015
زيوت وشحوم	100.0-	100.0-	99.7-	99.8-	70.2-	63.6-	93.0-	92.2-	100.0-	89.3-	51.0-	28.8-	44.7-	44.2-	93.0-	92.0-
كيماويات عضوية	42.9-	87.5-	47.5	48.0	93.7-	98.2-	67.4	75.0	87.5-	91.0-	94.0-	94.6-	100.0-	100.0-	99.5-	100.0-
منتجات صيدلانية	97.4-	79.3-	99.9-	100.0-	93.5-	94.2-	94.8-	95.2-	100.0-	87.0-	73.0-	68.3-	100.0-	100.0-	98.2-	97.2-
كيماويات غير عضوية	100.0-	100.0-	39.1	65.4	12.1	18.1	52.4-	58.8-	100.0-	37.1-	42.9	48.1	100.0-	100.0-	98.0-	99.8-
منتجات بلاستيكية	99.4-	99.8-	98.8-	99.8-	68.4-	82.2-	21.2	4.0	99.8-	52.8-	86.0-	85.2-	100.0-	99.4-	97.5-	87.9-
أسمدة	100.0-	100.0-	29.4	77.5	13.2	11.1	94.8	91.9	100.0-	55.2	77.9	76.0	100.0-	100.0-	99.1-	98.5-
الورق	100.0-	100.0-	99.8-	99.9-	55.8-	70.5-	67.2-	65.2-	100.0-	74.8-	75.3-	75.3-	100.0-	99.3-	98.4-	98.7-
منتجات مطاط	99.8-	100.0-	99.7-	100.0-	90.7-	55.6-	91.4-	94.4-	100.0-	74.8-	87.4-	86.5-	100.0-	99.2-	99.6-	99.8-
منتجات جلدية	100.0-	98.7-	99.8-	100.0-	73.6-	88.3-	93.6-	94.9-	100.0-	97.7-	19.8-	17.0-	100.0-	98.8-	99.3-	99.5-
ملابس	97.8-	85.5-	100.0-	100.0-	74.9-	88.2-	18.2-	63.1-	100.0-	16.8	36.4	57.6	100.0-	99.4-	98.7-	99.8-
منتجات نسيجية	100.0-	100.0-	100.0-	99.7-	94.4-	96.7-	98.1-	98.3-	100.0-	69.5-	96.4-	97.6-	100.0-	100.0-	98.8-	100.0-
منتجات أسمنتية	100.0-	100.0-	99.9-	99.9-	70.1-	81.8-	63.1-	83.2-	100.0-	15.9-	59.7-	69.1-	100.0-	99.9-	92.4-	96.0-
منتجات حديدية	68.3-	88.8-	42.9-	40.2-	78.3-	78.2-	65.7-	83.4-	74.9-	77.8-	88.3-	90.9-	74.1-	60.7-	87.7-	91.0-
منتجات ألمنيوم	99.8-	100.0-	57.2-	37.5-	47.8-	49.3-	65.8-	73.6-	24.2	16.0-	57.3-	57.1-	100.0-	57.6-	99.5-	68.3-
أجهزة الكترونية	97.5-	93.7-	99.2-	98.2-	61.2-	76.3-	90.7-	91.5-	41.1-	57.9-	2.8-	1.4-	100.0-	94.1-	94.8-	97.8-

* ((الصادرات - الواردات) / (الصادرات + الواردات)) × 100.

المصدر: المركز الدولي للتجارة، منظمة التجارة العالمية، قاعدة المعلومات، ديسمبر 2016.

الملحق 16

جدول (1): تطور وضعية تنافسية الاقتصادات العربية في العددين الخامس والسادس من تقرير تنافسية الاقتصادات العربية

الدول العربية	ترتيب الدول العربية على مستوى الدول العربية في تقرير تنافسية الاقتصادات العربية		
	(2020-2017)	(2021-2018)	الاتجاه
الأردن	9	8	▲
الإمارات	1	1	=
البحرين	6	6	=
تونس	8	9	▼
الجزائر	14	11	▲
السعودية	2	3	▼
السودان	15	17	▼
العراق	12	15	▼
عُمان	7	5	▲
قطر	3	2	▲
الكويت	4	4	=
لبنان	13	13	=
ليبيا	16	14	▲
مصر	10	10	=
المغرب	5	7	▼
موريتانيا	11	12	▼
اليمن	17	16	▲

المصدر: مُعدو التقرير.

الملحق17

القطاع الخارجي

جدول (13)

إجمالي الصادرات
(2022-2019)

(مليون دولار)

	2019				2020				2021				2022			
	الربع الأول Q1	الربع الثاني Q2	الربع الثالث Q3	الربع الرابع Q4	الربع الأول Q1	الربع الثاني Q2	الربع الثالث Q3	الربع الرابع Q4	الربع الأول Q1	الربع الثاني Q2	الربع الثالث Q3	الربع الرابع Q4	الربع الأول Q1	الربع الثاني Q2	الربع الثالث Q3	الربع الرابع Q4
الأ ر د ن	1,873.7	1,973.8	2,344.2	2,125.6	1,944.4	1,609.4	2,296.6	2,092.8	2,010.7	2,240.4	2,395.6	2,710.7	2,806.8	3,291.5	3,369.7	2,912.3
البحريـــن	4,641.5	4,489.9	4,497.9	4,490.4	4,053.2	2,699.5	3,753.5	3,559.6	4,459.6	5,052.6	6,235.4	6,621.8	7,317.4	8,508.9	7,347.4	6,702.4
تونـــس	3,893.8	3,707.6	3,523.5	3,812.4	3,691.9	2,658.7	3,372.8	4,071.7	4,079.3	4,210.7	3,849.1	4,530.1	4,839.1	4,663.5	4,501.7	5,096.0
الجزائـــر	9,437.7	8,493.5	8,273.2	9,041.8	6,766.5	4,319.0	5,118.8	6,142.1	7,699.9	9,477.5	9,724.8	12,630.4	13,192.0	16,571.0	15,516.0	...
الســعودية	66,423.3	67,364.5	62,899.7	64,915.8	51,112.8	31,908.2	42,821.1	48,011.6	55,475.1	61,914.3	72,958.2	85,831.5	97,571.2	97,894.3	114,080.9	106,414.9
الســودان	976.9	790.8	783.3	1,183.6	919.8	579.7	1,173.3	1,129.8	1,302.7	995.7	964.0	1,016.6	1,394.1	1,565.3	729.7	...
العـــراق	19,547.0	21,372.2	20,255.0	20,411.0	17,036.7	8,413.4	10,349.1	11,029.8	14,257.8	18,077.6	19,826.4	20,660.3	26,690.1	31,169.8	...	...
عُمـــان	9,949.7	9,728.1	9,159.3	9,848.0	10,313.1	7,199.7	7,289.8	8,659.9	9,615.0	10,822.6	11,280.4	12,648.0	14,162.8	17,857.0	...	...
فلســطين	260.2	258.7	255.1	294.2	230.6	226.9	291.8	344.5	316.4	342.7	359.6	439.7	373.1	360.4	405.5	445.7
قطـــر	19,193.7	18,176.4	17,506.0	18,058.8	16,349.7	10,391.5	11,286.0	13,476.6	17,575.5	19,475.3	22,686.3	27,466.2	28,506.6	34,594.5	36,690.7	31,172.8
الكويـــت	16,355.6	17,295.5	15,684.3	15,484.6	13,066.0	6,449.0	10,254.3	10,408.1	13,568.6	16,525.4	18,230.0	20,090.1	23,923.6	28,691.0	26,827.7	...
لبنـــان	1,085.2	1,181.6	1,371.5	1,201.0	1,067.3	824.2	1,129.1	1,076.0	832.8	1,049.1	1,234.2	1,478.0	1,127.6	783.8	798.5	3,246.2
مصـــر	6,638.1	7,583.0	7,121.0	7,130.2	6,702.6	5,422.4	6,280.6	6,643.4	7,649.5	8,103.0	8,852.0	11,837.0	11,779.8	11,436.9	9,965.2	11,539.9
المغـــرب	7,989.3	7,510.0	6,572.3	7,511.6	7,160.3	5,506.6	6,988.9	8,154.8	8,660.9	8,414.8	8,765.3	10,691.2	10,592.0	11,863.6	10,646.7	11,408.4

(...) غير متوفر.

المصدر : البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية، مراكز

الملحق 18

الجدول رقم (17): الهيكل التفصيلي لمؤشر التنافسية العربية

المؤشر
مؤشر التنافسية العربية
مؤشر التنافسية الجارية
الأداء الاقتصادي الكلي
■ نسبة الميزان الجاري للناتج المحلي الإجمالي
■ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد
■ تذبذب معدل نمو الناتج المحلي للفرد
■ الاستثمار الحقيقي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
■ معدل التضخم
■ نسبة الموازنة للناتج المحلي الإجمالي
■ استقرار أسعار الصرف
■ معدل تخفيض العملة
■ تذبذب معدل التضخم
بيئة الأعمال والحاكمية
الحاكمية وفعالية المؤسسات
■ الفساد الإداري
■ احترام القانون والنظام
■ البيروقراطية
البنية التحتية لتوزيع السلع والخدمات
■ المطارات وطاقتها (سلع ومسافرين)
■ إنتاج الكهرباء
■ كفاءة نظام توزيع الكهرباء
■ نسبة الطرق المعبدة
■ كثافة الهاتف الثابت لكل 1000 شخص
■ السكك الحديدية وطاقتها (سلع وركاب)
بيئة الاستثمار
■ استثمار المحفظة للناتج المحلي الإجمالي
■ تطور الأسواق المالية (الرسملة للناتج المحلي الإجمالي)
■ السيولة (معدل دورات الأسهم)
■ حصة القطاع الخاص من الائتمان المحلي
■ جاذبية الاستثمار
■ مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر للناتج المحلي الإجمالي
■ مؤشر الجذارة الائتمانية
■ الضرائب للناتج المحلي الإجمالي
تدخل الحكومة في الاقتصاد
■ نسبة الأجور والمرتبات للناتج المحلي الإجمالي
■ الإعانات و التحويلات للناتج المحلي الإجمالي
■ نسبة الإنفاق للناتج المحلي الإجمالي
تكلفة الأعمال
■ تأسيس الكيان القانوني للمشروع
■ التوظيف والاستغناء عن الأعمال
■ تصفية المشروع
■ إنفاذ العقود

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم واقع تنافسية قطاع الصناعات التحويلية في الجزائر، وتأثير صادراته على تحقيق التنويع في بنية الإنتاج الصناعي خارج قطاع المحروقات، كما تسعى الدراسة لتحديد قدرة هذا القطاع على المنافسة في الأسواق الدولية، وتقييم الوضع التنافسي له على الصعيدين المحلي والدولي، بالإضافة إلى ذلك تعرضت الدراسة لبعض السبل الممكنة التي يمكن إعتمادها لتحسين أداء قطاع الصناعات التحويلية وتطويره.

وقد توصلت النتائج إلى ضعف أداء قطاع الصناعات التحويلية، وأن القدرة التنافسية لصادرات هذا القطاع في الجزائر لا ترتقي إلى المستوى المطلوب، بالرغم من الجهود المبذولة في تطويره، لذا يتطلب الأمر إهتماما أكبر بتنميته من خلال إستراتيجيات فعالة وتعزيز السياسات الصناعية لرفع مستوى التنافسية في الأسواق العالمية، وقد قدمت الدراسة بعض السبل الممكنة لتحسين هذا القطاع، ودعت إلى البحث عن سبل أخرى تتماشى مع الأوضاع الإقتصادية الحالية.

الكلمات المفتاحية: التنافسية، قطاع الصناعات التحويلية، الإنتاج الصناعي، الأسواق الدولية، السياسات الصناعية.

Résumé:

L'objectif de cette étude est d'évaluer la compétitivité du secteur des industries manufacturières en Algérie et l'impact de ses exportations sur la diversification de la structure de la production industrielle en dehors du secteur des hydrocarbures. L'étude vise également à déterminer la capacité de ce secteur à concurrencer sur les marchés internationaux et à évaluer sa compétitivité tant au niveau local qu'international. En outre, l'étude a examiné certaines des voies possibles qui pourraient être adoptées pour améliorer et développer les performances du secteur des industries manufacturières.

Les résultats ont révélé une faiblesse dans les performances du secteur des industries manufacturières et que la compétitivité des exportations de ce secteur en Algérie n'est pas à la hauteur des attentes, malgré les efforts déployés pour son développement. Il est donc nécessaire de porter une plus grande attention à son développement à travers des stratégies efficaces et de renforcer les politiques industrielles afin d'augmenter le niveau de compétitivité sur les marchés mondiaux. L'étude a proposé certaines pistes possibles pour améliorer ce secteur et a appelé à rechercher d'autres moyens qui soient compatibles avec les conditions économiques actuelles.

Mots–clés : Compétitivité, Secteur des industries de transformation, Production industrielle, Marchés internationaux, Politiques industrielles.

Abstract:

This study aims to evaluate the competitiveness of the industrial transformation sector in Algeria and the impact of its exports on diversifying thé structure of the industrial production outside the hydrocarbon sector. Additionally, the study seeks to identify the sector's ability to compete in international markets and assess its competitive position both locally and globally. Furthermore, the study explores potential approaches that can be adopted to enhance the performance and development of the industrial transformation sector.

The results have indicated the weakness in the performance production of the industrial transformation sector, with its exports in Algeria lacking the required level of competitiveness despite the efforts for its development. Therefore, addressing this issue requires greater attention to its development through effective strategies and bolstering industrial policies to enhance competitiveness in global markets. The study has proposed some potential avenues for improving this sector and called for further exploration of other approaches that align with current economic conditions

Keywords: Competitiveness, Manufacturing sector, Industrial production, International markets, Industrial policies.